الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الجعفر الطيب الطاهر وقد وقع الفراغ من تسويد هذا الكتاب المستطاب المسمى بعطول وطبعه وانطباعه مع كمال الدقة والاهتمام في تنسيخه وتصحيحه ومقابلته وطبعه وانطباعه في عهد السلطان ابن السلطان والخاقان ابن الخاقان الخاقان ناصر لبنرسا فاخار خلد الله ملكه وفخار الاطباع على الجاه الرفيع بجاه المنفرد في صنايعه الله قل خار مع مبنى العبا بجاه مقدس الغاب عبد العصر في الله ثم بكهف الحجيج والمعتمرين حاجي ملا محمد نقى الخوانساري ومرقى في بعهد من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم والشمس من معاشر الاخوان والخلان ان نظروا الى هذه النسخة الشريفة وجدوا فيه سهوا او نسيانا اغمضوا بكرم عميم فان الانسان يشاق السهو والنسيان غفر الله تعالى لعزيز يوم وستر عيوبهم بلطفه الكريم وان كتابته يوم السبت سابع وعشر وشهر جمادي الاولى سنة الحقير محمد اسمعيل بن مع الخوانساري عفى عنهم غفر الله تعالى ذنوبهم ١٢٠٥

١	١	١
٥	٥	٥

هذا كتاب المطول للمحقق التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق البيان وخصصنا ببدائع الأبادي وروائع الأحقاف
الفن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأودع براعته قرن الأنام في طرف
الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضبئ الكرم والتمام وأشرف
من بنو من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين هم تلك الاعزة الحق وأشرف
حجة الدين وأضحل دجى الباطل ولمع نور اليقين أما بعد فان أحق الفضائل بالتقدم
وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في
الصناعة من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقائق
التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدقائل الاعجاز وأسرار البلاغة ومصباح
لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة فلخيص لغوامض مشكل كتاب الله بقدر ومعضله تقريب للغوص
على فرائد مجمله ومفصله قواعده كامنة في ضوء المصباح الى انوار التأويل موارده شائعة
عن النهاية الاكياد الى احراز التنزيل بمظهر لبابها ثار تراكيبه وصفي ومنهز عذب عبابها
اساليبه وصفا لابد لك الواصف المطرى خاطر بصر وان يكن سابقا في كل ما وصفا
ثم انه قد وقع في ابدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطون من غير توثق وتسديد
يجمون في بحر مقاصد حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير الطائفة على نكر المقال
والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع

غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع دقائق التغفل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج و
العناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبر للرخرة الدقيقة الشان و
القطن للمحة الخفية المكان وانى بعد ما غضت عن بعض الغفو وطرى واجلت في مستود
اسراره فلاح نظري بعشي صدأ الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرطا تشعفا باخذ
العلم من افواه الرجال على الرحل الجوجاسة خوارزم محط رحال الافاضل ومجم ارباب الفضائل
صرف الله تعالى عنها نوائب الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى
اقتناء ذخائر العلوم والمعارف وافتلاذ الاناسي من عيون اللطائف وصرف شطرا من الزمان
الى الفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واتناول
الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يجالج قلبي ان اشرح كتاب تلخيص
المفتاح المنتسب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين
جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه
شآبيب الغفران واسكنه فرادیس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا
الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وفوائده محتويا على دقائق هي لباب اراء المدققين
منطوية على نتائج افكار المتاخرين منائية عن غائر الاطناب وهاتيك الايجاز المخل
علما بان لكل مقام مقالا وان لكل كلمة مع صاحبتها مقالا فصار شعر ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر
عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمن ارى العلم قد عطلت مشاهده و
معاهده وسلكت مصادره وموارده وخلت ديارة وخراسة وعفت طلاله ومعالمه
اشفقت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل رغما بالخمول سئلهم قوم من تلقاء
اطلال العلوم والفضايل وبتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب
الزمان على العبر ويفني العلم فيه وينادرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على
تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا
توفيقا الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه
خرايده الاستار ترى نفوس متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال عن غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد استدل التباوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا و
ضلوا عن سواء السبيل اخذت من اثناء التحصيل فرصا مع ما انتزع من الزمان غصصا فطفقت

اقتم موارد الشهر غامضا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا
سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم
جمعت لشرح هذا الكتاب بنات تلك الصعاب وعويصات الابيه وتسهيل طرق الوصول الى خبايا
كنوزه المخبئة واودعته فرائد بغيته وشحنها كتبا لقدما وفوائد شريفة سمحت بها اذهنا
الانكياء وغرائب نكتا هتدت اليها بنور التوفيق ولطائف فكرا نتهزها من عين التحقيق و
يمسك في دفع اعتراضات بذيل العذل والانصاف ويجتنب في رد ما اورد عليه من مذهب
التعنت والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح وقفت على بعض ما
وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واوضاع الى مواضع زلت فيها اقدام
الاخذين في هذه القضايا غفر واعمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بصيرة وغفلة
الناشي عن خطر واتحفيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين
فرغت عن تسويد الصحايف بتلك اللطائف شعر بمكائد الدهر بالازراء حتى فوادي
في غشاء من نبال هضرات اصابتني سهام تكثرت النضال على النضال وذلك من
تواتر الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد
خراسان لاستيلاء ديارها جل الشباب تيمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جردت
على اهاليها سيف العدثان وابادهم من كان منهم من لسكان ولم يدع من اوطانها الا دمنة
لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من خربها الا قوم سبلدج عجفى شركان لم يكن بين الجون الى
الصفا انيس ولم يسمع بها سامر فطرحت الاوراق في نظام الهجران ونسخ عليها عنا
النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله
المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملا
وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتحرمني رفع الى خفض حتى انخت بمرو وستر هراة حلا
الله تعالى عن الافات ففتح الله عينى منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد
جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار
العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالغرر
معقودا وغادر عود الاسلام الى رواتر فاض روض الفضل الى مآثر ونظم شمل الخلا

بعد الشتات ووصل جبلهم عقيب الشباب واستظل الانام بظلال العدل والاحسان
وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بما من دولة سلطان الاسلام ظل الله
على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي
آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة الغوية سالك الطريقة المستقيمة باسط بساط
العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في ضبط سراد قات الامن والامان الممتثل لنص
القرآن ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصافي نيته في
احياء سنة رسول الله شعر خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مناه اينما سلكا نجم
حول زواه الغالون كما يحج ببيت الله معتركا يجبى بسيم رضى منه الزمان وكم
مكافح بلضا من سخطه هلكا اطار ضاعفة من ضلة فنها الى السماك لواء الشرع قد ضحكا
وبادر الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صاقر العين
مبتسما والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح بدعوه الورى ملكا وربما فطوال
عنانا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرث لا زالت قطار الارض مشرقة
بانوار معدلته وأعضان الخير مورقة بضحائب راقته وهو الذي صرفت عنان العنا
نحو مآثر الاسلام وشيد بنيان الهدى بآثار ما اشرف على الانهدام واطرق العالمين
بسحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام شعر
اقامت في الرقاب لها ايادي هي الاطواق والناس الحمام ففزت الحمد لله الذي اذهب عنا
الحزن ووسمت بنبأ الاحبة والوطن وصرت بعيم الطرف مغبوطا محظوظا وبعين عنا
ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدك وهز من عطفي ثم هدانا الله سبحانه سواء الطريق وافاض
على سجال التوفيق حتى رجعنا الى ما جمعت وشمرنا الذيل لتضحر وترتيبه واستنهضت
الرجل والخيل في تبضحر وتهذيبه واضفت اليه ما يليق به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وطبع
يعوننا الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة الحضرة العلية وخدمة لتلك الستبة الزاكية لازالت ملجأ لطوائف الانام و
ملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام و

المرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشبعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي بما غابت في هذا الثناء
من الكد والعناء والى الله اضرع في ان ينفع بهذا المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق
العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا
لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعنا
وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن بانى من الناس اثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو
من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابي بعد التيمن باسمه بحمد الله سبحانه اذ الحمد
ثم ما يجب قلبه من شكر نعائمه التي لا يفي هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على
الجميل سواء يتعلق بالفضايل والفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعام
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان وعملا وخدمة بالاركان فموارد الحمد هو
اللسان وحده ومتعلقه تعم النعمة وغيرها وموارد الشكر تعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون
النعمة وحدها فالحمد باعتبار المتعلق واخص باعتبار الموارد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق
تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد لخالق او رازق ونحوهما ثم ابهم
اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل ثم تعريف الانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كانت
الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه
حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق في البر
كما يتوهمه كثير من الناس مبتنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون
جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر الشايعة مستعملا في المغالبة واصله النصب في
العدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاول
وكذا ما يوجب مثابرة وعدم نظر لان الثابت مناسب للفعل انما هو المصدر المنكرة مثل سلام
عليك وح لا مانع من ان يدخل عليه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس

قولہ کیف التوفیق یعنی ان بینہما تنافیا جامعۃ وجہین احدہما ان المسکی حصر ادراک الاعجاز فی الذوق جس بنا العلم کا شفا بر حصر الکشف فیہ وثانیہما ان المسکی نفی امکان الکشف والمصنف اثبت الکشف لکنہ زوی سیاق الکلام فی الجواب علی وجہ یفہم منہ ان المقصود دفع الثانی دفع الاول حیث قال واولا الذوق وہیں کلام المفتاح ایضا شاف بہذین الوجہین فانہ ایضا اثبت الکشف بہذا العلم بر حصرہ فیہ خوالعبد

قولہ وقد صرح تال العصر تکہ یکن وجہ

سخن بدیہا از نیہما و ذوق الذی بہذا العلم بر سبیل الاطلاق والذوق

امن القوۃ الذوقیۃ ایضا و یرد ان الاعجاز

وللحفاظ نزہ ان ہذا العلم و ہو علم

منکرۃ ان یقال یدرک الاعجاز

خیرت الاطلاق اقام

قولہ ہذا اشیر الی ان ہذا العلم یکشف عن وجوہ الاعجاز خوابجہ

مبانی طریق منہ الوصول خوابجہ قولہ لا علم بعد علم الاصول یکشف للقناع لا یخفی ان المعلوم من ہذا الکلام بحکم دلیل الغلبۃ فی مخرج المحاورۃ ان العلم الاصول یکشف عن العلمین وان غیرہا کاشف وہا یکشف وکذا ہہنا فی ظاہر کلام المسکی والمصنف المعرجین بان الکشف انما یحصل بالعلمین وغرض الشارح ایضا وہو ان اشارۃ المسکی الی ان ہذا العلم یکشف بدیعزرہ اللہم الا ان یقال ہذا بقولہ وقد یشیر الی ہذا اشارۃ الی کون ہذا العلم کاشفا بل مقدما الی الحصر وقد یقال ان الکشف قد جرد عن معنی التقصید وحصر بعد علم الاصول متعلقا بما فی کنف من معنی الفضل والمعنی ان بین العلمین

الکشف بہذا العلم کاشفا ما وان کان اصول الدین فی الحقیقۃ

والحق ان ہذا العلم کاشف ما وان کان اصول الدین فی الحقیقۃ

الکشف بہذا العلم کاشفا ما وان کان اصول الدین فی الحقیقۃ

قولہ ذکر ہذا العلم بعد علم الاصول یکشف للقناع لا یخفی ان المعلوم من ہذا الکلام بحکم دلیل الغلبۃ فی مخرج المحاورۃ ان العلم الاصول یکشف عن العلمین وان غیرہا کاشف وہا یکشف وکذا ہہنا فی ظاہر کلام المسکی والمصنف المعرجین بان الکشف انما یحصل بالعلمین وغرض الشارح ایضا وہو ان اشارۃ المسکی الی ان ہذا العلم یکشف بدیعزرہ اللہم الا ان یقال ہذا بقولہ وقد یشیر الی ہذا اشارۃ الی کون ہذا العلم کاشفا بل مقدما الی الحصر وقد یقال ان الکشف قد جرد عن معنی التقصید وحصر بعد علم الاصول متعلقا بما فی کنف من معنی الفضل والمعنی ان بین العلمین

مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشايع فى الاستعمال لا سيما فى المصادر وعند خفاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا بد
ثم استغراق وما فى على ما انعم مصدرية لا موصولة لفساده لفظا ومعنى اما لفظا
فلاحتياج الموصول الى التقدير اى انعم به مع تعذره فى المعطوف عليه اعنى علم لكونه
لنعلم مفعوله ومن زعم انا التقدير وعلمه على ان ما الم نعلم بدل من الضمير المحذوف او
خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعنى فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الا
الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لفصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ ولينذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه فى بقاء النوع بيانا لان
الانسان مدنى بالطبع اى محتاج فى معيشته الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه
بتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد ما فى ضمير والاشارة لا تفى بالمعلومات والمعقولات
الصرفة وفى الكتابة مشقة فانعم الله عليه بتعليم البيان وهو النطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل احد تشتهى حصول ما يحتاج اليه وتغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل
امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من
قوانين كلية وهى علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغى مصونا عن الخطأ
وهو النبى ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتصور بايات تدل
على ان شريعته من عند ربه وهى المعجزات وعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق
والباطل فقوله علم من عطف الخاص على العام وعابه لبراعة الاستهلال وتنبيها على
جلالة نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن فى من البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه وعابه للتجمع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتى الحكمة اشارة الى القوانين
لان الحكمة هى علم الشرائع على ما فسر فى الكشاف ولفظ اوتى ينبئه على انه من عند غيره لا من
عند نفسه وتوك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب شا

الى المغفرة لان الفضل التميز ويقال للكلام المبين فضل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البين من الكلام الملخص الذى يتبين من يخاطب به ولا يلتبس على السامع او بمعنى فاصل اى
الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاب ثم دعا لمن عاون
الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى الراصلة اهل بدل اهبل
خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر ومن الكنانى سمعت عربيا فصيحا يقول اهل
واهبل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابة الاخيار جمع خير بالتشديد
اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فوضعت كلمة اما موضع اسم فهو المبتدا و
فعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها الصوق الاسم اللازم للمبتدا فصار تحقيقها كان وابقاء له
بقدر الامكان وسيجئ زيادة لهذا تحقيق فى احوال متعلقات الفعل فلما كان لها ظرف
بمعنى اذا شتعل استعمال الشرط بليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لامتناع
الثانى لامتناع الاول قلما الثبوت الثانى لثبوت الاول والوضع ما تقدم علم البلاغة هو
علم المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا واوفرها اسرارا احتاج الى
تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع علوم العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل منا
سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ برى
علم البلاغة وتوابعها الا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من اجل
العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم
قدرا الان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لا شتماله على
الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى صلى
الله عليه واله وسلم فى جميع ما جاء به لمقتضى ترتيبه فيفاز باسعادات الدنيا والاخرة ويتم
فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلا
العلم بجلا المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر فى الفنا
من ان مدرك الاعجاز هو الذوق لس الا ونفس الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا

محض كلام اثر بدرك ولا يمكن وصفه كما لا يخفى وقد صرح بهذا وما ذكر المستفاد من

قوله وبه يكشف هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم

لو بالذوق لمن كسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه

بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في موضع من المفتاح كقوله في

علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا

طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه

الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع

الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا بد من كثير بلاغة القرآن الا بحسب علمه الشامل

ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحجبة بحث الاستاذ استعانة

بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ابهام وتشبيه الاعجاز بالصور

الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد

جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول وصل اسما للكلام المنزل

على النبي ﷺ ونظم تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب مقتضيه

العقل لا توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحرف فانه توالبها

في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب بض لما ادى الى فساد

وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تعلق

بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ وكان فيه استعارة لطيفة واشارة الى

ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة

سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف وخير

كتاب فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفاه بمير من اعظم الكتب

احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب هو وضع

كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها انبو من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت

ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم

فتناثرت لآلئه ولكونه انمى ثمرة وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد

هو متعلق بمحذوف بفسره قوله جهارا لأن معمول الصلة لا يتقدم عليه لانه عند العمل مثاول تا
مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب
الا جوازه عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا قال الله تعم فلما بلغ معه السعي

ولا تاخذ كرها فاقرر رحمه هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول لشيء حكمه حكم
ما اول به مع ان الظرف مما يكثر ابتداء من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة
نفسه لوقوعه فيه وعلم انفكاكه عنه ولهذا اشتهر في الظروف ما لم يتبع في غيرها ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ من الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل
وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد
هو كون الكلام مغلقا بتوعر على الذهن بتخييل معناه قابلا لخبر بعد خبر اي كان قابلا لذلك
خصاصا لما فيه من التطويل مفتقرا لخبر اخر اي كان محتاجا للايضاح لما فيه من التعقيد والى
التجريد لما فيه من الحشو الفت مخصرا لجواب لما اي كان ما تقدم سببا للتاليف مخصر بضم ميم
ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته لتستفاد احكامها
منه كقولنا كل حكم للعشرة الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب
غير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم
انه يؤكد وتشمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي يذكر لايضاح القواعد وايضا لها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولآل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد عن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح
المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا الوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدك
وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادك في تحقيق آي المخصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه
من الايجاز وهذه يبارى بفتح ورتبتها اي المخصر ترتيبا اقربنا ولا اي اخذ وهو في الاصل
مد اليد الى الشيء ليوخذ من ترتيبا اي مرتبا للتمكن او القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل
المفعول ولما بالغ في اخصاص العظم اي المخصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لما بالغ كانه قال
ترك لما بالغ في الاخصاص تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهم على طالبيه ولو لما بالغ

الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر وهذا مبني على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على
كلام مفيد تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع خصوصا مثلا اذا قيل لهم اتاكم
القوم اجمعون كان نفيا للاجماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد فرط المصنف في
وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا وكلاوتلويحا نبابا على ما ذكرناه
تعقيدا
تعريضا لتاحيث وصفه ولفه بانه مختصر منخ سهل المآخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من الفوائد غيرها فوائد عشرة اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من
القوم بالتصريح بها او بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن
تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها اي لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض غيره
على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد وتحريرات خاطره فوائد
وسميته تلخيص المفتاح وانا اسئل الله لا بحرمة المسند اليه المقدم ههنا جميعا حسن الاخلاص
للتخصيص ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال فاني بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد
الاستمرار بقرينة نظر لحصوله من المضارع كما سيجيء من قوله لو بطبيعكم من فضله حال من ان ينفع
يراي بهذا التخصر كما ينفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث انراي الله ولي ذلك النفع و
هو حسبي اي محسبي وكافي لا اسئل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسئل بقدير
المقول ونعم الوكيل عطف انشاء على جملة هو حسبي او المخصوص محذوف كما في قوله نعم نعم العبد هو
من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي فهو ونعم الوكيل
فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف
الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على ما رأى لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا او ان الشروع في
مقول دبتا المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد
هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في ادبه المراد فهو
الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا

فهو مما يعرف بر وجوه الخبر وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر بدفع بالاستقراء وقيل
ربنى على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والمحوان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما تبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلام المصنف
المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ضار كل منها معهودا اضيف له تعريف العهد
بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها فقال
مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة واختصاص علم البلاغة في
على المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما يتساوى البه الكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش
لجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لما تقرر من كل امر قدمته تمام المقصود لارتباط
لها وانتفاع بها غيره سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امر ان احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بان توقف مسائل
العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان
الثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه ربما
منهم ان هذا من المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة و
هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا تكلم فاسنا وخلص عن لكنة
من اللكنة وجادت فلم يلثغ واضح يراد صريح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام بو
كلام فصيح في النثر وقصيدة صيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة
هي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى حسبك وكثيرا ما
يصدر بالفاء ثم يبنى اللفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الايجاز فقط اي فانه
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على اللسان
المستنبطة من استقراء كلامهم كثيرا الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وتدعلموا با

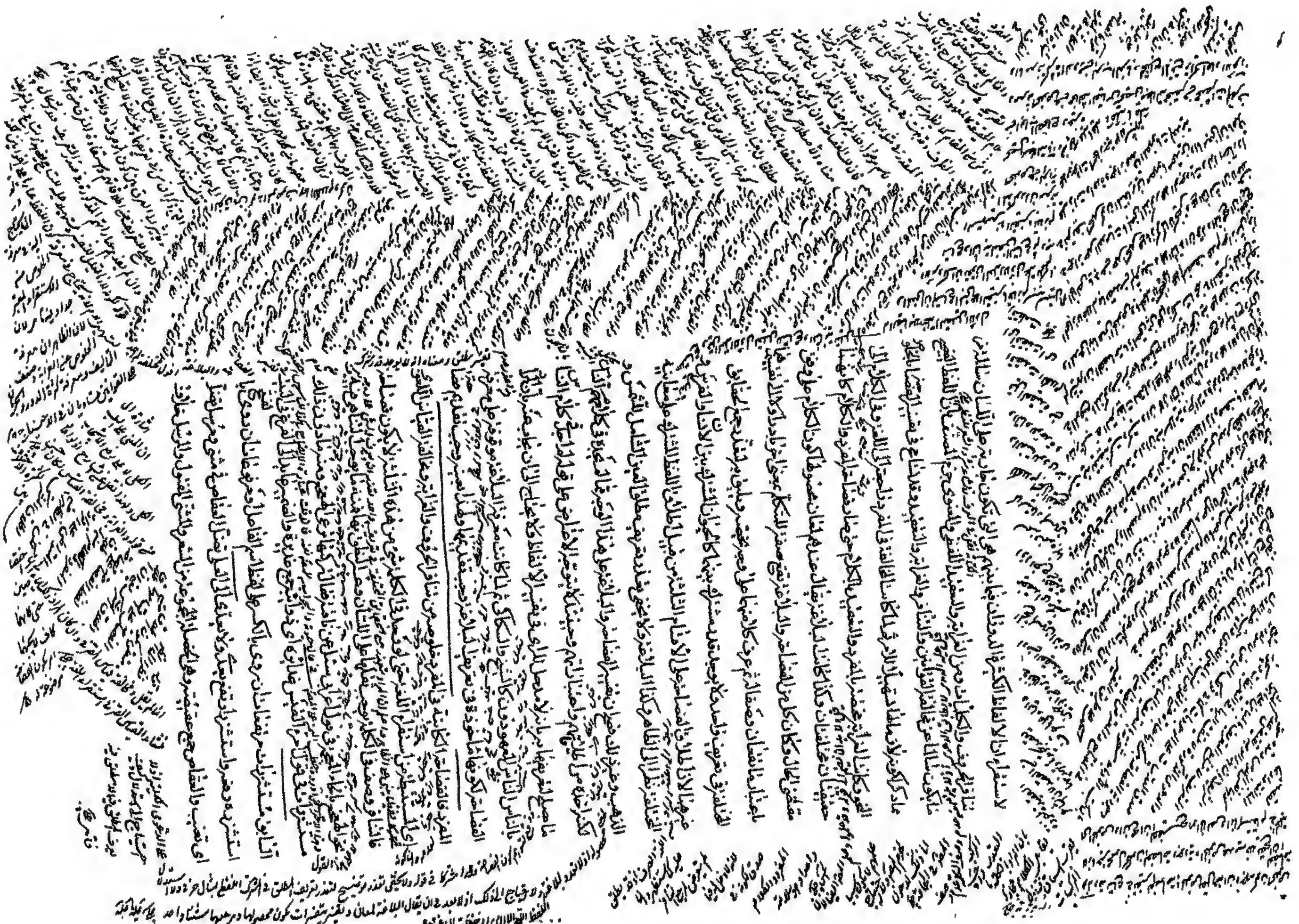

المشي يعني ان ذوابه مشدده على الراس يهبوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومشى ومرسل
والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشا الثقل في مستشر
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة
والراء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشر فزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة يجب ان يكون مستشر ايضا منافرا وليس كذلك بل مناشا لثقل
هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس المنافرة بسبب بعدا لمخارج وان الانتقال
من احدها الى الاخر كالمشي في الصعيد لما نجد غير متنافر من القرب المخرج كالجيش والشجي و
البعيد مثل الراعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كلمع بخلاف حلم وليس ذلك لسبب ان الاخراج
من الحلق الى الشفة ابعد من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجده من حسن غلب وبلغ وحلم وملح
بل هذا امر ذوقي ففكل ما عد الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
فيها الراعهد عن الفصاحة وابده بعضهم بان انتفاء وصف المخرج كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب
انتفاء وصف لكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات وجوه من مفهوم
فصاحة الكلام لا وصف يجري فيها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في كلام العرب فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام
العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فافهم
هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج النوزة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام
غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل
او النقص الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
وكلما نوسته الاستعمال فقد مما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة

كتكاء كاتم وافر نقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه مالكم تكاكاء تم على كما تكاكاء كاتم على ذي جنة افرنقعوا عني فما اجتمعتم تخوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعضدون بهامه ويؤذونه ادبر فافلت من ايديهم وقال مالكم تكاكاء تم على كما تكاكئون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بلغة الهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجر بعيد نحو مسرج في قول الهجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومهسنا اي انفا مستويا كالسنان المهند المسرج في الدقة والاستواء والمسرج اسم فحل ينسب اليه البيتوتا وكالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعتبروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا استعيد من السراج على انه لا بعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرائب واما ضلع مجل للغزير فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرائب كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي نحو قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب مستنفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وانما زيد بها لوحشية غيرها ذكرنا فلا نسلم ان الغرائب بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي ليس بانس ففادر شقة استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا ينبغي استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث وانشخر وافطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومن غريب القرآن والحديث والغريب القبيح ما ينبغي استعماله مطلقا وبقي الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريبا الاستعمال ثقيلا على التمعك بها على الذوق وبقي المتنوع ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم للامر وجحنفل وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا ما نوسه الاستعمال تفسير للوحشية احتراز عما يخرج منها بهذا القيد حاصل الاعتراض ان الوحشية بحسب ما فسرت به في الغرابة فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة في ما بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالفصاحة معنى اخر وعند ان شيئا من التنافر والغرابة والتعقيد لا يخل بها فلا مشاحة والخلاف ان تكون الكلمة على ذلك

قوله مع الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد فانه لا سبق لعدم حسن النفير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سبب زايد الخ الغرابة اي ليس هو بينا ولا داخلا فيها ولكن بتغيره غايته انه يلزم من شيوعها سلبها وليس المراد انه ينعكس ان يراد

الفانون المستنبط من تتبع لغة العرب عن مقربات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها الوجوب
الاعلال في نحو قام والاعلال في نحو مدد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى
وعور واستحوذ وقط شعره وقال وماء وما اشبه ذلك فمن الشواذ الثابتة في اللغة فلا تكون
المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت من المواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا و
كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت من المواضع نحو الاجلل يقال الا
في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قبل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة
في السمع بان يتبرء السمع عن سماعه كما يتبرء السمع من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من
قبيل الاصوات والاصوات منها ما تشتذ النفس بسماعه ومنها ما تشكرهه نحو الجرشي في قول
ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشي شريف النسب فالاسم مبارك لفظا اسم اسم امير المؤمنين علي عليه السلام واللقب مشهور
بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وغير نظر لانها داخلة
تحت الغرابة المنفرة بالوحشية لظهور ان الجرشي اما من قبيل نكاكاء ثم وافرنقعوا او الجحيش و
الطلخم وقد ذكرهنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا
تحل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوا
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف فهذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم
غير مناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم مناسبة وصوت طيب و
ليس شيء للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادى بصوت حسن وغيره وكذا الجحفل
وملع دون فخر وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى وقسور ونحو ذلك
وغير بعيد بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع التبيين منه اللفظ
فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى
وقسور كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه حال كونه مع فصاحة الكلمات واحترز به عن نحو
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مستدرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر

الكلمات لا نسلم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة متنافرة
كانسام لاضحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم و
الضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم فصحا
حتى يمشي عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح
وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول ربما جازه الاخفش و
تبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عديّ
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما عطف صحابه مصعبا ادنى لدنه الكلكل
صاعا بصاع ونبه بان الضمير المتصل المفعول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب المصباح
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي لعدلكم واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا لبت شعري هل من مخبر نهرا على ما جر من كل
جانب نشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو منشا
في الثقل كقوله ولبس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدده وقبر حرب بمكان قفر اي خال من
الماء والكلا ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي ابي ثمام كبرهم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما المته المته وحدي والورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد
في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا ايماء
لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه يتحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح
باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا ما بين الحاء و
الهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شبها من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك
الثقل وحسن التنافر المخل بالفصاحة ولم يريدوا بمجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في
التنزيل نحو فبشرهم والقول بانشمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجزي عليه المؤمن صحيح
بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر
ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا كان اولى وبين المثالين فرقا آخر وهو ان منشاء الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم ان بعضهم من التنافر جمع كلمة مع

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

لغرض غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم لانه
لا يوجب لثقل على اللسان فهو انما يحل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون
الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المعنى المراد منه بخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان
ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل
منها شايع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه
مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى وقد ذكر ضعف لتاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللفظى كما توهم بعضهم كقول الفرزدق فى مدح هشام ابن عبد الملك وهو ابو هم
بن هشام بن اسماعيل المخزومى وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى
ليس فى الناس مثله حى يقاربه اى احد يشبهه فى الفضايل الا مملك اعطى المال والملك اعنى
هشاما ابو امه اى ام ذلك الملك ابوه اى ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة تملكا اى لا يماثله
احد الا ابن اخته الذى هو هشام فيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى
هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى
اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه الا فالمختار البدل فهذا التقديم يشابه
الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد قبل مثله مبتدا وحى خبره وما غير عامله على
اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلانه لعمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تلفقا فى
المعنى يظهر بالتامل فى قولنا ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه وليس حى يقاربه مما مثله
فى الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى يقاربه بدل من مثله دفعا
بين البدل والمبدل منه واما فى الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد مخلل فى
انتقال الذهن من معنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل بكون
لارداف اللوازم البعيدة المتفرقة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود
كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف شاطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكبا اى يصب
بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ فى دلايل الاعجاز والنصب توهم عيناى

التنوع

الدموع ليجدا جعل سبب الدموع وهو البكاء كثيرا عما بلزمه غراف الاجنبة من الكثرة والتحرك
واصاب لان كثيرا لها يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني قال الخماسي
ابكاني الدهر وبادرتما اضحكني الدهر فيما برضى ولكنه اخطاء في الكثرة عما بوجبه وام
الثاني والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى تحلبها
بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر
من السرور الحاصل عند لقاء الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في
الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد
لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما يتخذان بالمطر واللبن قال الخماسي الان
عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها الجمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق
خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة
لتكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن
التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن
التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى
تميل الى السامع انفهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو
بمنزلة الشاط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف في بحث بلاغة الكلام
ومعنى ليت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجزاء على
عكس المقصود فاني الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن و
الفراق بعد هذا الطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال والطلب الحزن و
الكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان ضبت بتكلف بتقدير ان يكون عطفا
فعلى بعد الدار وان رضيته كما هو الصواب فالمعنى ابكى وانحزن الان ليحصل في
المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سبب الدموع
تحت الطلب لكنه اكتسابي ولازمه ملائمة الامر المطلوب لظن الدهر انه
مطلوبه فيأتي بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من سوء الحالة
من التكلف والتعسف ومن شأ عدم التعمق في المعاني وقلة التضلع لكلام المهرة

من السلف والصحيح ان اراد بطلب الفراق طيب النفس بمرو توطينها عليه حتى كانه
امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة
الاحزان والاشواق والتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا بفيض الدمع من
عيني لانتسبب بذلك الى وصل بدوم ومسرة لانزول فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل
الاعتبار وعلى هذا فالتعيين فى سالطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب
الكشاف فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه
مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشئ مرة بعد اخرى وكثر تران يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى قول ابى طيب د
لسعد فى عمرة بعد عمرة الغمر ما ينعمك من الماء والمزاد الشدة ستوح
فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر و
المونث واراد بها فرسا حسن الجرى لاشعب لها كانها تجرى فى الماء لها
صفة ستوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للستوح يعنى ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى ابن باباك حما
جرعى حومة الجندل اسجعى فبه اضافة حمامة الى جرعى وهى ارض ذات
رمل مستوية لاتنبت شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة
جرعى الى حومة وهى معظم الشئ واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة
والتجع هدير الحمام ونحوه وعنا مر فاعل من سعاد ومسمع اى بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرئى منى ومسمع اى بحيث اراه و
اسمع صوته كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان نقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا تخل بالفصاحة وكيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله الكريم
بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال شيخ عبد القا
قال الصاحب بابك فالاضافات المتداخلة فانها لاتحسن وذكر انها تستعمل فى

رسوخ ذلك فيه لا شيء ضحكا في الاصطلاح وقوله تقيد بها على التغير
عن المقصود دون تغير اشعارا بانه ليس ضحكا خالي النطق وعند سري شوا
كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان الامنة او لا ينطق بهرفط
ولكن لم يملك الافتدار ولو قيل بعبارة خص بمن ينطق بمقصوده في الجملة
هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليتم المفرد والمركب و
ذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
واذا قرن فلو مثل بكلام فصيح لوجب في ضاحر المتكلم ان يقتدر على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح وذلك محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير
عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب جناسا مختلفة لم يفهم
حسابها مقول دار غلام جار بتر ثوب نياط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ
فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ لتعم المفرد
والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والجوة ونحوهما مما يتوقف عليه الافتدار المذكور قلنا الا نسلم ان هذه
اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد التسبب القريب لان التسبب الحقيقي المتباين
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقة مقتضى
الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى
مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي
ضاحر الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى
الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة فرائض الحال والمقام متفاوتا بالمفهوم
والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه لو ورد الكلام خاليا

فيه على خصوصية مادة وحال باعتبار نوعهم كونه زمانا نكرة وايضا المقام يعتبر اضافته
الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال المقتضى
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك ضد نقاوة وحال للفاظ مختلفة
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللايق بهذا المقام غير اعتبار اللايق بذا
واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او
بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس
الاسناد ككونه غاية في التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا وحدا او
اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مقصورا بشيء من النوابع او غير مقصور مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او
غير مقصور او الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره
او جملة اسمية او فعلية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل
واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب
على وجوه المذكورة في بابه وهذا جدير بشاجالي بفضله على المعاني اذا تمهد هذا
فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسب تنكير المسند اليه او المسند يباين مقاما
تعريفه ومقام الطلاقة الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند ومتعلقاته يباين مقاما
تقييده بمؤكد او اداة حصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبهه ومقام تقديم
المسند اليه او المسند ومتعلقاته يباين مقاما تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقاما
حذفه وهذا معنى قولهم فمقام كل من الاطلاق والتنكير والتقديم والذكر يباين مقاما
خلافا اي خلاف كل منها واما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لاجل
احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على هذا
الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقاما
الايجاز يباين مقام خلافا اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها

باب عظيم الشان كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما
نسبتين حدودا ومراتب متفاوتة مقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي
مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي بناسب من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الاسلوب الاول يذكر مع الغبي الفطن
فان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودتها
لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والعبارة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا
فقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس
لها مع ما يشاركها تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط غير
مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي
مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند
المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر والمقصود بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها وايضا له مع
المسند الفعلي مقام ومع الفعل مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا اللفظ
بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته اي الكلام للاعتبار المناسب وانحطاطه
اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب المراد بالاعتبار
المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب تاليفه او بحسب تتبع خواص تراكيب
البلغاء بقولنا اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وتدبرت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى
اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشد
المناسبة ولا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون
العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد
البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق و
غيرهما مما عددناه ويصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى

الفاء فى قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ويتجه له وبيان ذلك
انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب عبر
لانه اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربى زيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام انما
يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان
احداهما ان ليس ارتفاع الكلام الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس
الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب فى مقتضى الحال
واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا على تطبيق الكلام لمقتضى
الحال هو الذى بقيه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى النحو
فيما بين الكلام على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر فى مواضع
من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذى يقتضيه علم النحو وتعمل على
قوانينه مثل ان تنظر فى الخبر مثلا الى الوجوه التى تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق
وزيد بنطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا فى
الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت فان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
كذا فى الحال نحو جاءنى زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فعرف لكل
من ذلك من موضعه وتجئ به على حيث ما ينبغى له وتنظر فى الحروف التى تشترك فى معنى نحو فرق كل
منها بخصوصيته فى ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو ان تاتى بما فى نفى
الحال وبلن فى نفى الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما
علم انه كائن وتنظر فى الجمل التى ترد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفى الوصل هو
الواو ومن الفاء والفاء ثم الى غير ذلك وتتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف
والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى
له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ
انفسها من حيث هى هى ولكن تعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام بحسب
موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها من بعض فرب تنكير هو الاصل فى لفظ وهو فى
اخر فى غاية الفصح بل وهذه اللفظة منكرة فى بيت نحو متيجز والى هذا اشار المصنف بقوله فاقبل

صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ
له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته
المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما
يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لان
من صفة الاحيان وما التاكيد بمعنى الكثرة والعامل فيها يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله
تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يبقى ذلك الوصف المذكور فصاحة
ايضا كما يبقى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض الموهم من كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان فصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني يقطر وتختر
في الطريق بعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاظ
فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين ان المراد بالفصاحة معنى
البلاغة كما صرح به حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اذا دانها من صفاتها باعتبار افادتها
المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اذا دانها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من عوارض التركيب وح لا مناقضة لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام
المصنف فكان لم ينفحص دلائل الاعجاز حق التفحص ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه
فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس
اللفظ والثاني انها وصف في الكلام به يقع التفاضل وتثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة
والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال
لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام
المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل بلفظه على المعنى المغوى ثم يجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في
النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حدوها اسم النظم والصوغ والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يتفاضل

الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في
الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي
يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما
تلك المعاني الاول وحيث نفى ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولسنا نحمل كلامه على هذا بل هو يحتج برجزار كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ
ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في المنطوق يجوز واضطروا عن
ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على
معنى لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم
لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة من ذوات الكلمات
والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت
في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما تذكر يعقولنا على ما
تذكر مايضارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك
كذلك يوجد بين المعنى في البيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم
وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ
ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك
كل مبلغ وقال سبب افساد علم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف
له من اجل امر خارج في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شيء
تدخل في المنطق بل من اجل لطايف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء
في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مناقرة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة و
امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز بر ويكون هو الاصل والعمدة وانما اوقعهم في
الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق
اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون

اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على ذلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع
ان يوصف بانه ذال وطا اى للبلاغة فى الكلام طرفان اعلى البه ينتهى البلاغة كذا فى
الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
بخروجهم عن معارضته فان قيل لم يسبق لبلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم
البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن تفقه واحاط ببرهم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية
فمن اتى بكلام هو فى الاعلى من البلاغة ولو بمقدار قصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم
الا ان هذا الحال تقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها
ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم بغير
علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على ان يفه كلاما بليغا
فضلا عما هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو
حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه ايضا مما هو من المزايا العلية
ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا
كانتهاء او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر وما
يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز
قلنا اما الاول فشئ لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو هو من
غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثانى فلا يدفع القشا على ان الحق هو ان حد الاعجاز
بمعنى مرتبة من البلاغة ودرجة هى الاعجاز والاضافة للبيان وقد مر قول صاحب
الكشاف فى قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا فقد تفاوت نظمه
وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه ويمكن معارضته وبهذا الفرق
بين النوم والنفخة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد الى الطرف
الاعلى لا الى حد الاعجاز اى لطرفها الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة ثم الا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة تزايد الى ان
تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه ثم ترى من الطرف الاعلى فانه قد ما يقرب

منه الى الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه

ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي

نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو الوجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة

اذا غير الكلام منه الى ما دونه فما اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل النحو الكلام وان كان صحيحا

الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن مخارجها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف

والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة ترتفع بعضها على

بعض بحسب تفاوت المقامات وبمغايرة الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة

وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة توريثا الكلام حسنا فهذا تمهيد

لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج

عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد مغايرة المطابقة و

الفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام لانها لا تحسن ثم ما يجعل المتكلم موصوفا

بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة

تقتدر بها على تاليف كلام بليغ فلم تفرع على ما تقدم وتمهيد لبيان افتقار علم البلاغة

في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح

حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان اللغة والصرف

والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان

الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اذ ليس كل فصيح بليغا وهو

ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يحصل حتى يمكن وصفها كما قالوا

مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباق رأي ما بتحققان وتحصلان

الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما اتى المعنى المراد بكلام غير مطابق

لمقتضى الحال فلا يكون بليغا تام من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا

لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون اصلا بليغا لما سبق من ان

البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره

تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها الموقف عليها فان قلت قد فسر مرجع البلاغة بالتعلة التقا

دون ع

لهما والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف بقوله المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فيصحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وبغير الكلام الفصيح من غيره ومعناه واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لانه غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغايتها فلا يرجع الى الحق خبر فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو امر مركب اجزائه التمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في كلامهم وشعرهم غرابة مخلة فاجتمعهم وكالشرح لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات لغة فوستر علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تنجيم فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس من غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلال مخالف للقياس دون الاجلال وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة اي لعلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا مستنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس بل بتتبع خواص تراكيب الكلام في افادة المعاني والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بقيد ما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما

يحترز به البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في اثناء تتبع وتمييز الشائع من التعقيد عن غيره
ليحترز عن التعقيد فتحتاج الى علم يبحث وعن الخطاء وعلم يبحث عن التعقيد ليتم
امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لكن مزيد
اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في اثناء علم
المعاني فالمراد بالاول الامر بالباقين الذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول
المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني و
البيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا
المقام فانه من زلل الاقدام ثم احتاجوا للمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع
واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المنحصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين بعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة واشباهها علم **اقتصر الاول علم المعاني**
وانما قدم على البيان لكونه متمرنا عن المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد في تراكيب مختلفة بعضها غابر المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار لتلبسه
في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اتى بالكلي
تقريبا وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل
كثيرة تضبطها جهة واحدة فاشبهت اعيانها تعد علما واحدا بتلك الجهة لتلك الهوية وما
يضبط بها الا بعينه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية و
يقال لها الصناعة ايضا بان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة
من تراكيب لفظية يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضار
الالفاظ لتاليفها وتفصيلها متى اريد وهي العلم وهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والجودة
كونهما جهتي ذلك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة
في ذهنه بل تعني ان له حالة يتمكن بها من تحصيل ما يريد منها بسهولة والتسمية بالملكة
صيرورتها لها مخزونة لديه والا فالملكة يكفي ان يحصل كيفية للنفس تمكن بها من
استحضار ما كان مخزونا عنده من المسائل واستحصال ما كان مجهولا منها كما عبر الجمهور
التام عن العقايد بها فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غايته
انه واضع الفن اعني ان يحصل له ملكة الاستحصال وهو غير الاصول واستنباطها يحتاج الى تحصيل ملكة
فالحصر مستفاد من تعريف المذكر بالنظر الى كون العلم المشتمل على الاصول والملكة

استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد المذكورة باطلق عليها اسم
المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب لهذا يقال عرفت
الله دون علمته وايضا المعرفة تقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا حصل بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد
جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال بمعرفة بل احوال اللفظ العربي نحو
يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ان كانت جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها
تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وهذا بين فانه ما قيل ان اريد بمعرفة
الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا
دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون
حاصلا للكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لخرج
عن الاحوال التي ليست بهذا الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما
لا يتعلق به غرض بلاغي وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد بالعلم يعرف بها هذه
الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو اعتبر هذه الحيثية للزم
ان تكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يقال هو معرفة التعريف والتنكير و
التقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ فقد يقتضيها الحال
لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان
الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان
احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبارات المناسب
التي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحال المقتضية

للتاكيد والذكر والحذف الى غير ذلك فكيف يصح قولهم الاحوال التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد سامحوا
في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها
هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلا
بذكر عنه المسند اليه وبحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام المقتضى بالفتح
الحال ان الكلام الذي يوتده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام و
يصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام
مؤكد على زيد قائم انه كلام ذكر عنه المسند اليه وعلى قولنا الهذلي والله انه كلام
حذف عنه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا
الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال
اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها فما
تخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال
اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليجري على ما
لو وقف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء والاخفاء في ان معرفة البليغ من حيث
هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه و
المجاز والكناية على وجهها فاذا اراد بالتراكيب في تعريفه البلاغة تراكيب البلغاء وهو
الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع
المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من
تتبع تراكيب البلغاء حتى انه معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا بتتبع علم المعاني وبغيرها

الادباء مشحونة بالجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انحصار التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على
معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا
بليغ فيتبع خواص تراكيبه من غير ان تصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا نفهم من قوله
بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في
المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا
كان المخاطب خالي حكما مثوبا بصواب وخطا الان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي
شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربته ان يكون لحصر او تخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا يعني به معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في نادرة المعاني وكذا
قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على
انه يورد تشبيها ومجازا ايهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ومنها نادرة اللطائف وهو
العجب من المصنف حيث كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي
انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء مع ان الشيء بنفسه مفاسد قلة التأمل بما
يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية
تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب احصرتها
الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لتصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام
يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه
الاتي خارج عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال

المسند الخبر الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل
والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصرت بها الان الكلام اما خبر او
انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها
بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا
يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق حكمي الجزئي الكلام
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبة خارج في احد الازمنة الثلاثة اي تكون بين الطرفين في
الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكون
ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي
فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبة خارج كذلك فانشاء وسيزاد هذا توضيحا
في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند ومسند اليه واسناد والمسند قد يكون له
متعلقات كالفاعل والمفعول والحال وغيرها اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم
الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا الاحجة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا
لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
او بغير قصر وكل جملة قرنت بالواو اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ
اما ان يبدأ على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء او لا حاجة اليه بعد
تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة
لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر و
الوصل والفصل والايجاز ومقابليها انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
فالذي يهمنا ان يبين سبيل افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه
والا فمفهوم كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال
فلم نجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ثم لم نفسر بهذا بالتردد
بين النفي والاثبات فضاد كلام المركثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة
او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند

او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة ممیزا بین الفضلة والعمدة والمسند الیه
او المسند ثم لما کان مذهب الاحوال من هذه الاحوال مذهبا عموض وکثرة ایجاب وتشطرف و
هو القصر افردنا باخامسا وکنا من احوال الجملة مما له مزید شرف ولهم بزیادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم یقل احوال
القصر واحوال الفصل والوصل ولما کان من الاحوال ما لا یختص مفردا ولا جملة
بل یجری فیهما وکان له شیوع وتفاریع کثیرة جعل بابا سابعا وهذه کلها احوال
یشترک فیها الخبر والانشاء ولما کان هنا ایجاب الحاجة الی الانشاء خاصة جعل الانشاء
بابا ثامنا فاقتصرت فی ثمانیة ابواب تبییه وسم هذا البحث بالتبییه لانه فذلکة من
ذکرها فی قوله نطابقه او لا نطابقه وقد علم ان الخبر کلام یکون لنسبته خارج فی احد الازمنة
الثلثة نطابقه او لا نطابقه فالخبر علی هذا بمعنی الکلام المخبر به کما فی قولهم الخبر هو
الکلام المحتمل للصدق والکذب وقد یقال بمعنی الاخبار کما فی قولهم الصدق هو الخبر
عن الشیء علی ما هو به بدلیل تعدیته بعن فلا ورد ایضا الصدق والکذب بوصف
الکلام والمتکلم والمذکور فی تعریف الخبر صفة الکلام بمعنی مطابقة نسبته للواقع
وعدمها والخبر عن الشیء بانه کذا تعریف بما هو صفة للمتکلم فلا ورد واتفقوا علی
انحصار الخبر فی الصادق والکاذب بحسب الظاهر ثم اختلف القائلون بالانحصار
فی تفسیرهما فذهب الجمهور الی ما ذکره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته ای مطابقة حکمه
فان رجوع الصدق والکذب الی الحکم او لا فبالذات والی الخبر بها وبالواسطة للواقع
وهو الخارج الذی یکون لنسبة الکلام الخبری ولذا عبر عدمها ای عدم مطابقته للواقع
بیان ذلک ان الکلام الذی دل علی وقوع نسبة بین شیئین اما بالثبوت بان هذا ذاک
او بالنفی بان لیس هذا ذاک مع قطع النظر عما فی الذهن من النسبة لا بد وان یکون
نسبة ثبوتیة او سلبیة لانه اما ان یکون هذا ذاک او لم یکن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة
فی الذهن المفهومة من الکلام لتلک النسبة الواقعة الخارجیة بان یکونا ثبوتیتین او سلبیتین
صدق وعدمها کذب وهذا معنی مطابقة الکلام للواقع والخارج وما فی نفس الامر
فاذا قلت ابیع ولدت بکرا لاخبار الحالی فلا بد له من وقوع بیع خارجی حاصل بغیر هذا اللفظ

قوله فمطابقة هذه النسبة الظاهر انها هی النسبة التی یدل علیها الخبر وکلامه لا یدل علی اتحاد وقوع النسبة
اصلا ووقوعا والشریف جزم وشیخ العصام بان الموصوف بالصدق والکذب لیست الا القضایا وکذا الموصوف
بالاحتمال ووجهان الخبر لا یدل الا علی الوقوع الواقعی هی النسبة المعنونة والخارجیة ایضا تکلیف
بتصور نظیر القضایا مع اتحادها وهو یمکن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما کونه مضمونا من الکلام مع قطع
النظر عن الکلام والوقوع باحد الاعتبارین غیره بالاعتبار الاخر فیجوز ان تتحقق المطابقة بین المتغایرین
بالاعتبار ویؤیده ان ارباب المعقول صرحوا بان جزأ القضیة اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحکمیة
والحکم ایضا الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشریف ایضا ولا شک ان القضیة محتملة للصدق والکذب فیتأمل علی

قوله فان رجوع الصدق والکذب الی الحکم او لا فبالذات والی الخبر بها وبالواسطة للواقع
راجع الی الخبر قلت فسر الخبر فی کلام ان الحکم لا یوجد

لنقصد مطابقة لذلك الخارج بخلاف بعث الاثنائي فانه لا خارج له نقصد مطابقة

بل البيع حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له ولا يقدح في ذلك ان

النسبة من الامور الاعتبارية ردنا الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل

لزيد في الخارج وحصول القيام لزيد متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن

ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله

النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ

غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ

فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب

والواو في قوله ولو خطأ للحال وعدل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد

بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل النقيض

والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم

والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك

فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير

فلا يكون صادقا ولا كاذبا وبثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد المحكوم

عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا

كاذبا لانا نقول لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به اصحاب المعقول لا نا نقول

لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يعتد بوقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم

يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا

مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تفكر ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار

فكلامه خبر وهذا ظاهر وبمنع النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع

فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان

المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم منها المواطاة كما لتكذيب راجع الى قولهم

قوله مطابقته لاعتقاد المخبر قيد للنظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لا شيء مطابق لاعتقاد ما دونه كذب جوابا عن اختيار الاول ويقول صدق هذه القضية الخبرية مطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا مطابقة للواقع حتى يتم مقصودك واما

نشهد باعتبار نفيه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص
الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قبل انه راجع الى
قولهم نشهد انه لخبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى
انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة
لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في خلاف
اللفظ لا كذبا الا ان تسميته شيء ليس من باب الاخبار فلو سلم فاشتراط المواطاة
في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا بدليل الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار بقوله
او المشهود به اي المعنى الذي هو مدلول الكلام لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا
في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق
للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجوب المطابقة منه غلبانا مثل
بتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فيكون
بعيدا فظهر مما ذكرنا مثاما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم نتذكره الفور
وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا الا ليتفقوا على
من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال
كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عندنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله ﷺ الى عبد الله بن ابي بن
سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله ﷺ وصدقه فاصابني
مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت ان كذبك رسول الله صلى الله عليه و
آله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي ﷺ فقرء علي فقال ان الله
صدقك يا زيد الجاحظ انكر اختصاص الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيقه

كلامه اذا الخبر اما ان مطابق للواقع اولا وكل واحد منهما اما ان يعتقد انه مطابق او يعتقد
انه غير مطابق او يعتقد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد انه مطابق للواقع وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه مطابق
والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعند اصحابنا الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذبه الخبر عدمها معناه عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق و
يلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثانية عدمها ضرورة توافق الواقع و
الاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللا
مطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد
ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتغيير اخص منه بتغيير الجمهور
والنظام لا نر اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليلة
فكثيرا ما يقع الخطأ في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح
المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به
جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وآله بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة
وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق ضد الظهار
فكذبه لا يبين بكلامه الصدق الذي هو بمعزل عن اعتقادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق بوجه
من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه بر فرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير
الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما
ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر
فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم
يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا
على ما فررنا والقرين ظاهر وقد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر

خبر عنها اى عن علم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمها ان لا افتراء له لانتفاء الكذب عن
عمد ولا عمد للمجنون قالثانى ليس بشيء للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء
فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو
سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب لم يقصد بل كذب بلا
قصد لما مر من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل قلنا
صار اليه بلا دليل قالا ولى ان المعنى افترى امام لم يفتر بل هو مجنون وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور يكون مراده حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر
فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا فى التقييد نقل ائمة اللغة و
استعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام فان قول المجنون
او النائم او الساهى زيد قائم كلام لبس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما
واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور بينهم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر وكل ما يجرى فى غيره من المركبات مثل الغلام الذى لزيد وقائم لزيد ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الا
بان تعبر عنها بكلام تام لتبقى خبرا او تصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا لبقى مركبا
تقييديا وتصورا كما فى قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فان زيدا الانسان صادق وزيدا الفرس
كاذب وزيدا الفاضل يحتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب التقييدى
دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم
بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لا تحتمل الصدق والكذب و
جهل المخاطب بالنسبة فى بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان
علمه بها فى بعض الاخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية لبست
كذلك ولو سلم فالطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة
فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة والعرف وانا نريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب

الاول في احوال المسند الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم اخر بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما اسند بانجاء الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وغير يقع التصاعات التعجب وبر يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كنعم وبئس وعسى واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان التشبيه متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على التشبيه انما هو ذات الطرفين ولا يبحث لنا عنها ولا شك ان قصد المخبر اما ان يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لانه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران ربي اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقليبها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتفقد ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين لا يتبر اذكار المابينهما من التفاوت العظيم لتنافي القاعدية بترفع بنفسه عن انحطاط المغنر لتبرره وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله فوجدتهم ثقلوا ابيهم حتى فاذا رمت بصيص سمى هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف قائلا او كونه اي المخبر عالما بها اي بالحكم كقولك قد حفظت الدرس لمن حفظها والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها او الظهور ان ليس بصدد الخبر افادة اثر فاذا وقع النسبة او اثر

عالم بانه اوقعها وانضا لوارید بهذا المانکان لانکار الحکم معنی لامتناع ان یقال انه
لم یوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم علی ان مدلول الخبر انما هو حکم المخبر بوجود
المعنی فی الاثبات وبعدمه فی النفی وانه لا یدل علی ثبوت المعنی او انتفائه والالما وقع
شک من سامع فی خبر لسمعه بل علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفی اذ لا معنی للدلالة
الا افادة العلم بذلک الشیء ولما صح ضرب زید الا وقد وجد منه الضرب لما یلزم
اخلاء اللفظ عن معناه الذی وضع له وح لا یتحقق الکذب اصلا ویلزم التناقض فی
الواقع عند الاخبار بامرین متناقضین قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشیء لا تستلزم
ثبوته فی الواقع فکانهم ارادوا انه لا بد علی ثبوت المعنی فی الواقع قطعا صیانة عن
عدم الثبوت والا فانکار دلالة الخبر علی ثبوت المعنی او انتفائه مکابرة ظاهرة البطلان قطعا
اذ لا معنی للدلالة الا فهم المعنی منه ولا شک انا اذا سمعنا خبرا فینا فهم منه نسبة
وعدم الخروج احتمال عقلی وهذا یصح اذا قیل للسامع انی بعلم هذا ان یقول سقطت عنی
فلان ولو کان مفهوم القضیة هو الحکم بالثبوت او الانتفاء لکان مفهوم جمیع القضایا
متحققا دائما فلم یصح قولهم بین مفهومی زید قائم وزید لیس بقائم تناقض لامتناع
تحقق المتناقضین ثم الحق ما ذکره بعض المحققین وهو ان جمیع الاخبار من حیث اللفظ
لا بد لها الا علی الصدق واما الکذب فلیس مدلولا بل هو بقضیة قوله یحتمله لا یرید
بل ان الکذب مدلول اللفظ الخبر کالصدق بل المراد انه یحتمله من حیث هو وهو لا یمنع عقلا
ان لا یکون مدلولا للفظ ثابتا ویبقی الاول ای الحکم الذی یقصد الخبر بالخبر افادته
الخبر والثانی ای کون الخبر غالبا بان مفهما ای لازم فائدة الخبر لما ذکر فی المفتاح ان فائدة
الاولی بدون الثانیة تمنع وهی بدونها لا تمنع کما هو حکم اللازم المجهول المساوی
اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه یمنع فهو بدونه لا یمنع
تحقیقا لمعنی اللزوم فعلی هذا فائدة الخبر هی الحکم ولازمها کون الخبر غالبا ومعنی اللزوم
انه کلما افاد الحکم افاده غالبا من غیر عکس کما فی حفظت التوراة ونزع العلامة فی شرح
هذا الکلام من المفتاح ان فائدة الخبر هی استفادة السامع من الخبر الحکم ولازمها هی
ان الخبر غالبا بالحکم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح فی بحث تعریف المسند الیه

لكن نوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل

العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول

العلم الاول وهو علم بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل لعدم حصوله عنده

اما الاول فقد حصل قبل ولم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما

بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان

يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ المقدر

ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل

حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني

منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون

الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه

حاصلا للتوبتين وحينئذ يكون فائدة هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شان ان

يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة

في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل

في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فلم يكون الاول حاصلا غايته انه لا

يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن

المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو

جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال لان لا نسلم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول

صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم

يعلم لكن هذا بنا في تفسير المصنف وعن الثالث ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون

عنده واستحضره لا يقال انه علم ولو سلم فانا نفرض فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا

اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما

افاد الحكم افاد انه عالم به بجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا

محضا قلنا ليس المراد بالعلم هذا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم

في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يقصد الاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهذا

اى بفايدة الخبر ولانها منزلة الجاهل قبل القى اليه الخبر وان كان عالما بالفايدة لعدم
جريه على موجب العلم فان من لا يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم
التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل والمتابل العارف بما بين بل بلسانها
هو كاب لان موجب العلم ترك السوال ومثله هى عصاى فى جواب ما تلك بيمينك ونظا
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فمثلك بكلام رب العزة
ولقد علموا لمن اشتريه ما له فى الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون كيف تجد صدره بصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى واخرجه
بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعنى ان شئت ان تعرف ان العالم بالشئ اعم من قابل
الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل بيرا عتبار ان خطابه لان الاثير من المثلة تنزيل العالم
بفايدة الخبر وكاونها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم
بذلك لشرى لا استعملوا منه اى ليس لهم علم بيرفلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم
كان هذا كلام بلوح عليه اثر الاهتمام او على ان قوله ولقد علموا لمن اشتريه الاية جئ القى
اليهم مع علمهم بيرلان هذا الخطاب لمحمد صلعم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين بيرو هو ظاهر
على ان شيئا من الوجهين لا يوافق لما فى المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجه الشبه
سواء كان هو العلم او غيره نزل منزلة عدمه فقال ونظيره فى النفى والاثبات اى فى نفى شئ
واثباته ونظيره مبتدا ذهب واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغى ان يقتصر من التركيب على
قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن من
الحكم والتردد فبرئ لا يكون غلطا بوقوع التسترا و لا وقوعها ولا مترددا فى ان التسير
هل هى واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه
لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم
فى الذهن ليس بشئ الا ترى انك تقول ان زيدا قائم فى الدار لمن يتردد فى انه هل هو فيها
او لا فلا يحكم بشئ من النفى والاثبات بل الحكم الذهنى والتردد منافيان لا يجتمعان
نستغنى على لفظ المبنى للمفعول عن مؤكدات الحكم هى ان واللام واسمية الجملة ونكيرها وغو

التأكيد ولما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب منكرا ازداد تأكيدا فيه اى فى الحكم
طالبا للاحسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان يجىء
الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان يكون السائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما
ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فقل لا نرتوى الى ان لا يستقيم لنا ان نقول ضالع فى جواب
كيف زيد وفى الدار فى جواب من زيد حتى نقول من ضالع فاعرف فى الدار وهذا مما لا قائل
به وان كان المخاطب منكرا للحكم خاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب انكاره قوة
وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التأكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى
عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لتأكد انكار المخاطبين
فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسل من الله تعالى بناء
على ان الرسالة من رسول الله دسالة من الله ولذا قالوا اذا رسلنا اليهم اثنين فعدلوا فى
الرسالة عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا نفيا منهم ان البشر
لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية فى اعتقادهم امكانا فى الرسالة من الله تعالى لا من رسول
الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث
لانهما المرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم
اى الى اصحاب القرية وهم اهلها انطاكية اثنين وهما سمعون ويحيى عليهما السلام فكذبوهما فعززنا
ثالث اى قويناهما برسول ثالث وهو بولس عليه السلام او جبرئيل فاندفع الضرب
الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا وانما لخراج الكلام عليها اى على الوجوه
المذكورة وهى الخلو عن التأكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوبه فى
التأكيد بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو احد خطابى مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس
كما فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع
هذا اكدت الكلام قلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لا نزيد

التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم
لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق فلنا لا نسلم انه ليس على وفق
مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب الظاهر لا مطلق الحال و
لا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب الظاهر كونه على خلاف الامر مطلقا
لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كالانكار
ثم تاكيد الكلام انما يعرف عنادا والانكار وعدمه الا بالتاكيد وتكريره وكثيرا ما ينصب
على الظرفية والمصدرية حينا كثيرا واخر لما كثيرا اخرج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وضعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون
الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم البراءى الى غير السائل
ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى بشيرا اليه فيستشرف خبر السائل اى للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من
الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اى لا تدعني بانوح في
شان قومك واستدفاع العذاب عنهم لشفاعتك فهذا كلام بانوح بالخبر مع سبق من
قوله واصنع الفلك باعيننا فضاد المقام مقام ان يترتد المخاطب في انهم هل هم اهل ان
محكوما عليهم بالاغراق ام لا فطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون فوكدا بان لهم
محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم بشيرا شارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس
اللفظي والفهم المتبادر يكاد يتردد فيه وطلبه لانه بشير الى حقيقة الخبر وحقوقيته
ومثله قوما ابرني بفتح الراء من النفر لا من البر وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم دنيا
الناس تفوادبكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الا ان امر النواهي
وهو كثير في الشرع جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات ليصح الكلام الثاني
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا
لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة قال
واسم وجعل عارضا ترسه اى واضعا ترسه على الارض من عرض العود على الاناء والنسيف على
الفخذ فهو لا ينكران في بني عمهما لكن مجيئه واضعا الترس على العرض من غير التفات و
اعترض عليه بان دلالة على الحال غير متعينة لجواز ان يكون اماره خضوعه منه بهز لانه بفراغ باله واوفق بظاهر حاله

وقضوا عادة انه يعتقد ان لا مدح فيهم بل كلهم غزل لا سلاح معهم فنزلهم منزلة المنكر
وخوطب خطاب الثقات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله قوله تعالى انكم
بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تمارهم في الغفلة و
الاعراض عن العمل لما بعد من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه
مع المنكر ما ان تامل ادى شيء من الدلايل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتد
عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عندكما تقول لمنكر
الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلايل الدالة على نبوة محمد صلعم لكنه
بتامله اذا تامله يرتدع عن الانكار وقد يذكر في حال لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا
فايدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن فيه بعد فان مثل
التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا
يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل
الوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالنكرة نحو
قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصور المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا
على ما ينزله منزلة التاكيد كما جعل الريب بناء على ما ينزله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع
كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما ينزله فالجواب عن الاول
انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر والمرتاب بين احدهما ما ذكر في
السؤال وهو ان جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما ينزله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس
محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه
فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن يبكره كثير من الاشقياء
ينبغي ان يؤكد لكن بتركه تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلايل المنزلة لهذا الانكار
كونا مأمولا وهو انه كلام معجز الخ برهن على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث
الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وزيد انه وزان نفسه في اجيء زيد نفسه فالتوهم المتوهم
او التجوز فلا يكون من قبيل النكرة لكن المذكور في دلايل الاعجاز بوكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه

بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له ومنزلة ان يقول هو
ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب بعبارة ثانية لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان
اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل
عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه يجعل الظاهر
كناية عن انك تولت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر
الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المقام تما يلزمه ايراد الكلام
على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد
كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار وتنزلته منزلة من هو خالي الذهن من توبيخا على ما يزيل
الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساوق مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى
ويظهر ذلك مما ذكره صاحب المفتاح في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده
النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه وضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام
على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا فذلك كناية عن ان هذا الغرابة وبذله
مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي ويحوج الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان
صدقه فيبقى الكلام معه مساويا للكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيان المشرب
الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبار ان
السابقة من قبل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص
فقال وهكذا اعتبار انتفاء ما ينزل المخاطب منزلة الخالي الذهن عن المؤكدات في الابتدائي
وتقويته بمؤكد
واحد ما في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكاري والامثلة ظاهرة
وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من
التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجري في
كل كلام مؤكد بان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التأكيد قال
الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان
انه لا يكون كقولك للبئيس وهو يراى ما سمع من المخاطب ركان من الامر ما ترى وحسنت

فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه تبا لي وضعها انفي وجب ان قومي كذبتني
ومن حضا نصبها ان لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه
من يتق ويصبر الا يترو انه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة
لان تصلح مبتدء كقولك ان شواء ونشوة وخبأ لباذل الامون من لذة العيش والمفتى
في الدهر والدهر ذو فنون وانكانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقولك ان دارا
بلف شملي بعدك لنهان بهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا ولئن بقيا
وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن حذف الجزاء ولم يجز انتهى كلامه وفيه بحث تأكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه
فيقبل على لفظ التأكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدقه لرغبته فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم لبيان
ما خاطبوا به المؤمنين جيء بما هو اقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء احداث الايمان
منهم لا في ادعاء انهم اوجدوا فيما مضى لان نفوسهم تساعدهم عليه لعدا لباعث
المحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فمما فيه على صدق رغبة و
وقوة نشاط وهو رائج عنهم مقبول منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد
يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب بمنزلة العالم بالمخبر معتقدا له كما تقول انك لعالم
كامر وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان
هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر حق وفي ادعائه توكيد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا لما بقي مما انتماه وعليه قوله عز وجل ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا
فالمخاطب عالم بمبرو بلزمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاد
مطلقا سواء كان خبرا او انشاء ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود
الاستاد الخبري مسندا حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجازا لان من الاسناد
ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا ومعنا كقولنا الجون خبم

فكانه قال بعضه حقيقة ومجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء
الى شيء ليتمشى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما
على ما نسب الى العقل اعني الاسناد بمعنى ان نسبة الاسناد حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجاز باعتبار انه منجاوزاياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان
ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع اللغة بل بين فصدا اثبات الضرب فعلا له وانما
الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الحرف وفي كونها للماضي دون المستقبل
فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منشؤ
البر فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب
المفتاح ومن تبعه قلنا قد نعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني
على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وغير ذلك
لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها تطابق بها اللفظ مقتضى
الحال وظاهر انا نبحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذا الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالصلة واسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واخترنا هذا عما لا يكون المسند
فعلا او معناه كقولنا الجوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه الذي لذلك
الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا فان الضاربية
للمذهب والمضروبية لعمرو مجازا في نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق
اعني له وهذا البدل منه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فاد كر بقوله في الظاهر وهو سببا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه عند المتكلم فيما يفهم من الظاهر كالامر وبذلك من ظاهر
حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه

قائم به وصف له وحقان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه
باختياره كضرب ومات او لا كمرض ومات ولا بشرط صحة حمله عليه والاخراج ما يكون المسند غير
مصدرا فعلا دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا
المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاءني زيد وانت تعلم
انك خاصته تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند في الظاهر
لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ما اراده وقولنا وانت تعلم يقدم المسند البتة
فاذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فاخر حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ
والثاني ان لا يكون عالما بر والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصادفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه
لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عند بناء على سهو ونسيان وانما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد بر ما عند المتكلم
من الحكم فيه لا مور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير
مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة
وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار
عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز او كما لا

بلتفتا اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المصاغ
برضا عند المتكلم ام من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر يدل على الثاني
اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد فانه ينعكس بنا
الاول فلصدقه على نحو قولها فانا هي اقبال وادبار وقد وصف الفاعل والمفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها خلقت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا ربما فعلوه منه اذ لو قلنا ابيد انما هي ذات اقبال
وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء معقول وكلام غاية من رذل لا مساغ
له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة لتباين للمعاني ومعنى تدبر الضاف فيه انك لو
كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لا تريد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل
او مفعول هو هو على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى
المبتدأ عندهم ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو من المنقيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في
الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب للمتقين الى ما هو له
فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما
نام ليلي قال الشاعر بمنتهى وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من
ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهرا فنفي
نفي معنى الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معنا انزلوا معتبر
الكلام معبرا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي
فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت
ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون
مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل انهارك صائم وليتك

هادى ضايم اوما اشبه ذلك فلستا قل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى وبيتى

مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل ومعناه له

بعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول متعلق باسنادا

وحقيقته قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذى

يؤول اليه من العقل كاولت وتاولت وعلمت وتفعلت عن ال الامر الى كذا يؤول اليه

انتهى اليه والمال المرجع كذا فى ذيل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة

للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تقييد التعريف بقوله وله اى للفعل

ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى بلابس الفاعل والمفعول به او

المصدر والزمان والمكان والتسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما الان

الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل

او المفعول به بمعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان

مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده

الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به بمعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير

المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة بمعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى

ملابسة الفعل مجازا هذا استغير الاسناد مما هو له لمشابهته اياه فى الملابسة

كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجراة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ

من طرفى الاسناد وانما العرض تشبيه هذه الحالة بالحالة الاستعارة الاصطلاحية كما

قال فى ذيل الاعجاز ان تشبيه الرتبة بالفاد فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه

الذى يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم

حين اعطى الرتبة حكم الفاد فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما يلبس

فرفع بها الاسم ونصب اخبر بها فان الغرض بيان تغليبه فلتفهه فى نفوسهم وجهة

راعوها فى اعطاء ما حكم لبس فى العمل كقولهم عيشة راضية فمما بنى للفاعل واسند الى

المفعول به اذا العيشة مرضية وسبل مغم فى عكسه اذا المغم اسم مفعول من اغممت

الاناء ملانة وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاصل ان يمثل بنحو جد
جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل لشعر
فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب
ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه مرة تاكيدا و
تنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وذاهبة ذهباء وشعر شاعر ونهاره
صائم في الزمان وهزهاز في المكان وبنى الامير المدينة في النسب الامر وضربه التاذ
في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تقريره
للاسناد المجازي امران احدهما وصفا الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل
وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل لكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي
يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول
الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى
المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو اضلال البعيد والعذاب الاليم
فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب ووصف بر فعله مثل جد جده كذا في
الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول
بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة
حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه و
بعيد واليم في ضلاله وعذابه فتكون بناء للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فاعل
وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي
لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى ما يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس
التجارة بالشريين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وللسان تجعل امثال هذا من
قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمل هذا النوع
من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل
الدار وقولنا اعجبني اثبات الزيد وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين

وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية
فالجواب انا لم نجد العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسنا
الفعل الى غيرها حقيقة ان يسند اليه مجازا كذلك ايقاعه على غيرها حقيقة ان يوقع عليه
واضافة المضاف الى غيرها حقيقة ان يضاف اليه لانه مجاز موضعه الاصلي فالمذكور في
الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما
في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليل
مسرعة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي غير الذي له كقوله تعالى اولئك
سرهم كانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم
ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر وفي قولهم سأل
الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة اضافة التسلية اليها
فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف
قولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل فانه شيا
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غيرها هو له لكن لا تأول فيه لانه
خلاف معتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع
ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد
وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون
الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجها جميعا قلت اشتهر بين اصحاب المفتاح عرف المجاز
العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيرد عليه من التأول افادة
الخلاف لا بواسطة وضع وقالوا انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا
يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة
الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من
التأول ليجوز به عزل الكذب واعترض عليه المصنف بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لجواز
ان يقول المتكلم في صدق خبره صدقت الكذب بعينه فلا يكون مطابقا للاعتقاد وسيأتي
ان شاء الله تعالى ما يتعلق بهذا المقام وبقوله لضرب من التأول وبطلان عكسه بما ذكر لانا لا نسلم

ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل وبرهنة لا ما يحضر عنده و
يرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار بهنا الى ان النبأ
لا يخص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز
التعبير بهذا عند دفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف
على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون حصولها
من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل ممكن
ان كسبنا الى كل من قوله خلاف ما عند المتكلم ولضرب من التاويل لكن اسناده الى الضمير
الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في
العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه
نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف خلافهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها
واضل الكافر بالتاويل والقصد الى ان اسناد الى التسبب تارة اسنادا الى ما هو له في نفس
الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه اشار الى ما ذكر وان اراد
عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحنفية فقد خرج نحو قول الجاهل ولا قول
الكاذب بقوله عند المتكلم في الظاهر مضار قوله بناء على ضابط واسناد اخراج نحو قول
الجاهل انبه فاسدا قلنا اراد بالاسناد الى غير ما هو له بوجه مفهوم من الظاهر الاعم اعني
ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بحسب ما اعتقد المخاطب في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل والا قول الكاذبة لكون
الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
فاخرج جميعها بقوله بتاويل وبقي التعريف سالما فخرج عنه ما لا تاويل فيه ويدخل فيه
نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاويل لكونه

الى غيرها هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهر ما نبت الربيع البقل بتا قول حين
يظهر انه موحد لكونه الى غيرها هو له في الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل بتا و له
عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غيره معتقد ظاهرة بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غيرها هو له عند المتكلم في الظاهر لا بقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غيرها هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم فالحقيقة او في الظاهرة تا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه
ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفتا
انما كان بنشاء من ارادة الخاص بخصوصه لا منافي ارادة العام لعموم غلبتها فان هذا
مقام يسلم فيه قوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التا ول
فيه لم يحمل نحو قوله اي اصلنان العبد اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم
يظن ان قايله لم يرد ظاهره لعدم التا ول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل كما استبد بعني لم يعلم ولم يستبد بشئ
على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد منبه الجذب للبالي في قول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات كاسي كرأس لا اصلع منبه عنه
قفزعا عن قفزع اي بعد قفزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب البالي اي مضيها و
اختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضت عاستر ابطئ او اسرع حال من البالي على
تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي صنعي ما شئت
ايتها البالي فلا تفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبران بقوله منبه عنه بالتدل
عقيب اي عقيب قوله منبه عنه قفزعا عن قفزع افناه اي ابا النجم وشعرا سرقيل الله اي اسرع
واراد ته للشمس اطلعي حتى اذا وارالك افق فارجعي فانير بتدل على ان بعد ان الفعل لله و
انه المبدء والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسنادا منبه الجذب البالي بتا قول بناء على ان
ثمة اوسببا امتاما اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما
حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيتان نحو اجى الارض شباب الزما

فان المراد باحياء الارض تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتقتضر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان اندياد قوى بها النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قويته مشتعلة
او مختلفان بحوانيت البقل شباب الزمان فيهما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا
واجنى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل انما
كحال سائر الالفاظ المستعملة في انفسها حقيقة واما مجازا وانما المعنى ان ليس بعيد
من اجتماع المجازين او حقيقة ومجازا في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الابنية
في الاربعة ظاهر على مذهب الصرف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه بكونه
مفردا وكل مفرد يستعمل اما حقيقة او مجازا فالمجاز في قولنا انبت الربيع صائم انما هو
اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احيا في ملاقاته المجاز اسنادي الجعلي الى
ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال
وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم ايات الله زادتهم ايمانا لم
يقبل منه قولهم نعم او نحو قولهم نعم ابها ما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم ايات زادهم
ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود اسناد زادتهم الى ضمير الآيات
مجازا لانها فعل الله وانما الآيات سببها بديع ابنائهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعله
حبيشة لانه سبب بنزع عنهما لباسهما شبه نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام
وهو فعل الله عز وجل حقيقة الى ابليس عليه اللعنة لانه سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين يوما مضاف الى انه مفعول تتقون اي كيف
تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو
لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهول والاخوان فيه لانه يتسارع عند نفاقم
الاخوان الشيب وعن طوله وان الاطفال يبلغون فيه وان الشخوص اخرجت الاثاث
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن لسبب الاخراج

مكانه وهو فعل الله تعم حقيقة وهو غير مختص بالجبر كما بتوهم من تسميته بالمجاز في
الاثبات ومن ذكره في خواتم الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هذا ان نزلي
صرحا وقوله تعم فلا نخرج جنكما من الجنة فان البناء ضل العمل وهذا ان سبب وكذا
الاخراج ضل الله وابليس سبب ومثله فلينبذن الرتبع ما شاء ولبصم نها لك ولبجدعن
وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدوره الفعل او الترك عشر ومنه
اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا لبن النهر جار واصلوا نك نامر ونحو
ذلك ولا بد له اي المجاز العقلي من قرينة هنا رفة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر الى الفهم
عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كانت نحو قولنا في قوله ابى الجبر ومعنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور ومعه عقلا اي من جهة العقل بمعنى
يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز فيه امر بيرة لان العقل اذا خلي ونفسه
بعده محالا كقولك مجيئك مجيئك جاءت بي البك او غايية اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
قيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجعل جاعل صدوره عنه كضرب وبعدم عرض ومات و
عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد الحق انه ليس بقائم بالمتكلم
وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه في مثل اشاب الصغير الشيب وانبت الربيع البقل فمثل
هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له
لكن احتمال هذا الشيب مما يستحيل له العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما
احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته بل ان العقل في المجاز العقلي يجب ان يكون
له فاعلا او مفعولا بر اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من ان تركه عن اسناده الى
غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول بر الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة بجواز ان
لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا
اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قولنا تم فاربحت تجارتهم اي فاربحوا في تجارتهم
ولما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رقيتك اي سرتني الله عند رقيتك
وقوله او قول ابن المعتز بريتنا صفحتي قرنه بفوق سنانها الضمر بريك وجهر حسنا اذا ما اندر

نظرا اى بهديك الله حسنا فى وجهها او صرمن دقايق الحسن والجمال يظهر بعد انا مثل
الامعان وقولك اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى اقدمنى بفضل حق لى عليه وعبتك
جاوزت بى الماء اى جاوزت بى ففى اليك لمحبتك وقولا تشاغر وصبرنى هواك وفى لجنى بصبر
المثل اى صبرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو اتى بضرب المثل فى هلاكى فى محبتك فهى
معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد
على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل
فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما فى قوله عز وجل فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على فلان فاعلا سوى المحق وكذا لا ينطبع فى وصبرنى
وبزيدك ان تزعم ان لم فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو صح فلا اعتبار اذن
ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقة فان القدوم موجود
حقيقة وكذا الصبر والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازى منه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فالمجاز والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز
العقلى التكاكى وقال الذى عندى نظم فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الترشيح استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة اثبات الغير فى التشبيه وجعل نسبة الانبات المبنية قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
هو عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تضيف شيئا من لوازم
المشاور به للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تقربها بالذكر وتضيف اليها شيئا من
لوازم السبع فتقول نخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالسبع الفاعل الحقيقى
للانبات يعنى الفاعد والمختار بقرينة نسبة الانبات الذى هو من لوازم المشاور به للفاعل
الحقيقى اليه اى الى السبع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعنى ان المراد بالطبيب
هو الشافى الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير الهتر لاسباب الهزيمة
هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه نشبه الفاعل المجازى المذكور بالفاعل

الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يجرد بالذكر ويثبت له شيء من لوازم الفاعل الحقيقي
وغيره فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى
فهو في عيشة راضية صاحبها الماسبأتي في الكتاب من تفسيره الاستعارة بالكناية على
مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا
لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصب في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم
ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازم من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها بدليل قولنا الله تعالى تمار بحت تجارتهم ولو مثل بقوله
تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي لكان ادفع للشغب لان قوله نهاره
صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المشترك لا في نهاره كالاستخدام
في علم البديع لكن المناقشة في المثال لسبب من باب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر
بالنداء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد بزينة هو العملة انفسهم
وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل
وشفى الطبيب المريض وسر بنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على
التهكم من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا اما
لم يرد باذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع
من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرها فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة
وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة
بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء
كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد

وقيل الباء في الادعاء حقيقة مصطلح الا
العقول بالمجاز العقلي بالاخير وهو فيه سببيه
في نفي المجاز العقلي تظهر في سلك الاستعارة
بالكناية ضائعا جلي

بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالتهار الصائم بادعاء الصائمية له لا
بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهما مان كما ان
النداء له ولكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العلة لفرط المباشرة ولا يكون الترجيح
مطلقا على الله تعالى الحقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الترجيح لكن
بادعاء انه قادر مختار ومن اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي فذكره في علم البيان انشاء الله تعالى ولا تنافي
ما ذهب اليه بنقيض بنجونهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر
الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة
كما صرح به في كتابه وقالوا ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك
من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي
الاستعارة بل اذا كان على وجه مبني عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد
او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد دنا زاره على القمر من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به هنا هو شخص صائم مطلقا والضمير
لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير ذا ضبيره و
المعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة مراض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا
فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ان يكب
من التخيلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المستذل وعن
الثالث بان الامر بالبناء لهما مان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد
بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك
اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما
هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا
صرح بان الترجيح استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين
بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع

الباب الثاني

المسند اليه

اعني الامور التي يصح ان يسند الى غيرها او يسند غيرها اليها وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لانه لا بد اما ان يسند الحكم او المسند اليه كذلك

مسند اليه لحكم مؤكدا ومنها لتأكيد كون مسند اليه مسندا مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقد مر على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان بما هو مستقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب ويجب ان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو اشار الى الثاني قصدا الى تفضيله وقدمه اشارة مما ضمنه الى الاول فقال الاحتراز عن العبث اذا القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظن والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى نظم القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك الاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث انه نظم وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لانه مستقل لا بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك علمت من الدليل الاضعف ما لا يعلم الا بالاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ليس هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالته اللفظ بالآخرة الى العقل فالاعتماد عند التحقيق (الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا اعتماد الحذف على العقل كقولك قال لك كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين ولاختيار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه بالقرائن الحقيقة ام لا وابهام صوت المسند اليه عن لسانك تعظيما له وافخاما او عكسه اي ابهام صوت لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتي الانكار وتقريره لدى الحاضر نحو فاسق فاجر اي ذليل يستر لك ان تقول ما اردت بل اردت غيره او تعيينا او ادعاء اي للتعيين ونحو ذلك كضيق المقام من اطالة الكلام لسبب ضجرة وشامة او توقعه او نحو محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصاغاني ان المقام لا يسع ان اقول

هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل خباء وكاتباع الاستغناء
الوارد على ترك مثل وشرك بعيره من غير ذم ومشفشنا عرفها من لزوم ان مقتله بني فلان
بالذم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون في غير
المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا
وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند
البر المحذوف وهو الفاعل وضع يجب شد الفعل الى المفعول ولا يقصر الى الفرينة الدالة على
المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي ليعد الاعشار فانه واما
المفصوان يقتل يومن من شره وقد يكون خذ الشيء اشعارا بانه بلغ من الفظاعة مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة التي او الطريقة ففي
الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يفيد المتكلم على اجراءه على اللسان
او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا اسئل عنه اما
لامر يعجز ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظا عنه واضجاه المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه
السامع واضجاه واما ذكره فليكون اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه والاحتياط
التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير هنا ولذلك على
هدى من ربهم واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة بينهما على انهم كما شابهم الاثرة بالهدى
في ثانية لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين في تميزهم لها عن غيرهم بالمثابرة التي لو انفردت كفت
ممتزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اظهاره او التذاذ بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث
الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمه وشرفه نحو هي عصاي
هذا بطال الكلام مع الاخبار بجواز ان يكون حيث مستعملا للزمان وقد يكون بسط الكلام في
مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من بتبك فقولي تبا
حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند لبيان للتعجب
منه والتعجيب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا
كله مع قيام القرينة وقد اجمل صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيص بمعين نحو يقام وعمر وذهب خالد في الدار وغير الصنف
عليه بان ان قامت قرينة تدل على ان حذف معموم الخبر واريد تخصيص بمعين وكلها لا تقتضيه

ذكره بل الابدان بضم الهمزة امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك لترجح الذكر على
الحذف وان لم تتم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص بفضيل لانتفاء قرينة الحذف
وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء بفهم منه ان المراد هو الله وان كان
عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خبر من هذا الفاسق الفاجر بفهم منه ان المراد كل احد ولا شيء
بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقبل مراده فيكون ذكره واجبا لانا نجد المقتضى ما يكون
مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب
والمرجح ولا تسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
هذه المثابر واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع لشيء بعينه و
حقيقة التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه
التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لا فادة
المخاطب ثم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو بنا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة
ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
حافظ للتقرير فافاد تراخي فائدة تقتضي تخصيص وهو التعريف لا نكرا لتخصيص والنكرة
وان امكن ان تختص بالوصف بحيث لا ينتكر منه غيره كقولك اعبد الها خالق السماء والارض
ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه
وضعي يخالف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة ترتقي بها اغراض مختلفة
اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع غير
المخبرة اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تقطيع حال المجرمين اى شناعة حالهم الفظيعة

فالظهور وبلغتها تبر في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تخص بها
تغيير راء دون تاء واذا كان كذلك فلا يخص برأي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب
بل كل من يتأتى منه التدبير فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يخص بها
اي برأيك حالهم مخاطبا ايا هم وتدبر مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد
يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا
تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرامه اليه واحسن فخرجه في صورة الخطاب ليعم العموم وقد
قرأ القراء كثير نحو لو ترى لا يزال ينج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم
متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فخرجه في صورة الخطاب لفشا المعنى وكذا قوله لما
اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا اي عدم ارادة مخاطب معين لارادة
العموم يشير بذلك لفظ المفتاح وما علمته اي تعريفه المسند اليه بما يريده غلبا وهو ما وضع
لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بعينه المعارف لانها اعرف منها لما حصاه اي المسند اليه
بعينه اي لتخصيصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احترازه باسم جنس نحو رجل
عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو
جاءني زيد هو راكب باسم مختص يراي المسند اليه بحيث لا يطلق على غيره فاعتبار هذا الوضع
واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند
اليه معين فان قيل هذا القيد يغني عن الاول لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا
بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية قال بابن يقع فيها ما يصح به الاخبار
عن الجميع كما في النكرة يقال لا بقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد
والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة
لا نا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه بعني احضاره الا بتوقف
بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله
باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان
اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصدق الا على ما ذكره

من حضاره

بعضهم من ان معنا اول زمان ذكره وهو احق ان يتقدم ذكره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعاني
فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهومها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام
انما تكون بواسطة قرينة معتبرة لها في الكلام كتقديم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة
وبخو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله له
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل
شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سمى لا ترى انا قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لاعلما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا
فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه ومطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون له معنى المعبود حق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وبهذا
قول صاحب الكشاف ان الله محض المعبود بالحق له يطلق على غيره اي بالمفرد الموجود الذي يعبد بحق
ثم وتقدس او تعظيما واهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عما يصلح له الاسم نحو
لهب فعل كذا وفي التنزيل بل تبت يدا ابي لهب اي عبد الجهنمي لان انتسابه الى النار يدل على تبلية
اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب فلا بد من هذه الامور والله يحقق
اختلافا تراينين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع اولا واعني الاصناد دون التأدي
لعظم علمي وهم يعتبرون في الكنى العناق الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار
قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل
هيهنا في الشخص الشقي بر لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معنى الوصول ع لتنتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب فاردت ان كافرا جهنميا لا شتهى ان يذهب بهذا القول
يكون استعمالا نحو رايت خاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من زلل الاقلام

او ابهام استلذاذه اى العلم او التبرك به ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتعجيل على السامع بذلك
منها بسبب عباده فى الاعلام وبالموصول لبنائ تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الاصل ان
يتقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف
الموصول ثم الموصول وذو واللام سواء فى الرتبة وهذا حيث جعل الذى بوس وصفة للخناس تعريف
المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور
مذاهب اخر والمقام الصالح للموصول لبنائ هو ان يقع احد الشيئين بواسطة جملة معلوم الانتساب
الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يكون محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولة معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة
بواسطة فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لعيب من ضربته اذا كانت من موصوفا
لعيب الانسان المعهود يكون مفروغا بالك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لعيب ما
مضروبا بالك فهو وان تخصص بكونه مفروغا بالك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موصوف لا انسان
تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تختص بصفة الصلة وتكون معرفة بها هذا
هو المقام الصالح للموصول ثم للمضاف اليه اشار الى تقضيل الباعث الموجب له او المرجح لعدم
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم لم
يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بيتنا والشرف لا اعرفهم او
لا تعرفهم لغفلة او تجاهل وبهذا القيد يندفع ما يقال ان هذا الكلام فى تعريف المسند اليه
اى تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو زيد او دنا الذى هو فى بيتها عن نفسه او دنا فى الخاتم
والمواعدة مفاعلة من وادى يدو وجاء وذهب وكان المعنى عاد عنه عن نفسه وفعلت فعل الخائن
لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرج من يده بخيانة عليك ان تجلبه بأخذه منه وهى عباءة
التحمل لو اضطرابها هنا فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة
العزيز او زليخا لان كونه فى بيتها ومولاها بوجب قوة تمكنها من المراودة وقبل المراد فابا
عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى الزاهة عن الفحشاء وقيل معنى زيادة تقرير المسند
فى كونه فى بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من مزيد الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند
اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى ذليخا وامرأة العزيز فلا تتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله
فى الذى هو فى بيتها لانها واحدة معتبر مشخصة وما هو نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام

في غير المسند اليه نحو لفظ اعنا المسيح بخاف صحتي ونحو عبيد من خلق المسيحا فانه دل على عدم
خوفهم الضار بي من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاخير مثال لزيادة التقرير بحفظ و
المفهوم من المفتاح انها مثال لها ولا يستقيم ان التصريح بالاسم لا تقرير فيه او ان يستهجن التصريح
او ان يقصد زيادة التقرير بحوز قد ذكر الذي هو في بنيها الاخير ثم قال والعدل عن التصريح
باب من ابلغ واورد حكاية شيخ فلو لم يكن مثالا لها الاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية
فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قولا بي نواس ولقد
سهرت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث ساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا
عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبد بن الطيب من مضى يظن
فيها بنية ان الذين ترونهم اي نظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان مصرعوا اي هلكوا
وتصابوا بالحوا كذت ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولنا انا لقوم
الفل فيحمل صاحب المفتاح هذا الثبت ثم اجعل الايماء الى وجه بناء الخبر ليعود الى
التنبيه على الخطاء وعده المصنف بانه ليس بنيا بايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون
فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت
عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين نظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى
ان الخبر المبني عليه امر بنافي الاخوة وبنا بن المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الطريق
تقول عملك هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طريقه وطريقته يعني تاتي بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واتى طريق من الصواب والعقاب والمدح و
الذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاء تجعل على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارهاص في علم
البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكر باسمائهم الاعلام ثم اتى
اي الايماء الى وجه بناء الخبر وتما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالمعظم لشانه
اي شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد عامة اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايما
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير
ذلك مما فيه تعريض بتعظيم شانه بنيه لكونه فعلا غريبا رفع السماء الذي لا بناء ارفع منها واعظم

وشان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه بناء الى ان طريق
بناء الخبر ينبئ عن الخبرة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظ وقد يجعل ذريعة الى الانتهاء
بشان الخبر نحو الذى لا يعرف الغفر قد صنف فيه وشان غيره نحو الذى يتبع الشيطان فهو
خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو انى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند فالك دها
عول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر بها ينبئ عن تداعى البيت
وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقربه حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الاول
ذريعة الى الثانى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترولهم البيت فيه ايماء
من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما قرر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه
من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد سهر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر
بالصلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين امنوا لهم درجات البيعة ثم صرح بان قوله ثم نقض
على هذا اعتبار ان الطيفة رتبا جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو الذى سمك السماء وانا التى ضربت بان
ترولهم لعدم تحقق التسبيب وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اغفى اثره فى تقرير الوجه بالعلة
لكن هربا عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير
اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام بنادى على ما هذا لى
الراى عند المتكلم وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاءنى
الذى اكرمك او اهانك والذى سبى اولاده وهذب موله وقد يكون للتهكم نحو ايها الذى نزل
عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط وبالاشارة اى بتعريف المسند اليه
باسم اشارة مبنى صالح المقام لدوا تصاله بما يعرض لها المقام الصالح فهو ان يقصد احضاره فى ذهن
السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس او بتنزيل
او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما ينزل منزلة احساس ومشاهد فلتنزيله كما
لمشاهد بتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية وانما الغرض الموجب له او المرجح هذا شيا الى ما
تضمنه بقوله لتمييزه اى المسند اليه كما يميز بنحو قوله اى ابن الرقيع هذا ابو الصقر فردا نصب
على المدح او الحال فى نحو منا سنة من ساد منا شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يتميز

Marginal notes in Persian/Urdu

بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بنباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله
اي الفرزدق او للسامع في نحو انا في نحو هذا الامر للمنجز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك
هذا او ذلك او ذاك نبه اخر ذكره المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت
كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما هو قرينة الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق
به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزايد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث
التعريف والتوابع وطرفي الحضور وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب
مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد
الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور والمعبر عنه لكنه يوجب صونه اياما كان ولو سلم فذكره في
هذا المقام توطئة وتمهيدا لما يقرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي
تحقيق المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكرني وقد يقصد به تقريب حضوره وحضوره نحو هذا
الهيثم قد قام او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب لنحو بلا بعده عن ساحة الحضور والخطاب وسفالة قدره لبعد
بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد
كما يقال ذلك اللعين فعل كذا نحو بلا بعده عن ساحة الحضور والخطاب وسفالة قدره لبعد
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عنا كان او معنى بان يحكى عنه وكانه ثم
تشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل فضربني فذهبت الى ذلك الضرب كان المحكي عنه غايبا
ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل فهالني ذلك الضرب اي هذا المذكور عن قرب
فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا افعل لان المعنى غير هذا الحق بالحق فكانه بعيد والتنبيه
اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف
على عقب المشار اليه بقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعدى الى المفعول الثاني بالباء وتقول
عقبته بالشيء اي جعلته يشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده
اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين
يؤمنون بالغيب يقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف منعوتة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة

ذلك ثم عرفا المسند اليه بان وضعه اسم اشارة بتنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد ذلك
وهو كونهم على الهدى فاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او
كانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع بحاله او لنحو ذلك
باللام اى عرفها المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى ان حصته من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كما تبر نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امراة عمران
كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت
رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كتابة فى قوله تعم
رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير
وهو ان يجعل الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اى لم يكن فى البلد الا امير
واحد كقولك لمن دخل البيت غلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما
فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه
اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد وذلك
لان التعريف انما هو وقد يات فى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته فى
الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى بطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع
للحقيقة المتحدة فى الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا فى الذهن و
جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل جزئ من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة على ان لبس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هى بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل فى بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد فى الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه والحقيقة من حيث هى موضوع للحقيقة
المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء
التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس
المستعمل فى فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من

جنس فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واستعماله موضوعة للحقيقة المتحلة
في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت بها الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تقبل ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو
ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد بها نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد فيه واللام اذن بالنظر
الى الفرد غير سواء وبالنظر الى نفسها تختلفان والبرهان يشير بقوله هذا في المعنى كالنكرة
يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا انا تكلفوا وبعلم
بما ذكرنا من تقريره كلا من ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى
من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في
المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار
فيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون
صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صحيح فان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
ستذكره عن قريب وان كان اسما موصولا بمعنى هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة
المعرف كما ذكره صاحب الكشاف انا لنذبن ان نعت عليهم لا توهيتهم فهو كقوله ولقد امر على اللئيم
فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا للمعرف بلام الحقيقة و
علم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق وادب اسامة مقبلة احقيقة هو ام
مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون
الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ان تدل منها وانت اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت بها الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
انضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى

الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما
ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا نظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد
الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر استثنى الجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فمنا ولكل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما
ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقاتها الحقيقة عليه من الافراد وهو يعرف بهذين
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامر واما على حصة معتبر منها واحدا او اثنين او
جماعة وهو العهد الخارجي ونحو علم الشخص كزيد واما على حصة غير معتبر وهو العهد الذهني
ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفا
في تبين بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد بها الاشارة الى الماهية من حيث
هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجل وذكر
والرجل والذكر وان قصد بها الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين
او اثنين او جماعة مخالف للحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة
في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار العدم
وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد فردا فردا ولم يراد باللفظ بحسب اللغة نحو
عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد فردا فردا ولم يراد باللفظ
بحسب مفاهيم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لا ان المفهوم عرفا
لاصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول او
حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل
واسم المفعول بمعنى الحدث لانهم يقولون انتر فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي

واما ما ليس في معنى الحد وهو نحو المؤمن والكافر والصايغ والحايك فهو كالصفة المشبهة و
اللام فيها حرف التعريف لفظا او كلام الكشاف والمفتاح بقصح عن ذلك في غير موضع ولو
سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف وغيره والموصول ايضا يأتي للاستغرا
نحو اكرم الذين باتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء
كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والجمع لانه يثنيا ولكل واحد واحد من الاثنين
واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين ولا يتأتى في خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل
ثلاثة ثلاثة ولا يتأتى في خروج الواحد الا اثنين بدليل صحة لا رجال في الدار فانه كان منها رجلان او
رجلان دون لا رجل فانه لا يصح فاذا كان منها رجل او رجلان وانما اوجبوا البيان بلا الى نفي الجنس
كما نص في الاستغراق ببيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ
يحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل مجازا كثيرا
في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات التي اقتضى
وقسيم شرا فلا لقسيم ما تقتضيه ضرورا اما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل
رجلان ولهذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه وقابل ان يقول لو سلم كون الاستغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم
ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح بر ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل
نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين
المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا صريح بلا خلاف نحو
جاء في القوم او العلما الا زيدا او الا الجاهلون يرد بان استثناء كل جماعة في كل جماعة من العلماء الا زيدا
على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد بقتضى استيعاب الاحاد والجمع لا بقتضى الا استيعاب الجموع
حتى ان معنى قولنا جاء في الرجال نحو جاء في كل جمع من جموع الرجال وهذا لا يتأتى في خروج الواحد والاثنين
من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين
من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على

تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه اخر وهو ان يقال ان اريد انه
رجلا او رجالا عامان فمنوع الفساد والافضاء لا رجل ولا رجال لنفي العام
وان اريد ان في رجل او رجلين عاما ان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد
اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون للمفرد اشمر من الجمع ولما كان
جوابه ظاهرا ان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي
والمفرد اعم والشمول بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فبادر
الى التسليم ولم يصرح بالتعرجل

ما ذكرتم فان ذعموا ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى
يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر
بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب انى وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فرد فرد الصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد فيه
بعد اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون
كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض
دون الكل بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو انا نواحد هو الدال على معنى
الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب من الجسد قد اصابه
الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظام بل كلها بعنى لو قيل
وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كان وقع
من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى
غير مناسب المقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام
بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام
دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب
الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن مما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد لا شيء ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام بطريق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامهم
في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله نعم والله يحب المحسنين ان جمع لبنا ولكل محسن
قوله نعم وما الله يريد ظلما للعالمين اسر نكرا وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم
لاحد من خلقه وفي قوله نعم ولا لكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب
العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما يسمى بالعالم يعني اولا رد لتوهم انه اشارة الى ان هذا العالم
المحسوس المشاهد مجمع يفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل من ان مراده ان المفرد
وان كان محلى لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد
المحلى باللام قد يفيد شمول الافراد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل
مما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم فهل هذا الا منافاة

وايضا الادلة لم تدل على شمول كل جنس بما سمي به على هذا المعنى وكذا ما يقال ان الفاعلين ماهيات
مختلفة منشأ ولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل و
بالجملة فالقول بان الجمع بقيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مشتركا ان الجمع او منفيا تما فرق
الامة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك
بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان
المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لا تن وذا نر في تناول
الجميع في الجنس وذان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف
في نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجانا مثل قولهم بنو فلان قتلوا نبذا وانما قتل
واحد منهم فان قلت فقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبتبين رضا
الكشاف بان اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء
واما الجمع فلا بد فيه من تحمل الاما فيه معنى الجنسية من الجموع تلك هذا الكلام مبني على ما هو المشهور
عند البعض من ان المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او كذه توجيها لكلام ابن عباس
رضي الله عنه ولم يقصد انر مذهب بل دليلا انر صحيح بخلاف غيره مرة والاستعمال ايضا يشهد
بذلك وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانر من مطارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت
فيه اقدام افاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض و
هو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان
فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الداخل
على الاسم المفرد خالكونه مجردا عن
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انر مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بمفرد
الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولا تنافي الافراد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بمفرد الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في
نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال وبطة امشاج فلان الثوب مؤلف من
قطع كلها اسمال الخلق والبطة مركبة من اشياء كلها مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لا نفس
هو بتنوين وبالاضافة اي بتعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى المقصود

المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهوى وهذا الضمير
من الذي اهواه ونحو ذلك والاخصاص مطلوب لضيق المقام وغرض السامر لكونه في السجن
وجيبه على الرجل مع الركب اليمانين مصعدا ي مصعدا ذاهبين في الارض وتمامر جنيب جثمانه في
مكة موثق والجنيب المجنوب والمستتبع والجثمان الشخص والموثق المشد ولفظ البيت خبر ومعناه
تاسف وتحسر على بعد الحبيب وتضمنها تعظيم الشان المضاف اليه والمضاف وغيرها كقولك
في الاول عبد حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندك تعظيما
لشان المتكلم بان عبد السلطان عندك وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف في
ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرها او لتضمنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حا
او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرها نحو ولد الحجام نجالس زيدا وبناء مرة قد تكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعدد نحو اتفق اهل الحق على كذا او منتشر نحو اهل البلد فعلوا
كذا ولا تمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
كالتصريح بذمهم وانهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكاستر السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر
اهل الستور او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقنا او عدوك بالباب ومنه
قوله تعم ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما اضيفت المرارة عن المضارة اضيف لولد
اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استفهاما وهو كما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم
لمجنون او اعتبارا لطيفا نجانبا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك او اختصاص نحو كوكب
الخرقاء او كونه اطرق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة
جنسيته وتعميما كقولهم تملك على خراسان الضحاك من رأسها يعني على جنس الخراسي وذلك
لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضفي اليه من خواص الجنس ودفع الفرد
علم ان القصد الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء انشاء
الله تعالى واما التنكير فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو على
ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات
الله وفي المفتاح ان للتعظيم اي غشاوة عظيمة تجب لابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعدها لهم عن الادراك والتعظيم دل عليه وصف بشاذة او التعظيم والتحقير

يعني انه بلغ في ارتفاع شانه واخطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط
لرحاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرفا اي الاحتراز
حقير فكيف بالعظيم او النكبير كقولهم ان له لا بلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من
الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكبير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة و
التكبير بحسب عتاء الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات
بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكبير نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكبير واياك عظام هذا ناظر
الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكبير
قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات
التعريف حقيقة وتجاهلا او لاعتبار يجيء عن التعريف مانع كقولك اذا سمعت مهندة يمنا الطول الجمل
بلله شمالا لم يقبل يمينا حذرا عن التصريح بتنبيه لشامة الى يمين الممدوح وجعل ضا الفتاح النكبر
في نحو قوله تم ولتن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه بان التحقير مستفاد
من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبتا ومن نفح الطيب اذا فاح
اي فوحة جليلة ان اراد ان البناء للمرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كونه
النكير للتحقير لانه تارة يقبل الشدة والضعف فانا اراد ان التحقير المستفاد من الابنية مفهوما منها
بحيث لا مدخل للمنكر اصلا ممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبين نفحة من
العذاب بالاضافة ومما يجمل التعظيم والتقليل قوله تم اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي عذاب هائل او شيء من العذاب وكالة اللفظ المسند اضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني
كما ذكره بعضهم لقوله تم لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم وكان العقوبة من الكريم الحليم اشد
لقوله تم نعوذ بالله من غضب الحليم ومن نكبره عبره اي عبر المسند اليه للافراد او النوعية نحو
والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معتبرة وهي خلقة ابن المخضر او
كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع الماء وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع البتة
وصح بانه من عبر المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحال المقتضية النكير المسند اليه هي اذا كان
للافراد شخصا او نوعا لقوله تم والله خلق كل دابة من ماء فوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق
ليصح التمثيل بالاية ونبه بعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ما يخصوص

خلق الله كل غابر منه وتعسفه ظ بل مقتضاه المقتال انه متال لكون المقام الافراد شخصا او
نوعا للنكير المسند اليه وهذا فى كتاب كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله
وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق هنا للنوعية لا التاكيد وهكذا يحمل النكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير
ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا يحل الاشكال الذى يرد على مثل
هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا لغير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه
لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله
قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا والى ما ذكره بعضهم من ان قولك
ضربت زيدا الا ضربا شديدا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه
كالهذ بدا والشروع فى مقدماته فجيء بهذا الاحتمال بصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره
من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثارة وعدد
التعيين قوله نعما او طوحوه ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله
يوما بجيل تظل الروم منهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعد نذر من خمولك وفى سانك
وشى يسير من بعض ان جودك واحسانك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية
يفيد التعظيم فكذا اذا صرح بالبعض كقوله نعم ورفع بعضهم فوق بعض درجات او محمدا صلعم فى هذا
الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يربط بعض النفوس حمامها اذ
تفسره وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الا
بعض اهتمامه واما وصفا اى وصف المسند اليه اخر المضمر ذكرا لتوابع وضمير الفصل عن التنكير
على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها التكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير
الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع
ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتبارات النعت والوصف قد يطلق على نفس التوابع المخصوصة وقد يقصد
به معنى الصفة وهو الانسب بهذا المقام فقوله واما بيانا نعتا واما الا بدال منه يعنى اما الوصف
اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبنيا لاى المسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله اى نحو هذا القول

في مجرد كونه لكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قوله ادس بن مجرة في مرثية قضاب بن
كلدة من مصيدة اولها ابيتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الا قوله ان الذي

جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الا لمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا
الالمعي والبلمعي الظن الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبرا او منصوب صفة لاسم ان او منقد
اعني وخبرا في قوله بعد عدة ابيات او دنى فلا تنفع الاشاحر من ارطاة فابتجل او البدعا
قال المعي لبن بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعي
انه سئل عن الاول فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قولهم ان الانسان خلق عجولا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع
عند مس الخير او مخصصا اريد به التخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا
لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك الا انه لا يزال محتملا لكثرة
المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد الفاضل او الرجل الفاضل
عندنا فانه كان يحتمل الفاجر وغيره فلما وصفته برفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا مثلا بذكره اي بذكر
الوصف والتخصيص اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل
ذكر الوصف له واشترط هذا النحاة ليصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان للموصوف متضمنا المعنى
ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الذهاب وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتفسيره كما سبق في ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث قال
وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس ليبين ان المقصد بهما الى الجنس دون الفرد ولهذا
الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة وشرط
غير تنكير الموصوف لان الجملة اما ان لا محل لها من الاعراب بان لا يكون لها موقع من الاعراب
من الجملة نكرة لا نراها يكون بازاء الحكم الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مرادهم
قال انا الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كما
لان الصفة يجب ان يقصد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها
ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة

كما سبق في بحث الاشتراك الاستغراق ان النكرة المنفية مع شيء من الاستغراق على اراد مطلق العدد الذي يقارن
الاستغراق العرفي ويؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف
البيان من ان الوصفين ليبدل بها. على ان القصد الى الجنس
دون العدد وهذا بعينه هذا ذكره صاحب المفتاح في هذه
الآية فان قلت كيف ارادة فرد واحد مبهم الاستغراق كذلك
ارادة الجنس دون العدد مبنية على ارادة الاستغراق المصطلح لا

تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سبق في اشارة الى هذا ولو سلم فكان
ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه الاسناد اليه موخرا على انه نائب
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما طلعت اشارة الى ما اورده في فصل عتابي
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد تقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي وفي هذا
غير اسلوبا للكلام وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان فكانه قيل الرجل كل فرد منه
عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا الانسان كل فرد منه حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فهما
تاكيدان معنويان يفيدان الشمول والاحاطة في الجملة الاسمية ويكونان في قوة الشمول الصناعي الى
مثل هذا كثير في كلامه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في
امثال هذه المقامات وبهذا ظهر ان ما بقي من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لدفع
الحكم نحو انا عرفت وتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي لا غيري غلط فاحش
انتكابه عنه بما ذكرنا من الوجه الصحيح ودفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
او مفسدة وعنيه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع
توهم السهو نحو جاءني زيد نفسه لئلا يتوهم ان المجاني عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو خلق في القوم كلهم او اجمعون لئلا
يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتل واحد منهم وربما يجمع بين كل
واجمعين نحو جاءني القوم كلهم اجمعون بناء على كثرة الملئكة واستغراق
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وهذا بزيادة التغيير والتقريع على ابليس ولا دلالة
لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر هذه الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان تاسيسا وهذا قال الشيخ
عبد القاهر لا يخفى بقولنا بعد الشمول انه توجيه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يتم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون لفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ويجوز فيه

فاذا اتحد الدلالة على ان المعنى بهما واحد والذى ينبغى ان الحديث هو لعدم شفع بما يؤكده هذا
كله وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ محفوظة فاوقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان لهبن اثنين ونفخة
واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله
ثم نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحدة صفة
صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله ثم وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل
فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر لدلالة على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق فى باب الوصف فالاثنان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان ونفخة فان من حيث
لهبن اثنين دالة على ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه
للمنصف ويترتب ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم
استدلال المعلامة فى شرح المفتاح على ان عطف بيان الا وصف بان معنى قولهم التصفة تابع يدل على
معنى فى متبوعه صار بعد تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب لم يذكر اثنين و
واحدة دلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان
القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعنى التثنية والوحدة دون الجزء الاخر اعنى الجنسية فكل منهما
تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول انا يريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى
فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او ذم
او نحو ذلك وانا يريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه دلالة على شئ اخر كالتخصيص
والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحدة للدلالة على ان الاثنينية والوحدة ويكون
الغرض من هذا بيان المقصود وتقييده كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى التدبر والغرض منه التاكيد بل
الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج لهذا
عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه ويتبادر منه نظرا الا تسلم ان
البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله ثم وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله
الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ المنهى انما هو عن اتخاذ الاشتين من

على ما مر تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى نحو جاءنى اخوك زيد هو اخوك والا فالامر
بالعكس المسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى
اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما منه مغايرا
وجاء فى القوم اكثرهم فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم
يكن مفهوما منه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلتاه بدلا يكون بدل الكل من الكل
دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين وسلب عمرو وثوبه فى بدل
الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما
اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى صحيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير
وفى التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادته امتثالا فى الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المعمول او اضافة البيان اى الزيادة التى هى التقرير والتكثير فيه الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه تقرير
التقرير وبيان ان التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى
المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار
بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المبدوع
مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المبدوع
غير بعيد ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذ
ضربت غلامه فنحو جاءنى زيد غلامه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض
النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة فمن ثم لم يتعرض لهما بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير
الايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشىء معطوفا على المسند اليه فلتفضيل المسند
اليه مع اختصار نحو جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفضيلا للفاعل من غير دلالة على تفضيل الفعل
اذ الواو انما هو للجمع المطلق اى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية

من عطف المسند البر بل هو من عطف الجملة او لتفضيل المسند بالبر فقد حصل من احد المذكورين

اولا دون الاخر بعده مزاخبا او غير مزاخ كلقاي مع اخضارا حزبر عن نحو جاءني زيد

وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى

خالدا فهذه الثلاثة تشترك في تفضيل المسند وتختلف من جهة ان لفاء تدل على ملابسة

الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على

ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الا ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المغير في حتى زيبا جزاء

ما قبلها هنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يغير الزيب الخارجي جواز ان يكون بعض

الفعل لما بعدها مما قبل ملابسة الجزء الاخير نحو مات كل اب لحي حتى آدم او في اشائها نحو مات الناس حتى

الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالدا ذلك جائز معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم

افهم حتى في تفضيل المسند حتى انه يغير في الذهن بغلبة المتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه زيبا

لجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشمل على تفضيل المسند اليه

ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفضيلها معا فلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام

فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وحينئذ الامر فيما نحن فيه من كلام فيه مرزايد على مجرد

اثبات البشي او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك

انه هو كالمسرفي نحو جاءني زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كأنه معلوم

الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فلم يكن العطف لافادة تفصيل المسند اليه عن

حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيء عقيب مجيء ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد

او بعده بمدة مزاخبرفان قلت فيجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفضيل للمسند نحو جاءني

الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه نفسه في

النفي بل تقديره ما جاءني اكل فشارب فنائم ولو سلم فلا نسلم انه يلزم ان يكون لتفضيل المسند ونحو الناس

عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو ولكن اعتقدان عمرا

جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو ولكن اعتقدان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في

المعنا والايضاح ولم يذكره المصنف هنا لكونه مثلا في الرد الى الصواب الا ان الا لنفي الحكم عن التابع بعد

المتبوع ولكن لاثبات الحكم للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو

Scanned by CamScanner

ذلك
بالرفع وهم الخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ما لا يخفى بينهما وما لم تثمر لا نثر فلا استدراك
وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في ان انما
بمثال فما جاءني زيد لكن عمرو لكن اعتقد ان المجئ منتف عنهما جميعا لان اعتقد ان زيدا
جاء لعدم عمرو على ما وقع في المفتاح واما ان يقع كمن اعتقد انهما جاءا ك معا على ان يكون
ضمير فرادى لم يقل بمرجعا وصرف الحكم عن المحكوم عليه الى غيره نحو جاءني زيد وعمرا وما
جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان
يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه بحيث لا يلزم من الحكم نحو جاءني زيد بل عمرو بحيث يجئ زيد
عندهم بجيئه وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي عدم المجئ قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد
لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجئ زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع
عن ثبوته وانتفائه في المعنى فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجئ لعمرو مع احتمال المجئ لزيد او
مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجئ زيد البتة
حكما في لكن وهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد ان بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع
المتبوع كالمسكوت عنه والحكم متحقق الثبوت لرفعتي ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجئ
عمرو متحقق ومجئ زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق ضرورة الحكم في المثبت ثم وكذا في
المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت فقد صرح ابن الحاجب بان بل المثبت
مثل في المنفي على مذهب المبرد لا يفيد في كلام فصيح فكان الاولى تركه كيلا يلزم الغلط فلذا اعترض
بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بعد الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة عنه لتدارك
مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد
وعمرو او للابهام على المخاطب نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو لبد خل الدار
وعمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز الجمع بينهما لكن
من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومقاعد الشكاكي من حروف العطف اي المقررة والجمهور على
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار للصفة المتصل
المرفوع من غير تاكيد وصل بقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي يعقب
المسند اليه بصير الفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يقترن بالواو والا ولا مر في المعنى عبارة عنه
اللفظ مطابقة وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات

هو بقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالوا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتأكيد
وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازقا الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو
التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب
الكرم والشيب هما فالجوة هي الحمام اي لا جوة الا الحمام واما افادته ايضا اي تقديم المسند اليه على المسند
قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر
للزمان او للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا
والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم و
تقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم مفرد
فتجعله على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتوخوه فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند
اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعون باطلاق
التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا نجد العرب
اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل في ان يكون عناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر حد العناية
بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس ان يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وهم كان اهم هذا الامر ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال
اما الاول اي تقديم المسند اليه الاصل ان المحكوم عليه لا بد من تحققه قبل الحكم فقصد الى
اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه لا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم
هو الاصل انما يكون سببا لتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل
كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة
العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل
المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذي واقع في النفس كقول ابي العلاء المعري
من مبلغ برقي بها نفثها حفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في
الجماد والنشور الذي لبس بعد فناء في ان ابدان الاموات كيف تجيء من الرفات كذا في ضرام السقط و
قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلاله وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم يقول

وهذا بين ان ليس المراد بالجواز المستحدث من الجهات دائما ولا نافع صالح ولا نعتبان موقع عليه

السلام ولا القفنس على ما وقع في الشرح ولانه لا يناسب لسبا ولا يلما التجهل السيرة او المثل

للثناء او النظير نحو سعد في ذاته صدقك واما الابتهام انه لا يزول على

الخاطر او انه يستلذ به واما نحو ذلك مثل اظهار تعظيم نحو رجل فاضل في الدار عليه قوله تعالى

واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب بما هو وصف

المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدقه عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب فانه

يدل على مجرد صدقه عنه في الحال فخالفه على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه

يدل على مجرد صدقه عنه في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او كان كونه

متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والحاصل

من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصورا لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية

انما يكون تصديقا لا تصورا واجيب بان المراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا

يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يعرض عند اثبات وقوع الفعل الذكر المسند اليه

اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على

بل انما يدل عليه لفعل الصنائع كما سيذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل انما

زيادة تخصيص كقوله متى تهز بني قطن تجدهم سبوفا في عواتقهم سبوق جلوس في مجالسهم زان وانت

الرقم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قولهم خفوف بتقديم المسند اليه

فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص

مشروط بكون الخبر فعلا تاما على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان

خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب عنه بان هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما

انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ويحتمل ذلك تم الخبر ضعيف

فعل وفيه بحث اظهر وان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص

ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه

فهي ان يكون الخبر عاما للتنبيه على كل مسند اليه والمراد تخصيص معين وهذا سديد لكن في بيان

كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد الحكيم

ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيص الخبر الفعلي

سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات المسند وانت خبير

بان عد التخصيص ههنا على القصر مع عدم ظهوره في المثال

الخبر الفعلي عليه والمفيد بالفعلي تما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح بعرضه صاحب المفتاح قابل با
فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ولي حرف النفي له كان المسند اليه
بعد حرف النفي بالافضل من قولهم فلان وليك اي اقرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع
ان مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبتنا نه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل
به لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا الا ان التخصيص تما هو بالنسبة الى من
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا
اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت هذا
ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا انا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض
آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك
تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فنقول له ما انا قلته ولا احد غيري قاصدا الى
انكار نفس الفعل فقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا
المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب ثبوت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل
واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو نسبة الفعل
الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية
الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي فلا ان نفي الرؤية الواقعة
على كل احد منا في اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي ولهذا حمل كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد ولعله عند بعض
بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو
لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا رد اعلى من زعم انك رأيت كل احد
ايجاب فلا يستعمل بدلا عن كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه نحو ضيق

الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين ومنزوه في قوله
تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا البين مبنيا على ان نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه
البعض وظاهر كلام الصباح انه يجب في وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب فيستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث وقيل هو مبني على ان احد اسم في معنى الواحد لا بغير تبعيض
الموصوف فيجوز ان يعبر هو وصفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومونثا اي احد من الافراد او
الشبان او الجماعات واذا كان احد هيهنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس فيلزم
المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذه الاستثناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وضع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سبجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد
وانه يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قولهم تعلم والله احدهن لا يكون بمعنى الجمع ولو
سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس
لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب
جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي ومخصص هذا
بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه
لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفي ان يكون قد راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب
الجزئي لا بقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منتفية ثم ما ذكره
المصنف لا ينافي السلب الكلي لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما اذا صرح بانه لم ير احدا
نفي الضرب الواقع على كل احد يلزم المخاطب المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص
اللازم به كما ذكر في محله وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا كان
عاما لو قوعه في سياق النفي يلزم ان يكون مفعول المخاطب عاما كذلك وهو انك ما رايت في الدنيا
الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور منتفيا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص انتهى
اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل بحسب التقدير بخلاف العكس واعترض عليه بعض المحققين بانا
انما نسلم تغاير الفاعل هيهنا هو السلب الكلي اعني عدم تعبر احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا
ان شيئا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيين فرد منه انت عبر انك وانت ممن يذكر الغير

وهم وحصل فى نفسك هذا التلبس عنى علم ربما تراجعت الناس اذا وجدوا اختلف الفعل ايجابا
وسلبا لم يكن الخطاء فى الفاعل بحسب فهذه هى الكلمات النابرة فى هذا المقام على السنتهم و
منقادة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند المبنى على الفعل
وحرف النفى جميعا وتقديمهم على الفعل وحده وحرف النفى عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص فى
نحو ما انا قلت كذا مثله فى نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت فى الاسلام فمقول محصول
كلامه انه اذا قدم المسند الفعلى على الفعل وحرف النفى جميعا فحكمه حكم المثبت بانى قارة للنفوى وتا
للتخصيص كما تذكر عن قريب واذا قدم على الفعل وحده حرف النفى فهو للتخصيص قطعا لكن فرق
بين التخصيص فى النفى فان تقول انا ما سعيت فى حاجتك عند قصد التخصيص انما يفهم انى اعتقد عدم
سعى فى حاجته واصاب لكنه اخطأ فى فاعله الذى لم يسع فزعم انه غيرك وانت تشاركه الغير كما ان تقول انا ما سعيت
فى حاجتك انما يقال انى اعتقد وجود سعى واصاب غيرك لكنه اخطأ فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك وانت
تشاركه الغير واما نحو قولك ما انا سعيت فى حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال
لمن اعتقد وجود سعى واصاب غيرك لكنه اخطأ فى فاعله الذى سعى فزعم انه غيرك وحده وانت تشاركه
الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذى ذكر فى النفى ان عاما فعام وان خاصا فخاص
قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت تعنى ان تكون قائلا لهذا القول وكانت المناظرة فى شىء
ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون النفى عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط
ما انا اكلت اليوم شيئا انا ما اريت احدا من الناس لا مضائر ان يكون انسان قتلنى كل شىء فى الدنيا
واكل كل شىء يؤكل ورأى كل احد من الناس فعنيت ان تكون انت اياه هذا كلامه فاذا اعتقدنا
ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ير اكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب فى ذلك لكنه
اخطأ فى تعيينه فزعم انه غيرك وانت تشاركه الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا
ما اكلت اليوم شيئا انا ما اريت احدا من الناس ويكون هذا منفيا صحيحا كما اذا قلت انا الذى لم
يقل شعرا انا الذى لم يأكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان
لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفى فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح
فى هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا انما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع
بثبوت الفعل على الوجه الذى ذكر فى النفى من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يتعمل للرد على
من اصاب فى نفى الفعل واخطأ فى من نفى الفعل عنه وزعم انه غيره المذكور وحده او هو وغيره

المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيهما بل حرف النفي ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور
وحده او مشاركه الغير فلهذا مثل ولا ما انا ضربت الا زيدا لان زيدا يقتضي ان يكون انسان ضربك قد
ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقتض عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث قالوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته بعينه ان علم امتناعه مما ذكرناه لا مما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا محققا متيقنا بينهما واما اذا كان المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عداه مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصده الى
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لنفي ان تكون انت لفاعل لا لنفي الفعل بعينه اذ ذاك الضرب
الواقع على من عداه زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
وانت قد فهمته وظننت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك انتهى وهذا تحقيق ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي غير الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لغير عين ذلك
الفعل فيناقض نحو ما ضربت الا زيدا فان النفي لا ينوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا
على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتناقضان الا ان يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد
والاخر على زيد وقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا بالجملة لانا نقول
بالاهو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنتفيا عنه هذا محال وعند
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا احد بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى
اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو لضرب الذي استثنى منه ضرب
فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب
الا زيدا فكانه اعتقد انك انت ضارب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل بل بظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا
الفاتحة فانه لا امتناع منه عند المصنف لجواز ان يكون احد قرأ كل القرآن سوى الفاتحة وعندهم يمتنع

بحث الخصيص وانما حص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة في هذا الكلام
على سبيل السهو او البحوز او التنبيه لما لا يزيل النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال اذا قلت
ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيد
وجود السعي منك صح من غير ان تكلم بتجوز او سهو او تنبيه بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة
وجود السعي وكذا في الابتداء اذا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بان تكلم بتجوز او سهو او تنبيه اما
الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي فاذا استعملته
لافادة وجود السعي فاما ان يكون اعتبر انه لا دخل له فيكون مجازا او اعتبر انه معنا فيكون سهوا
ان لم يعرفها انه ليس معنا او تنبيها ان عرف ذلك ولقائل ان يقول اذا قلت انا سعيت في حاجتك
في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان
قد نسبه الى الغير لنا هله كان تجوزا والا كان سهوا او تنبيها فالتجوز والسهو والتنبيه على الاول
من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بقي على كلامه هذا ما بني والشجرة تبنى عن الثمرة هذا الذي ذكره
ثم التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر فاما ان تقدم او التأخير على المنكر تخصيص الجنس
او الواحد بري بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس لا رجلان فيكون تخصيص
واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر
فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد
لجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد لاقاك انسان ولم
يلد جنسه رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد لاقاك من هو من جنس
الرجال ولم يدر رجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظة رجل لا يجيء مفصحا عن انه لم يدخل في
الجنس تخصيص لنوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر
كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
النكرة والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على النكرة ايضا قد يكون للتنوعي
لكن بشرط ان يقصد بالجنس والواحد كما في التخصيص ولعلنا نوعد كلامه عند تخصيص معنى التنوعي
وفاقا اي عبد القاهر التكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط
وفاقا صيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون
فقد يكون للتنوعي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف
التقديم تخصيص قاصر

To: www.al-mostafa.com

الثانى اعنى تخصيص الواحد من الافراد فلينوه اى هذا التنبيه عن مظان استعمال الراى موارد استعمال
قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح
الائمة بتخصيصه حيث ناولوه بما اهر ذا ناب لا شر فالوجه اى وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا
بوجود المانع من التخصيص بقطيع شان الشر بتنكيره اى جعل المنكير للتعظيم والتهويل كما مر فى
المسند اليه ليكون المعنى شر قطيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فبتم قولهم معنا ما اهر ذا ناب لا شر
الا شر قطيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسى والفردى فيبقى التوفيق بين
الكلمتين بهذا الوجه عظيم لا يجر وجعله نكرة مخصصة بالوصف المفيد للمستفاد من التنكير لان
الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث ناولوه بما اهر ذا ناب لا شر ولقايل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتقطيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو
ليفيد الحصر فيبقى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح فيها ان تكابد
ذلك الوجل البعيد كما لا يصح فى المعرفة الصحة وقوعها مبتدا ولا مدفع لهذا الا بان يقال انما اشترط
اعتبار التقديم والتاخير فى افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من
بناء على ان التقييد بالوصف عندك يدل على نفى الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءنى معناه لا
من غير تقدير كونه فى الاصل موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصرى فى نحو قولنا ما ضربت
اكبر اخوتك وهو فى معنى ما ضربت اخاك الا اكبر ومبنى فيما ذهب اليه السكاكى واحتج بان مذهب
نظر الى الفاعل اللفظى والمعنوى كالتاكيد واليد سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ما
ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع
فى تقديمهما واما ما كان فيجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم
والتابع يحتمله على سبيل الضمن عن المتبوعية وهو جايز كما فى جرد قطيفة واخذ ان ثيابك فى قوله والمومن
العابد ذلك الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم
مقام ضمير فلا فيجوز الضمن فى التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا
اعتبا محض منا فكما نعتبر فى جرد قطيفة فلنعتبر فى ذيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد فى قوله قد
بها قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر فان كلة تاكيد لذلك الشهر والمعطوف فى قوله الا بليلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام على وحبذا نبت الحماة لو كان يشكى الى الا موتا لفى الا بليلة

بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لا شكائي وساكنه فبر بنجا او قبر علي فقد فات قوله وساكنه
عطف على قبر فنحوانا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص لئلا
بمبتداء عند التكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة الفعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحا
قلت امتناع تقديم التابع حالكونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا وانتفوا على امتناع ما جاءني لا الخوك احد بالرفع على الابدال
لامتناع تقديم البدل ومع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو لنا سر بالمبتدأ
قايم هنا بعيد واما قوله وكان محافا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون الثبت مما يستشهد به يحمل
ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لئلا لزم قوله قبل الحاق علامة التانيث وكان قوله ذلك الشهر
بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم
فغير تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم
المعطوف بالواو والفاء وثم وارو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
عليه على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا مما لم يقل به احد ثم
لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لو لا تقدير التقديم لحصول التخصيص
بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره التكاكي في شرح المفصل نابا من الهويل وغيره كالتحقير والتكثير
والتقليل وغير ذلك مما ينتفي من النكرة فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم
كل غير ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ الا بقال النكرة
انما يدل على النوع غير الهويل او غيره والحصل انما ينتفي من تقدير التقديم فلا يتصور بجا لانا نقول
قد ذكرنا ان ما يختص بالوصف يمتنع تقديره الخبر فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانت تجب ان
يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة
النكرة اذا لم يقصد بها التخصيص النوعي الذي يمكن ان ينتفي من الوصف المستفاد من النكرة كما في قولنا
رجل جاءني بمعنى لا امراة ولا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شرعا خبرا لا دليل عليه بطلا
لا عقلا قال الشيخ عبد القاهر فلم شرعا ان المعنى الذي اشعره من جنس الشعر لا من جنس الخبر ثم قال التكاكي
فيقرب من قبيل هو قام زيد قائم في المعنى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فاعتبر الاسناد وتقوى
الحكم وقالا انما قلت بقربه دون ان قول نظيره لان قائما المالم يتفاوت في الخطاب الحكاية والغيبة
في انا قايم وانت قايم وهو قائم وما اشبه الحال عن الضمير فهذا معنى قوله وشبهه اي شبه التكاكي

قائم مع امر مضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معنى لتضمن الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله وقد يقترب يشتمل على امرين احدهما المقارنة في التقوى والتأخر كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني

ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرء وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون واضحا وشبهه اي وشبه ما يتضمن الضمير لهم بحكم بانه مع الضمير جملة وانما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا يصل فاعل قائم مع الضمير مقام ملئها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم وكما انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت الجهتان فيما الاولى فبان جعل قرينا من هو قائم في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا يصل مقامها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بمعنى اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وجعل عليه كالمندرج في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واشتبه في حكم الافراد نحو زيد قائم ابوه اي جعل تابعا للفاعل المسند الى الضمير العائد الى المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف فيما اتبع ظاهرا عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو ولا حاجة الى هذا الكلام وما يرى تقديمه على المسند كالملازم مثل وغيرا اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب وغيره يأكل هذا الناس بخدع اي الامير يحمل وانا لا اخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده او من هو على الخصوص او نفى عنه فقد اريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف انه يفعل كذا او لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل او نفيه لمن اضيف اليه لفظ غيرك في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا اثبت للمخاطب ضرورة انه الجواد الموجود ولا يدل على محل هموم بره ولا انه اذا اثبت الاخذاع للغير من غير القصد الى ان انسانا سواه المتكلم يتصف بالاخذاع ولا في ثبوت عدم الاخذاع لاحدهما لجواز سلب الاخذاع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد بهما نفي الفعل او نفيه لانهما مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولك مثلك لا يوجد قوله غيرك حتى وانا

المعاتب فيكم فكانني بثابر المتقدم فان التقديم ليس كالتلازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب بماثل
له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض
اي لم ينشا من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشا من ذنب كان قولك
غير مع فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من
قلة ذنبه لكونه اي يرى تقديمه كالتلازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذا التركيب
لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سبجيء والتقديم لكونه
مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كالتلازم عباءة الشيخ في
دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير بعد حصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم يرى كالامر التلازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ واذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا التقديم لا
يتهيا اذا لم يقدما لو قلت بفعل كذا مثلك او غيرك رابت كلما مقلوبا عن حيثه ومنكرا عن صورته ورابت
اللفظ قد شاع عن معناه ورابت الطبع يابى ان يرضاه قبل وقد تقدم السند الى المسند اليه المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو
كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف نحو لم يقم كل
انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
والتاخير لا يفيد سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن
جملة الافراد لانه يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير
لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس وهو باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام
على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل
يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب المناسبة والا فلا يثبت اللغة
بالاستدلال وبيان الملازمة ما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهل فيها بيان
كمية افراد المحكوم عليه معاملة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزء من المحمول لانفصل عنه ولا يمكن تقدم

الرابطة بعد ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب لهذا جعلت موجبة معدولة
سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة وهذا صح جعلها في قوة السالبة
الجزئية وإلا فالسالبة اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة
المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة
الجزئية عند وجود الموضوع فلو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما مثلان في النقض لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان لم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وانما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نقيضه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجبة الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا
عن كل فرد من الافراد بان يكون منتفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض من الآخر وعلى كل تقدير
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد بجواز ان يكون منتفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر
اذ ثبوت انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى
كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيس معناه لا التاكيد المعنى الاول واقعا في صورة
التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سورية لها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم
نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المفرد عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة
الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ
كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم
في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل
فعند وجودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان دفع الايجاب الكلي سلب جزئي
كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية بكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على

التاسيس فح يجب ان يكون معنا نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان النفي
قبل كل لسلب العموم فحينئذ يجب ان يكون بعده لعموم التسليب ليكون لفظ كل للتاسيس لا للتاكيد التاسيس
وبالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين ضد انتفاء احدهما ثبت الآخر
ضرورة وفيه نظر لا نسلم على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم نسلم كل
انسان لافادة النفي عن كل فرد لانسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة
المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فتكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر و
هذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان
افاد حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا
المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى المنع آخرا
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال وكذا الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على التاكيد
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان النفي القيام عن الجملة لا عن
كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما آخر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
فاذا لم تكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم
يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لانه لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد فرد يلزم
عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل بكل فعلى اي تقدير حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد مطروقة الالتزام فدلالة لم يقم كل انسان عليه مطابقية فلا

يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الالفاظ او لا يشترط فان لم يشترط لزم
ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم
عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان
يكون محملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد على تقدير
تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلنا
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فلنا

وقولهم النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانهما
فد بينتم فيما ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سلمنا انهما مهملة باعتبار انهما للسور
اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع
او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل فرد الموضوع وظاهر ان السياق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قال بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا يغني السور الا هذا والقوم وان
جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الا انحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون ما هية القضية في
كون الموضوع نكرة منفية او دخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في
الاشارات انسان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميمها وادخال التنوين يوجب تخصيصا فالمهملة في لغة العرب
وقال عبد القاهر في دقائق التاويل الكلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة
في خبر النفي بانا خرت عن اداة النفي او لا وسواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر معلا نحو قولك لا
ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير معل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا
او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز
النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على آخر والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس ببديع لان كلا
من الدخول في خبر النفي والتاخير عن اداة النفي شامل او قوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه

باولما الاول فظاهر واما الثانى فلان الناخير عن اداة النفى اعم من ان يقع بينهما فضل نحو ما ان يذهب كل القوم
فجاءنى كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة فلا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصت
التاخير باللفظى فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفى وان جعلته اعم من اللفظى والتقدير
دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتعذيره عباءة التشفع وهو قوله
اذا دخلت كلا فى خبر النفى بان تقدم النفى عليه لفظا او تقديرا بعنى كما اذا قدم منها على الفعل المنفى العامل
فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان تجعل عطفا على الخبر فتقدير
الفعل ويكون المراد بقوله اخر فى عن اداة النفى انها اذا لم يدخل اداة النفى على فعل عامل فى كل على ما
بازاء المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفى الخبر الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة
للفعل المنفى اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءنى القوم كلهم او ما جاءنى كل القوم وقدم الناكيد
لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم
لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وقولك مثال التاكيد اعتراض على من يجعل ما سبق مثالا وجعل الفعل منفيا بلا لان النفى
بما لا يستدعى معمولا عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين فى النحو وكذا اذا وقعت مجردا او ظرفا نحو ما ضربت
بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففى جميع هذه الصور توجه النفى الى العموم خاصة لا الى اصل
الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل فى المعنى فاعلا للفعل
او الوصف الذى حمل عليها او اعمل فيها كقولنا فى الفعل ما كل القوم يكتب ما يكتب كل القوم فى الدار
ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فتفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم لبعض
ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن وتعلقها اى تعلق الفعل او الوصف بها بمعنى
ان كانت كل فى المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدظم اخذتها انا وما اخذنا كل الدراهم فتفيد تعلق اخذ
المرء ببعض منها نفيا وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال فاذا
البسنا وجدنا ادخال كل فى حيز النفى لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان او بعضا لم يكن
وغير نظر لا فانه يجد حيثما يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقولك لم يقم والله لا احب كل بخيل ولا
احب كل كفار اثيم ولا نطيع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثرى لا كلى والا وان لم تكن
فى خبر النفى بان قدمت على النفى لفظا او لم تقع معمولة للفعل المنفى عم النفى كل فرد تما اصبعه
البتة كل وافاد نفى اصل الفعل عن كل فرد كقول النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت

الصلوة

بالرفع لانها فاعل فضربنا لنسبت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع فاحد منهما الا لاقصر
ولا النسيان وعليه اى على عموم النفى وشموله كل فرد فرد قوله اى قول ابى اليمن فداصحت ام
الخبيان تدعى على ذنبا كله لم اصنع بفتح كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب
قال المصنف المعتمد فى اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى اليمن اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال وقع عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فى اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما بناء على المستفهم وتخطئته له فى اعتقاد ثبوت احدهما
لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
والثانى ما روى انه لما قال النبى صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو
لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد الكل الا ايجابا لنقيض كل منهما
لا نقيضهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر ابى اليمن فلان
فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت ولئن
نصب كل هينا ما يكسر له وننا ويسوق كلا لم ير انه لم يات النبى مما ادعيت عليه هذا المراة فلو كان الضمير
مفيدا لذلك لعم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتمل الا
لتقدير الضمير من غير رفع ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع
لان لفظ كل اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل فى كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا نقول جاءنى كلكم ولا رايت
كلكم ومامررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه فى قوله ثلث كلهن قلته عمدا ان الرفع فى كلهن
على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على التعميم اذ لا ضرورة تلجئه اليه ثم لو كان نصبا لكان بالنصب
واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع لانه لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كل
اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها الا ترى
على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت كالمعدة
منفصلا ذكرها او فى حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل فيه معنوى لا يخرجها فى الصورة
عما هى عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله تعالى بالرفع والنصب لا يقال ان الامر كله لله هذا كلامه
واما تاجيره اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند فيجئ بانه هذا الذى ذكرته من الحد والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا

نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعلم القرينة تدل عليه وفي هذا الضمير عائدا الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود
كالظاهر في نعم الرجل لتحصل برد الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح
العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن
ويكون في اللفظ ما يبشر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا الصالحان
ثم بعد الضمير بالنكرة ضار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من
تفسير المخصوص وتفصيله بما يبنى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون
الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعم
الرجلين الزيدان ونحو وجاءني الزيدون ولقلت الابهام المفسر في وضع هذا الباب قلت لما صح
تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لقولك قد انفرد هذا الباب بخواص يجوز ان يكون من جملتها
تارة كون ضميره مستترا من غير بروز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهة الاسم الجامد
في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام
تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التفسير
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرني ومن خلقت وحيدا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل
كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار ايضا خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير مفضل نحو هي هند ملتحفة وقولهم
نعم فانها لا تعني الا بصاحبة الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولهذا يسمع نحو
الامر بخير غرة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم
يا لمرد جلا وبالهاء تاكيدا وقوله تعالى فاذا هي شاخصة وقد تبرد جلا وقوله تعالى فصبحهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه
ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير هو يجيء على عقبه في ذهن
السامع ثم اراد السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير
ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوف الى معرفة ما قصد بها من فيتمكن المسموع
بعد في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة الطلب في القلب محل كما تقرر

لا يكون ذا بحصل ببهوتة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو
الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقدم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو مرثد
فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم
يفهم منه معنى انتظره ايما بتصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر
لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون
وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقولك نحن انزلناه اى القران اولا نزيد من
عظم شانه الى ان صار متنقلا الاذهان نحو هو الحق البين او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره
كقوله في المطلع زارت عليها في الظلام رداني ومن العجوم قلائد ونطاق وقد يعكس اى يوضع المظهر
موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز
المحل المستند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قولا بن لي واذكر غافل عاقل هو وصف لغافل
الاول بمعنى كامل العقل مشاه فيه كما يقال هو رجل رجل اى كامل في الرجولية اعجبت له اى تعجبت
بمعنى اعجزني او اعيت علمه وصعبت مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل ترضاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى المتفنن من العلم انفن زنديقا اى كافرا
واما الصانع فانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس
وهو كون الغافل محرما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه ذا اختص بحكم بديع عجيب
الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتفنن زنديقا كمل عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض
المحسوس كاريك الشامخين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون الغافل محرما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند
اليه بحكم بديع اثر عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما
فيه من التعسف او انه عطف على كمال العناية اى للتنبيه بالشامخ والتحقير بانه اذا كان فاقد
البصر او لا يكون ثمة مشاد البتة صلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس وظاهر
بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه يرد على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب كباب المسند اليه قول ابن دمينة
نعالك اى اظهر من العلة والمرض كحي اشجى اى احزن من شجى يشجي على حد علم بعلم وانما شجي يشجو فهو

متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزني وعابك علي زيد بن فلان فظفرت بذلك اي بقبلي

بقبل بركة دعاء ان مثله فنظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان

المظهر الموضوع موضع المضمر غير اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند

السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من حمد البر اذا فعل الامر الذي يحمد البر في الحوائج ونظيره

من غيره اي ينظر قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غيرنا

الصمد الذي قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله

وما نزلنا الا بالحكمة لاشتمال عليها ينزل كل خبر واما ادخال الروع في ضمير السامع وتربيته لها

او تفويض داعي الماموري ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان بمثاله اي ما لها

التفويض وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين بامرك بكذا مكان انا امرك وعليه

اي على وضع المظهر موضع المضمر لتفويض داعي الماموري من غيرنا اي من غير اجل المسند اليه فاذا عرف

بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل على انا في لفظ الله من تفويض داعي النبي

الى التوكل عليه لانه علم على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال والاستطراف

اي طلب العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاك فاغفر ذنبه

لذلك اهل ان نظر فمن يرجو سواك حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان يكون العاصي بمعنى

في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقيق لتشفعنا النبي في لفظ انا وغيرنا بضمائر تمكن من وصفنا بها

كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي

يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من ايراد الصفات المذكورة عليه وتكرير

الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة كائنا من كان انا

واظهار اللام للتصغير وبعد اخلاص النصب لتفسير قال التكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى

الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط

العباد اذ قد تتناوح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغير غير مختص بالقدر المذكور

هو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اولى وهو بقوله بل كل من المتكلم والمخاطب والغيبة

مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كل من الثلاثة ينقل

ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف لهم يصرح بذكره في كلام التكاكي ويحتمل ان يتعلق

على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب وبالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره ايضا

وسواء كان كل منهما قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يرد وكان مقتضى الظاهر
ايراده ضد الى الاخر وهذا الشق بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وبقي هذا النقل
عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه
وقول صاحب الكشاف انه يبقى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلم
الثالث كقوله اي قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى
بكسرها اختص هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان من عدل
من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لا نثر فقد
قد صرح بان في قوله لبلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند
الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير
عنه باي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من طرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف
ذلك مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر
كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اهلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو
انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر عما يترقبه المخاطب لقيد فطرته
لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التعبير شيء ليس من الالتفات منها
نحو انا زيد وانت عمرو وبخ رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباح يوم
غارة ملحاح ونحو ذلك مما عبر عن معنى فاحد ثلثة بضمير المتكلم او المخاطب تارة بالاسم الظاهر او بضمير
الغائب ومنها نحو يا زيد قم وبا رجلا لم يصبر جندب وفي التنزيل اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
لان الاسم الظاهر طريق عنيد ومنها نحو يا ابانا ان بنيك هؤلاء ولهذا وانعم
فان الالتفات انما هو في ابانا بعد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن
معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو ما من هو فالرحيق لي هذه المسئلة فانك الذي نظير
لك في هذا الفن ونحو قولنا من يقرعلينا ان نفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم عدما فانه لا التفات في ذلك
كان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من انه نحو يا ايها الذين
امنوا من باب الالتفات والقياس منكم فليس بشيء قال المرزوقي في قول انا الذي سمتني امي حيدرة
غاية في كونه على خلاف مقتضى الظاهر كان القياس ان يقول سمتك حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان

القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى
لا من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهاد مورده و
كثرته لرددته ومن الناس من ذلك لاخراج بعض ما ذكرنا شذوذا وهو ان يكون التعبير ان في الكلام
وهو غلط لان قوله تعالى بادكنا حوله لنريه من اياتنا فمن قرء بياء الغيبة فهو التفات من التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات
لنريه ومتمماته وهذا الخص اي الالتفات بتغيير الجهة هو اخص منه بتغيير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون
مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل الالتفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تعالى لئلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد و
بات ويا بيت لها ليلة كليلة ذي العائر الارمد ذلك من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود في
الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عور وقائر اي عضر يعض منها وبات لها ليلة
من الاسنادي المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي
بان في قوله يبيت عن الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرأ القيس ثلث
التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها
في بات والاخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في لئلك الاخر باعتبار الانتقال
من الغيبة في بات ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيتحقق تعيين ثلاث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع على اسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في لئلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا
يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى لم
عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب وما الى لا اعبد الذي فطرني والبه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما الى لا اعبد المخاطبون والمعنى ما لكم
لا تعبدون الذي فطركم كما سبجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله

ترجعون وارد على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت
لانسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري
اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من ثناجاءني وقد قطع المصنف بانه التفات
على مقتضى الظاهر ونعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا
مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجئاني في الآية والبيت التفات
عند السكاكي وغيره فلو كان وارد اعلى مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر
عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق البون بينه وبين غيره ثم الحوالة على مخصر في خلاف مقتضى الظاهر اين
مثل ترجعون وجئاني من خلاف مقتضى الظاهر المقتضى على ما حققناه والى الغيبة بخوانا العطشا
الكوثر ضل تربتك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدم التعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله ما بي نواحي الارض
ابغي رضاكم وانتم ملوك ما لمقتضى كذا نحو نظيفا للمخاطب تواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم
قول علقمة بن عبدة طحابك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى
طروب في الحسان له طلب في طلب الحسان ونشاط في ارادتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكان
منصرم عصر خان مشيب زمان قرب المشيب اتاله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في
طحابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب ليلى مفعولا الثاني والمعنى يكلفني
ذلك القلب ليلى ونظائر البيت بوصلها وقطعها بالتاء الفوقانية على ان مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي
شد ائتلافها او على ان خطاب للقلب فغير التفات نحو كند التكاكي لاعند الجمهور وقد شط اي
بعد ولها اي قربها وغادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي غادت يجوز ان يكون فاعلت
المعادات كانا لصوارف والخطوب ضاربت تعاد بر ويجوز ان يجعل من غاد بعوا اي عادت عواد عوائق
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكابدة الى التقاء
ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان شاذ والى الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدلا فاصل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله يخاطب ابا ثابت نعبد فان ما قبل هذا الكلام
ان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله تعالى
لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا

المهمات منه لأن عنايته وتهيم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والأحسن ان يراد الاستعا
على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة لئلا تلزم الكلام ويكون العبادة لزاما لانه وسيلة
الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها
على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور
هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق با
واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب دليلا على ان
العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب دخل في التميز واعرف فيه فكان
تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز لتشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان زيادة ذكر لوازم الشيء
وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات
الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف
ذلك اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم
امر المعاش ويستعد للامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب اليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب بتنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه محبوبا
بزاه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه
يشاهد ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر الكلام الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد على
اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى الظاهر الخ المخاطب بغيرها
بترتيبه بحمل كلام على خلاف مراده والباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغيرها يترقبه هو بسبب حمل كلام
المخاطب على خلاف ما اراده بتنبيهها له على انه راى في الكلام الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقوله
القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج لرجل لاحملنك على الادهم يعني القيد فقال هذا
قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغيرها يترقب بان حمل الادهم في كلام على الفرس الادهم اي الذي غلب
سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب الذي غلب بياضه حتى ذهب فيه من السواد

وعن الحجاج انما هو العيد فتبرعلى ان الحمل على الفرس لا دهم هو الاولى بان يقصد الامير
من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يقصد اي بان يعطي المال وهبين
الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج لرثابنا اترى الادهم حملا
فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او التسابل
عطف على المخاطب اي تلقى السابل بغير ما تطلب تنزيلا سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال
تنبيها على ان ما هو ذلك الغير الاولى بحال ذلك السابل او لانهم لم يكونوا يسألونك
عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصه
حيث قالوا ما باله يهل دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقت ذلك للتنبيه على ان
الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلع بسهولة على ما هو من
دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم بغرض فكفولهم ثم لم يسألوك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من
خير فللوالدين والاقربين والبتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف بنبههم على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها
وكل ما من خير فهو صالح للانفاق فذكره هذا على سبيل التمثيل دون القصد منه الى ما يقتضيه
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ونفخ في الصور فصعق
من في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا الكلام لا يستقيم
كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس ايجمع الناس لما فيه من
الثواب والعقاب والجزاء وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل اسم للفاعل والمفعول
يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فكيف يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع
قلت الفرق هو ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب الطارئ فانا اذا كان
معنا الاستقبال يكون وارد على مقتضى الظاهر فلم نلم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين تضحك لانك فانك فان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجازا وفيما

هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الأكثرين فنزيل غير الواقع والتعبير عنه بما هو
موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان شئت قلت ان يعبر عن قولك ان الذي
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الذي ليقع وذلك اليوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر الغلبي وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة
اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه يكون المعنى تابعا كما اذا وضع ما هو موضوع للمبتدأ نكرة
وما هو في موضع الخبر معرفة كقولك في قبل التفرق يا ضباع ولا يك موقف منك الوداع
ففي نادى لسيبويه ان قوي في قولك لا اري لهم اجتماعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه يكون اللفظ تابعا كقولك
النافذة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على النافذة لان المعروض عليه ما يكون له
ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في
الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان
هو الذي يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه يجري به المظروف مجرى الظرف وههنا الامر بالعكس فليتأمل
الكلام ريثما ينبهك هذا الاعتبار واما قوله فما لك لا تبلى تحول ظبي كان امك امها
لقد لحى الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط التحاري ذهب السود من الناس ابيضوا
بيضا التام حتى لو بغوا على هذا الوصف سنة لاتيا الى انسان منهم ابهجنا كان او عبهرا
قبل انقلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدرة بالابتداء لان الاصل
بالفعل اولى فصار الاتم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداع واصل
المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المقدر
بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل
وهو معادل لما وقع بعد ام والحاصل ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو رجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لا على دخول الهمزة في
الاتم اكثر من ان يحصر وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ
بخلاف هل زيد قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير القصة معرفة كما يقال ز
شريف كان بالك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى ظبي

كان امتلأ ام حمارا لان المقصود التشبيه بين ان تكون مرطيبا وان تكون حمارا فاما
وقلبه اي القلب التسكاكي مطلقا ايما وقع وقال انه مما يورث الكلام طلاوة ويشحذ عليه
كال البلاغوا من الالتباس وباتي في الحاوي وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غراي التسكاكي
مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبار لطيفا غير نقيض القلب الذي جعله التسكاكي من اللطائف فبها
كقول اقول ردوا بنو عمك مفازة مغبرة منلونة بالغبرة اجاءت اطرافها وتواجيت جمع الرجاء
كان لون ارضه سمائه وهو هنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا مغنى قوله اي لونا فاما المصرع
الاخير من بيت القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة والسبر
ذكره لاشعاره بان لون السما قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه لون الارض في الغبرة وكاني
وان لم يتضمن اعتبار لطيفا فقد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضي حروج
عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ايهام عكس المقصود
كقول اي نحو القطا مصقا فشبه بالنعت قلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طين الكتط
بالغدن اي العنصر التي عا اي الطين بالين والمعنى كما طينت الغدن بالتباع وتجوا الما
قوله بعد امرت بها الرجال لتاخذوها ونحن نظن ان المخلوط لن يستطاعا ولقائل
ان يقول لم يتضمن من المبالغة وسمن لنا فقد لا يتصته فوتنا كما ضبت الغدن بالتي لا يهامه
ان التي اقد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والغدن بالتشبيه البه كالتبا
بالنسبة الى الغدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت وقد
اصبن ولم اه بجذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال
من الضمير في انصرفت ولم اصبن تعتبر اخرج وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قد صر
تناهيه فالمناسب وصف الرا والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام بالجذاعة
كما يقال اقدام عمرو راي مجربا فليس في هذا الكلام اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود وهو
بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة من الضمير في لم اصبن انه اوقع في معنى الف من اصبت الشيخ
العنبة وجدا اي لم الف بهذا الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه
لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتخدد منه الدم ولان في قوى كل احد الفرقة على انه
جرح ولم يحمل على ما بان الاقدام ليس بمحل للجام وحمل على قوله الفكر في العواقب وفرط التحرز خوفا
من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصلت الخ صريح في ان المراد بالجرح

البحث الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
حذف المسند تركيدا عبارة للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى وكون
فوق الاخبار الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أتى به ثم اسقط لغرض
اشارة الى ان المسند اليه هو العمد العظيم والركن الاقوى وسيس الحاجة اليه اشد وايضا حيث انه اذا لم يكن
في الكلام فكانه ذكر ثم حذف فقضاء الحق المقام يجعل المسند فانه ليس هذه المثابة في الاخبار فيجوز ان
ان يترك ولا يؤتى بالغرض كقوله اي قول ضابي الحارثي البرجمي ومن يلتمس ما المدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس المال في رحله اي في متزله وقضا ويقيار اسم جمل ولفظ البيت خبره
ومعنى التحصر على الغربة والتوجع عن الكوفة وحذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا
غريب لعقد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التضمين ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان فان انتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر بعد
تقديرا يكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والخبر محذوف والجملة
بأسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا اشتراك هنا في عامل كما تقول لكنه زيد قائم
وعمرو منطلق والشرح تقديم قيار على خبر ان فضل التشويش فيهما في المخبر على الاقرب كانه
اشرف غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وجنابي لجاز ان يتوهم انه غريب

الخبر فلما جعل بعض لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من شبه النظم ودلالة الكلام على اثبات
الخبر للاثنين فاذا جعل جذع البصرة حالا من ضمير انصرفت وجذع البصرة
الحالة بل جعلت جذع الاقدام قارح البصرة على انه لما جعل بعض لم الف فالانسان
يجعل جذع البصرة مفعولا ثانيا لاحالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه المرزوقي وهو ان جذع البصرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا
لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام
عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المغني ثم انصرفت وقد فلت
ما اردت من الاعداء ولم ابنا لوما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى ولم يبد مني ندم في الاسلام
ولا غلب في اختيار التطرق والاحتراز بل قد صدأ القداح في الحرب قادحا الطول ممارستي وتكرر مباشرتي

البحث الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
حذف المسند تركيدا عبارة للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى وكون
فوق الاخبار الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أتى به ثم اسقط لغرض
اشارة الى ان المسند اليه هو العمد العظيم والركن الاقوى وسيس الحاجة اليه اشد وايضا حيث انه اذا لم يكن
في الكلام فكانه ذكر ثم حذف فقضاء الحق المقام يجعل المسند فانه ليس هذه المثابة في الاخبار فيجوز ان
ان يترك ولا يؤتى بالغرض كقوله اي قول ضابي الحارثي البرجمي ومن يلتمس ما المدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس المال في رحله اي في متزله وقضا ويقيار اسم جمل ولفظ البيت خبره
ومعنى التحصر على الغربة والتوجع عن الكوفة وحذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا
غريب لعقد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التضمين ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان فان انتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر بعد
تقديرا يكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والخبر محذوف والجملة
بأسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا اشتراك هنا في عامل كما تقول لكنه زيد قائم
وعمرو منطلق والشرح تقديم قيار على خبر ان فضل التشويش فيهما في المخبر على الاقرب كانه
اشرف غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وجنابي لجاز ان يتوهم انه غريب

قوله فيا قبر معن البيت دارثاى سترت والمرثى المتلى من قولهم ترثى افنا بالكسر
يرثى ترحا اى امتلاء وابرحته انا وهو معن بن زائدة الشيبانى كان من اجود العرب
ممدوحا لشعراء زمانه حكى محمد بن ابى بكر الزارى فى بنايع الحكم ان شاعرا حضر باب معن
ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبته اباجود ومعن ناج
معنا سجاحى فليس المعن سواك يشفع والقاه فى الماء الذى يجرى لاداره فلما خرج
الخفراء واخذوا وقره البيت الذى عليها احضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع
الخشبة تحت وسادته فكان كلما جلس يخرج الخشبة من تحت بساطه ويقبل البيت ويعطيه مائة
الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف فى اربعة ايام وذهب فى يوم الخامس
فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقنا ان نعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى
فى الخزانة شئ قوله كون كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف فى بحث
اكمال المقتضب لنزكى المستفيد من شرح المفاتيح فى عطف مفردى جملة على مفردى جملة
اجزى كان فى قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا فليتامل بريد ان هذا العطف اشبه شئ
بعطف احد المفردين على الآخر فى ان كلا منهما مسند اليه لقائما وعطف
قاعدا عليه فانما هو كون مسند الى زيد وكذلك الثانية اذ ليس فى
عطف عمرو مجردا كونه مشاركا لزيد فى كونه اسما كان فى عطف
قاعدا مجردا كونه مشاركا لقائما فى كونه خبرا كان فليس عطف
احدهما مقصودا بل هو مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالآخر الا ترى
الذى يلى المعطوف عليها
ولو جعل العطف ههنا على تقدير
العامل دون الاسماء لكان
الامر اظهر كذا حققه فى حواشى
شرح المفاتيح لقى فى تمثيله
بصورة المسئلة التى ذكرناها مثالا
المذكور بحث اذ لو قدر بعد
حرف العطف كلمة كان عاملا
فى عمرو الرفع وفى قاعدا النصب
فلم يكن الاسم بان طعف الجملة
على الجملة وان لم يقدر يكون

على قيام زيد فى الدار اثر عن الغرابة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقد لبنانى الانصار عنهما وعجب
الظاهر بتنبيها على ان قيام زيد امع انه ليس من ذوى العقول قد ساوى العقلاء فى الاستحقاق الاجبار
عنه بالاعتراف قصدا الى التحقير وهذا الوجه هو الذى يقطع به صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الذين امنوا
فالذين هادوا والنصارى والصابئون لا يقال والصابئون مبتدأ وهو مع خبره الخبر وجملة
معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لانا نقول امنا من الاعراب فانه تقديم الصابئون التنبيه على
انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالة واشدهم غيا يثاب عليهم من صح منهم الايمان والعمل
الصالح فما الظن بغيرهم وههنا احتمال لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والرأى مختلف هذا تصريح فى ان المذكور خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف وعلى عكس البيت
السابق وكذا قوله رمانى بامر كنت منه ووالدى بريا ومن اجل الطوى رمانى وانى لصائم
وخبرت محذوف هو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت فى الاول
مرفوع بالابتداء او الخبر محذوف وقال المبرد فى قوله فبات فرثا من كبد اربت بجوده وقد كانا
منه البر والبحر مترعان ان البحر مترفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا
مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف مثل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ فى نية
التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف هو من الثانى منصبا اى كنت منه بريا
والبحر ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان
زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك ليت شعرى ما زيد وعمرو كذلك فحذف الاخبار
عن الشعر من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اى موجود فحذف الخبر مع اتباع الاستعمال
لان اذا للمفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد
من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصيته فيقدر بحسبه كما فى المثال المذكور فان خرجت
يدل على ان المعنى حاضرا وبالبنا او نحو ذلك والفاء فى فاذا فصل للسببية التى يراد بها ترتيب ما
بعدها على ما قبلها اى مفاجاة زيد بلا روية للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجاة
وقت وجود زيد بالبنا فالعامل فى اذا هو فاجاة فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل
فيها هو الخبر المحذوف لا يكون الجملة وقال المبرد انا ضربته مكانك فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ
اى فى هذا المكان زيد والزم تقديره لشبهها اياها اذا الشرطية لكنها لا يقترن بها نحو خرجت فاذا زيد
بالبنا اذ لا معنى لقولنا فالمكان زيد بالبنا وقوله اى قتل الاعشى ان محرا وان مرجلا

Marginal Ottoman boilerplate

وان في السفر اذ مضوا مهلا لسفر جمع سافر كصحب وصحا ومهلا أبعدا وطويلا اى ان لنا
في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي راجع
هم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هيهنا ظرف قطعا بخلافه فيما سبق للقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين عند العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو
كما اول ولدا وان بدا وان عمرو اوقد وضع سيبويه هذا بابا فقال اذا قلت ما ان اول ولد
لواسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الماضنة له والمتكلفة لشأنه والمبرجة عنه وفيه
انها ضيقة المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدا والضيق بقوله
ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يغنى على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة
ظرفا ولم يقصد انه بدا وضيق المقام فافهم وقوله قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي الخ
لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول فابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل فالمسند المحذوف وهو هيهنا فعل وفيما تقدم
اسم وجملة والغرض منه الاخبار عن العبث المفصوم من الانثيا بهذا الظاهر تفسير المقدر
فلو اظهر لم يحتج اليه اعني صير البيت لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل لفعل
المحذوف لا مبتدا ولانا كيدا بضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف
اسهل من حذف جملة ولانه لا يهدم حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال بعضا الكشاف
هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصار
وان الناس هم المختصون بالشح المتناهي لان الفعل الاول لما سقط لاجل المغير من الكلام
في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد اختصاصا
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثل انا في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا
عنكم اختصاصا جملة فعلية وانا البتة مبتدا بل تاكيد مفيد وهذا الكلام صريح في منافضته فهو عجيب
عليك لهو قوله تعم فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المستكا فصبر جميل اجمل او حذف المسند
اي صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل المعنيين بخلافه لو
ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند
اليه نظرا لكثرة فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر لا الاخبار بان الصبر الجميل
اجمل يدل على حصوله فيه بالاولى من النص على صبره صبرا جميلا وحمله على

لم يبق الا ان ثبت ان الذكر كذلك لزم الاضمار
لا حصر اسم الفاعل المحذوف ولا يكون
حذف مبتدا ولا اهدم تلك القاعدة للمصنفة
فامتناع الاشارة تحقيقه مرتبة القائد
المذكورة وانما امتناع حذف تاكيد اقتضى عدم
احدهما مرجح وثانيهما موجب والتقدير
بناء والم يعد علة فافهم فانه دقيق مصنف

لترجح حذف المسند اليه على حذف المسند اذ كثيرا ما يتبادر بالنظر الى المسند المخصوص
اعني اجمل اذ لو حذف المسند المحذوف احتياج بالم يتبادر الا الاوجه
الاول وايا ما كان فقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركنى الكلام
واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاخر على ان ذلك المسند قد يكون
الزايد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزايد اولى وارجح وبما ذكر ظهر ان المسند يحط
الفائدة ظانا يسبه الحذف

فحذف المبتدأ موافق له دون حذف الجزء وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس

وليس على خصوص حذف الجزاء لجعل قرينة لفظية وحالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة

شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف اصلاً والقرينة ههنا هو انا اضفنا الانشاء مكروه

فكثيراً ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى فيسهل له ترجح حذف

المبتدأ بقراءة من قرأ فصبر جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبراً جميلا وبان الاصل المبتدأ

النعت فحمل الكلام على ما يكون المبتدأ مصدراً اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من

صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع والشكوى

وما يحمل الامر من قوله تعم ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الثالث والوجود لها ثلثة او ثلثة

الهتم فحذف الخبر فقط والمعنى صوموا والمعنى لا تقولوا الله والمسيح ثلثة اي مستوفى استحقاق

العباد قولوا ربنا كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة وربته قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال

صاحب المفتاح قد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يجر الكلام الى ما ليس من الكلام اذ يقال عند ذلك

ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او عمرو عندك لخرج ام عن الانقطاع والاتصال وذلك لانه

اذا ولي ام واحد فهم جملتان مشركتان في احد الجزءين اعني المسند اليه والمسند فتعدى ايهما

مفرد بعد ام نحو قام زيد ام قام عمرو وان قيد قائم ام هو قاعد وان قيد عندك ام عمرو عندك

او عندك عمرو وقام منقطعة لانك تفدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال

لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع و

مع القدرة على المفرد احتراز عن وقع الفعليتين المشتركتين في الفاعل نحو اقام زيد ام قعد وانما

زيد ام فعله لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين

ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام جواباً لسؤال

محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند وهذا

هذا الكلام عند تقدير شيء مما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال يحقق وجهه والنجاة

على ان الحذف فعل المذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل

اولى وعند فطرة ان يريد ان السؤال عن الفاعل لا اصطلاحي ممنوع بل لا مخلص ان يريد

ان السؤال عن فعل الفعل وصدوره فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها ويؤيد هذا المعنى و

القرينة عما تدل على ان تقدير الفعل والمحمل تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها

انا سبحانه باختيار جرته الذي يوجد الشوات والارض وقد يقال حذف المسند اسهل من حذف المبتدأ واكثر من حذف المبتدأ عليه اولى

غرضه فيكون الجملة الواقعة خبرية مثلا فقد اسند الثبوت فيه ضرورة وقد فسر الاستلزام الخبري في كتابه بانه
الحكم بمفهوم المفهوم وهو اما بثبوت له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت
مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب
انه وصف اعتباري فلو اراد هيهنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض كثير من المسند الفعلية
الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد
التقوي يقتضي افراده وبما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق
ابوه فعلي بخلاف في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق به و
ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه
منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه
ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد الشكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه
ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا
بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه محكم محض ثم المذكور في قسم النحو من
المفتاح ان نحو رجل كريم او صف فعلي ونحو بجل كريم اباه وصف سببي وعلى هذا كان القياس
ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة عبا المصاقع ثم ورد
صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم من البرمكيين وفي الدار خالد فقال اذا
استقر فيها او حصل علا قوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدما مع
كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية بعد
اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف
مقدم باسم الفاعل لا بالفعل والمثال الثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم
يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال واعما فيد المثال الاخير بقوله اذ نفتي
استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا بما يصح التركيب وجميع ذلك يقتضي
التكلف الا ذكر امسند الفعل ايضاحا لتغيره مفردا كان او جملة ولم يذكره في المسند مثالا لان
اما اسم وفعل وكل منهما مذكور بامثلة واعتراضه ان يكون التمثيل هنا ضائعا بعد ما ذكر المصاقع
على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وبتغيير تقوي الحكم بتقديم المسند على المسند اليه
فلو كان مثل هذا امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه وقع منه في ضابطة لا

ذكر الفعلي وذكر النفوي فوسيط امثلة الافراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا ظاهر
للفظ العارف بصناعة التركيب في نظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم ينظر لشكله
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بان جملة
علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج به نحو زيد
ابوه منطلق لان العائد مفرد ونحو قولهم هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العائد مسند اليه دخل فيه نحو زيدا ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت وزيد ضربت
عمرا وفي الدار وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون فعلا نحو الموائد ادخلها
والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال الشارح
المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك
المسند اجل خبرا عنه او منشق عنه مطلوب التعلق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعلق ثبات
لذلك الغير بنوع ما او تعلق نفي عنه بنوع ما او يكون المبتدا مما يصلح ان يسند ذلك المسند اليه
بالاثبات او النفي فطلب تعلق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي اكون ما بعد
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما قاله اولا نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
عليه بثبوته لمبتدائه اعني ابوه قد علق زيد بالاثبات له وبغير ما منطلق عليه لان معنى
ما جعل مبتدأ وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لان تحرك اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء لما عرف من تقديره والشأن نحو
عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسندا لما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا ومضافا الى ضميره فالمسند السببي مثلان وقوله ان يكون في
المسند فعلا منصوبا معطوفا على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحال
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو
والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا او اذ لا وجه للعدول الى المضارع ونزل لفظ
اذا في موضع الالتباس مع رعاية الاقرب اذ لا التباس فيما نحن فيه قوله اذا كان المسند
سببيا تمام الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو
ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد

Scanned by Digitized by Arya Samaj Foundation Chennai and eGangotri

ابو انطلق ولیس فی کلامهم ما یدل علی ان المنفصل المسند التبیینی یجب ان یکون جملة بل الکلام
من کلامهم انه اذا کان فی الکلام مسند تبیینی یجب ان یکون مسند ذلک الکلام جملة وهذا حق
لما مر من ان المسند التبیینی لا یکون الا فی جملة وقعت مسندا الی مبتدء ویمکن ان یقال
فی قوله هو ان یکون مضافا محذوفا هو الزمان وضمیر هو عائد الی المسند التبیینی او الی قوله
انا کالمسند والمغایر المسند التبیینی یکون اذا کان مفهوم المسند کذا او وقت کون المسند
سببا کذا فیکون نحو کذا وحی یکون المسند التبیینی هو الماخوذ من مجموع کلام وهو نفس الجملة کما ذکرناه اولا
واما کونه ای کون المسند فعلا فللتقیید المسند باحد الازمنة الثلاثة اعنی الماضی وهو الزمان
الذی قبل زمان تکلمک والمستقبل وهو الزمان الذی یترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو جزء من اواخر الماضی واوائل المستقبل متعاقبة من غیر مهلة وتراخ کما یقال انه
یصلی والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة فی الآنات الکثیرة
المتعاقبة واقعة فی الحال علی اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زید قائم امس والآن وغدا فانه
یحتاج الی انضمام قرینة واما الفعل فاحد الاجزاء مفهومه من مفهومه بصیغته یدل علیه مع افادة
التجدد الذی هو من لوازم الزمان الذی هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه یقتضی تجدد الکل
وحدوثه وظاهر ان الزمان غیر قار الذات لا یجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض کقوله ای نولی نظن بقیم
یتم او کلما وردت عکاظ هو سوق للعرب کانوا یجتمعون فیه فی شهر ذی القعدة ویتفاخرون ویتناشدون
بمواقع قبیلة یعثوا الی عریف یفهم عریف القوم هو القیم بامرهم الذی شهر بذلک وفی عمر یتوسم ای
الوجوه وتاملها لیتحقق منه ذلک التوسم شیئا فشیئا ویصدر منه النظر لحظة فلحظة تعنی ان
علی کل قبیلة جنایة فنی وردوا عکاظ طلبنی الکافل بامرهم واما کونه اسما فلافادة عدمها
ای عدم التقیید المذکور وافادة التجدد بل الافادة الثبوت والدوام لاعراض تتعلق بذلک
کما فی مقام المدح والذم وما اشبه ذلک تمامنا سیاتی للدوام والثبوت کقوله لا یالف الدرهم
ضننا وهو ما یجمع فیدل الدراهم لکن بمعنی علیها وهو مطلق بمعنی ان الانطلاق ثابت لدائم
من غیر اعتبار تجدد قال الشیخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان کان هو الاثبات المطلق فینبغی
ان یکون بالاسم وان کان الغرض لا یتم الا بالاشعار بزمان فذلک الثبوت فینبغی ان یکون بالفعل
وقال ایضا موضع الاسم علی ان یثبت بالشیء للشیء من غیر اقتضاء انه یتجدد ویحدث شیئا فشیئا
فلا تعرض فی زید منطلق لاکثر من اثبات الانطلاق فعلا له کما فی زید طویل وعمرو قصیر واما الفعل فانه
یقتضیه فی التجدد والحدوث ومعنی زید ینطلق ان الانطلاق یحصل فی جزء فجزء وهو زاول فزاول

وقولنا في زيد يقوم انه عين لزيد قائم لا يقتضي استواء المخبر من غير افتراق والام يختلفا اسما وفعلا

واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرذلك بمفعول مطلق او بظرف او لاو معه

ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلزيادة الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد توجب ازدياد

الخصوص وهو توازد ياد البعد المقوي لقوة الفائدة كما في المسند اليه لما كان ههنا مظنة سؤال

وهو ان خبر كان تما هو نحو المفعول وتقييد كان بها ليس لزيادة الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد

الخبر ليكون الخبر لبيانه اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا

هو منطلقا لا كان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان لا لقي

على زمان التشبيه فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق فوزمان المضي ايضا وضع الباب

لتغير بها الفاعل على صفة اي جعل وتنبيه على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو معنى

على انها بالمعنى تلك الصفة متصفة بمعنى ذلك الافعال المعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام

المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف

بالصيرورة اي الحصول والوجود بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم

فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع اخر في تحقيق

كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال اما تركها اي تلك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة

كعدم العلم بالمبتدا او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة وعدم اداء ان يطلع

السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من اغراض يتعلق بها غرض صحيح

الخ اي ان المتكلم مكتف وقادر على التكلم فيتولد منه غرض وما اشبه ذلك مما تفيد انتفاء الفعل بالشرط

نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكفني اكرمك فلا عتبار اذ وما لا تفتقر تقييد به لانه يعرف فيما بين اداة

اي حرف الشرط واسمائه من التفصيل وقد مر في ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه في هذا الكلام

على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك في

اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييد هذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان

خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك اي اكرمك في وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية

نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه في وقت مجيئه فعلى ما ارتضاه المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيد

بقيد مخصوص محتمل في نفسها الصدق والكذب بناء على انه قال في بحث تقييد المسند الخبري

بنفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرج الى الانشاء كالاستفهام ولذا

لا يتقدم عليه فاخبره ولا يجوز ان تضرب اضربك واما ما ذكره السكاكي والعلامة من ان مراده

لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واصلت فيه معنى الشرط
وقد تقرر عند علماء النحو ان الحرف اذا غير معنى الجملة و
كان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من
الاول الامر ان الكلام
من اي نوع من
انواعه

ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط
لامع التقييد بر على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب و
التقييد قيد بقوله في نفسها فتصف منه وتخليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزء من شرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال
الصدق والكذب تعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ولا محتمل للصدق والكذب كذا قولنا فان النهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه وضع تما
وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك
والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل
العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه
بوجود محكوم به والشرط مقيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب صدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم
به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب قالوا انها قضية
المحلية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب تخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا ناقصا
وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف المحلية الا ترى ان قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة
انا نتعقل بان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر ان جملة خبرية قيدت مسندة بمفعول
فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من غوامض المباحث لكن لا يتم النظر
ههنا فان واو اذا الكثرة مبلغها الشرطية المهملة على علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن
انعدام الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على سبيل الحكاية او على
سبيل التاويل واصل الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما ان الشرط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط
فكذا الشرط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه يستعمل في المعاني المحتملة
المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما الشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم بلا وقوع فيشترك بينهما فلينامل ولذا ذكر

في المفتاح انا لاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم المخاطب
انكرمه ام لا فيترتب عليه المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بالوقوع وكذا قالوا فيها في نحو ان لم اكن
اباك فكيف تراعى حتى تستعمل في مقام الجزم لتكذيبه وظاهر انها الجزم ههنا انما هو بوقوع الشرط
لان الشرط انما هو انتفاء كونه اباه لو فرض ليشترط الخلو عنه ايضا انتهى لما احتاج هذا المثال الى
التاويل وقد سهل لغافل الشارح ههنا فزعم ان الجزم هنا انما هو بوقوع الشرط ولذلك
لا تاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذ الجزم بعدمه كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان النادر
غير مقطوع به فالغالب لذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا
لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر
الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان تخوفنا فانجا
اي قوم موسى لتسترك الخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان
تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه
من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع ان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به وهذا اعرف الحسنة لتعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق فان كان تعريف الجنس
يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعها كالواجب لكثرته والشائع لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف
نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها وهذا جواب بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان
تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدا القطع بالحصول
انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير
فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا
في ضمن فرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح للفهم الا ان يقصد
بوقوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس رادا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقتضى نحو البلاغة وذلك لانه ان اراد بالعهد على
مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة
اليها ولو سلم فيجاب بكون القصد الى حصة معتبرة من الجنس والمقدار انما المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها كثرة وقوعا وانتشارا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى نحو البلاغة لكونه ادل
على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة

الوقوع وظنية الحصول مع جعل الشيء القليل غير ظنية الحصول واذا دار الامر على مذهبنا
على ان الحسنة المطلقة بمنزلة المعهود الحاضر في التعريف كانها نصب اعينهم لفظ الآن
اليها وكثرة ورودها فيما بينهم ويكون اقتضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا
يعني تعريف الجنس على مذهبنا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقتضى
لحق البلاغة انما معنى فلكونه دال على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب الرخاء قد صارت
لكثرة ورودها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين بيده
انتم احقاء باختصاص هذه العطايا من الحسنا ولا تشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس لان لبس عوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير
لانه قد تسلم الاولى دون الثانية ولان الشكر على القليل كالشكر على الكثير فانه قد يعد الاول
دون الثاني واما لفظا فلانه قصد في العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا فجاءتهم
بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم خصبا
بجنس الحسنة فقد دخل في المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس ترك على المعهود
وغيره بل يكون اسوأ وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فمتنع فلا
دال عليها بكون ممتنعا لامر جعها واذا حصلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة
كما هو المقدر فرجح بظهر فساد ما قيل انه اقتضى لحق البلاغة لكونه ابعد من الانكار وادخل في الالزام
لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل انا لا نقول بكون المراد بالحسنة المعهودة
بنا في القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عباد معينة
معتبرة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من
غير تعيين بعض فرد بهذا يظهر صحة ما ذكرنا من كون اقتضى لحق البلاغة والتنبيه نادرة بالنسبة اليها
اي حتى في جانب التنبيه بلفظ المضارع مع ان لا تنبيه نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا نكون لبدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جا استعمال المضارع اذا في التنبيه منكرا في قوله
فاذا مس الناس ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى ان الانسان المستحق ان
يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلال فنبه بلفظ اذا والمضارع على ان مسا قليلا من الضر
لشدة حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المنكر المدلول

Powered by Google

بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فشر يلفظ اذا والماضي على اتنا بناء ومثل
هذا الانشاء بالشرط يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا
لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول
ان كان فيها احد فلك هل خوفا من السيد وكما اذا استطلت لبلتك فتقول ان بطلع الصبح
وينقض الليل افعل كذا فتجاهل تولها وتضجرا وتبرما على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك
لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او لتنزيل بلد اي لتنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لخالفته مقتضى العلم كقولك لابن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه
مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن صلته لا يصلح الا لغرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق
بفرضه كالتبكيت في الالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي اتجعلكم مضربا عنكم القاء
وما ينبغي من الامر والنهي في الوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين
بفتح ان بالكسر بمعنى الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مرتكبين لكن جيء بلفظ ان لقصد
التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام بحيث لا يكون الا على تجرد الغرض
والتعمد وكما يفرض المحال لاشتمال المقام على الاباء الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل صار نحو بمنزلة المحال ارتكابا بحسب مقتضى المقام لا بقياس المستعمل في فرض المحال الا ينبغي ان يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم بعني لا اصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم
الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه المحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان ظاهر الانشاء كان كذا بل يقال
لو ظاهر لانا نقول ان المحال في هذا المقام بنزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وانما
العنان لقصد التكبيت في هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ان امنوا بما
امنتم به فقد اهتدوا انه من باب التكبيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك
على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصل وجد بنا اخر مساو بالدين بكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي
قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد تحقيقه
حقيقته وتعلق العلم به بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعلق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين او تنكيت عند المنصف سواء بالشرط على المنصف كما ان كان الغرض من
الحصول بالمنتهى الاخير فنقول للجميع ان منكم كاذبا لعنيا لمن لا ينقطع بانهم يتوهمون انهم على من
بغض غير قطعي الحصول بالنسبة الخ

لم القيام قطعا وعقله ثم ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين بجمعهما او يحتمل
ان يكون للتوبيخ على الارتياب متصورا لان تيقنا مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لا
المقام على ما بين بلوغ علم اليقين وهو الاتيان بالدلالة على التنزيل من عند الله وان يكون لتغليب
غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف بحق وانما ينكر عنادا فجعل
الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان خدم الشرط يكون مقطوعا عنه
فلا يجتمع استعمال ان لما تمتنع لامتناع ما هو وضع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل او
والعدم لانا نقول ظاهر ان لبيان لمعنى على حدوث الارتياب في المستقبل وانما نعلم لكونه
ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان لا يقلب كذا الى معنى الاستقبال وذكر
كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الشرط مع ان جعل الشرط لفظا كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمتيه وانما كان متبصرة قد من قبل وذلك لقوة دلالة الكلام على المعنى فحصله لان الحديث
المطلق الذي هو معلوم لم يستفد من الخبر فلا يستفاد من الى زمان الماضي لذا ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وامتاز اليوم ايها المجرمون لا تفعلوا بعد الذكرى تريدون ان يراد وانكار الشيطان
مثل التوبيخ في حال استمرارهن لانهن انكروا المعقول فلا تفعلوا بعد ان ذكرتم انكم فعلتم اذ الزم
جعل الشرط ماضيا وقد كان لم يستقم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير
مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان
في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا
اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدم ويكون معنى الكلام ان وقع التغليب في المقطوع
بانتفائه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور وثمرة التغليب كثيرة
منها تغليب المذكور على الاناث بان يجري على المذكور وحده الاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة
اجراها على المذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدل الانثى من المذكور القانتين
بحكم التغليب لا لتفوت بما يوصف به المذكور وحده الاناث والقياس كانت من القانتات ويحمل
ان لا يكون من للتبعيض بل للابتداء او كانت ناشئة من القوم القانتين لانهما من اجزاء القوم
مرهون اخي موسى الاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع دينها وبكتبه وكانت
من القانتين المطيعين لربه ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
تناوله الخطاب للعباس بناء على ان العبرة لان الضمير عائد الى قوم ولفظ لفظ الغائب لكونه اسما

لكنه في المعنى عبارة عن الخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة وضربوان ومنه كالعمرين
لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وانما اشبه ذلك بما
غلب احد المتصاحبين والمتشاهرين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم
وقصد بهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث
كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين والعمرين من هذا القبيل لامر قبل قوله وكانتا من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على اخراجه على المذكور
خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم تثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى
الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا قالوا الزيدين بالمسقين بزيد فلا يقال
القمران لاعلى الظهرين او الحيضين لاعلى ام وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العمران
في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين
موضوع للمذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على المذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع
له وقس على هذا جميع الامثلة التي القوا والابوين ومن تغليب الجنس لكبر الافراد على فرد من غير هذا
الجنس مغنى بينهما بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلالة
من طين ثم جعلناه نطفة الآية بل ليس هذا بلبس من المجاز لكونه جنسا واحدا بينهما ومن تغليب الاكثر على الاقل من
حيث ان يضاف الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنحو قول يا شعيب اقد بالذين امنوا معك
من قريتنا او لتعودن في ملتنا اذ دخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم
قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن منهم ومن تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا او نحن
فعلنا وانا وزيد ضربنا ومن تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانتم والقوم فعلتم
قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرىء بتاء الخطاب فالمعنى بقل انت يا محمد وجميع من
شاكلك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه بمن لم يعتبر تغليبا لان التغليب لا يتأتى ان
يخاطب في كلام واحد اثنان واكثر من غير عطف او تثنية وجمع فانهم قال الله تعالى فمن تبعني فانه مني ومن
عصاني فانك غفور رحيم وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
قال الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين وجه اليهم الخطاب اولا والذين من قبلكم الذاكرين
بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى

لقولنا العبد وانعامكم تثقون ومن تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما نقول خلق الله الناس والانعام ودوابهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد يجتمع
في لفظ واحد تغليب الخ طلب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله ثم جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذروكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس في الانعام في هذا
التدبير الجعل الماضي من التمكن من التوالد والتناسل ممنوكا لمسع والمعدن للبث
التكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس الخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه
تغليب الخاطب على الغائب لا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعا
غيب تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجمع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ
كم تغليبان ولولا التغليب لكان للناس ان يقال يذروكم وايا ما كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان المراد بها
القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يذرؤكم ايها الناس في
هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل ومثل لكم من مصالحكم ما يجانس البر في
ترتيب المعاش وتدبير النوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها
ازواجا لتبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
ومن تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشئ وبعضه مترقبا لوجوده فيجعل الجميع
كانه وجد كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الوصية لازواجهم متاعا الى الحول
من تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك مما قدمت ايديكم
ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها آلة
لقوله كان كل قدم لتثبت الحكم مراقب امره معللا ومكون لما في النفس مستقرا ولا يكون لما
يذكر تعليله بعده اى ولكون ان واذا التعليق امرها وحصول مضمون الجزاء لغيره يعني حصول مضمون
الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امرا لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من
ان واذا يعني الشرط والجزاء مستقبلة اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الا

فيمتنع بثوته ومضيه قوله اما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع
يعلق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل وجواب بانه الجزاء يجوز
ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي الدلالة على الحدث في المستقبل فيجوز
ان يتوجه على امر مجازا ان الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فهم ولا مخالف
ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من عيار يقتضيها
شيء قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما انشائية وفعلية ما ضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك مسر معناه ان تعتد باكرامك
اياي لان وان اعتد باكرامي اياك امس قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا ممن ينصره من نصره قبل ذلك فقس على هذا فقد دمانا سب المقام وتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل اذ
في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك
فحكمه وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا بد كرح لجزاء
نحو يد وان كثر ماله يبخل وعمرو وان اعطى جاهلا ليئم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
بنا وطني ان فاتني بك سابق من الدمع فليسعم لساكنك الدما ومقوله ايضا ان ذهلت عن
صدورها فقد ذهبت جدا نفوس وجال لظهور ان المعنى على المضي وقد الاستقبال وقد يستعمل
اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعلناه نارا والملائم
كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابر اد غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب
المتاخذة في حصوله نحو ان اشتريتها كان كذا لحال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الا
لا على ارادة غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بالفاء كلها على الارادة غير الحاصل في معرض
الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق مرارا تبعث غير المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعها والتفاؤل واظهارا للرغبة في وقوعها اي وقوع الشرط نحو ظفر
بحسن الخاتمة في الملائم هذا بصلح مثالا للتفاؤل واظهارا للرغبة ثم شاد الى بيان ان اظهار الرغبة
يقتضي ايراد غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر
تصوره اياه اي تصور ذلك الامر رغبة بحيث ذلك الامر لديه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه

تال فيا وطني ان فاتني بك سابق الخ شعره اول بيت من ابيات
لابي العلاء المعري ختم الطويل قوله فاتني اي ذهب مني قوله بك الباء بمعنى في و
الدما بفتح الدال جمع دمية وهي الصورة المصورة قوله فليسعم اي ليسمح ويجود
من سعم يسعم سعما وسعامة اذا جاد وسمح قوله ذهلت اي غفلت قوله جدا
نفوس اي عظمت قوله وجال اي تحير قوله لظهور ان المعنى على المضي اي
لظهور ان المعنى على ان الشرط قد وقع في الماضي قوله وقد الاستقبال اي
وقد يستعمل في الاستقبال قوله اذا للماضي اي قد تكون اذا للماضي
قوله حتى اذا بلغ بين السدين الخ تمامه حتى اذا ساوى بين الصدفين قال
انفخ نارا قال ائتوني افرغ عليه قطرا قوله حتى اذا جعلناه نارا الخ تمامه
قال ائتوني افرغ عليه قطرا فما اسطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا
قوله واذا لقوا الذين امنوا الخ تمامه قالوا امنا وقوله كابر اد غير الحاصل
اي جعل غير الحاصل كالحاصل قوله في صورة الحاصل اي في معرض الحاصل
قوله لقوة الاسباب اي لقوة اسباب الحصول قوله المتاخذة اي المتصلة
قوله نحو ان اشتريتها كان كذا اي نحو ان اشتريتها فانها كان كذا
قوله لحال انعقاد اسباب الاشتراء اي لحال اتصال اسباب الاشتراء
قوله او كون عطف على قوة الا اي او لكون عطف على قوة الا
قوله لا على ارادة غير الحاصل اي لا لاجل ارادة غير الحاصل
قوله وكذا جميع ما عطف بعده بالفاء اي وكذا جميع ما عطف بعد الفاء
قوله كلها على الارادة اي كلها لاجل ارادة غير الحاصل
قوله في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع
قوله كقولك ان مت الخ اي كقولك ان مت فانك تبعث
قوله كما سبق مرارا اي كما سبق مرارا ان مت تبعث
قوله بلفظ الماضي اي بلفظ ان مت
قوله تنبيها على تحقق وقوعها اي تنبيها على ان وقوعها متحقق
قوله والتفاؤل اي وتفاؤلا
قوله واظهارا للرغبة في وقوعها اي وقوعها في الماضي
قوله اي وقوع الشرط نحو ظفر بحسن الخاتمة اي ظفر الانسان بحسن الخاتمة
قوله في الملائم هذا اي في الكلام الملائم هذا
قوله بصلح مثالا للتفاؤل اي بصلح ان يكون مثالا للتفاؤل
قوله واظهارا للرغبة اي واظهارا للرغبة في وقوعها
قوله ثم شاد الى بيان ان اظهار الرغبة اي ثم شاد الى بيان ان اظهار الرغبة
قوله يقتضي ايراد غير الحاصل في معرض الحاصل اي يقتضي ان يراد غير الحاصل في معرض الحاصل
قوله بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه
قوله اي تصور ذلك الامر رغبة اي تصور ذلك الامر رغبة
قوله بحيث ذلك الامر لديه اي بحيث ذلك الامر لديه
قوله اي الى ذلك الطالب اي الى ذلك الطالب
قوله حاصلا فيعبر عنه اي حاصلا للطالب فيعبر عنه

بلفظ الماضي على المشهور لا تعتبر في الوقوع وعدمه قوله تعم ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا جيء بلفظ الماضي لانه على تقدير الوقوع في اماء لهن التحصن فان جعل تعليق النهي
عن الاكراه باماء لهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم
ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب
انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية الضعف لانه غلط مشترك
اللفظ او لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها
معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكل ما انتفى
عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا نرى ان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس
لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان المتعلق بالشرط انما
يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى سوى ان يكون فائدة ترفي لا يبتر
المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى لحق باراداتها اولان الاية نزلت
فيمن يريدن التحصن وبكرهن الموالي على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه حرم الاكراه او طلب
منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه
ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ انما يكون على فعل يريد الفاعل بغيضه فضد عدم ارادتهن
الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه
الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي
او للتعريض اي ايراد غيره الحاصل في معرض الحاصل اما ما ذكره والتعريض بان يذيب الفعل الى ضمير
والمراد غيره نحو قوله تعم ولقد وحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك خطاب
لمحمد صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ايرادا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل
الفرض والتقدير لتعريض لمن يصدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
والله لئن شتمتني لاضربنك ضربا ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك
ان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو ذكر جميع ما تقدم فنظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض في استعمال الماضي
مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله ومالي لا اعبد الذي فطرني او ومالكم لا تعبدون الذي

فطرکه بدلیل والبر توجوا وجوهکم الخ التعریض لکان المناسب بالاتیان بمقال والبر راجع وجوه
حسنا ای حسن هذا التعریض لسماع المتکلم المخاطبین الذین هم اعداؤه الحق علی وجه لا یزید
ذلک الوجه غضبهم وهو ای ذلک الوجه ترک التصریح بنسبتهم الی الباطل وبعین عطف
علی لا یزید ولیس هذا من کلام الشکاکی بعنی علی وجه یعین علی قبول الحق لکونه ای کون
ذلک الوجه ادخل فی اخلاص النصح حیث لا یرید المتکلم لهم الا ما یرید لنفسه ویبقی هذا النوع
من الکلام منصفا لان کل من سمعه قال للمخاطب قد انصفک المتکلم بدا ولان المتکلم قد انصف من
نفسه حیث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ویبقی ایضا الاستدراج لاستدراج الخصم الی الاذعان
والتسلیم وهو مطلب لا شائبة فیه قد کثر فی التنزیل والاشعار والحاورات فان قلت فی قوله
تعالی ان یثقفوکم ای ان یجدکم مشرکوا مکة وبطشوا بکم یکونوا لکم اعداء خالصی العداوة و
یبسطوا الیکم ایدیهم والسنتهم بالسوء ای بالقتل والضرب والشتم ودوا لو تکفرون ای تمنوا
ان ترتدوا عن دینکم فتکونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذکر فی موضع جزاء هذا
الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل فی الثالثة الی لفظ الماضی فهلا ذکر فی ذلک قلت فیه
وجهان احدهما وهو المذکور فی الکشاف ان الفرض من مثل ذلک الاخبار علی انهم ودوا قبل کل شیء
کفرا لمؤمنین وارتدادهم لانهم یتبعدون ان یلحقهم مضاء الدین باء والدین واسبق المضاء
عندهم ان یردوا المؤمنین کفارا لعلمهم بان الدین اعز علیهم من آرائهم لانهم یبدلون
الاراء لوجه ودنیوی وثابتها وهو المذکور فی المفتاح ان لزوم ودادتهم ان یردوهم کفارا لشفاء
والتشفی لا یحتمل من الشهوة ما یحتمله لزوم الاولین لها اعنی کونهم اعداء وبسطهم الایدی والالسن
الیهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة الیهما لان ودادتهم لکفر المؤمنین ثابتة البتة ولا حب الیهم
من کفرهم لکونه ارضی الاشیاء بالمؤمنین وانفعها للمشرکین لانحسام مادة الخاصمة وارتفاع
المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الایدی والالسن فانه یجوز انتفاؤها الذی المضارة
بتذکرها بینهم من القرابة والمعاهدة وبما نشأوا علیه من قولهم اذا ملکت فاسجح واما انتفاء
العداوة کفرهم بان یسلم المشرکون ایضا فهو وان کان ممکنا محتملا لکن لا یخفی انه بعید وفیه
قلت واذا عطف شیء علی جواب الشرط فهو علی وجهین احدهما ان یقصد وجود کل من المذکورین
بدون الاخر وبیتع وقوعه جزاء بحیث لو قیل تعطنی اعطک واکسک ان ثبت المعطوف
علی المعطوف علیه بحیث لو رجع الامر استدرت خرجت وهذا فی المعنی علی کلا من اذا رجع

استاذ نثر

استاذ نشروا ذا استاذ نشر خرجت كذا بي دلائل الاعجاز فاني الاية امكان من الضرب الثاني ليكون
مجموع الجمل الثلث لا دمّا واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد
وادة الكفر بالشرط فائدة لانهما خاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودّوا
عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله
تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء قال
الله تعالى في قالوا لولا انزل عليه ملك قلنا لو انزلنا عليه ملكا لقضي الامر عطف لشرطية على قوا
قلت الظاهر انه من الضرب الثاني قلوبهم المراد اظهارهم وودادة الكفر واستبقاء مقتضيها ولا شك انه
موقوف على ظفرهم وكذا المراد اظهارهم كونهم اعداء والا فالعداوة خاصلة ظفروا او لم يظفروا
لا يقال ان الاية نزلت في حاطب اذ بلتعتر حين وجدنا با الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفتالهم فقبل ظفر المشركين بهم بظنون كفارا مثلهم فالعداوة
ولا ودادة للردّ الى الكفر اما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فمع تحقق العداوة وبسط
الايدي والالسن وودادة الردّ الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين
وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم والتراخي عن
النبي عن الطريق ولو للشرط اي لتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معللا الاكرام بالمجيء
مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهو لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط
واما عبارة المفتاح وهي انها التعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني
لاكرمتك معللا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل العلة
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط
مع وضوح فساد كل منهما وقد وجه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعلق امتناع ما
امتنع ومعللا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن بانه لا حاجة اليه لان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعلق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى
تعلق امتناع وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وغفل
المهرة من متقني كتابه ضده هو لتعلق الامتناع بالقطع وعلى ما ذكرنا لتعلق الثبوت بالثبوت فمع
القطع بالانتفاء والمال واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط

سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع التالي ثابت بالبرهان
هو في محل نا فقي لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان عن لثبوت الاكرام
لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بانا لا نسلم ان
مسبب في المسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون لشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب ثم يوجب انتفاء السبب لا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا ايما سبق ليستدل به على امتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ
لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعل الله لسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول
لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت
او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فمتى وضع عند ليكون جزاؤها معدوما
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني ولبدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع
التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا
لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان وهذا ما ذكره
جماعة من الفحول ولقاه عندهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد علينا ان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء
المسبب اذ لازم بل معناه انهما لملزوم لا يدل على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول حتى
لو شاهدتم ان انتفاء الحيوان انما هو بسبب انتفاء الانسان لم تستعملوا الملازمة لان علة
علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء
الجزاء ماهي الا ترى ان قولهم لو لا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر مع ان
وجود علي عليه السلام ليس سببا لعدم هلاك عمر لكن وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ودليل على ما ذكرنا
قول ابي العلاء المعري ولو امتنع الذوالات كانوا اكبر هم دعابا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المطول وكذا قول الحماسي لو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب ذي حافر قبلها فليتأمل فانما اذ باب

فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفاء
وهذا صحيح عندهم اذ تنتفي عن المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن لا تستعمل لها الملازمة
فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهو فلا تهتم بما نستعمله هنا
في العباسات لا لكتاب العلوم والقصد بقاء لا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم
بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على وفق العلة اكثر لكن قد
تستعمل على خلافها كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فظهر ان الغرض عند البيضاوي
بانتفاء تعدد الالهة لانتفاء الفساد فاعلم ان العلامة الشيخ المحقق واشباهه اخذوا هو على
ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا كما سيجيء قولا صحيحا وافهم الفهم
المستقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قولهم لو لم يخف الله لم يعصه
نعم العبد صالح لو لم يخف الله لم يعصه الا لزم ثبوت عصيانه لان نفي الملزوم اثبات واللازم
فاسد لان الغرض مدح صالح بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء
لازم الوجود في جميع الاحوال من غير قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يبعد استلزامه لذلك
الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط امرا لائقا باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء
على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اجتهد
لاثبت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني
لاثبت عليك ففي هذه الامثلة اذا انتفى لزم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزوم
له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا
اكرامك اياي لاثبت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه
الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم
الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد
ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان
تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا الوجشتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نسلم قطعا ان

المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما لم يدخل في
لزوم شيء لشيء او بثوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقد دل ذلك الشيء في نحو ان
الحاجبية مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي ولا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني
لاثبت عليك ان نقدر الشيء المنفي غير المثبت بخلاف النفي فتر يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم
يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي لنفي لزم الاثبات وهو تناقض في هذا
وهم لانا ان اعتبرنا الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثبت عليك شيئا
مرتبطا بها ما نفرض فلا نسلم ان المنفي عام بل هنا لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم
الخوف فيجوز ان يكون انتفاء شيء بانتفاء آخر بعد وبلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف والا
يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في تعميمه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل النظر على صورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم
الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانا نقول يقدر ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانتفاء
ولجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانهما تنتجان لو كانا
كليتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في غير الكلام في القياس
الا قليلا وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستلزم غير نقيض التالي لانها لامتناع الشيء
لامتناع غيره ولهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعاطي
قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك فضلا عن تركب القياس الا لحصول النتيجة
بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا رد على قاعدة اللغة بعوان سبب عدم الاسماع عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني
ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم لوجود كذا ذكره
اقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لولا ان التولي
هو الاعراض عن الشيء عقيب الالتفات له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه فلم يلزم من هذا تحقق الالتفات له فان قبل انتفاء التولي جزما قد ذكر ان لا خير
فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع جزما بل قد يكون حيرا لو كانوا من اهله بان
اسمعوا شيئا ثم انتفاء له فلم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لفعل المستلزم

فان عدم قتل المسلمين بنا على عدم القوة والقدرة ليس خبرا بمعنى ما قوله تعالى لو جعلنا
ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا
لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصله لو من انتهاء الشرط والجزاء
اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ان لم نجعله ملكا في صورة رجل اذ كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتها لو فوات الغرض اذ الثبوت بنا في التعليق والحصول
الغرض والاستقبال بنا في المضي فلا تبعد في جملتها لعدم الفعلية الماضوية لا لانكتة وعدم
المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين
وقتادة ابى بكم الامر يوم القيمة ولو بالتقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الطعام لتفرق
من الجرع الا ان القلوب خوال يصف ناسا تفرقوا على مفارقة بغداد وشوق وكاثر الى ماء دجلة
المعنى ان وضعت لكنه خاطبهم قصدا الى ان وضع وكاثرها الطعام في ماء دجلة كالامر قد حصل
منه اليأس فانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فحولها على المضارع في نحو لو تطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا الا ترى
كان قالوا لم يزل يعنتهم استمرارا على عمل النبي ص على ما يستصوبون وانما عرض لهم رأي في امر كان معمولا
بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزئون
حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى تجدد الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه ان الالهية والعقادة بهم وهكذا كانت
حكاياته تعالى في المنافقين وبلاياه التي نزلت بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان
قيل انما اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى انا انتفى عنكم
بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكره في المفتاح من ان المعنى انا امتناع عنكم با
امتناع عن طاعتكم وانا دبر امتناع الطاعة ليكون الاستمرار داخلا في الامتناع عن الطاعة فهو
خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والمثال ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد
استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي فيدخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب
الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد اذا دخلت عليها ما النافية تكون
لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم
الفاضل قدس سره الاجوبة في شرح المفتاح حيث قال لو كنتم الا تكونون او الا احدا لو جدوني

امتنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما ضربت ما بزيد الا لاختصاص النفي
الاختصاص مع انه يريدون بعد النفي بعد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتأتى منه الرؤية وقفوا على النار اي
ادوها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها
قولك وقفت على كذا اذا فتشته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في
قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه منزلة الماضي
المتحقق لوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي حتى كان المناسب ان يقال ولو رأيت
ولكن عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
هذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو
رأيته لرأيت امرا عجبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي ﷺ وللملتقى
فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التقى
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا
لانها للتقليل في الماضي وجوزا ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال
بعدها فقوله وربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون
فعلى انه تبقد بكان اي وربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما
نكرة موصوفة مرتبطة والفعل المتعلق بها بدل من شيء بود الذين كفروا التحقق
وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتغيير النظم فدب ههنا للتقليل النسبي بمعنى انه يرد
احوال القيمة فيبهتون وان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا اذا دخلت على المضارع
من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني
حكاية لود اذ تهم جيء به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل
لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا اما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني

من مصدد بتر فعول بوتعنده هو قوله لو كانوا مسلمين و لاستحضا الصورة تعطف على
قوله لننزل بلم بعني صورة وقيتر الكافرين موقوفين على النار ما ثلين بالبتسانوقه ولا تكذب
بايات ربنا وكذا صورة وقيتر الظالمين موقوفين عند ربهم والجمهور ناكسي رؤسهم متفاوتين
بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتشير عجابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل
الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي العجيبة اعني صوت
اثارة السحاب من بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك
كان المضارع مما يدل على الحال الحاضر لتنزيلها انزل تشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك
الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك في امر مهم غير شاهد ثم لغرابة او فظاعة او
نحو ذلك وهو الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يجدر عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد
اصابتني حوادث لو بقيت الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى
جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لدلالة
اثبات المثوبة واستقرارها على الاستمرار واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما نكيره
اي تنكير المسند فلاداءة عدم الحصر في العهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على ان خبر مبتدء محذوف
او خبره ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة
نحو رجل من بني تميم اخاض غمرات الحرب او للتنويع نحو تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع لبين في كلام العرب في نحو قوله ولا بك موقوف منك الورى اغا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب كما سرح به هذا على الطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون
كون المبتدء نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا اذا صنعت على
ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد ترجوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدء والمعرفة
بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدء نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وفيه تكاثر مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم

بحكم من احكام الشئ يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل
عليه يستلزم العلم بذلك الشئ لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكل هما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المختصة كالنكرة
المختصة معلومة مع وجوب والحكم على الشئ انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لانه فائدة في
الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجئ في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على
الاستبعاد كما اعترف به والمقام هو الامتناع واما الثاني فلانه لا بد الا على ان المحكوم
عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر في قوله جواز الحكم على الشئ
يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه
بالاضافة نحو يد غلام رجل او الوصف نحو يد رجل عالم فلكونها افادة اتم لما مر من
ان زيادة الخصوص توجب زيادة الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوها من التقييدات
والاضافة والوصف المختصان مجردا اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقيض
الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف يجئ للاعم
الذي منه الشيوع فيختص بهذا وهم لانا اذا اردنا الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
لما فظاهر انا لنكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف نحو رجل عالم مختصا
وان اردنا الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد بفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل
ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل
ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص لا نرى الى صحة قولنا
ضربت ضربا شديدا بالوصف واما ترك اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر
مما سبق في ترك تقييد المسند لما فيه من مزيد الفائدة واما تقريبه فلان قاعدة المتكلم حكما على
معلوم لدى المتكلم باحد طرق التعريف هذا اشارة الى ان ترجيح عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة لان الاصل في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية او نحو مثله
اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للمتكلم باحد طرق
التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الكاتب هو المنطلق او اختلفا نحو يد هو المنطلق وقوله
باخر اشارة الى ان ترجيح مغايرة المسند اليه للمسند انما يجب لئلا يكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم
وشعري شعري متى قال يجب المغايرة باعتبار ما بين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي

والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا تأويلا يلزم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر
على ما توهمه بعضهم لانه لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فرسخ مترقاوم الاسد فهو هو فالحد
الصغير بين سمعتر والاخر ليس في هذا مفيدا من غير تأويل ولا يلزم حكم كذلك عطف على
حكما اي كما افادة السامع لانه حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف باخر مثله وفي هذا شائع
الى ان تكون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما
يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان
يكونا متحدين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد
اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد والجنس وفي هذا
تمهيد لما سيجيء في بحث القصر وتمام الرد على تعريف العهد هو قال في فراس فان يكونوا ابرامه
من جنابتير فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو بمعنى ان الناصر للجاني والجاني سيان على
معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجنابتير الى كل منهما حسب اضافتنا
الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجنابتير المرتي على كل جان ولم يريدوا من نصر الجاني
فقد جنى جنابتير حق يصح التنكير والمذكور في الكتاب ان تعريف المسند اذا كان غير الاضافة تجب
معلومية المسند اليه والمسند ان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه بهذا اشعر لفظ
الاجناح لكن قوله بامر معلوم على اخر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان
التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمان زيد
الا ترى انه لا فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة
لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع فلا ينافي الاتيان في هذا الاستعمال لكن المعرف
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثل لا يقال الخوك زيد لمن لا يعرف ان له
اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرف المخاطب صلا وعكسها اي نحو عكس المثالين فهو اخوك
زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم ان ما كان للشيء صفة ما من صفات التعريف عرف
السامع اضافة احدهما الى الاخر حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج

فانهما كان بحيث يعرف لسامع اتصاف الذات بمدلول الطالب بحسب عمله ان يحكم عليها بالاخوة
يجب تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدءا وانهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات بمدلول الطالب
ان يحكم بثبوته للذات وينفيه عنها يجب تؤخر اللفظ الدال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف انه اخو عمرو واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخاه ولا يعرف على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا
يتضح في قولنا ابتسامه داعيا الى الصواب ولا يصح دعاما الصواب ابتسامه لهذا قيل في بيت اللفظ
يخوض بحرا نقعه ماثر يحمله التابع في لبده ان الصواب ماءه نقعه لان السامع يعرف له
ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا علم انه كان من انسان او انطلق ولم يعرف اتصاف
زيد بانه المنطلق المعهود وعاودت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان
ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلب على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد لا
يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون
اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك نساب ثم استخبرت عن هو فقيل زيد النساب محل نظر
ومن على ما ذكرنا سائر طرق التعريف فالنساب اي باعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على
الشخص حقيقة اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد لا غير اذا لم يكن غير سواه او مبالغة اي قصرا
غير حقيقي بل مبالغة لكمال ذلك الغير اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فيتبين الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم
الاعتداد بشجاعة غيره لمقصود هما عرفت بتر الكلام وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدءا
نحو الامير زيد والشجاع عمرو لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فائدة قصر المادة على زيد
والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما
يقال لدلالة الجنس فامر مطاع لامر عينا لقولنا لكل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انا ابن واصل
كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع
متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين
في الوجود الخارجي على الآخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد
وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا يقتضي بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا
فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت

قوله وبهذا يعرف ما ذكره صاحب الكشاف
الى قوله محل نظر وجه ان المناسب لذلك
السؤال ان يقال في جوابه النساب
زيد لا لمك قد عرفت ان انسانا
قد ناب فانت تطلب من ذلك من
هو تطلب ان يعين عندك
بان يحكم عليه بانه زيد
او عمرو او خيرهما و
جوابه ان من
السؤال مبتدأ و
الضمير الراجع الى النساب
عن هو خبره لكن هو المشهور وهو مذهب سيبويه كما مر فحينئذ يكون السؤال
عن يعين يحكم عليه بالنساب كانه قيل زيد النساب ام عمرو والاغير ذلك لكنه
اختصر العبارة فوضع موضع ملك الخصوصيات التي تطلب ان يحكم على احدها

قوله
قال الفاضل
لم يدر ان الغاية
اي الغاية في قام زيد
بحالة الطائفة اللطيفة
جملة محكوما عليه بخلاف المحكوم عليه في قوة
موجبة بحسب الخلاف المحكوم عليه في قوة الطائفة
المعنوية واما ان الطائفة المعنوية اما تتحقق عند
زيد وعمرو وخالد والنساب والطائفة اما ان يشترط التقدم
فيه حيثية لو الخ تقدم وتحكيمه ما تصور
ان الخاطب طالب الحكم بدليل قال رحمه الشروع اي المبتدأ والخبر المعرفتين
قصر افراد الخ واذا كانت بانه عليك
فان المعرفتين
قال الاذا تحرك على قول النحويين لا يجوز تقديم الخبر هنا المبتدأ
ولم ينل بد اذا لا معرفتين متغايرتين اتحادهما قد ثبت فهو لم يفهم
وعمرو با فامر مستحق عند اذا قد حققت حصولها بين فرقام وما كان بحقيقة
لمسمى زيد
وعمرو وفاقا
اذا اول قائم
فالمتعاونة
ظاهر ان
زيدا الامير
نفسه
حصل الاتحاد
شاع الشخص
المعين
طلاق انه
صير زيد
فتامل حقه
ابو القاسم

خبر فينبغي ان يجاب بزيد النساب فيكون هذا السؤال معارضة بعين
ان طلب المخاطب هذا السؤال الحكم النساب وان كان يقتضي تقديمه
لكن كون الاهم زيدا ان شأنه يقتضي تقديم زيد فاجاب بانه منقوض نقضا

قوله
وقد يفيد قصر الجنس على الشخص
الخ ان ذكر كلام المحشين ما ذكر
وتحرير المقام ان كلا من
زيد وعمرو
يصلح مبتدأ
وخبرا فاذا
قصر
الجنس
على
زيد
فزيد
مبتدأ
وعمرو
خبر
وقد
يعكس
الامر
بان
يقصر
الجنس
على
عمرو
فعمرو
مبتدأ
وزيد
خبر
وقد
يقصر
كل
منهما
على
الآخر
فيكون
كل
منهما
مبتدأ
وخبرا
فالاقسام
اربعة
كما
ذكره
المحشي
ابو القاسم

المحمول هنا مفهوم فرد من افراده الانتزاعية او القائم وكلا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد
النبل المتناهية بخلاف المعرف فانه المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره
لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وبغير نظرنا الحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس وغيره نحو الكرم هو التقوى اى لا غير هما و
الامير هو الشجاع اى لا الجبان والامير هنا لمن بدا فكان غير معرف صلا نحو التوكل على الله و
التفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس يتحقق مع واحد منهما بصدق
عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منهما في الجملة بدون الجنس فلو
ان يكون الكرم مقصورا على الانصاف يكون في العرب لا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على
الانصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في
الحمد لله يفيد قصر الحمد على الانصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا
نحو بذل الامير هو الشجاع او الموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف
بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا
باعتبار تقيده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او
مبالغة هو الرجل الكريم وهو التاجر الكبير او هو الوفي تعين لا يفي احد الا جدي وهو الواهب الف
فنطار فلا اعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر على هبة المائة
من الابل حالة كونها مخاضا او عشارا الهبة الابل مطلقا باى حال كانت لا الهبة مطلقا سواء
كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا
الجنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى الهبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه
لا محبة في الدنيا الا ما انت بر حبيب بل فانت الشجاع ولا احد الا يحب احدا مثل محبتك حتى
ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احد الما مثل الظلم الذي
اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة متى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك
حظ في محبة متى هو مثل زيد المنطلق اى الذي كان سندا لانطلاق المعهود لا ان ههنا نوعا من
المحبة لان المعنى ان المحبة متى بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك
ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا يصير المحبة ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك الى آخر

من شانه ان يسمى فاجتلب عرض غير معنى الجنس ترجح مثلا في انا الحبيب قوله قد يفيد
بلفظة قد اشارة الى ان قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على
طيب بكائك الحسن يجب ان تهمل الشرط فيقصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن
حملوها بالقوة اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل له
يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على مثل ذي دربة بأساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت
لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم
الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر منافيا للغرض ان يكون لقصر الحسن على
بكائه يجوز ان لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف هيهنا ان
يجعل المضاف للمبتدأ الخبر ظاهرا لا يشكو ولا يشك فيه ومثل قول حسان وان سنام المجد من آل
هاشم بنو بنت مخزوم فما ذلك العبد اراد ان يثبت لهم العبودية ثم يجعل ظاهر الامر فيها
معروفا بما كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام في الحسن لا تكون للجنس فلا بد في القول بكون
تعريف الجنس مفيدا للقصر انما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس
وقد بقي في المعاني من شعبة فروعه وكذا المعنى الذي هو ثمرة البحث عن غير الفصل وانما اخر
حكم القصر الثاني اعني تعريف الجنس لان القصر فيه اعسر انما يكون بما يثقل الصوم والثقول
في الجملة والمعهود في المنطلق يفيد نسبة الخبر الى المبتدأ والخبر قد يفيد احدهما بعد الآخر
وكذا قولنا انت تفعل هذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو قولنا فاعل المضاف محذوفا
كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم
متعين للابتداء فتقدم او متأخر لانه لتعلق الذات والصفة متعينة للخبر تتقدمان وتتأخران
لانه انما على ان ينبئ لا ان يصير المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا
به للمعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب سواء قلنا ان زيدا المنطلق او المنطلق زيد
يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا وقد مر هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب
هذا الاسم فالصفة قد جعلت ههنا متعلقة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل هو الاعلى ان ينبئ و
مسندا وقد يسبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في
الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة
ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اقتضى ان يكون خبره صاحب اسم زيد وسوق

هذا الكلام

هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الحمل
الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وامكان في الواقع مخصر في شخص واما كونه
اما المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدء لا يصح ان يكون انشائية لان
الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولا نسلم وجوب ان يكون ثابتا للمبتدء والانشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدء هو الذي اسند الى المبتدء لا ما يحتمل الصدق
والكذب فالغلط مزلة اقدام اللفظ وجوب ثبوت الخبر للمبتدء انما هو في الحمل والقضية لا
مطلق خبر المبتدء لان الانشاء عندهم لقم من الاحجار والانشاء الا ان الظرف في نحو ان زيدا
وان ذلك هذا ومثل لقمة ما اشتريت لك جبنا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب لبن ثابت
للمبتدء وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك في اثناء بيع قاض بيع ونحو زيد كانت الاسد و
نحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تعدد القول في جميع ذلك تعسف فللسكوتي
ان لا يكون مسببا تاما مر من ان افراده لكونه غير سبب مع عدم افادة نفوى الحكم والخبر البتة
بمنزلة الوصف الذي لا يكون مجال ما هو من سبب الموصوف لانه لا يكون الا جملة وقولهم
هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى
شيء هو سبب للقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان للمبتدا الكوني مبتدء يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدء صير المبتدء الى نفسه سواء كان
خالبا عن الضمير او متضمنا له فيعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا الضمير المعتد به بان
لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صير ذلك الضمير الى المبتدء ثابتا فيكتسي الحكم قوة
فعلى هذا يختص للنقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدء ويخرج عنه نحو زيد ضربته وبشير
ان يجعل سببا كما سبقت الاشارة اليه اما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان
الاسم لا يوثق به مع قطع النظر عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد ضرب
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه بهذا تواطئة له فتقدمك للاعلام به فاذا
قلت فاذا دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبجملة الا
ليس الاعلام بالشيء بمنزلة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في النقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يعترض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا في

لكن كان ينبغي ان يعرض لعود التخصيص مثل ما سبق في حاجتك او رجل طابخ ومن الشبر
ذلك بما قصد بالتخصيص ان المسند هو نحو قطعا ذلك هو دخل في التقوي ضرورة تكرر
الاستعمال قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه
تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في محور بدء عرفنا تصدم لعتبار التعدي والتاخر
لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كما لا وقد ذكرنا
في بحث انما ان الاصل التخصيص الا ما كيد لعلى تاكيد وعند الظهور شاما ذكره العلامة في شرحه من
ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل
ويصير تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم اليعجب ان صرح بان المسند لا يكون جملة
الا للتقوي او لكونه سببا مع ضرب من المسند نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصاص الفعلية اذ هي الظرفية مقدرة
بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بشابهته الفعل
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار
خولة فعند التردد الحمل عليه ولي وقبل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها
او مستقر لا ثبت واستقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة
المصنف قد عبر بالجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يجد مع الفعل
في يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول ان المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع
ان فيها فساد المر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على
عكس الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذا
الظرف مقدر بالفعل واما الخبر فلان ذكر المسند اليه مع كما مر في تقديم المسند اليه واما
تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لفصل المسند اليه على المسند على ما مر في صفير الفصل لانه
معنى قولنا فلان ثم زيد انه مقصور على المقام لا يتجاوزه الى المقصود نحو لا فتى الا علي اي بخلاف نحو
الدار ابو بكر واعرض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني
الضمير الراجع الى نحو الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الخلو مقصور على الاتصاف بنحو الجنة

لقد عمه الاختصاص لاقبال العقل مصدره
فتح وموجه مبتدا، وان الرفع لسياق النفي كما
في سلام عليكم وعليك اذ ج الاية تقديم ما حقه التاخير
لانا نقول ذلك مخصوص بالمقدم المدعو بمبتدا ما

او على الحصول بها لاتجاوزه الى الانتفاء بفي نحو الدنيا او الحصول بها واذا عرفت الفرق في
جانب المسند فالمعنى ان القول مقصور على عدم الحصول والكينونة في نحو الجنة لا يتجاوزه الى
عدم الحصول في نحو الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند فصار غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الانتفاء بكم ولا يتصف بلي دين مقصور على الا
بلي ولا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما
ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان شعرون
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الانتفاء بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون دين مقصورا على
الانتفاء بلي ان لا يتجاوزه الى غيري صلاة وكذا قولك تعلم لكم دينكم ولا يفيد قبول وبهذا يظهر
مما ذكرناه لك مترى في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى
غيركم ودين لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا دين والمختص بي لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص ببر القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من
الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي لان التقديم يفيد الاختصاص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي
هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا ريب فيه لئلا يفيد تقديمه على خبر شوت الريب
في سائر كتب الله تعالى بل لئلا يفيد الاختصاص عدم الريب في القرآن وانما قال في سائر
كتب الله تعالى دون سائر الكتب سائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل
الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في
مقابلة نحو الجنة نحو الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه
تقديم المسند المتنبه من ان الامر على انه اي المسند خبر لا نعت وان النعت لا يتقدم على المنعوت
وانما قال من ان الامر لا نه ربما يسلم انه خبر لا نعت ولا تأمل في المعنى انظر الى انه لم يرد في الكلام
خبر المبتدأ كقولك اي نحو احسن في مدح النبي لا مستمتع لكبارها وهيشر الصغير لها ولا
الكبير فانه لو اخر الظرف اعني لها عن المبتدأ اعني هيشر توهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب
اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل لبصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ولشبوت ان يكون الخبر
ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس حاصل بان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه نحو
الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولا يتم استواء الظروف ما لم يستووا في خبرها واما اذا كانت النكرة

مختصة فلا يجب التقديم كقولنا تعالى ولعبد مؤمن عنده واوعد على مخوف الذا رجل اذ التخصيص
اذا كان بسبب تقدم الحكم بكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان الاحكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان تجوا
تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على
الباب فقام على التطرف وكوكب نفض الستارة والتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او
التشويق اذ كر المسند اليه كقولك اي قول محمد بن وهب في المعتصم باقة ثلثة ما ادوا المسند المقدم
والمسند اليه مثل الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الضمير
والضمير لعائد الى الموصوف على ثلثة هو الجرد وفي قوله بهجتها اي بحسنها اي يقبل الدنيا منوقة
بهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في
الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو يسقى شمس الضحى وابو اسحق هو كتبة
المعتصم بالله والعمر وما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه ما هو
عند المتكلم نحو على الرجل ما يستحقر واهلها المستفاد اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام
في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية لثبت اعتبارا مقابلا للاعتبار المذكورة
بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل لما مر من تقديم المسند اليه وقد
جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند والمراد من الجملة افادة التجدد نحو عرفت زيدا وتركه
لانه كلام بفتر عن خط واسكال ويشتمل على نوع اخلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من
الجملة افادة التجدد دون الثبوت فجعل المسند فعلا وقدم انبتر على ما اسند اليه في الدرجة
الاولى وقال في الدرجة الاولى احترازا من نحو انا عرفت وانت عرفت دون زيد عرف فان الفعل فيه
يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم يوسط المتعود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانية والاسكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا
الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وهو
كلام في غاية التعقيد يوهم الحكم بدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرف المبتدا الى الضمير فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن الضمير المبتدا او متضمنا اياه ثم اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيتكرر
الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد

الى الضمير

الى الضمير وصل هذا الاشتاقض وثانيها ان استناد الفعل في هذه الامثلة الى زيد عرف وانت عرفت
وزيد عرف اذا كان الضمير مبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره مهنا كيف يجيء الاحتراز عنها بقوله
في الدرجة الاولى وهل هذا الا هذا ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسناد
متربة في التقدم والتاخر اولها استناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع استناد الفعل الى
قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام
بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد الى مرجعه تاخرا وتقدم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما الا شوقف على شيء آخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبلهما فحيث تحقق الفعل اسند الى
زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني
على الثالث فظاهر وكلامه مهنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده
الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو انما يكون بطريق الالتزام وكلامه في بحث يتوقف الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده
الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فيما ذكره من الامرين لان
انما استلزم كلامه التناقض واما اقتضاء ثالث القوم بالاسانيد الثلثة ان قوله مصرف ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض او تحصيل ما؟
او لا وفيهما ثانيا وان كان غيره كان مع الاسناد الامرين ثلثة وعلى الثاني بانه لما كان اول الاسناد
في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه هذا الاسم مقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف وزيد فان
المسند اليه في الدرجة الاولى ضمير هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يبقى هنا اعتراض
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل ضمير يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل
الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ
في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف بعيد البثوت دون البحث والحدوث ثم اثر تصدى لمناقشة

بعض الفضلاء وكتبت في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده
الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ نحو قولنا صرف المبتدأ الى بفسر محمول على القسم
الثاني وقولنا صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية تمسكا بقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلام بعيد التتبع و
التصحح ولا يخفى ان هذا القول يتحقق ثلثة اسانيد وان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ
اسنادا مجردا الفعل الى المبتدأ فهو بعيد منا ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانتر
مغايرا لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان حجة تقدم على الاسناد بواسطة الضمير
الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متقدما الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانتر
منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة
الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود الشارح من هذا المقال ولم يرجع ولا طيف خيال ثم بالغ
في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشغيبا لما جرى عليه وانا اقول في كلام
الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو
زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان
نحو زيد الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير خاص فالقول بان كل جملة اسمية
يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معا باعتبار الاسنادين معا لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة
الاولى الى الخبر كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى
الضمير لا الى المبتدأ كما يفهم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرف المبتدأ الى يفسر على
اسناد مجردا الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي عن اسناد الخبر
لظهور ان تصانيفنا انما هو مع الخبر لا عنه وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المتد
باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل مع ضميره
المتصل بمرفوعه الرابع انه اراد بالاسناد المعتبر المعنوية المخصوصة غلبة في نحو انا عرفت

الاسناد

الاسناد واحد وهو نسبة احد اللفظين الى الآخر بحيث يفيد المتكلم بالثبوت او النفي ما اراد بايراد الوصف الذي به يحصل امر
العربية احد اللفظين مسندا اليه الآخر مسند لظاهر ان الاسناد الى الضمير لعائد الى شيء وقد يقتضي
الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالجزء في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم
ليس الا بين المبتدإ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة
اعتبار تا الخامس ان نقول ان ما اريد بالاسناد بواسطة الضمير الاستاد الخبري الذي هو الجملة فلا وجه لجعله
التزاما مع انه المتفق عليه بخصوصه وجعل اسناد مجرى الفعل الى المبتدإ قصدا مع ما فيه من الاستدراك
والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسناد يقع اربعة الاول الاستاد
مجرى الفعل الى المبتدإ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدإ
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدإ وهذا مما لا يقبل بل احد هم الا لضرورة فان قلت
قد ظهر مما ذكرت ان ليس مرادا لشكاك بالاستاد في الدرجة الاولى اسناد مجرى الفعل الى المبتدإ
وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك كلام المعارض عجز واف بتمام المقصود فما وجه
في تصحيح كلام المفتاح وفي تحقيق الحق الذي عن يخوانا عرفت مع التصريح بما يفيد للجدة دون
الثبوت قلت ما افهم ان الاستاد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات
مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاستاد في الدرجة الاولى
وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاستاد الى الضمير لعائد الى شيء آخر اسناد الى ذلك
الشيء من حيث المعنى او لا فاوتا لا في اللفظ فالاستاد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون
الا بعد الاستاد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند اليه باعتبار
اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث
التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن استاد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدإ لانه انما
يستند الى المبتدإ الكون مبتدإ وهو المراد بقوله صرف المبتدإ الى نفسه فما كان الاعتبار الثاني
متاخرا عن هذا الاستاد لان هذا الاستاد متاخر عن استاد المبتدإ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على
شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى
المبتدإ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير وعجزه متضمن وصفه متاخر عن هذا الاعتبار
قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدإ ثابتا بعينه بعد صرف المبتدإ الخبر
الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدإ مرتين ثابتة بعينه

الاعتبار فالمراد بقوله صير فرد ذلك الضمير الذي هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منروح لم يستلزم كلام الشاعر
ولا اقتضى الاستشهاد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما توهم واما الثاني فمعناه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة وفعلا
وذلك الفعل المترتب على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد صهنا
اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدء وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد
كما في عرف زيد بجميع هذه الصور بعد التجدد والحدوث ولا بد منها من تقديم الفعل
على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف بعض
عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدء فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد
تقديم الفعل المترتب على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان
لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة
الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز
عن زيد عرف وانا عرفت فانه اذا عرف لا مما ذكره الشارح من انه لا بد التجدد لما مر تنبيه
كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
غير ذلك مما سبق والفطن اذا اتفن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في
غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه يختص بما بين المسند اليه والمسند ولكون المفرد فضلا فانه يختص المسند
لان كل فضل مسند بريما فلا يصح ان تكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما
ما يقال من ان اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز كالتقدم
في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء
من المذكورات في كل ما بقي غير البابين فصلا من جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
ما بين بثوت في احدهما بقي احدهما

الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل

الفعل قد سبقت اشارة لهما البتة الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنا اردنا ان نشير الى تفضيل بعض منها لاختصاصها بنوع عموض وغريب

قد فوضع هذا الباب اراد بالاحوال بعضها الحذف من المفعول و تقديمه على الفعل و تقديم
المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة مرفقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في
انّ الغرض من ذكره معه اى ذكر كل من الفاعل و المفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما بغرض
بالتامل فائدة تلبس اى تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
منه و تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه و من هذا يعلم ان المراد بالمفعول المعمول به لان هذا
تمهيد لحذفه فان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فانّ الغرض من ذكرها مع الفعل
افادة تلبسها من جهات مختلفة كالوقوع فيه و له و معه و غير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا
اى لبس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل و ثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع و على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل و المفعول معه عبثا بل العبادة
ح ان يقال وقع الضرب و وجد و ثبت و نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود
الفعل لا نرى انّا اذا اردنا تلبسه بمن وقع منه فقط تركنا المفعول و لم نذكره معه و اذا اردنا
تلبسه بمن وقع عليه فقط تركنا الفاعل و بنينا الفعل للمفعول و اسندناه اليه و اذا لم نرد ذكر المفعول
به معه اى مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباتا اى اثبات ذلك الفعل
لفاعله او نفيه عنه اى نفي الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها و من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عموم او خصوص
نزّل الفعل المتعدي منزلة اللازم و لم يقدّر له مفعول لانّ المقدّر بواسطة دلالة القرينة
كالمذكور فان السامع يتوقع منها انّ الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان احوال كونه معطيا و يكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير
الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء و هو اى هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان
لانّ امّا ان يجعل الفعل حالكونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه و من غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حالكونه متعلقا بمفعول مخصوص دلّ عليه قرينة
او لا يجعل كذلك لشائبة كقولك لقوم فلان هل يستوي الذين و الذين لا يعلمون فانّ الغرض اثبات
العلم لهم و نفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده و لا خصوص و من غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام
او خاص و المعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم و من لا توجد و مع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية

عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قلنا الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه استدامنا
بحال ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقولك
المؤمن عزيز والمنافق بخلاف يتم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة انها
ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في
بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا
في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة تارة بالنظر الى المذكور
في افادة اللام الاستغراق فحمل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت
اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكفي في هذا النظر
لا استدلاليا يطلب فيه البرهان افاد اي المقام الخطابي والفعل المذكور ذلك
اي كون الغرض ثبوت لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل رفعا للحكم اللازم
من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى يعطي بفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
بقصد هذا الفعل معرف بلام الحقيقة يجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء
وشمولها احتراز عن ترجيح احد المتساويين لانقال انا نافدة التعميم في افراد الفعل تنافي كون
الغرض ثبوت لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها
او تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة لانه لا يلزم من عدم كون الشيء
معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم
والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان نقول بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكرنا في بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل وجود غير حاتم منزلة العدم لان
معنى قولنا فلان يعطي هو لا غير هو وجد حقيقة الاعطاء لا غير هاهنا وهذا لعمري فرد مما فيها مر بيانه
لان ما ذكره من الحصر بين مما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء
فيلزم ان لا يكون غيره موجدا لكل اعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يشعر هذه العبارة
والظاهر هاهنا ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فلياحظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه بعض عظماء
والاول هو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عن متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله
ممهدا بالمستعين بالله شيخوخة ومعتضدا ان يرى بصر ويسمع واعيا اي ان يكون ذو رؤية ذو

اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة رد من غيره فلا يجد وانصب عطف على المضارع
المنفي قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يمنعون الامامة الى منافعه الامامة سبيلا
فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول
مخصوص ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه و
اخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره ودلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمنع خفاؤها
منبصر ما كل ذاء ويصم سماعه كل واع بل لا يبصر الراءي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر اللازم واراد الملزوم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول وتقديره لما في التفاعل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان قضاياه بكفي فيها
بكون مدركه بصيرا وسميعا حتى يعلم انه المتفرد بالفضل والآلاء اى وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثبات الفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير معين كوجوب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام او
ان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان
قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب
تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اى يفعل اعطاء
ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد اثبات فعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول
فالفرق بين تقديم افراد الفعل وتقديم المفعول ظاهر وهما وان فرضا لا ذهما في الوجود فالملازمة
بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني
وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فضل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان
الجواب يدل عليه ويبينه فلم يكن تعلقه مرادا في تعلق المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء
لهداكم اجمعين اى لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل ولو شاء علم السامع ان هناك
شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار معينا وهذا اوقع في
النفس بخلاف نحو قولك الجزع يرثيه ويضعف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه وان كثيرا
ان ابكي مما اتبكيه عليه لكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة بمجاء المتمم فعلا غريبا
فلا بد من ذكر المفعول ليستقر في نفس السامع وبانس السامع به فاما قوله اى قول ابي

على تراخي الجوهري فلم يبق معنى الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منادى
مما نزلت فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها بر على ما سبق الى الوهم وذهب الى
صاحب الصرائم من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم
تنقل لو شئت بكيت تفكرا الان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع
هذا التوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاقل لبكاء الحقيقي لا البكاء التفكري
لا نه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بل اراد ان يقول فانا لتحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت لبكاء قريحا جفون وعصرت بقي لبسل منها مع لم اجده وخرج منها
بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق سمي غير معتد الى التفكر البتة والبكاء
فلم يصح تفسير الاقل وبيانا لبكاء اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا الثاني في مقيد
في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض
آخر لا يقال يحتمل ان يعد الى ضعفت وتحللت بحيث لم يبق في مادة الدمع قضرت بحيث لا قدرة
على بكاء التفكر والمعنى لو شئت انا بكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ان
واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت انا بكي دما لبكيت لانا نقول توجيه هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري بدل على هذا فنشأ هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس
سوى الاسف الكمد والقدرة عليه لا توقف على ان لا يبقى هذا الشوق غير التفكر بل ان عدم
القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل من بدل الدمع التفكر فانما يتوقف على ان لا يبقى
هذا غير التفكر فحق توجيه النظم فليتأمل ومما يحسن توجيه النظم المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام
قوله ثم امرتهم بالقيام قال الله تعالى ثم امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق فهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان الدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بقوله تقول اي الخبري وكذبت اي دفعت عني من تحامل حادث بقال تحامل
فلان على اذا كره بعمل وكذا البيت خبر تميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية
وميزها بفعل متعد وجب اتيان بمن لئلا يلتبس الميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى
كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم منها النصب على المفعولية وسودة اياما اي
شقتها بوصولها حزن اي قطعن القلم الى العظم فحذف المفعول اعني القلم اذ لو ذكر القلم ربما توهم

قبل ذكرها بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز امر بنسبه الى العظم بل كان فيما بعض اللحم ترك
ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور نفسه من اول الامر الحز معنوى فى اللحم حتى لم
يرده الا العظم واما الانتراد بعد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل عليه
لفظا اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يضر
بان يوقعه على ضمير وان كان كناية غير كقوله اى البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد
المجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى لوجدان على كل
لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى يعبر بنحو ما كر تمة فى قوله
ولما مدح لا ضبر الشعرى لئيما ان يكون اصابها لا انت اعل الفعل الاول فى ضمير لفظ
اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك
بخلاف الاول ضمنا ويجوز ان يكون لتسبب اى سبب فى المفعول فى بيت البحترى ترك ما
المدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التأدب معه لان طلب مثل له صريحا مما يابى
على بعض بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان
بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصاص كقولك فلان صنك فما يقوم اى كل احد
يقرب ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكنه يفوت الاختصاص وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصاص قوله تعالى
والله يدعو الى دار السلام اى يدعو الناس كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها تختص بمن تشاء وقد يكون من تشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
بهذا للعموم مبالغة والثانى تحقيقا وفيما وان احتمل ان يجعل من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التأمل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى تعميم المفعول لا الى نفس الفعل فان
على امثال هذه الكلمات يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو
فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول وتما يحتمل الحذف للعموم فى
عبر المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل امر يبتغى اعانته ويحتمل ان يراد على اداء العبادة
لتبادر الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصاص انما هو من قبيل ما
يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما

فالتعميم من عموم المقتدى سواء ذكر معه او الافراد دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم هنا كما
انما هو من دلالة القرينة على ان المقتدى عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره هنا بلبه
وهو قوله واما لمجرد الاختصار فلم يوقع في بعض النسخ عند قيام قرينته وهو ان كرره لما سبق
في قوله يجب المقتدي بسبب القرائن والاخبار الآتية ومنافيا لان المعنى عند قيام قرينته
دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه
للتخصيص بمجرد الاختصار نعم اصنيت لبراهين الدين وعليه قوله تعالى اين انظرانك ساه وذا
وقد عرضت هذا النجيب على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على
اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا
حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فيصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن
ان يقال قد لكل احد ممن يجوز العقل والعرف ان امراته طالق فلت ولا تقيد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف صح انما يكون لدفع
الابهام والتعميم مستفاد من عموم المقتدى ولو سلم فترك التعرض لما لم يدل اختصارا بالحذف
اعني دفع الابهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب ثالثا ان هذا لا يستقيم
على نحو قوله ثم والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
الى تتعدى لواحد مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموا فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى
الرحمن ولو قطعت الشيء على نفسه لكان غيره ومثل هذا العطف ان صح بالواو باعتبار
الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح فانه لا تعدد
للشيخ المنعوت بهذه النعوت حتى يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا فان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف الى ان حذف المفعول هنا للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدرون

السقي

التحق ومنها الذود امتا ان المسقو المذودا بل وغنم فخارج عن المفصوي بل يوهم خلافه اذ
لو مثلا وقد تسبقون ابلهم وتذودان عنهم النوهم انا لترجم عليهما ليس مرجحا لهما على الذ
والتامر على التسقيل من جهة ان مذودة غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع
اغاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث انه منع الاخ وهذا مما يضاحك المفتاح الى
انه لجرد الاختصاص والمراد بسقون مواشيهم وتذودان عنهم اوكذا سائر الافعال المذكورة في
هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترجم ليس مرجحا لصدور الذود عنهما وصدور السقي
من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان عن غنمهما
وكان الناس يسقون غنمهما مثلا لم يصح الترجم فليتامل فهذا مما ينبغي ان يعتبر هذا ما عندنا
المفتاح لعله التامل في كلام الشيخين وفضل عنهما المجهود فاستحسنوا كلامهما واما الزمخشري
على الفاصلة نحو قوله تعالى والفجر والليل اذا يسر هل في ذلك قسم لذي حجر ما ربك وما قلى اي ما قلاك
فحذف المفعول لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة
من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه لاختصاص الفعل بالظهور والحذف
مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكرات واما الاستهجان ذكره اي ذكر المفعول
كقولك ما ابيت مترا اي من النبي ﷺ ولا اراي من الصورة واما النكتة الخ فلخفاء
التمكن من انكاره ان سئل لحاجة البيان وتنبيه او نحو ذلك قال الله تم
لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتنبيه على ان الغرض هو ذكر المنذر به
وتقديم مفعول اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال
ونحو ذلك عليه اي على الفعل لوقوع الخطاء في التعيين كقولك ذيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت انسانا وانت عين بيد فانت مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين المعرف
زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الوقد يدا عرفت غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء
في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتاكيد
زيدا عرفت وحده مكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطا
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا المكرم
في الامر الفلاني فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد
الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقا

ما زيدا ضربت ولا عمرا ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمتا الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على احد هذين بد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا عمرا صريح في نفيه
نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا عمرا كما
ذكرناه في ما انا قلت هذا ولا غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان لمرد واما الثاني فلان منبع الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فنرده الى
الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد ان زيدا فنرده الى الصواب ان بقي
ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفت فانما يدان قدم الفعل المحذوف
بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفت وان لم يقدر الفعل المفسر
قبل المنصوب قبل بعده نحو زيدا عرفت عرفت مخصص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على
المذكور وكما في بسم الله فنحو زيدا عرفت يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما مر من
التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد بمنطوق
ما زيدا الا تاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انتهى
مرتاب في ان زيدا ارهبته وحده وكذا في افادة الاختصاص من اياك نعبد قد صرح في المفتاح بان
الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في
المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر هنا التخصيص لان الغرض منه مجرد تقديم
الفعل لا تاكيد الكن يتعقبه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضوا واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم
حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعله
الفاء فاعبدون جواب شرط لشائع بناء على ان تقديره اما هو الجزاء وعوض عنه وانكانت
هو هو واما الفاء في الثلث فاقولها هي التي كانت في الشرط المحذوف وقد ابقيت تنبيها
على مسببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاحرار فاشتغلوا بالشرط الاول الشائع
تكريرها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا
يفيد الا التخصيص وحذف مثل ذلك شائع تقديره اما نحو واما ثمود فهديناهم ثمود فلا تترا

وجود فاصل بينا متا والفاء يتحقق هذا المقام ان قولنا امتا زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ
فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد دون وجه
لانه جعل لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فانه تقع فيها شئ فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزومه القيام فعود زيد وابقي الفاء المؤذنة بما
ما بعدها لانه لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع
الفاء لان موقعه سد الجزاء فحصل التخفيف في امر الملزوم وقصد المتكلم اعني في بدا
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل في قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان تجيء ما التزم حتى فر ينبغي ان يشتغل بشئ اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة
في الكلام كما هو حقها ان لا يقع الفاء استبدادا في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء
الجزاء المفعول والظرف وغيرذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يشتركه
اعمال ما بعد الفا فيما قبله وان امتنع وغير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة
يجوز لتضمنها الفاء المانع وبظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد النبي بالهدى
بل الغرض اثبات اصل الهدا يتلهم ثم الاخبار عن وضعهم الابى اذا اذا اخبارك زيدا وعمرو
ثم سالك سائل ما فعلت بهما فقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته ولبس في هذا حصر
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك في بدا عمرو
قولك بن بدا مررت لمن اعتقدانك مررت بانسان وانت عين بدا وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وزيدا ضربته وما شيا جئت والتخصيص لازم للتقديم غالبا بعوارض
التخصيص لا بنفسه في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا
اكثريا كما يقال للحركة انها لازمة للاسفل لازم للضوء غالبا مخالفا للمصباح وقولنا غالبا اشارة الى
ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام لكلام
او ضرورة الشعر او دعاية السجع او الفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
انفسهم يظلمون وقال تعالى فخذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال تعالى وان عليكم لحافظين وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لبقاء الفا

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

عند على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وحينئذ كان التقديم فاياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم المتحول الله هو على ما نقول لانه اختصاص على ما قال الزمخشري واشار اليه
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه مختصك بالعبادة والاستعانة وقوله
تخشون معناه البراءة الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة
مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك ويؤيد سقط
ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر
لان الذوق وقول ائمة التفسير لبيان علية الاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص وليس
اشارة بقوله وبهذا اي التقديم في الجميع وقوله للتخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهتمامهم بيانه اعني قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
مجراه مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير معتد به في
آخر بان يقال انه وسع على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في
ما يدل تارة ولا بد آخر وهذا كلام مرسل غير ناظر ولهذا يقدم الحمد وفي بسم الله موخرا
نحو بسم الله فعل كذا يفيد مع الاختصاص الاهتمام ولان المشركين كانوا يبدؤن باسمائهم فيقول
باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
اقرأ باسم ربك انه قدم هذا الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يقدم
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب برعايته واجيب بان الاهم هنا القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وفيه نظر اي باسم ربك متعلق
باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده وعلى الاول وبعد القراءة من غير اعتبار تعديته الى
مفرق بركما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وفيه
على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدرك
كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما من غير نزلة
اللازم اي افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة
او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدءا به ولا بعد على المذهب الصحيح وهو كون

التنبيه من الحري ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم
الله وتقديم بعض معمولات الفعل على بعض لان اصلا او اصل ذلك البعض التقدم
على البعض الاخر او مقتضى المعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان
اصله التقدم على المفعول لانه عمدة بخلاف البعض من الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا ينفصل بينهما ما ليس منه والمفعول الاول في نحو
اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لانه مرمى الفاعل به وصولا الى
اي اخذا العطاء وانما رتبت المفاعيل هذا الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا
واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه لان الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه
والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل عند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او البيان او العطف ثم ذكر ما ذكرنا في بعض الامثلة
تقدم اهم فتجعل الاهمية ههنا سببا لكون الاصل التقديم وجعلها المسند اليه شاملا للمبتدأ
لغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه
فراجعه المستفاد بالاهمية ههنا الاهتمام بشأنه فيتحقق اعتناء المتكلم او السامع بشأنه واهتمامه
بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي
لا تحاصل لناس من شره وكقولك قتل زيدا رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدم فيه ان يقتل احدا فالغرض
الاهم الاخبار بانه صدر القتل عن احد لا الاصل تقديم الفاعل وقولنا في الناجز احترازا عن الاب
المضي نحو فما زال يعمل حتى من من الفرعون بكتم ايمانه فانه لو لم يقل من الفرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه مفعول يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من ال فرعون بعض ان قد ذكر الرجل ثلثة
اوصاف والتسبب في تقديم الاول معلوم من ظاهر كما تقدم اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على
الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود ولان في الناجز احترازا عن الفاصلة نحو
فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم المجاور والمجرور على الفاعل لان فواصل الاي على
الالف صححه السكاكي لتقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فتميز
احدهما ان يكون اصل الكلام بنا قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي
الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون للعناية بتقدم
اما لكونه في نفسه مضيعا كتقديم المعمول على العامل في قولك وخبر لجهينا من قال

لك ما الذي تقتضي تقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على احتمال
مفعولا جعلوا ان ذكر لله وذكر وجعل الجن بدلا منهم لكون نصب عينك واما لانه
بعرض لامر يوجب كون نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره
كقولك تميم وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الا
على سوء معاملة اصحاب الفيرتا لوتسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لاتمام حديث
بذكر الفيرتا هل فيها سنيت جزام كلها كذلك وهذا الغارض جعل المجرور ونصب العين بجاز ان
قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس في شيء من ذلك الغارض فكما ان الغرض
ان في التاخير ما ينافي الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا من قوم الذين كفروا
وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا تقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو والبيت
اسما والدنو بمعنى القرب ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى ولقد ارسلنا موسى بآياتنا
بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون متعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بالله فالفرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل
تقديمه بالعناية في الجواب لانه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير
اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله تام وارادته في الذكر تامة
لكونه في نصب عين المؤمنين ولا يخفى انه لا بد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم
للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لعناية لفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع
فانا الاحتراز المذكور امر عارض وجب لما يقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قوله
بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف الدنو
بمعنى لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا ارسلنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة
الدنيا الذي دنت من قوم نوح الملهم الاعلى وحده بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح او كانت قريبة
من حيوتهم بشيء من وجوه الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم

بانه جعل تقديم وجد الحبيب على اعتنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك

وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم لتقديم مطلقا بدليل انه ورد فيه تقديم العامل على المعمول

والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما

للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه

على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة

لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس

القصر

وهو في اللغة الحبس يقال قصرت الفحل على فرسي اذا حبسته وقصرها لا لغيره وفي

الاصطلاح تخصيص شئ لشئ بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشئ الشئ

اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة

والنسبة الى شئ آخر بان لا يتجاوزه الى ما هو في حقه بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على

الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود

ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانما ذكرنا الحقيقي والاضافي بهذا المعنى

لانافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصح في صاحب المفتاح تقسيمه الى الحقيقي

وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال لحاصل معنى

القصر راجع الى تخصيل الموصوف بوصف دون وصف ثان او بوصف آخر او الى تخصيل الوصف

بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التقسيم شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان

آخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد

لخرج عنه كثير من امثلته غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر

ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فتبادل فهذا نفيا

وتوهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي غير قادح اذ لا مشاحة في اسماء هذا التقسيم من غير الحقيقي

باعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب اذ كلام لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي

مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا

عمرا واذا تاملت وجدت مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف

بقيت على اثباتها له ووجب بالضرورة ثبوت ضده لموصوف وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوت المتعلق لمن عداه كقولك

عند السامع والمتكلم وقلت ما شاعر توجه النفي الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف لذلك السامع ادخل السامع ان الرسم الذكور

فائدتها شعراء فوق قبله كذا شعراء وان خاصتا كقولك زيد وعمرو شاعران فبتناول النفي اثبت

اعم الاضافة والحقيقي في المعنى المذكور وذلك

التخصيص الذي يكون الاضافة لا جميع الاعتبار

وغير الحقيقي هذا المعنى

وبالنسبة الى بعض

وهو الاضافي

بعضا

المعنى يكون

اعم فكل قصر حقيقي قصر

التخصيص الذي يقتضيه سكوت

الى الاضافة المعنى المذكور لا الحقيقي

بمعنى يكون نفيا للانتظار الغير وذلك

ثم تقول لذلك المعنى قلت الاربداء والقصر وكل منهما اما ان يكون حقيقيا او غير حقيقي فهذان نوعان من قصر الموصوف

على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان

يشارك غيره في الصفة لان معنى ان هذا الموصوف ليس لغيره تلك الصفة لكن تلك الصفة

يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر بخلاف الثاني فانه يمتنع تلك المشاركة لان معنى ان تلك الصفة

ليست الا لذلك الموصوف فكيف يتصور ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف

صفات اخر والمراد بالصفة المنعوتية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل

على ذات ومعنى فيها غير التغاير وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا العجبي

هذا العلم وصدق الصفة المنعوتية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق هذا

على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المنعوتية التي فسرنا بها بالذات

والنسبة بين معنى غير المغايرة فانظر الى بيت الى الاول

على ان باعتبار معنى هو المقصور عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل فقط وصدقها بدون

ذلك في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا اخاني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمنعوتية

ههنا هذا المغاير والاولى ان يقال ما نحو قولك ما هو الا يبدو وما يبدو الا اخوك وما النبأ

الا سماع وغير ذلك مما وقع فيه الحجر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصود به

على ان لا يكون يبدو اخاك او سماعا فتأمل والا فالمراد بقصر الموصوف على الصفة من الحقيقي

ما يبدو الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة وهو كاتب بوجه لتعذر حمل

بعض الشيء او ما من متصف الا وله صفات متعددة واحاطة المتكلم بها فكيف يتصور منه قصره

على صفة وبعض ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفوض الى الحال لان الصفة

المنعوتية تقتضي البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت عن جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين

مثلا اذا قلت ما يبدو الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا

بعدها وهو محال اللهم الا ان يراد بالصفة الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف

من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا يبدو على معنى ان الكون في الدار مقصور على يبدو ويجب ان

يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه

وقد يقصد بالثاني المنافرة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار

الا يبدو من في الدار ممن عدا يبدو في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا

قصر لغير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي

امر بصفة دون اخرى و تخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى

و تخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضرب كل من قصر الموصوف على الصفة و

قصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين واكثر في موصوف واحد في قصر

الموصوف على الصفة و شركة موصوفين واكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف

يكون المخاطب بقولنا ما ان بدا لاكاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر بقولنا ما كاتب

الا بد من يعتقد اشتراك الشد بد وعمرو في الكتابة و يبقى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة

اي لقطع الشركة المذكورة و بالثاني اي المخاطب بالثاني من ضرب كل و هو تخصيص امر

مكان اخرى و تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم

حتى يكون المخاطب بقولنا ما ان بدا لا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام و بقولنا

ما شاعر الا بد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون بد و يبقى هذا القصر قصر قلب لقلب

حكم المخاطب و نشأ و باعتنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس و لفظ الايضاح صريح

في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس و اما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه

بذلك الصفة و اتصافه بغيرها في قصر الموصوف و اتصافه و اتصاف غيره بتلك الصفة في قصر

الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما ان بدا لا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد و لا يعرف

على التعيين و بقولنا ما شاعر الا بد من يعتقد ان الشاعر اما ان بدا و عمرو من غير ان يعلم على

التعيين و يبقى هذا القصر قصر تعيين لتعيين ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان

تخصيص شئ بشئ دون اخر قصر افراد و تخصيص شئ بشئ مكان اخر ان اعتقد المخاطب غير العكس

قصر قلب فان تساوى عنده قصر تعيين و غير نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب و عدم

المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم

يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما ان بدا الا

قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام و القعود على التساوي فقد خصصت بالقيام مجاز

القعود و لم تخصص بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع

القيام مكانه و كذا الكلام في قصر الصفة و لهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شئ بشئ دون

اخر مشتركا بين قصر الافراد و القصر الذي سماه المصنف قصر تعيين و جعل تخصيص امر مكان امر

قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احد الصفتين و بالاخر احد الامرين فاذا قلت

ما ان بد

ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب كذا في مصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احد الصفتين
فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب يعتقد اتصافه باحد الصفتين بشرط عدم
التعيين لان تحققها حال بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب
نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك
لانا انما نساوي الامر ان عنده فحاجتان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوزان يكون
هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي تجوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا يخالف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين
لم يجز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر
لانا الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال لا محالة لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع منه تخصيص شيء
بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يرد به بين القيام والقعود مخصص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيجب ان يكون قولنا وصفا اخرى مشتركا بين قصر
الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب ممن يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد
الشركة او من لا يعتقد ولا يعتقد الشركة ويجب ان يكون هذا المقام ان يقال ان تخلل
وتقديره المخاطب بالاقل من يعتقد الشركة او لا يعتقده وبالثاني من يعتقد العكس
او لا يعتقده وبهذا القصر التي يكون المخاطب من لا يعتقده سواء كان دونه في
او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح ركاكة هذا الكلام انتهى
الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على
الصفة افراد عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المنفية
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او مبنيا لا كونه مضحكا لامتناع اجتماع الشاعرية والمضحكية
لانا لا نحاكم هو وجدان الرجل عن شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما

اى تنافى الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا فى الايضاح وفيه نظر لان
اراد بما سبق فى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام
فى قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء
الغير كما فى قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفى والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد
وان اراد بيان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التى نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهى التى اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب
وهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب بنفيه
ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
من اتمام القصر لعدم التنافى بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا فى كون قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن فى عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من
ان هذا شرط حسن فى قصر القلب تما لا يفهم من اللفظ بل بالباء لفظ الايضاح ولو فهم
فدليل عليه لا انا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا
كذا ما يقال انا لم نر احدا تنافى فى اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع هذا الوصفان لان هذا الا
ح يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذى يعتقد المخاطب هذا العكس اعنى
ثبوت ما انتفاه المتكلم ونفى ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح فى قصر القلب كون
المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكى فى قصر الافراد عدم تنافى الوصفين مبنى على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
الشئ موصوف باحد الامرين المتنافيين لا يقتضى امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
ونحو قولك زيد مقصور او على القيام والمخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص بكون بطريق من هذه الطرق
الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك

ذكرها

الامام فخر الدين الرازي وكذا الحاصل لفائدة اخرى القصر ان للاثبات وكلمة النفي ولا يمكن توجيهها لاحكم واحد
للزوم التناقض فتعين توجيه احدهما للحكم المذكور والاخر سوى الاول وتعين كلمة انما للتوجيه الى المذكور لكونها

ذكرهما هيهنا لاختصاصهما بابواب المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما بيانان عن المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة هيهنا
وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاقل والثاني ايما الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي في قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وهذا اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما الكف فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره
هيهنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من
اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر
دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانحراف عن هذه الدلالة وما زيد قائما بل قاعد
وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعر بل زيد ويصح
ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر ومن اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الا
اذا عمل وكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش
يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الا فرضا لحالان يكون
مثالا للقلب لكثرة لعدم الثاني في الافراد وتحققا لثاني في القلب على زعمهم وفي القلب
مثالا بثنائي هذا لوضعنا بخلاف قصر الصفة وان مثالا لا يصلح لهما واحدا لما كان كل مثال لهما
يصلح مثالا لقصل المتعين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي
والاستثناء كقولك في قصر افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا ما شاعر لا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب فيها انما كقولك في قصر افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على
قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها
تنفي عن الثاني ان يكون قد شاركه الاول في الفعل لانك ترى انه ليس معنى ما في زيد لا عمرو انه
لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد لا عمرو بل المعنى انا الجاء

مودبد لاعمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا ان بدلا من اعتقد انهما جاءا ثان وهذا
المعنى قائم بعينه فانما فاذا قلنا انما جاءني زيد لم يكن نفي ان يكون قد جاء مع زيد عمرو
بل نفي المجيء الذي اثبت لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان المجيء عمرو لا من زعم ان زيدا و
عمرا جاءا فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام
مو الاقل وبر الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما
كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا ورد هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما هي التي
النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان الاثبات و ما
للنفي ولا يجوز ان يكون الاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظنا لتضمن انما
ليس بحق ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او فرق بينهما بان يكون في الشيء معنى الشيء وان
يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدلالنا
على تضمنه معنى ما والا بما ذكر اشارة الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع
الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرء برفع الميتة و
حرم مبنيا للفاعل ايضا وقرء برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة
نصب الميتة و حرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقيت بلا خبر و
الموصول بلا عائد بلا مبقي للكلام معنى اصلا فاذا قرء قراءة النصب حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما متضمن معنى ما والا فطابق هذه القراءة قراءة الرفع لان ما بينهما موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره انما الذي حرم عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما
في تعريف المسند ان تعريف المطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت
هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت انما على قراءة حرم مبنيا
للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود هنا فظاهر انها لو كانت كافة لان حرم مسندا
ضمير الله فلا جرم لو رفع الميتة الاعلى ناقبل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح
وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة

لا يجاوز الحلقوم

العام وهو غائب قد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة لو اقعة بعد على ما
صرح به بعض النحاة نحو ما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل فيه تضمنه معنى ما
والامناسبة عن علي بن عيسى الربعي البغدادي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا
للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك ان زيدا قائم لا عمرو لما ورد لمجيء بينهما يفيد اثبات المجيء
لزيد قصرا بحسب قولك ان زيدا قائم وقصرا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا انتفى عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات لا تاكيد
على تاكيد قلت اما الثاني اعني لاثبات المتضمن فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا لان
الى نفس الحكم لان كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجاب بانه لم يعلم هذه مناسبة ذكرهم لو
انما تضمنا معنى ما والا لزم اطراد ما حتى يكون كلام فيه تاكيد على تاكيد هذا القصر
مثل ان زيدا القائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا
ومعمولا الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكقولنا الاحسن ان
يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والفقيهية ان تنافيا لم
يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب في قصرها انا كفيتك محمدا افراد لمن اعتقد
انك مع الغير كفيته وقلب لمن اعتقد انفراده الغير به وتعيينا لمن اعتقد انتفاء احدكما به وكذا
الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان
المخاطب بها يجب ان يكون خاليا حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صواب ونفي خطاء
اما في قصر الافراد فلحكمه صوابا في بعض هو ما اثبته المتكلم وخطاء في بعض هو ما نفيه
واما في قصر القلب فلصواب كون الموصوف على احد الوصفين وكون الوصف لاحد
الموصوفين والخطاء بعكسه واما في قصر التعيين فالصواب بهما كونه لاحدهما والخطاء
بعكسه ويجوز كل منهما على السواء وتختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بعض انواعه اذ قائل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي هو التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع ذلك لوضع
وضع لاو بل ما النفي والاستثناء وانما لمعان تفهم القصر والاصل اي لو عبر الثاني من
وجوه الاختلاف ان الاصل في الاقتصار اي في طريق العطف انصب على المثبت في المعنى كما مر

من الامثلة فان في المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يتوهم
النص عليها الاكرامة الاطناب كما اذا قيل ذيد يعلم النحو والتصريف العروض فذيد يعلم
النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المثالين ذيد يعلم النحو لا عبرا ما في الاول
فمعناه لا عبر النحو وهو قائم مقام لا التصريف لا العروض واما في الثاني فمعناه لا عبر بكر
وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من عبر وبني على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمنطوق في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي
الجنس ومحوه اي نحو لا عبر مثل لا سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في هذا المقام
بنحو ليس عبر ولبس لا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثنا لان
المعنى ذيد يعلم النحو ليس معلوما الا النحو وليس العالم بالنحو الا ذيد واجيب بان ترك
النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخر
متناول له ويكون العطف مجالا لنحو لا عبر وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس عبر وليس لا روح لا يبقى
العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص
على المثبت فقط وحذف المنفي نحو ما ذيد لا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على
المنفي اعني القعود والنفي اي لوجود الثالث من وجوه الاختلاف فان النفي يعني بل في العاطف
لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما ذيد لا قائم لبس هو بقاعد وانما لا يقبل طريق
العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بل بعد بل لا تجامع الثاني اعني النفي والاستثناء
لا يقال ما ذيد لا قائم لا قاعد وما يقوم الا ذيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح وغيره لا يمكن ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها
وان النفي لا يتناوله موضوعة لان ننفيها ما اوجب للمتبوع لا لان نعتد بها النفي
في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما ذيد لا
قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا
نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت عنه شيئا هو منفي قبلها
بما انا فيه وكذا اذا قلت ما يقوم الا ذيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام

فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو مثبت قبلها بحرف النفي وهذا خروج من وضعها فان قلت
ما فائدة قول بعضهم وكان يجوز كون منفيتها منفيتا قبلها بلاء العاطفة الاخرى قلت
المراد ببعضهم من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا
بنحو ما لكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف وغير ذلك مما الابعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان
يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فموهوم يرتفع بالتأمل في
قولنا اداب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير في
غيره لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لاء العاطفة التي نفي بها ذلك النفي ومعلوم انه
يمتنع نفي ما قبلها بها ان لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شيء بلاء العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد
اخذ بهذا الوهم فمنعوا ذلك وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلاء العاطفة الاخرى
نحو ما ضربت زيدا ثم لا لاقاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو ما جاءني رجال لا النساء لا هند ولا
دينب فانه لا غبار على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلاء العاطفة الاخرى اي انما قال المقدم
بقال انما انا بمعنى لا قبيح وهو باتي لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان
النفي بما في الاخرين غير مصرح به بخلاف النفي بالاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه
مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخران صريحين في النفي فلا بد
ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن
وضعها ومما يدل على ان النفي المضمون ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من
اله الا الله وما احد الا هو ويقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد هو يقول
ذلك لان من لا نافية الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا خبرا وهذا كما قال امتنع زيد
عن المجيء لا عمرو لانه ان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا يصرح بها بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب
امتناع المجيء على عمرو فيكون لا في قولك لا عمرو ونفي عن الثاني لما اوجبه للاول بخلاف ما جاء
زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فلتشبيه
بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي المضمن ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي
بلاء العاطفة منفي قبلها بالنفي المضمن كما في انما انا بمعنى لا قبيح اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد
عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد لا

الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لاستثناء الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات
النفي اللهم لان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي المتضمن ايضا في حكم المصرح به
اي لم يوجد بدلا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال الشاكي شرط مجاز
اي النفي بلا في العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف
لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال
لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن الجامعة المذكورة
في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقق والتاكيد ولم يذكر هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته
على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء هذا النفي بتقدم تارة نحو ما
جاءني زيد وانما جاءني عمرو وبتاخر اخرى نحو ما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست
عليهم بمصيطر وغير بحث لان الكلام في النفي بلا الواقعة وحدها لا دليل على امتناع نحو
ما جاءني الا زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم لعمرو بل وما انت بمسمع من في القبور وانت لا تذبر واصل الثاني ان يكون ما استعمله مما يجهله المخاطب فينكره
بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي الاستغراق اي ان يكون الحكم في
الذي يستعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب ينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب لا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عبد القاهر
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب لا ينكره اولما ينزل هذه المنزلة
وما هو الا لما ينكر او في حكمه وغير اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا
بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ ان يجيء لخبر من شانه ان
لا يجهله المخاطب لا ينكره وحوان انكاره يزول باوفى تنبيه لانه لا يصح عليه وعلى هذا يكون
موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصح على خطائه او
يجب عليه ان لا يصح ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر
فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد
ما هو الا زيد اذ اعتقده غيرا اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا

الاعتقاد فقد نزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم
الثانى اى النفى والاستثناء افرادا اى حالكونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصور
على الرسالة لا يتعداها الى البترة من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضى الله عنهم اجمعين
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة الجامع بينها وبين البترة من الهلاك لكنهم لما كانوا
يعتقدون هلاكه امر عظيم فاستعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك فاستعمل
له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم
على بقاء النبى ﷺ فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا
اى او يستعمل له الثانى حالكونه قصر قلب نحو انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا
عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلام
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد
القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار لقلة
فكرهم فى هذا القول اعنى انتم الا بشر كانوا يعتقدون انا البشرية تنافى الرسالة فى الواقع وان كان
هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احدا الوصفين اعنى الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدت من التنافى
بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا انتم الا بشر مثلنا اى انتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها وان كان ههنا منشأ سؤال وهو ان القائلين
قد ادعوا التنافى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبين
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانتم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا
بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اى المقاشى معه وارخاء العنان اليه والمناهلة معه بتسليم
بعض مقدماته لتبكيت الخصم من العناد وهو الزلة من العثود وهو الاطلاع حيث يراد
تبكيته اى اسكات الخصم والزامه للتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم
قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد
من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها
بظهر بقا لقصر فلا يكون على وفق كلام الخصم كما هو باب المناظرة ويمكن تقرير السؤال بوجه

اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يعتقدونه والاقلا وفق بجواب المتن فلبنهم وبما اشتمل على نوع من المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل نظاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام
انا نتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان نتم الا تكذبون فقولهم ان نتم الا بشر
قصر قلب على ما عرفت الان واما قولهم ان نتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب ايضا لان
المخاطبين وهم الرسل عليهم السلام لم يعتقدوا فيهم انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم
كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بحسب الذهن الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهو ان الكفار نزلوا المخاطبين وتبتهم على ان قطعهم بكونهم صادقين
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل لبتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند المستمعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطفا على كقولك لصاحبك بحسبك انت لا اصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك
انما هو اخوك لمن يعلم ذلك بجزم وانت تريد ان تقرر عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك في تنزيل
مشفقا على ذلك الاخ والاول بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ معه فنزل منزلة من لا يعلم انه ليس باخ لكنه غير مصر على ذلك فتد
بنزل المجهول منزلة المعلوم اي فنزلوا ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا جل ادعاء
لادعاء ظهوره فيستعمل له الشأن اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب لا ينكره ولذلك جاء الرد
انهم هم المفسدون الا ان تاكيدهم مؤكدا بما في من اراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما ينظر
العناية البه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ في
قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرفين الا بعد مشاركة باعتبار ما وتلاقيهما
كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انها
بها على المثبت والمنفي فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في حصر الجامعة لا العاطفة وبترك
انما على العطف نزل منها اي من انما الحكم اي الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا

بخلاف العطف فانه يفهم منه ولا الاثبات ثم النفي نحو ما قام لا قاعد او على العكس نحو ما زيد
قائما بل قاعد ومنقل الحكمين معا ابلغ او لا بد هب ضمن الوهم الى عدم القصر من قوله لا انبر
كما في العطف واحسن مواقعها اي مواضع امثلة التقريض نحو ما ثابت بن كرا ولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم قطع النظر والتأمل منهم كقطيعة منها اي كقطع النظر من البهائم
قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واغلق ما تاتي بالقلب اذا كان لا
يراد بالكلام نفيها نفس معناه ولكن التقريض بامره هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس
الغرض من قوله تعالى ما ثابت بن كرا ولوا الالباب ان يعلم الناس ان ثابرا معناه ولكن ان
يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على
ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما
ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما
وما اعطيت درهما الا زيدا وبين الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء
راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما قام الا في الدار ولا ضربته الا تاديبا وما ضرب الا نفسه ونحو ذلك وكذا
بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا اسرا وما سلب زيدا الا ثوبه وفي الاستثناء
المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع الى قصر
الموصوف على الصفة او قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا
او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقد تقدم بعضها بحالها اي جاز على قلة
تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالها
وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه بلا نحو ما ضرب الا
عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيدا الا عمرا وما ضرب الا ادبه
عمرا زيد في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومن قول الشاعر

لا تشفق بالقوم الا كارها بابا لامرء لا دفاع الحاجب وقوله كانك لم تبتغ حتى سوالك
ولم يقم على امل الا على لنوائح وكذا سائر المعمولات وانما قال ذلك لان الاستثناء امر مقرر

الصفة قبل تمامها لانا لصفة المقصودة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد
الصفة المقصود على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من
تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانهما في
الحقيقة ذكر المتعلق في الاخر انما قال بجاليهما الضرار اعتقد بهما مع ان لهما بان
توخ اداة الاستثناء عن المقصود عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا اما ضرب عمرا الا
زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول فيهما ضرب عمرا
الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول ولكن مع تاخير الاداة
عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصود
عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصود كما مر او متاخرين
عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما جاليهما ايضا انما منع بعض النحاة لانه يفيد القصر في
الفاعل والمفعول جميعا فيخل المقصود لانا نقدر في ما ضرب الا عمرا الا زيد ما ضرب احدا
احدا الا عمرا الا زيد وفي ما ضرب الا زيدا عمرا الا ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا وهذا عند من
يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى
منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه
لضعف اداة الاستثناء ان الاصل فيها الا وهي حرف فلا تستقل بها شيئان فتقديمهما
جاليهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في الثاني مقدما
ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك لان يكون الاصل
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد تابعا للمستثنى نحو ما جاءني
الا زيد الظريف وممنوعا لغيره العامل في المستثنى نحو ما بك الا ذليل بقيا الا الموت ضاحكا
فان ضاحكا مفعول ثان للعامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم فقالوا
الظرف في قوله تعالى وما بنا بك تبعث الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر
اي ابتعوك في بادي الرأي وكذا باب الامر في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامر والنواح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي فامن النواح ومنه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا بما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قبيل
ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كلن قبل ما وقع ضرب الا من زيد ثم

من ضرب فقتل عمرًا اى ضرب عمرو فقال المصنف وبه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان من ضرب بمعنى استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت
زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتى بالجميع فعلى هذا
لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا البتة فلم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر
فى الفاعل والمفعول جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فتعود ذلك الاقتضاء قائلين
انا نفعل المضمر ليس فيه افادة القصر فمن اين يلزم القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم
اقتضائه القصر فى الفاعل والمفعول جميعا فنمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا المقام وقوله
الجميع اى المتعب فى افادة النفى والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول
او غير ذلك ان النفى فى الاستثناء المفرغ وهو الذى ترك فيه المستثنى منه فضيع الفعل الذى
قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا بتوجه الاسناد اليه وهو مستثنى منه لان الا
للاخراج والاخراج يقتضى مخرجا منه عاما لتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا
يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراهم فى علم النحو يقولون ما ثبت
للفعل فى كان فى قراءة ابى جعفر اذا كانت لاصبرا بالرفع وفى ترى مبنيا للمفعول فى قراءة
الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفى بيت ذى الرمة وما بقيت الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى من الاشياء
وهذا اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فالاصح فى
الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تابث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ فان لصحة فى حكم
فاعل الفعل كما فى الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل فى
الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا لكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور فى الفعل ضمير
عائد اليه كما فى قولهم اذا كان غدا فانى ذاهب فاسم كان ضمير عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرء بالتاء فان فاعل ضمير عائد الى حاسب لا متاع
حذف الفاعل فتعلق به هو يكون هنا مثلا فى ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى
احد لكن التزموا هذا القسم لابدال ولم يجوزوا النصب لسقوط المستثنى منه من اللفظ
بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس فى اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى

مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب لا بد ما ضرب احد وفي نحو ما كو تر
الا حجر لنا باس وفي نحو ما جاءني الا راكبا لحائنا على حال من الاحوال وما نحو سرت الا يوم الجمعة
وقمت من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد فحكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح
تقدير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر
في ما كو تر الا حجر شيئا مع صحة اطلاقه على الحجر وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد
اخص من ذلك وفي صفته يعني في كون مرفوعا او منصوبا او مجرورا او حالا او غير ذلك فاذا كان
المنفي متوجها الى هذا المقدر اتم المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا وجب مراعاة
من ذلك المقدر شيء بالاجماع فقصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء
واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدء نحو ما زيد الا يقوم
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم وبعيد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك كثيرا ما
يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو ونحو ما ابتدأ الا اناف وفي الحديث ما ابلس
الشيطان يوما قط من يوم بدر الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لهم تعقيب مضمون ما بعد
الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يتقدم مضمون عامله الا على
تاويل العزم والتقدير اي ما ابلس الشيطان من يوم من جهة عبر النساء الا اعانهم على اتيانهم
من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا جعل المعرفة عليه المجرور بمن كالواقع الحال
وقولنا بوجه المقصور عليه نحو ما ضربت زيدا عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع
بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غير المستثنى
فانه مما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو
المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في ما ضربت زيدا عمرو الا ما ضرب بكر عمرا او زيد لانعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا
في ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا
للقصر كما في قولنا ما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد فاقول بوالطيب سائما بالمر
نزده معرفة وما نكرة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة وعكن الجواب بان الكلام فيما
اذا كان القصر مستفادا من ما وهذا ليس كذلك وعبر كالا فافادة القصر بن اي قصر

الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتبينا نقول في قصره ما نبد
عنه شاعر افرادا وما ينبغي عنه فانه يتم قلبا وفي قصرها ما شاعر عنه نبد بالاعتبارين يجب
المقام وفي امتناع مجامعته لاداة العاطفة لا يقول ما نبد عنه شاعر لا منجم ولا ما شاعر عنه نبد
لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها مثبتها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس

الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام المدلول لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني
قسم الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما وادوارها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع لكذا وكذا الظهور ان ليت مثلا الموضوع
لافادة معنى التمني لا الكلام الذي هو بعينه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون
البحث عن غيرها والا للفظ لان المقصود بالذات هو الاخر الامر والنهي ونحو ذلك وغير طلبي كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود
والقسم ولعل وعسى وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر لان كثيرا من الانشاءات انما تغاير الطلبية في الاصل اخبار نقلت
الى معنى الانشاء ولهذا ان لصاحب المفتاح انا نسابق في الاعتبار هو الخبر ثم الطلب فالانشاء
ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان
جميع انواع الطلب يشتمل على ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معناها الحقيقي
وتتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهو على ما ذكره المصنف خمسة التمني
والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا والثاني التمني
والاول ان كان المطلوب حصوله مرجوا من الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول
امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي والا كان بتوقف فان كان باحد حروف
النداء فهو النداء والا فهو الامر فهنا التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون
ممكنا كما تقول ليت لي مالا فانفق منه وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا
يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى فيما
ذكرناه موضوع للتمني اشارة الى ما تستعمل فيه التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو

هل لي من شفيع حيث تعلم أن لا شفيع لا نتجح يتيسر حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم
بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والتكثر في التمني هيهات
العدول عن ليت هو بل إذ المتمنى كمال العناية في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد
قد يتمنى بلو نحو لو تأتي فأحدثك بالنصب على تقدير فأن أحدثك فإن النصب بتر على
أن لو لبست على أصلها أو لا بنصب المضارع بعدها على إضمار أن وإنما يضمر أن في جواب لا
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب
بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل إنها لو التي يجاب بعد فعل هين معنى التمني نحو ود
لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدر بتر وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب
الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فأحج أي أود لو كان لي مال فقال الله تعالى لو أن لي كرة
فأكون من المحسنين قال السكاكي كان حرف التقديم والتضييق هي هلا وألا بقلب الهاء
همزة ولولا ولوما مأخوذة منها أي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني لما كونهما
مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن
الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا إذا جعلته متضمنا لذلك الباب يعني أن الغرض من
هذا التركيب الذي لزم جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني لتولد علة لتضمنهما بعد أن
الغرض من تضمنهما معنى التمني ليس إفادة التمني بل أن تولد منهما معنى التمني المتضمنين
هما إياه في المضي للتقديم نحو هلا أكرمت زيدا ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته مقصدا
الحث بإدماجه على ترك الإكرام وفي المضارع للتحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى
ليتك تقوم قصدا الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما
كان يجب أن يفعله المخاطب قيل أن يطلب منه فقوله لتضمنهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول
ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وإن لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لا تمرة المركبة مع ما وقاية المزيدتين مطلوبا بالزام التركيب لتتبيه على أن لزم هل ولو معنى
التمني وهذا مشعر بأن ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله لتولد
أيضا لعدم موافقته كلام المفتاح حيث قال إذا قيل هلا أكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك أكرمته متولدا
من معنى التقديم وإنما لم يجعل تركيبهما من أول الأمر متضمنا معنى التقديم والتحضيض من غير
توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فإن هل ولو قد يستعملان للتمني ومعنى ما معنى

بناسب التقديم وما يستقبل السؤال والتخصيص وامتاد كر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك
لاحتمال ان يكون كل منهما فيه موضوعا للتقديم والتخصيص من غير اعتبار التركب فان التقدم في الحروف
نحو بابا باء كثير في اللغة وقد يتغير بالعمل فينصب حكم ليت وينصب جوابر المضارع على اضمار ان نحو لعلي اج
فان ذلك بالنظر الى الرجوع عن الحصول فيسبب عن عدم الحصول اشباه المحالات والممكنات التي لا اطماعية
في وقوعها فيقول لمن ارتجى امرا من ارتجاء المحال او الممكن لا اطمع في وقوعه بخلاف الراجي فانه ارتجاء
شيء لا وثوق بحصوله من ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ندخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع
ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعل الموت فاتك وبهذا ظهر
ان الترجي ليس بطلب منها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فانكا
ذلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فخصوها بالتصديق والاولى التصور والالفاظ
الموضوعة لهذا الهمزة وهل وما ومن واي وكيف ولم وابن واني ومتى واياان فبعضها مختص بطلب
التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار المصنف
فقد تصدر المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم
الاستاذ وما يجري مجراها كقولك قام زيد وازيد قائم فانه عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب
طلب تعيينها او التصور اي ادراك عين النسبة كقولك في تصور المسند اليه زيد في الاناء ام
عمرو فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند في الخابية ام في الجرة
فانك تعلم ان الجار والمجرور محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الجرة والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وطلب الاستفهام تفصيله ولهذا اي ولاجل الهمزة لطلب التصور يقبح
في طلب تصور الفاعل ازيد قائم كما قبح هل زيد قائم ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لان تقديم نسبة عن حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول التصديق
وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت
واما في ازيد قائم فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع لنسبة عن حصول التصديق بنفس الفعل غاية انه محتمل
لذلك على ان من عسى لقائل ان يقول يجوز ان يكون ازيد قائم لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل
على هذا انه علل قبح هل زيد قائم بان هل يعني قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنها
اي لذلك لا يسئل عنه بالهمزة وهو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا ان كان الشك في نفس الفعل او في المضروب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد وادت بالاستفهام ان تعلم وجوده فمن على هذا الطلب التصديق

بصدود

بصدد الفعل عنه واذا قلت ضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب شوق المسند اضرب هو ام
اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن نحو قولك انزعت من الكتاب الذي كنت
تكتب سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند
وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في نحو اانت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في انت ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب كذا سائر المتعلقات نحو في الدار صليت
واليوم الجمعة سرت واتاديا ضربته راكبا حيث ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
ومما يؤيد ذلك انك تقول ما قلت شعرا قط ما بت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول ما
قلت شعرا قط انت ما بت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا
لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص بحيث يقول من قال هذا الشعر
ومن بغى هذا النداء وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص به على معين فاما مثل شعر على الجملة
وقد بت انسان على الاطلاق فما ذلك شيء من ان لبس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسئل عن
فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قعد
اذا كان لمطلق التصديق يحصل القيام لزيد القعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب
التصديق امتنع هل زيدا قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة ولم
المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهو لا تكون الا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بفضل لحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا
لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيدا قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سبق فان قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق قلت ام المتصلة في نحو ازيدا قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى الاحد المذكورين والمطلوب تصور احدهما
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لان التصور بوجه ما وهذا ايضا يصح هل
زيدا ضربت لان التقديم لسبق حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت
زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم الاشتغال بالفعل المفسر بالتقدير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون

التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وغير نظر لانه لا وجه لتقييده سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجنب ممتنع على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا
قائل بردد من ضربتزا اى لم يقبح هل زيدا ضربتبر لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اى هل ضربت
زيدا ضربتبر بل هذا ادعى لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يشتد عى حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع جزء
الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز في نحو
اهل زيدا ضربتبر بل لابد من ابدالها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك
اى لان التقديم يشتد عى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير
في نحو رجل عرف واجب ان اصله عرف رجل على ترديد من التقدير كما في قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا واما الحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف يفسره
اى السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يشتد عى حصول
التصديق بنفس الفعل على ما سمع انه قبيح باتفاق النحاة وقد ذكر صاحب المفصل من ان
نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن وههنا نظر
هو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحها لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب
انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه
يلزم عدم قبحه وعلل عبر اى عبر السكاكي قبحها اى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
معنى قد في الاصل واصله اهل كقولهم اهل عرفت لذا دبا نقلبت الهمزة هاء وتركت الهمزة قبلها لكثرة
وقوعها في الاستفهام فاجتمعت هي مقام الهمزة فحذفت عليها في الاستفهام وقد من لوازم
الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يحسن او يقبح دخولها على الجملة الاسمية
التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد
قام قلت الفرق انها اذا دخلت الفعل في خبرها تذكرت العهود بالحرف حسنت الى الالف المألوف
وعانقته ولم ترض بامر قالاسم بينهما بخلاف ما اذا دخلت في خبرها فانها تستلذ عنده اهلته
وهي اى هل تختص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يحسن هل تضرب
زيدا وهو اخوك كما يحسن تضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يحسن استعمال هل لانكار اثبات الفعل
الواقع في الحال يعني انه لا ينبغي ان يقع كما يحسن استعمال الهمزة بمجرد ذلك لان هل تختص

المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو نحوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب الواقع في
المستقبل وقد صرح الشلوبين بذلك قال يجوز ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع
سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال وغالبية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما
لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع و
بهذا الظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من حيث ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة
لان الواجب مقارنته الحال لوقوع الفعل وانتفائها ههنا ممنوع الا نرى الى صحة قولنا سيجيء
زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامر قال المحاسبي سأغسل عوقا لغات بالسيف جالبا
على قضاء الله ما لكان جالبا وقال الزمخشري سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم
سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال مما سنذكره في بحث الحال
فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واعدد قول النحاة دليلا على كل امر هو بادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان تشتغل به لكنا
نخاف على الناصر بن ان يقعوا فيها من غير تامل وباخذوها من هباء ولاختصاص التصديق
بما اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصصت
بالعبادة بمعنى لا تعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما
كون نونه تاليا اظهرها موصولة وكون مبتدء خبره اظهر ونفيا خبرا لكون اي بالشيء الذي
ونفيا يتبادر الظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل
لعرض ضمنه اما اقتضاء الثاني عن تخصيصها المضارع بالاستقبال لدلالة فظاهر لان المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول عن اختصاصها بالتصديق لدلالة فلان التصديق هو
الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى
وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فيما انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فيما تشكرون وفيما انتم تشكرون مع انه موكد بالتكرير لان انتم فاعل

فصل محذوف لان برهان ما سيجدد في معرض اثبات دل على كمال العناية بحصوله من ابقاء

على اصله كما ان هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة

على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر ايضا فهل انتم شاكرون دال

على طلب الشكر منا فانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل دخل

للفعل من الهمزة فتركه معها اي بترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول

ما سيجدد ولهذا اي ولان هل اتى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق لان من

البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراد ما سيجدد في معرض الوجود يخل

بهذا البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى ابراد يدخل على الفعل كما

هو اصله وهي اي هل قسمان لبسيطة وهي التي يطلب بها وجود شيء ما او وجوده له كقولنا

هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء ما او وجوده له كقولنا

هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ في هذه شيئا غير الوجود

وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة

رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها تطلب التصور فقط وتختلف من جهة

ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر قبل ان يطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا

ان تشرح هذا الاسم ويبين مفهومه مرادا به لا معنى معين وضع بازاء لفظ اشتهر سواء كان

مرجعه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هي كقولنا ما الحركة اي بما

حقيقة يسمى هذا اللفظ فيجاب بما يراد به تمييزه من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في

الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب

الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف

مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه

طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء

هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من

الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم هذا ما وقف على الشيء الذي

يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المتراض بصناعة المنطق

فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة

To: www.al-mostafa.com

واما المعدودات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها محدود الا بحسب الاسم لان الحد
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اوائل التعاليم من
حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم
ثم لما اثبت وجودها برهن على ضد تلك الحدود بعينها حدود الذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد قد يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وبحسب ما عارض المسئول لدى العلم
اي يطلب عن الامر الذي يعرض لدى العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان
واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب خصائص الاوصاف
في الخارج في شخص واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي
ليسئل بما عن الجنس نحو ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه وبدخل
فيه السؤال عن الماهيات والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث
سيروا فقد سبق المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وليسئل بمن
عن الجنس ذوي العلم تقول من جبريل اي البشر هو امن ملك ام جني وبغير نظرا لانسلم انتر
سؤال عن الجنس وانه صحيح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك بالنسبة
الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله
تعالى حكاية عن فرعون من ربكما يا موسى انا معشر البشر هو امن ملك ام جني ففساده بظهر
من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسئل باي عما يميز احد المشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم
اصحاب محمد قد اشتركوا في الفريقية وانشأوا اعما يميز احدهما عن الاخر هو الامر الاعم المشترك
بينهما وهو مضمون ما اضيف اليه اي بوضع قوله في المفتاح بقولنا لقائل عندك ثياب فتقول
اي لثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما شاركها في الثوبية قيل اذا اضيف اي

قوله احد المشاركين عمار ابو خزيمة والمعنى احد
المشاركين او المشاركات في امر يعمهما ومضمون ما
اضيف اليه اي وصفه بانه يعم المشاركين لزيادة
الايضاح والبيان واعلم ان الامر الذي يشارك
فيه شيئان لا يكون الا ماهيتها
منه

قوله يعمهما زيادة
التاكيد والا فالامر
المشارك فيه يعمهما
لا كذلك على ما مثلنا به

خلقه ثاني مفعولي اعطى

الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا
اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسئل بكم عن العدد نحو
سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كما اية اتيناهم عشر او ثلثمائة او اكثر من ذلك والغرض من هذا السؤال التفريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن اية
مميز كم بن بادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب بادة من فيه لئلا
يلتبس بالمفعول كما مر في الخبر تنبيه وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية تارة
اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة ويسئل بكيف عن الحال وبأين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان
او مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم الدين
واني تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو قولهم اني شئتم اي على اي حال
شئتم ومن اي شق ادرتم بعد ان يكون المعنى موضع الحرث ولا يجوز ان ترد بمعنى كيف هو
واخرى بمعنى من اين نحو لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاني كل يوم وقوله تستعمل اشعار
بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا قد
ذكر بعض النحاة ان اني بمعنى اين لا اثر في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اني
عشرون لنا ام من اين او مقدرة كقوله تعالى اني لك هذا اي من اين فقال المصنف
انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه وبه يظهر ان كلمات الاستفهام
بعضها مختص بالاسم كمن وما لتصديق كهل وبعضها مختص بالفعل لتصور كمتى وايان الاستفهاميتين
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام
ولهذا يجوز ان يقع بعدام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام من لا يهدي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقوله الشاعر
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئبال ان نفيا ذا ماضن باللبن وام ها هنا بمعنى بل التي
تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مهين وبهذا يحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بايابائي ولم تحيطوا بها علما ام اذا كنتم تعملون
من اتى ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك
وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فالخبر لوقوع ما الاستفهامية بعدها ان

لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم
تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات لاستفهامية كثيرا ما تستعمل
فيجوز الاستفهام بها بناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيانه من
اى نوع من انواعه مما ذكر لهم لمدخوله كالاستبطاء نحو لدعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت الشعر الا ايها ذا الزاجري احضر الوغى
ان يكون لنا او ان واتضح مخوطا لي لا ارى لهذه هدا والتنبيه على الضلال نحو فاين
تذهبون والوعيد كقولك لمن تبنى لاذبحن ثم ذبحه فلانا اذا علم ذلك فالتقرير قد
يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه و
المجاز الاخير هو الذي قصده المصنف ههنا بدليل قوله بالتقرير بالهمزة اى يشترط ان يلي الهمزة
ما يحمل المخاطب على الاقرار به بحكم ترتب حقيقة الاستفهام من ابدال المسئول عنه الهمزة نحو اضربت
زيدا ام عمرا ان اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت تعلم انه ضربت فتقرره بالفاعل وان تعلم
انه ضرب فتقرره بالمفعول وكذا اين بعد مررت وذاكبا سرت وغيرذلك مما جعل الهمزة
فيه للتقرير بالفاعل نحو تقرير ابراهيم انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراده الكفار
حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه ممن كان كيف وقد شاهدوا الى
الفعل في قولهم ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل كان
الجواب ضللت ايها المتعرض للمصنف عليه انه يجوز ان يكون الاستفهام على الصدارة
لكن في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى
يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد
حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا
من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا اسمعنا فتى يذكرهم لابراهيم فالظاهر انهم قد علموا
ذلك من حلفه ومن ذم الاصنام وقد يدعى انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه
احد فلما ابصروه بكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بالتقرير بالهمزة بعض
اذ كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها
بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل تقوم لكنها والاسماء لا تجيء
للتقرير بها فيشكل ما عن نحو كما ابتناهم من ابتر يبتر وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته

وبخود ذلك والانكار كذلك اى بابلاء المنكر الهمزة يعنى اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها
وان هو يحيث الانكار لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ضرك لو فعلت
كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعونى وكيف تؤذى اباك ومن ابن نددى ما الغرار من الوتد
وما اشبه ذلك واما الهمزة فهى لانكار ما يليها كالفعل فى قوله ايقتلونى والمشرفى مضاجعى
فانكرها يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانت ليس ممن يتصور منه الفعل
على ما سبق الى اوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل فى قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك
من المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول فى قوله تعالى اغير الله اتخذ
وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولى واما قوله تعالى اتخذنا سخريا ام الهمزة فى
المنكر هو نفس اتخاذ الا هو فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال فى قولك اراجلا اسير اليه وكذا
غير ذلك من المتعلقات ونحو ان يضرب بمجرد الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
تقديم المقدر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بجعل
التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل
صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم
الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبى لم يعتقد اشتراكه فى ذلك ولا انفراده به وجعلهما
صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شعفه بايمانهم وتبالغ
حرصه على ذلك كاد يعتقد قدرته على ذلك لا بقال همزة الانكار تعبر لتحرف النفى وقد مر
ان ما يلى حرف النفى تفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل الكلام على التقوى دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة تعبر لتحرف النفى فى ذلك فالكلام لم يعرف بين ما يلى حرف النفى
وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص فكان مضمرا ومتعينا للتخصيص فكان مفهوما
منكرا والتقوى فكان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله
تعالى ءالله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره ولكن احمله على
الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا بوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقيد
وانكار نفس الفاعل اذا شاعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحمل الاعتبار التقديم فكان ترتيب هذا على ما ذهب القوم ومنزاى من مجئ الهمزة للانكار نحو اليس
الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد من قال

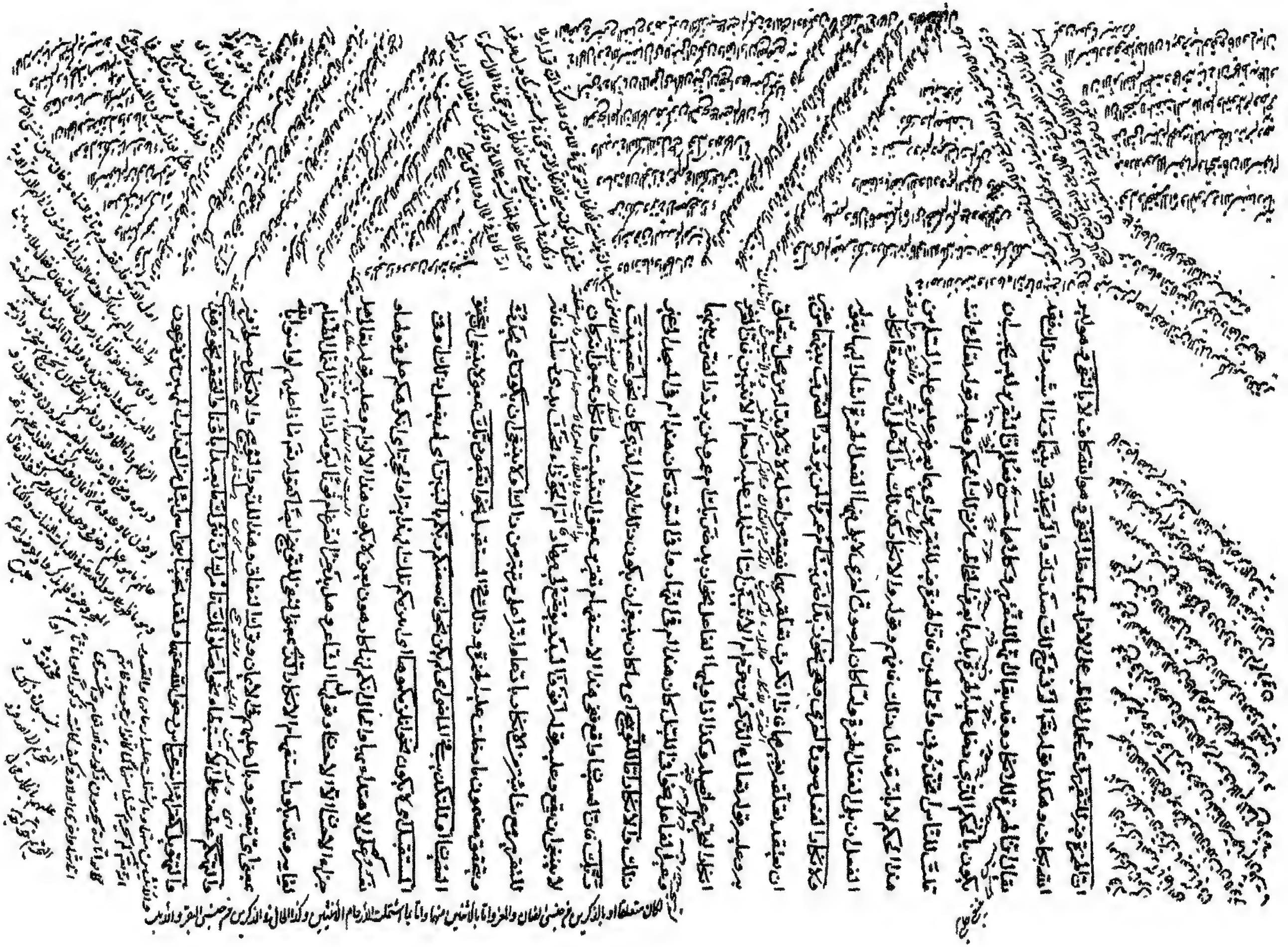

بلفظ الاستفهام ودفع فرعون ولهذا قال اشركان غالبا من المسرفين والاستعداد بخوانق لهم الله

وقد جاءهم رسولهم بين ثم تولوا عنه هذا كلامه والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على

حقيقة تولت عنه بعونة القرائن فما بناسب المقام ولا يحصر المتولدات فيما ذكره المصنف لا

ابتداء شيء منها ذاته وعداداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي

ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف

واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف

على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو

سواء كان عالبا حقيقة او لا عرف الدعاء والالتماس وغيرهما نظرا لان يخرج عنه نحو اكفف عن

القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما اذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل

للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما

لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين

الوجوب والندب الاناجتر موضوعة لكل منهما وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن

والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم

المصنف بشيء واشار الى ما هو الظهر عند العقل القوة اما اذا اقترنت بفعال والاظهر ان صيغة من

المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا وعد بكرا في هذا اشارة الى ان اتا صيغة

الامر ثلاثة اقسام الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل الغائب الثاني ما يضاف ان

يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل

وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاصوات لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل

على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملت في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان

لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كانا سما لم يعتبروا

بين الثنايين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حالكون الطالب مستعليا سواء كان عالبا

في نفسه او لا بتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك اعني طلب الفعل استعلا

والتبادر الى الفهم من قوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة

نحو قم واقعد الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر وكلام الامر والامر وتارة يقولون صيغة الاباحة

او كلام الاباحة مثلا بعد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لا تمر حقيقة الامر في

نظر بنا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص كبلبل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فلهذا قلنا وممكن ان يجاب
بانا سلمنا ذلك لكن نتصيدهم بنحو قم وليقم امارة دون ان يقولوا انا حقيقة مثلا لتمسك ذلك في
المجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون لطلبه لكن
لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جاءني ابن الحسن وابن سيرين
والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع
صولة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا
قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا ان ليس الغرض ان يطلب منهم كونهما قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فضلا
دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة واتيانهم مسرعون له منقادون لامره وفي الاهانة
لا يحصل ذلا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو
اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز
الاتيان بالفعل فابيح وانذر انه في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
الا صباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول لينزل ظلامك بضيا الصبح ثم قال وما الصبح
بافضل منك عندي لانه فاسي صوعي نهارا كما قاسيها البلاد وكان نهاري بظلم في عيني
لان وجه المهموم على قلبه لغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتوقع
ذلك فخاطبه تخاطبا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولا شك ان تلك
اللية كانت لا يرتقب انجلاؤها وليس لها مما عيب فيه ولا وقت فلهذا يحمل على التمني وفي الترجي
والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء
نحو وب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لنظيرك او لمن هو
افضل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال

على سبيل خضوع من التضرع لا الى العدا لدعاء ثم الامر قال السكاكي حقر الفوز لانه الظاهر من
الامر اطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر لشيء بعد
الامر بخلافه الى تعيين الاقل وقد الجمع بين الامرين واداة التراخي فان المولى اذا قال لعبده
قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى ان غرض الامر بالقيام الى الامر
بالاضطجاع لا يتراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وغير نظر لانا نسلم ذلك
عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوما الا الطلب استعلاء والفور والتراخي منوط
الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو
طلب الكف عن الفعل استعلاء ولحرف واحد وهو لا والجازمة في نحو قولك لا تفعل
وفي عرف النحاة تستعمل هذه الصيغة نهيا فاي معنى استعمل كما يجيء امر وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذا تحقق
ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي جازما الى قطع
الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه للمرة والاتيان جازما الى اتصال
الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو من هب لبعض وطلب الترك
كما هو من هب لبعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو ان لا يفعل والمذهب ما تقدم بان ففي الحال قد
يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك
لعبد لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كف عن الامتثال وقد يستعمل
لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فتكون دعاء
نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك
لا تفعل كذا انتهى الا خ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب
من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على
ذلك هذه الاربعة يعني النهي والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها واذا
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في النهي لا تمش لي ما لا انفقر اي ان ترني
انفقر وفي الاستفهام ايمن بعتك اذلك اي ان تقرني بان ذلك وفي الامر اكرمني اكرمك اي

النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعد فان لشرط المقدر بعد هذه الاشياء
يجب ان يكون مرجوحا فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت بالعكس مثلا يجوز لا تكفر تدخل
النار وان سلم تدخل النار بمعنى ان تكفر فانا لا نسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز
تقول ائتني فاكرمك بمعنى ان تأتني فاكرمك اي في غير هذه المواضع لقربه بخوام اتخذوا
من دون الله اولياء فالله هو الولي اي ان اراد اولياء بحق فانه هو الذي ان يتولى وحده و
يعتقد انه الولي والمتبدل ان قولهم اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك ان انكار
نوع بعض لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير
شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما غير ينفي الشوء
حكمه حكم ذلك الشوء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب يدا فهو اخوك بالغاء بخلاف
ان تضرب يدا فهو اخوك استفهام انكاري فانه لا يحسن الا بالواو والحالية وذلك لانهم وان جعلوا
استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد
من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحدوث الشرط في الكلام
كثير وسنتعرض له في بحث لا يجازا نشاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب
الاقبال بحرف نائب منابه ولفظا او تقديرا فالاول هيا والثاني قد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالتنبيه الى الامر الذي يناديه له يعني انه بلغ من علو الشان
الى حيث انه المخاطب لا ينبغي بما هو حقه من التيقظ وينبغي ان يبذل وسعه ويستفرغ جهده فكانه غافل
عنه بعيد واي والهمزة للقريب قد تستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب
عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تبقوا بانكم في ربع قلبي سكان واما بافضل حقيقة
في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما
لاستقصاء الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر و
علو شانه وان المخاطب مع تيقظه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ
ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادة
وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الرجل واما لانحطاط مرشانه بتعبد له عن المجلس نحو
يا هذا وقد يستعمل صه غير اي صه منتزا للنداء في غير معناه وهو طلب اقبال كالاغراء في
قولك لمن اقبل تظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب اقبال المكون غافلا واما الغرض اغراءه

على زيادة

على زيادة التظلم وبث الشكوى في الاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايتها الرجل فان قولنا
ايتها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقبال المدعو عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال وقيل
الى تخصيص مدلوله بين امثاله بما نسب اليه وهو ما في معرض التفاخر بخوانا اكرم الضيف
ايتها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والتصاغر بخوانا المسكين ايتها الرجل اي
مختصا بالمسكنة او مجردا بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر بخوانا ان
ايتها
الرجل ونحن نقرى ايتها القوم فحل هذا صوت مرصودة النداء وليس بمنادى ولا مأتى به
وصفا له لم يرد بيراد المخاطب به وعبارة عاد له على ضمير المتكلم لسابق ولا يجوز هنا
حرف النداء لانه لم يسبق غير معنى النداء اصلا فكره التصريح بادات فقوله ايتها الرجل فاي
مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعهما محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في
تفسيرها اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب تاما معرف باللام نحو
نحن نقرى الناس اليضيف ومضافا نحو انا معشر الانبياء وتما يكون علما نحو بنا تميما
الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لانا لمنادى لا يكون ذا لام ونحوها
الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل
المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني لما لخصه قال الامام المرزوقي في قولهم انا بوفضل لا ندعي
لاب الفرق بين ان ينصب فضل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر بتر هو امر لو جعلته خبرا
لكان قصده الى التعريف تفسر عند المخاطب بان فضله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل
من المخاطب بشانهم واذا نصب اصر من ذلك فقال فقرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا
كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الفراق ومنها التعجب نحو
يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضر ليتعجب منه ومنها الندبة والتحزن
كما في نداء الاطلال والمنازل فالمطايا ونحو ذلك كقوله يا منازل سلمى ابن سلامة و
كقوله يا ناقتي جدي فقد اغتبت انا نك في صبري وعمري واحلاسي واتعابي ومنها الترجع و
التحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي
عند كل صباح ومنها التذبر كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك
وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما بنا سب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للفال بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية

كقولك فعلك الله للتقوى ولاظهار الحرص فيه وقوعه كثيرا في بحث الشرط من ان الطالب اذا
عظمت رغبته في شئ كثر تصوره اياه مرتبا يقبل البر حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك
رد قوى الله لقاك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله نجتلبهما اى للتفاؤل والمبالغة
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول
العبد للمولى بنظر المولى الى شاعته وبيان بقوله انظر لا تتر في صورة الامر وانما كان دعاء
اى شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يجب ان يكذب
الطالب اى ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك ما بقي غدا
مقام اثبتي يحمله بالطف جعلي الاتيان لا تران لاتيانك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون
كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذا الصنو مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل
كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى التنبيه على
الطلب حتى كان المخاطب شاع في الامتثال ومنها القصد الى استجلاب المخاطب لتحصيل
المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب مرغبا فيه لوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب
الخمسة السابقة يعني في الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبر اى ذلك الكثير الذي لم ينبه عليه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات
لطائف العبارات فان الانشاء ايضا اما مؤكدا او مجردا عن التاكيد وكذا المسند
اليه اما مذكورا او محذوفا مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسم او
فعل مطلقا او مقيدا بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات تامة او ناقصة مذكورة
او محذوفة واسناده وتعلقاته ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما ذكر في الخبر لا يخفى عليك بعد الاحاطة بما سبق والله الموفق

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه
اى ترك عطف بعضها على بعض وبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام
انما تعرف بملكاتها والمتاخر ضد الباب فقدم الفصل لانه اصل والوصل طارئ عليه
واما قولنا عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم

من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفة
المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته
فاذا انشئ جملة بعد جملة فالاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب ولا وعلى الاقل اى على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب ان تقصد تشريك الثانية لها اى للاولى فحكمها اى حكم الاخرى
الذي لها مثل كون الخبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها البتة
العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانك اذا قصدت تشريك المفرد فتلبسه في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او غيره ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب لا وهي واقعة
موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد فاذا كان كذلك فشركها كونها اى كون عطف الثانية على
الاول مفعولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد
يكتب ليشعرها بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف
المفرد على المفرد بالواو مفعولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب شاعر بخلاف زيد
كاتب في مسقط رأسه ونحوه الظاهر انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد
كان العطف مفعولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب
فيعطي وثم يعطي اذا كان بعد منع الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه لا يدل هذا المعنى
فلا بد له من جامع ولهذا اى ولان لا بد في العطف بالواو من جهة جامعة عيب على بعض النحاة
قوله لا والذي هو ما ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم فان المناسبة بين كرم ابي الحسين
ومرارة النوى سواء كان نواما ونوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم لان وجود
الجامع شرط بينهما جميعا قوله لا النفي ما ادعت لتجيبه عليه من اندراس هواه بدل على البيت
السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال بالنوى ورسوم على
زعمت خبر المبتدأ والخطاب في هواك للنفس في جواب القسم لبيت الذي بعده وقوله ما
دلت عن سنن لود ولا عفت نفسي على الف سواك لحكم والا اى وان لم يقصد تشريك

الثانية للاولى في حكم اعرابها فضلت الثانية عنها للزوم من العطف التشريك لكن ليس
بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم بعنوان قولهم انا معكم جملة في
محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في
كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما مستهزئون لان بين انا معكم محكية وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت بر اي عطفت الثانية على الاولى بدلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل
زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معنى يخصه وتفصيل ذلك ان حتى والعاطفتين لا
تقعان في عطف الجمل بل واما وام في عطف المفردات ولبست او في
مثل قوله تعالى كلبث البصر او هو اقرب في قوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
استيناف لمجرد الاضراب عما قبلها بلى وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في
المفردات الا انها قد تكون لا لمجرد الاضراب بل للانتقال من كلام الى آخر هو مرتبط الاول بلا قصد
الى ابطاله او الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها
عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل و
قد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فان مدخولية الشيء او ذمتها يقع بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف التفصيل
بعد المجمل نحو نادى نوح ربه فقال ونحو من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بيانا لوهم فتأمل
لان موضع التفصيل بعد الاجمال والانسان قد يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد
فيقعد عمرو ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمام
في زمان طويل اذا كان قليل الجزاء مترتبا كقوله تعالى انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح ظرا
الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد

الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها لها ثم انشأ ناه خلقا آخر فتبارك الذين كفروا
بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين امنوا
بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم
توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل كثير
من ان يخفى وقد تجيء ملجردة الترتيب في الذكر في درج الارتقاء من عظيم الى اعظم نحو
كقوله ان من ساداتهم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك
ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فقول اذا عطفت بواحد من هذه
الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذا الحرف بخلاف الواو فانه لا
يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيها لم يحكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال
فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت ضرب
زيد ينفع من عمرو فالمحتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك ضرب فاذا لم يكذا في
دلالة الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم فالجمل المشتركة في مجرد
الحصول غير متناهية فتعيينها بحسن فيما لعطف عما لا يحسن هو الذي يكتب فيه العبرات
والآ اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للواو
حكم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم مزاحمة اصل التشريك في ذلك الحكم نحو
واذ قالوا الآية لو عطف الله ليستهزئ بهم على قالوا لتبادر منه الى الاختصاص بالظرف لما
مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله بهم وهو ان خذلهم وضلالهم وما سولت لهم انفسهم مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم ولبس ذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا
نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم انها لعامل في اذا الشرطية هو الجواب فلا نسلم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد قصد الشرط كما لا يخفى فلم وسلم
فلا نسلم ان العطف على مقيد شيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية
هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد
معنى لا قرأ القرآن الا اذا خلوت سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به

كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت وبدا قولنا ان جئني اعطك واكسك ثم انتفى الاخير
بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط
نحو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني
ان يكون المعطوف بحيث يوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا جاء الامير استدنت وضربت اي اذا جاء
استدنت واذا استدنت ضربت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا
من هذا القبيل قلت لا نسلم بصيرورة المعنى واذا قالوا ذلك استهزئ الله بهم وهذا غير مستقيم
لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم امنا هو على نفس استهزائهم واداتهم اياه لا على اخبارهم
عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم
لم يكونوا عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاول فلم حكم اي وان
لم يكن للاول حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم
الجملة او يكون ذلك لكن قصد اعطائه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال
الانقطاع بلا ابهام اي بدون ان يكون في الفصل ابهام خلاف المقصود او كمال الاتصال لا
شبه احدهما او احد الكمالين فذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ابهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فان توصل يتعين وتحقق ذلك ان الواو للجمع
الجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما مغايرة لما يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من
احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة الاول كمال الانقطاع بلا ابهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع
شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الابهام السادس لتوسط بين الكمالين فحكم
الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق
مقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احد
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو قال دائما هم او سوا زلولها فكل
حتف امرئ يجري بمقدار والمد الذي تبتدئ القوم لطلب الماء والحلاء وارسوا اي اثبتوا
مراسيها لتستقر اي حبستها بالمرساة تراوحها اي تحاولها وتعالجها والقفر للحرب اي آلة

دائما القوم معتقدين ايتموا نقائل فان موت كل نفس بحرم بعقد الله وقدره لا الجبن
يجبه ولا الاقدام يبعد به وقتا القصير للستفتر وقتا للحزم والصبر مادكرنا ولما كان ردوا
انشاء لفظا ومعنى نحو اوطاخبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا جزء ما جوابا للاعرابي
الغرض تعليل الامر بالارتياد بالمنزلة والامر في الجزم بالعكس اعني بصير الارتياد علة للمنزلة
كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون الجملة
الاولى محلا من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه
مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكرانه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب
كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها
بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب ولا يكون فهذا مثال للجرد كمال الانقطاع
بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الزائد والجملتان في كلامه
ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان
فيه مما له اعراب فلهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزئون مما لا محل من الاعراب على
ما مر او معنى فقط اي لا اختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احداهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وانكانتا خبرتين او انشائين لفظا نحو مات فلان وعمر الله اي ليعمر الله فهو
انشاء معنى فلا يصح عطف احداهما على الاخرى ولا بتر عطف على الاختلافهما والمقتضي للشأن
لا جامع بينهما كما سيأتي في بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قائم ولا العلم حسن وجه
زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها وانما
امتنعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض حال المتبوع لا على البيان
بالعكس وهذا المعنى مما لا يخفى فلم يجعل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة المنعوت من
النعت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم مجوز او غلط وهو منتف الا تترى
اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع
الاختلاف في المعنى ومنزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة
الى ذلك الكتاب هذا على تقدير ان يكون الجملة مستقلة او ما تقدم من الحروف المعجمة
وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه تأكيد لما قبله على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه
احرها وجه عن المقصود فاتر لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب في قوله بليغ

متعلق بوصفه اى بان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال وبقوله بولغ بتعلق
النيابة فى قوله بجعل المبتدأ ذلك فى تعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد
درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الاختصاص بحقيقة نحو انت الرجل اى الكامل فى الرجولية كان من
سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاد جواب بنا اى بجود بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى قوله ذلك الكتاب مما يحتمل ان يجرد عن غيره ان يكون
صادرا عن دهريته وبصيرته فاشعر على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله
لا ريب فيه والمنصوب لنائبه ذا الى قوله ذلك الكتاب اى فلما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك
الكتاب جرد جعل قوله لا ريب فيه نائبا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوائد
اى وزان لا ريب فيه وزان نفسر فى جاءنى زيد نفسه والثانى نحو هدى اى هدى للمتقين
فان معناه انك اى الكتاب فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها الماتى تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكانه اشير هنا بانه حق كامل هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لانه فاعل له
بقبل هاديا للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله
كمال فى الهداية لان الكتب السماوية تجب بها اى يجب الهداية بقبال لكن عملك يجب ذلك
اى على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اى يجب بها تتفاوت فى درجات الكمال
لا يجب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب يجب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فما
فائدة شان الكتب بالعجاز نظم قلت هذا داخل فى الهداية لانه اراد بالشان ما يدل على التصديق وذلك
علم فوز انه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الشان فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا
لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا
لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز
ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له فبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف
على قوله مؤكدة للاولى اى لقسم الشانى من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا

قال فى شرح الفوائد الضيائية وقد يكون الفصل
فى البدل
من باب
الاكتفاء فى مرتبة الاولى
لانه يجرى مجرى الاكتفاء بمرتبة عالم الجنة
الجامع يقال دثر الله اى كون البداية
عالم الطبع فى المؤلفات والابتداع
انتهى كلامه

منزلة الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد وغير اوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضى اعتناء فبانه اى شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة فكونه اى تلك النكتة
مثل كون المراد مطلوبا فى نفسه وفظيعا او عجيبا او لطيفا فنزل الثانية منزلة الاولى فوله
بدل البعض والاشتمال ممنوع عرفا لا تعطف عليها ما بين البدل والمبدل منه كما لا يخفى
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظ غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دون نقيض لتاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له فى الجمل الا نادرا التى لا محل لها من الاعراب
فالاقل وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء فبانه
لكونه مطلوبا فى نفسه وذو بعد الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الخ هو فى بيان
اى تابيد المراد لئلا تتراى دلالة الثانى عليها اى نعم الله تعالى بالتفصيل من غير حائلة
على علم المخاطبين المعاندين من قوة انكر وفتور انكر وجهر فى عيون بعد جهر لدخول الثانى فى الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثانى وهو ان تنزل منزلة بدل
الاشتمال نحو اقول لك ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى الشر والجهر مسلما اى ان لم ترحل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى الشر والجهر فان المراد بيراعى بقولك ارحل كمال
اظهار الكراهة لا فاده تتراى فائدة المخاطب قوله لا تقيمن عندنا او فى بادية تتراى فائدة
المراد لئلا تتراى دلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لا فاده تتراى المطابقة
مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا اتم ابدال بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لا تتراى موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى عن اوامره ومقتضياته فدلالة
عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقيمن عندى بحسب العرف
حقيقة فى اظهار كراهة اقامة تتراى وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا ترانى
عن الاقامة بل يجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار
لا تقيمن عندنا دالا على اظهار كراهة لا فاقة تتراى بالمطابقة وفرق بين هذا وما يقال انه تتراى
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالة على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف
ارحل فان دلالة تتراى على كمال اظهار الكراهة لا فاقة تتراى مع انه ليس فيه شىء من

التاكيد بل ايضا يدل على ذلك بالالزام بقرينة قوله والا فكن في الستر والجهر مسلما ان تر
يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهته اذ متر يسبب بها لفتر ستره العلن ودعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المعنى بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد به ضمن ذلك تعبيرا عن الامر باظهار الكراهة وظاهر ان
كمال اظهار الكراهة لا متر ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال
امتر مبني على ان الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل بدل بالتضمن على مفهوم لا تقم
عندنا وهو اظهار كراهة امتر بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وقوله امتر اي وان لا تقعد
عندنا وان حسنها في قولك اجبني البتة حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقعد تاكيدا لقوله ارحل او بدلا كل وعجز داخل فيه اي عدم الاقامة عجز داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونها مفعولا لقل كما مر في قوله اراد سوأتهما وقوله في
الشمائل اعني الابتر والابتر الثاني وفي بناء الابتر المراد بدل على ان الجملة الاولى منهما وافية
بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الابتر فلما فيها من الاجمال واما في الابتر فلما في دلالتها على
تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على فوكده اي القسم الثالث من مراتب الاتصال ان تكون
الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا
تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام
ان الشر نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان هذا
اي وان قوله قال يا ادم وان عمر في قوله اقسم بابي حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا او
توضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا او توضيحا لابي حفص لا يجوز ان يقال الشر
مر باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا
وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد عطفت الجملة التي يقع بيانا للاولى عليها تنبيها على
استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى ليسوءوا وجوهكم سوء العذاب بدل يجوز ان يقال الشر
وفي سوءت ابرهيم وبدل يجوز بالواو فحبذا طرح الواو وجعله بيانا ليسوءوا وجوهكم و
تفسيرا للعذاب وحبذا تثنيتها جعل التذييل لا شرا وفي على جنس العذاب وازدادا عليه
زيادة ظاهرة كالشر جنس لضر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا

وتصيّر المفرد من مفرداتكقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانتر بين عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد مما اراد من عذابكم ولما
مر في عز كمال الانقطاع والانفصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما العطف على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انتر لتشمل
على مانع من العطف وقولهما ثم خلافا لهما اي كما انا مختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين
لا جامع بينهما تشتملان على مانع لكن هذا دون ذاك لان المانع في هذا خارج وتما يمكن دفعه
بنصب قرينة والمبني للفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى اني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة تامة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها الضالة والمسند اليه في الاولى محجوبة وفي الثانية محجبة
لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب الجمل فيكون
هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تحيرني وهذا هو الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم
عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه
على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعها هنا واجب كما في هذا
البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لو بين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لامتنع
تركه للظهور وامتناع عطف غير الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في كلامهم مثل قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المستدرك اعني استهزاء الله تعالى بهم
وتقاولهم بهذه المقالات وقت الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما
لكونهما متقابلين بين مستهزئ كل منهما بالآخر بل انتر علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة لها
اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضاه الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل

الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع
ان يكون الكلام السابق بمعناه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى
منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك و
تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاعناء السامع ان يسئل او ان
لا يقطع منه عطف على الغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لاستماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان
الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه
الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى مفشاء
للسؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية
عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب لانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد
لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى انا لابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان
قلت هذا اذا جعلت الذين يؤمنون جاريا على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله انا لابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مسوق على تقدير
سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ منوطا به
الحقيقة كالجاري عليه وتبقى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضت الاولى
استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها لتبقى استئنافا كما هي مستأنفة وهو الى الاستئناف
ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مثل ان يقال لك كيف
انت قلت علينا شهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب سقمك وذلك
لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسئل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل
علته كذا وكذا لا سيما الشهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه الشهر والحزن لانهما من

من البعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا
شعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو فما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء فكانه
قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد يدل على ان السؤال عن
السبب الخاص وان اجيب عن مطلق السبب لانه مؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في
احوال الاسناد الخبري من ان الخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد
فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فان قلت
اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص او هذا العبادة حق له
اذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي يقدر بالاستئناف جواب للسؤال عن مطلق السبب
لما تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين وافواهما فتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت
المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو فلو اسلما فما قال سلام
اي فما فال ابرهيم في جواب سلامهم فعدل الى السلام اي حياهم من تحيتهم لان تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما ومحبة بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جامعة
عاذلة لا امراة عاذلة لتذليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرتي ربما تنكشف
بما فوشاكت العبرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تجلى فصل قوله صدقوا
عما قبله لكونه استيناف جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل صدقوا في هذا الزعم كذبوا
فعدل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ربما ان يكون على
الجملة كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل
بواحد من الصدق والكذب واما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع مكاثر المحاسن
ايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استوفى عنه اي
اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استوفى عنه الحديث نحو
انت الى ذا بعد ذا تحقق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفة اي صفة ما استوفى عنه دون
اسمه بعني يكون المسند اليه في الجملة الاستيناف فيه من صفات من قصد استيناف الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبادة اوضح من قولهم وهذه العبادة

صفته اى اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم
هل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى
الاستيناف لمبنى على صفة ما استوفت عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب
للحكم كقدم الصداقة فى المثال المذكور مما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان
الوصف علة له واما اذا عقبت المستانف عنه فى الكلام السابق بصفات ثم ذكرت فى الاستيناف
بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان لا
انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان
السؤال فى الاستيناف عن السبب فالجواب ليشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم
ما استوفت عنه او مبنيا على صفته والخلو عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب
كما فى قولهم قالوا سلاما قال سلام وقوله نعم العوائد الكبت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه
واريد ان يجاب بان سببه ذلك ثم يستغنى لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة
باعادة اسم ذلك الشئ ويفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته
ويفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف ليس غير وعلى هذا فقس سائر صور
الاستيناف فلتتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى
يستجب له فيها بالغدو والاصال رجال كان قيل من يسبح فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه
نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قولك اى على قولك نعم رجل المخصوص جزء مبتداء محذوف
اى هو زيد ويجعل الجملة استيناف جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف
الاستيناف كله اذا مع قيام شئ مقامه نحو قولك لحاسى يحبوبى لست ذعمتم انا خوتكم قرئ
لم الف اى بلا الف فى الرجلين المعروفين لهم فى البغادة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى
الصيف الى الشام ولبئس لكم الافاى وقوا الفقر فى الرجلين المعروفين وبعده اولئك
اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا فى هذا القول لم كذبنا
قبل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف ولبئس لكم الاف مقامه لدلالته
عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف لبئس لكم الاف جوابا للسؤال المقضاه الجواب المحذوف
كما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف ولبئس لكم الاف فيكون فى البيت استيناف

كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاقل بعينه لان قولهم الف بالنسبة الى كذبتم
المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استيناف جوابا له وبيانا للسبب فاقيم مقام المسبب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان فكان ترجيحه قال الوجه الاقل وكذا الجواب الحذف وفاء وبيانا له
او بدون ذلك اى بدون قيام شئ مقامه نحو فنعم ما مهدون اى نحن على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتداء محذوف اى هم نحن فحذف المبتداء والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما ولما فرغ
من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل
لدفع الايهام فكقولهم لا وابيك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وابيك الله جملة انشائية معنى لانهما بمعنى ادعا
بينهما كمال الانقطاع لكن قد يتوهم العطف ههنا بوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ابيك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التابيد فدفع هذا الوهم بجئ بالواو العاطفة لتلك
التعاويذ على الاخرى المنقطعة المدلول عليها بجملة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو
وتظن سلمى اني ابيت دفعا للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين حالى كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة
عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال
الاتصال والانقطاع فبقولنا اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا
انتفتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اى مع وجود جامع بينهما
لما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع والائتلاف المذكور انما يتحقق اذا
كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكون احداهما خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا و
الثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالائتلاف لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين الخالصتين اسمية
فعلية او المتماثلتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والائتلاف معنى
فقط لم يذكره الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
واعاد هنا الكاف تنبيها على ان مثال الائتلاف معنى فقط قال وكقوله تعالى واذا لقوا

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا لا تعبدون على ما قبله وان اختلفا لكنهما متفقان معنى لان
لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد
الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كالمسارع الى الامتثال المخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لابد له من فعل فما ان تقدر خبرا في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثال القسم الخبر وهو ان
تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او تقدر من اول الامر صيغة
الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومن قوله تعالى في سورة الصف
وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون مثله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف فتنبه فان الخفاء
بالاقل هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلى الله عليه
وسلم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر للمخاطب على الامر
للغائب الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيانا
لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون بالله اي امنوا فلذا صح
عطف بشر عليه فالاحسن ان تعطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا و
بشر او على محذوف اي فانبأ بشر يا محمد وبشر بقال بشره يبشره بشرا اي صار مسرورا وما اتفق
الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال ان اشهد الله
واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم فبالعكس قوله تعالى لم يؤخذ عليهم ميثاق
الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل بمعنى الانشاء او على
العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى
حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف
هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين مبنيا معطوفا على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب
بالحديد والاغلال وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط

اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر
الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال
صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قيل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الاية
فكانه امر النبى ﷺ بان يؤدى معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما
نزلنا على عبدنا وهذا لا يحتاج الى تقدير لان ما تقول لغلامك وقد ضربه بعد قل له لم ضربته
غلامى وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون بالمعتبار
المسند اليهما او المسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى
الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية نحو يشعر زيد وبكتب الناسخ
الفاضل بين الشعر والكتابة وتضادهما فى حال اصحابهما او يعطى ويمنع لتضاد الاعطاء و
المنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما
اشار اليه بقوله وقد يشارك نحو عمرو كاتب زيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى
بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك و
على الجملة يكون احدهما سببا للاخر او مما يلابسه بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بلا
اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وانما كان المسند ان متناسبين بل وانكانا
متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى حنين وخاتمى حنين وبخلاف
زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح
لعدم المناسبة بين المسند بن اعنى الشعر والطول لقائل ان يقول لقائل ان يمنع قول الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه
كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك
ينبغى ان يكون الخبر عن الخبر ان مما يجرى مجرى الشبه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فاذا قلت
زيد طويل لغامته وعمرو شاعر لكان خلقا من القول السكاكى الجامع بين المتباينين قد نقل
المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله مختارا فانا نبين ان اصل ما قاله وشرحه اولا
هذا الكلام مطابق لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المصنف من الاخلال فنقول
من القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى
القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من حيث ان تلك المعانى لها من طرق الحواس
كادراك الشاة العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب منها الحمل

وهي قوة يجتمع بها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تسمى
اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة
وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين القوى
المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن وما
ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منطبقا بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فانها تستعمل
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وانما تستعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة
الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد لهذا فنقول ذكر الشكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المتفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر يقتضي
العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال الشكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل
الاتحاد في الجنس عنا او في الجزء او في قيد من قيوده مثل الوصف والحال او الظرف او نحو
ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على
المعلوم اما التصور بتر والتصديق بقضية او متماثل هنا اي في تصور من تصوراتها ثم اشار الى
سبب كون التماثل مما يقتضي بسبب العقل جمعها في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المتلبز
عن التشخص في الخارج برفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث
هو جزئي بل يجرده عن العوارض المتشخصة في الخارج وينتزع منها الصفة الكلية فيدركها فاذا اجرد
عن المشخصات صار امتحدا بينهما ويكون حضورهما في المفكرة حضور الامر واحدا عن التشخص
في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد ان يتشخص عقلي ضرورة انه مقتبس عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا بد ان يدرك الجزئي بذاته لانه لا يدرك الجزئيات بواسطة الا الحس فانه لا يحكم بالكليات
على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم بجانب زيد وعمرو معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلة
وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج
لا يقتضي انتفاع تعددهما لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من
زيد انه رجل عالم فاضل وفي عمرو انه رجل سوقة جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك
زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل واذا كانت بحسب الخارج مختصة بعض

منها

منها وصيرنا نظره هو ان التماثل اذا كان جامعا لمتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على هذا سبب زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما
في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وستتضح ذلك في باب التشبيه والتضايف وهو ان يكون التشابه بحيث لا يمكن تعقل
كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول
الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر
اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل
واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر اما الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد قابلا
لعدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة مثال الاول مثال
للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما بين المحسوسات والمعقولات
ثم نظر لان التضايف بما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الاخريين ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوق ما
وبالعكس وكذا تعقل جسم من الاجسام ليس بالقياس الى تعقل جسم اخر بالعكس والمفهوم
صور معقولة لا محسوسة واذا دار امر ما يصدق عليه الاقل والاكثر بجواز ان يكون
محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان
واذا دارت العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك
او هو عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي ما يقتضي الوهم اجتماعهما في
المفكرة اعني ان الوهم بحاله في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه مماثل كالوفي بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد بدليل انه اذا عرض احدهما
العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة و
السواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
فانا لوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف
بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في

عارض وهو اشراقا لدينا بصحتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصورهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين بتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل
العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وآله
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء و
لا جود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان
عما من شانه اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
مثله وما يتضعف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد
يعد مثل الاسود والابيض متضادتين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادتين و
هما السواد والبياض لانهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان
الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان
بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجودتان احديهما في غاية الارتفاع والاخرى في
غاية الانخفاض لكنهما لا يتواردان على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان
متضادتين والاول والثاني منهما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فشبههما المتضادتين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليستا متضادتين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادتين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادتين فليجعل نحو السماء
والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت
الفرق بان الوصفين المتضادتين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو
السماء والارض فانهما لا يدل ان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية
والثانوية جزئين من مفهوميهما اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان الغاشر بعد التاسع مع ان
العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديتين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جاريا
وههنا بقوله فتدبر اي لو هم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا
يحضر احد المتضادتين والشبيهين بهما الا وبحضره الاخر ولذلك نجد الضد اقرب خطورا

بالبال السواد الا وخطر بها البياض وكذا السماء والارض بمعنى ان ذلك مبني على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما فاصلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي ما يسبب يقتضي لحيال اجتماعهما في
المفكرة وامكان العقل من حيث لذاته غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تفاوت في الخيال سابق على العطف لا سباب موديا الى ذلك او اسبابا اي اسباب
التفاوت في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال لان ترتبا وهو
اي لاختلاف اسباب التفاوت وتقرر ترتبا اي اجتماعا
كم من صور لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور
لا تنتبع خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى
معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان
جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب مما ثبات الصور في خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوت الحصر وقد امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر
لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل والوهمي ما يكون
بالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد بينهما من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التفاوت في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة لـ
مقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض ولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات فاجاب ثابنا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر
وهذا معنى جزئي لا بد ان يدرك الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي وان اردان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فمماثل هذا مع ذلك
تضايفهما معا ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي
هو تضاد الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال لا تعرض المعاني
وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب
المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد في الجزء او في الجزء وقد من وجودهما وفساده واضح للقطع بامتناع

مطلقا فانه اذا قصد الى عد الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف
لان الغرض الاصلي وجود العد فهو ههنا جامع عطف اليه وما اذا
قصد الاتيان كل الامور الواقع وقبل يوم الجمعة ابتداء بها فلا يجوز
العطف لانه ليس بجامع بل ثالثة جامع غير ملتفت اليه هناك وقد
كذا في المسند اليه والمسند وفي كلام المصنف اشارة الى ما ذكرنا
حيث قال وهذا مثله الانقطاع لغير الاختلاف جزاه الله عنا خيرا

العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط ثوبي هذا والسكاكي ايضا معترف

بامتناع نحو خرقي ضبق وخياطي ضبق ونحو التمس والف باذ بجائز ومراده الاربعة محلة

قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في

صحة العطف ام لا فغوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح بهما بامتناع العطف

بينهما لانتفاء المناسبة بين الخبر عنهما واذا كان الخبران متحدين فعلم ان الجامع يجب ان يكون بالغا بهما

جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلا منهما في بيان الجامع سهو ومنه واراد ان يسلك في عبارته الى ما

هو الحق فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحادهما في التصور مقام قوله اتحادهما في تصور

مثل الاتحاد في الخبر عنهما وفي الخبر اذا وجد من وجود ما فظهر الفساد في قوله الا ترى ان

يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبههما في قوله الخبالي ان يكون بين تصوريهما

تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس المتواردين لا بين تصوريهما اعني

العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس التصور فيجاب بانه يريد بتصوريهما معنى يصح

له وجه صحة واما ما نقل عن المزني اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما

هو مراد السكاكي بعينه فغلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو ومنه

قصد بهذا التعبير صدر على ان هذا المعنى مما يدل عليه لفظه وباباه قوله في التصور

معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باسالب الكلام فلنا تامل في هذا المقام فمن تحقيقه على ما

ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب

الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في

المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت بجرد الاخبار من غير

تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزمك ان تقول قام زيد فقعد عمرو وزيد

قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وقعد عمرو وذم الشارح العلامة

انما اتى فاضله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدئين وقام وقعد

خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قد علم مما علمهما ايضا يجب

ان يقدر اما اسميتين واما فعليتين لان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري

ان الكلام في غاية السقوط فما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل

منهما جملة فعلية وفي اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المنا

وعابر ذلك في الثانية ايضا ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو ذيد قام
وعمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو ذيد قام وعمرو اكرم منه ان
رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الجملة الفعلية
التي هي خبر المبتداء والضمير محذوف اي واكرم منه عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في
المثال ذكر الضمير لانه غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار
الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في
الوجهين هو جملة تذيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب لنظر الى
فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلف الاعرابان باختلاف الاعتبارين وبهذا
يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه وقد قدروا ان ذهل عنه الجمهور وخفي
على كثير من الفحول الا المانع مثلا ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل ذيد قام
وعمرو قاعد ويراد في احديهما المضي والاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا و
يصدون عن سبيل الله وقوله فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ويراد في احديهما الاطلاق وفي
الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمك ان جئتني اكرمك ايضا ومن قوله تعم وقالوا لولا
انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم ذيب شبه ترتيب باب الفصل والوصل بالبحث
عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذييب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء
فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال عارضي مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على راي او مضمون الجملة مقدم على راي والحق ان الحال التي ليست مؤكدة
تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فلم يشترط في المؤكدة كونها بعد جملة
اسمية لزم ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او ثابتة فيا للجملة الحال الغير
المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول
اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء
انما جيء به للدلالة على المعاني الظاهرة عليها فيجب كونها مع العوامل بحيث تدل على التعلق
المعنوي بينها وبين عواملها فتكون مغنية عن تكلف معلق كالواو واستدل المصنف على ذلك
بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال والخبر في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها
لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي

الحال كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ في قولك جاءني زيد راكبا تثبت للركوب لزيد كما
في قولك زيد راكب لا انك لا تعرف انك حين تثبت بهذا الخبر معنى في الجواب لك عنه بالمجيء ولو تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء
وقصدا او وصفه اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى
المنعوت لانك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهو عبد للفعل وبيان لكيفيته وقوعه بخلاف النعت فان المقصود ببيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان
يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال
فيها نعتا لا حالا او بالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما
صرح الشر فاما مسي وهو عريان وخبرها الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نصل تارة
واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت مثال ذلك بما ورد
على خلاف الاصل لتشبيهها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم
حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي ورد الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصصة
جملة على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغيرا واو لكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة واما اختيار كونها جملة لان مضمون الحال هند لغالبا لها
وبعض ان يكون لفيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من
حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها المامر من انك لا تقصد بالحال
اثبات الحكم ابتداء بل تثبت ولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته ليثبت على سبيل
التبع لا فتحتاج الجملة الواقعة حالا لا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى صلاحية الواو للربط انها لا تعدل عنها الى الواو ما لم يمتنع خلوها عن

زيادة

زيادة ارتباط والا فالواو واشد في الربط لانها موضوعة للحال لكونها فضلة تجيء بعد
تمام الكلام احوج الى الربط فضددت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط عن
الواو التي اصلها الجمع ابدا ما امر اقل الامر بها فلم يتوغل على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها لعبت بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتتميم المنعوت
وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمام معناه كالفي الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة
فان الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا
تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو
لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت وبدا على لباب جوزه بعضهم عند ظهور
الملابسة على قلة وانما بينا ان اي جملة يجب فيها الواو اردنا ان نبين ان اي جملة يجوز ان تقع
حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا
مبتدءا وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان كل جملة مبتدء وخبر المبتدا
هو قوله يجب ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وعما لم يثبت هذا الحكم لعني وقوع الجملة حالا عنه لم يجب اطلاق صاحب
الحال عليه لانجاز اذ انما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير
ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناءها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سبأتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء كانت
مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان تكون مما يقصد منه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان

قال فانت طلاق والطلاق البتة اقول هذا المصراع صدر بيت من الطويل وعجزه بهما

المرء ينجو من شباك الطوامث قولك انت طلاق مبالغة اي انت طالق والالية بالشد

القسم والشباك بالكسر الحبائل والطوامث جمع طامث وهي الحائض والمراد بها اللواتي مشين نحو

ذلك يقول هذا الشاعر لزوجته انت طالق والطلاق تسع تخليص الرجل من شر النساء و

الوقوع في شباكهن والوصف بالطوامث للذم والتنفير عنهن وروي هذا البيت وقد والطلاق البتة

حيث وقع جملة اعتراضية هذا هو المشهور في هذا البيت وقال ابن هشام في المغني ما ملخصه ان الرشيد

قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انها اذا اريد بها

ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسئل بعطف فيكون

الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف

المقتضي لصدر الكلام لا تكاد تربط بشيء قبلها الا ان يكون له ضعف قوة ومن هذا اقتضاء

لن ذلك كالفاء في الخبر والنفي فان المبتداء لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده

مما هو غير صالح لذلك وكذا النفي لما بينه وبين المنفي من الاشتباك والاتحاد

المنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينفصل عن صاحبها واما الواو الداخلة

على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى

بالوقوع لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرم

زيدا وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب بعض المحققين الى انها للحال والعامل فيها

ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزولي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط

المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين وقال بعض

المحققين من النحاة انها اعتراضية وتعرف بالجملة الاعتراضية فانها تربط بما قبلها

بمعنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فان طلاق والطلاق اكبر وقوله قد

تخلف الدنبا الخفاف عجرب ترى كل من فيها وخاشاك قانبا وقد يجيء بعد تمام الكلام

كقوله عليه السلام انا سيد ولد ادم ولا فخر والاعطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل

الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون

فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه

الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل

ذلك وبيانا سيأتيه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت متنع دخولها الا

دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حالكونك

تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب تطفل الجملة عليه بسبب

وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها البنا الهيئة التي عليها الفاعل او

المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وضدها من الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن

ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون

عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت مبتدأ له كالمفردة فيمتنع ضم
دخول الواو كما يمتنع فى المفردة اما الحصول اى اقتران له بالزمان على حصول صفة غير ثابتة فلكونه
فعلا مثبتا فان الفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما
المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذى
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال الجزء متعاقبة من اوائلها
واوايل المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا او قد يكون استقبالا فالمضارع
لا دخل لها فى المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على ما دل اسم الفاعل لفظا او
بتقديره معنى فيمتنع دخول الواو عليه مثله ولما كان مدا منتظرا لعارض هو انه قد جاء
المضارع المثبت بالواو فى النظم والنثر اشار الى الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول
بعض العرب فمت واصلت وجهر وقول اى قول عبد الله بن همام السلولى فلما خشيت
اظافيرهم اى سلطتهم بخوف وادهنهم مالكا فمقبل على حذف المبتدأ اى انا اصلت وانا
ادهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
ان رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل الاول اى فمت واصلت وجهر شاذ والثانى
اى بخوف وادهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هى اى الواو وفيهما اى فى قوله واصلت و
قوله وادهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى فمت صالكا وجهر وبخوف وادهنا مالكا بل
المضارع بمعنى فالاصل قمت وصككت وبخوف ودهنت عدل عن لفظ الماضى الى المضارع
حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضى واقع فى هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى
بمعنى مررت فاذا كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان اى الفعل
مضارعا منفيا فالامر ان جاز ان يعود خول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فنحو
كطرة بن العبد وكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون فان لاح للتفوق وان
النون لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون خبرا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين

كون المجاء الواو للحال بخلاف قرينة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانها هي معطوف

على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فاشاد اليه بقوله ونحو وما لنا الا نتوكل

بالله اي اي شئ ثبت لنا والمعنى ما نضع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقة ما سبب

عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي لامران لدلالته على المفاد نتر لكونه مضارعا وقد

الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول

وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة

والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف لاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة

حالا خلوها عن حرف لاستقبال كالتي بن ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي

تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجوز بعد غد يركب حال لهذا

المعنى عن حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تقييد

الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة ونعم بعض النحاة ان

المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم

اليه ما يدل ظاهره على الحال وهو واو الحال وجوابه ان فوات ابلغ لا لالة على الحصول جوز ذلك قال

الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن دينار ما دام من رجي توعد فيت وكنت وما

الوعيد ان كان ثابتا والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منقاد

بالوعيد وغير مبال بره ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الا ان عدم

دخول الواو والاكتفاء بالضمير الذي كان الفعل في الجملة الفعلية ناصبا لفظا او معنى كقوله تعالى

اجارا ان يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم بدون

الواو وهذا انما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فبمعنى المضارع المنفي بلم او لما فان كلا

منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله ان يكون لي

غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم

ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واعلم مثال المنفي بلما مجردا عن

الواو ولا نثر له يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي

مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول بعد حصول صفة غير ثابتة

لكونه فعلا مثبتا دون المفاد نتر لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم

دلالته على المقارنة شرط في الماضي لمثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد
تقربه الماضي من الحال وبعدها هنا الاشكال المذكور وهو ان المظنون في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون الجملة العامل لان زمان التكلم واذا كان العامل والحال كذلك
يجوز ان يكونا متفاوتين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي من الحال
المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته
لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد وقد استنار الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر
هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان
المضارع هاهنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي
والمضارع انما هي بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان
لكنهم استبشعوا لفظة الماضي والحالية لشبهها في الماضوية والحالية في الجملة فاتوا بلفظة قد
لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد وقد استنار الماضية وقد ركب كما مر في اشتمال الخلو الجملة الحالية
عن حرف الاستقبال اظهار ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لجرد استحسان اللفظي وكثيرا
ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة
قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء بن غرس الغربان ليس على شرع يجيز ان اشقوا
الى الصنع اصدق في مرتبة وقد امنت صحابة موسى بعد اباحة التيه وبالجملة يجب
ان يعلم ان الحال التي هي مبنى الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم
وانها متباينان حقيقة وهذا يظهر بطلان ما قال التنخاوي من انك اذا قلت جئت
وقد كتب يدك فلا يجوز ان يكون طالما كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون كذلك
اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزءا الا انه ملتبس بها مستديم لها فان انقضاء
جزء منها جوز بالماضي لتلبسها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا انقضاء
بالحال فلما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه
ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة منه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما
جواز الامرين في الماضي المنفي فلانه لا تدل على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالة
على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو

قولهم كتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو نكرة وقصدوا في النفي الاستغراق ظاهره الكلام بشيء ان يحكم بضرب يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعا والمتقدم يدل عليه ان الاستغراق يناسبه

مذم وبذ قولنا ينقطع الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير حال التكلم مثل ما علم
لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز
انقطاعه دون زمان التكلم بخلاف بضرب بدا من لكنه ضرب اليوم فيحصل بمرآى النفي وباقي
الاصل هنا الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما
يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب بعد بدا من لكن ضرب اليوم فخلاف المثبت
فان وضع الفعل افادة الحدث من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا لم تقصد به وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب فاذا استغرق النفي لجميع
اجزاء الزمان الماضي ذلك لانهم اراد وان يكون النفي والاثبات المبتدأ بزمان واحد فطرحي
بقيض فاوجبوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء ليتحقق التناقض لجواز تعاور الجزئين
كما في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي انها لا استغرقت اذا استمرا الفعل
اصعب واثقل من استمرارها الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا
دائما مثل ما زال وما انفك وما برح ونحو ذلك فتحقق اي تحقق هذا الكلام وان الاصل في
النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب بخلاف استمرار الوجود
يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجد عقيب وجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل
يكفي هنا انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالاستمرار على العدم لا يفتقر الى
سبب موجود بخلاف الوجود فانه مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا امر من حال ان العدم لا
يعلل وانما يعلل بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من
اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثبات اي عدم دلالته على الحصول فلكونه
منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت اسمية فالمشهور جوازه تمسكا اي قال الواو
لتمكن ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مسفرة لا على حصول
صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدء ثم
فيم يضع فوه وعوده على الابتداء اي يرجع على ما ابتدأ من على ان البداءة مصدر وبعض
المفعول وان دخولها اي الواو المشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها
اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف بها فحسن بزيادة رابطة نحو فلا يجتمعا

فقد اندادا وانتم تعلمون اى فانتم من اهل العلم والمعرفة وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر اذا كان المبتدأ في
الجملة الاسمية ضميرا صاحب الحال وجب الواو سواء كان خبره ضميرا نحو جاء زيد وهو يسرع
او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا بد لها من الواو حتى تدخل في صلة العا
وتتضمن البر في الاثبات وتفيد وتبقد بالمفرد فان لا تستانف لها الاثبات وهذا مما
يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او في هو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضمير
المفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسم صريح فانك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في
صلة المجيء وتضمن البر في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه
بان يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بعضه بعنه وجملته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول
جاءني زيد وعمرو يسرع اما مر ثم تزعم انك لم تستانف كلاما وقد تبتدئ للسرعة اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجوز الجملة الاسمية الا مع الواو فما جاء بدون سبيله
سبيل الشواذ الخارج عن القياس واصله لضرب من التاويل وهو نوع من التشبيه وذلك لان معنى قوله
الحق مشافهتها ومفاوضته على بديهة ذاهبا في طريقة الذي جاء منطلقا اما اذا اتبعت ابا
مرة ان تشكله وجدت حاضر اه الجود والكرم فالخبر بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك
وجدت حاضرا اى حاضرا عند الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد عند كل امر في حال
الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضمير
زيد وعمرو يسرع اما مر او مسرع او لم تمر في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا
في موضع اخر انك اذا قلت جاءني زيد يشتعل على كفنه وخرج الناجم عليه كان كلاما ناقصا
لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو يتقلد بسيفه وهو لا يدل الناجم
فان المعنى على استيناف الكلام وابتداء اثبات وانك لم تر بجاءني كذلك ولكن جاءني وهو
كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا ضرب من التاويل للتشبيه
بالمفرد وهذا بشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بيانا او هم قائلون ان
الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو واستغنى بالاجتماع عن حرف العطف لان
واو الحال هي والعطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلاما

فصيح واما جاءني زيد هو فارس مخبث وذكره قوله اما بعضكم لبعض عدو انزف موضع
الحال اي متعادين بعادهما ابليس وبعاد باترفا وقوله وتنزل منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني
زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم باترجبث والذي يبين
ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فمعناه بمنزلة جاء زيد
مسرعا فانك تثبت به مجيئا هذا سريع وتصل بثر احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا
واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسبق
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا
ابتدأت ثانيا وثالثا بما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى
بالواو كما يجيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب لتضمنها واو الحال لانها تخرجها عن كونها
مجتلبة لتضم الجملة الى الجملة كالقاء في جواب الشرط فانها بمنزلة الفاء فترى انها جاءت لربط
جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني
عن الفاء لان من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسبق بين
يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وقد
ان جعل نحو على كتفه سيفه حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قوله
يشاور اذا انكوى بلدة او نكوها خرجت مع البازي على سواء اي اذا لم يعرف قد ذي اصل
بلدة ولم يعرفهم خرجت منهم وقد فقهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر المطبوب مشتملا
على شيء من ظلمة الليل عبر منظرا صفاء الصبح فضوله على سواد اي بقية من الليل حال تركت فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون فاعل الظرف لاعتماده على ذي الحال لا بتداء وينبغي
ان يعتقد ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم لفاعل دون الفعل للتهم الآن بقيد
فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقدير اسم فاعل ليرجعه الى اصل الحال
وهي المفردة وهذا اكثر فيها ترك الواو واتما جوز تقديره بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق واتما لم يجوز تقديره
بالمضارع لامتناع مجيئها بالواو وهذا كلام وجيه نظرا الى ان الاصل في الحال الافراد فكذا
الجزو النتف والواجب ان يذكر ما هو اكثر تقلقل لجواز الافراد في الحال على الخصوص دون
الجزو النتف ولا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان

ارديد منه وكذا المطنب تما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا بقياسه الكلام بنفسه
الا بترك التحقيق والتعيين بمعنى لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا
المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار واطناب او دون كلام موجز بالنسبة الى كلام
يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق
والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا فالبناء على امر
بحسب اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم مضاحرة بلاغة ولا عي في
مخاصراتهم كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المخاطبات والمحاورات وهو لاء
هذا الكلام لا يحدس الا وساط باب البلاغة لعدم رعايته مقتضيات الاحوال ولا بد ثم
ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت من غير
تالف لجزئها عن حكم النعقد فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب ذا ئد
باكثر منها ثم قال للاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعا
اكثر منه وترجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بالبسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره
المتكلم وليس المراد مما ذكره متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام بعني قد يوصف
الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف لكونه اقل من العبارة اللائقة
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فتر
الاطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مقتضى
المقام لانه يقتضي لشباب المرام لمشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط وقد
يبلغ في ذلك كل مبلغ يمكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة
المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام فبينهما عموم من وجه لتصادقهما في
هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت ومجد في لشد وباء
الاضافة وصدق الاول بدونه الثاني كما في قوله اذا قال الخبيث نعم يجد المبتدأ فانه اقل من عبارة
المتعارف وهي هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لصيقه يقتضي حد المسند اليه كما
مر وصدق الثاني بدونه الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني فانه يمكن اعتباره في المعنيين
الاطناب لكنه قولك لا تنسبا في الذهن اليهما مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطناب والايجاز
وكذا بين الايجاب بالمعنى الثاني والاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز

والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى
المقام وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا ثم لو قبل الايجاز
باصطلاحه لا نسلم انطباقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لبعده عن الصواب وقد نقول لا
كون الشيء نسبيا لا ينافي تحققه حقيقة لان كثيرا من الامور النسبية والمضافة الاضافية قد
تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجواب ان المراد بعدم تبادر
تحققه انه لا يمكن ان يحقق ويبين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك الخطاب على ما مر
هذا ضروري على ان المراد انه لا يمكن ان يبين معناها اصلا لان ما ذكره السكاكي يتضمنها
ثم البناء على المتعارف والبسيط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكون المعاني
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور وذلك لانه لا يعرف
كثير متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار
يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجواب ان الالفاظ
المعاني والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في
ذلك بحسب منشأ سبتة المقامات تأتي من ارباب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء
فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بدل بحسب
الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم غالبا على المتعارف واضح
بالنسبة اليهما جميعا والبناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط فهم يعرفون
اتاي مقام يقتضي البسط وفي كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيانه من ذلك
في الابواب السابقة فلا حاجة الى ان يحال الترك الاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال المتبحر
عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه وافيا به او لا والثاني اما
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة اطراف ثلثة
منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من اطراف التعبير عن المراد فهو ان يأتي باصله بلفظ
مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافيا به او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحتراز بوافي عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير وافي به بيانه كقوله اي الحادث الحادثة العشرى والعشر خير في ظلال

النوك الحمق والجهالة تمتى اى من عيش من عاش كذا اى مكدودا متعوبا اى المتاعم في ظلال
العقل يعنى ان اصل مراده ان العيش التاعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال
العقل ولفظ خير وان يدل ذلك فيكون مخالفا لو نظن لانه قد اشتهر في العرف ان العيش
المستدبر اعنى العيش التاعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب
الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش التاعم والعيش الشاق كناية
عن عيش العقلاء المتحرزين في امورهم واشار بلطف جدا الى ان العيش في ظلال الجهل
والحماقة لا يكون الا اناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش الفاضل حتى لو ذكر التاعم
وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وبنى على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن اللغو
وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون للفظ الزائد متعينا نحو قول
عدي بن الابرش بن كوغد والى باهلة لجد بمة بن الابرش وقد ذكر الادبم لاشهر والكفي
اى وجد فوجدها كذابا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقليد
التقطيع والاهشان عرفان في باطن اللذاعين والتضريب والهشبرة الفي لجد بمة وفي
قذفت وقوله للرباء وعن الحشو المفسد اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو شان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا
للمعنى ولا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اى كلفظ الندى في بيت ابي الطيب
ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا الفاقة شوب هي
اسم للمنة غير مصروف للعلمية والتانيث والتامصروفها للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة
في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح
في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في
الحروب والمعارك لعدم خوف من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن
بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لو ثوقه بالخلاص عنه
بل يجزم طول العمر مما هو ن على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هنات لي صبر ايوب
فمن ابن لي عمر نوح بخلاف البادل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
اليه دائما فيكون بذله افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل
فكلا ان كلت واطعم اهلك فلانا لزاد يبقى ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل

النفس

النفس فليس بشئ لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى والبر على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس الا عدم الخوف عن الاموال التى من شأنها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاظهر والاقرب
ما ذكره الامام المرزوقى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال ضربا من عدم المبالاة بالموت ومن شدة الى رخاء
ما يمكن التنوق فى تعهد البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقولك اى عن
المحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبل فى قول هدبة بن ابى سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى عن علم ما فى غد عمى فان قلت قد يقال ابصرته بمعنى ابصرت به كما فى قوله
ببدى ولا اجدل مثل هذا مما لا يحتمل لو وقع فى التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت
امثال ذلك انما يقال فى مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمنكر معرفة ما كتبته بيدك هذا الخط
كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان
فما هو الا لفظ يفوهون به لا معقول كالالفاظ المهملة التى هى اصوات نعم لا معانى لها وذلك
لان القول الدال على معنى لفظ مقول بالفم ومعناه مؤثر فى القلب فما لا معقول له مقول بالفم
لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم المساواة قد تحصل الا بتمام
والمطابق عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب النعمان
فانك كالليل الذى هو مدرك وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى ينتأى اذا بعد
عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصف فى حال سخطه وقوله والمعنى
انه لا يفوتك الممدوح وان بعد فى الهرب قضاء الى قصور الارض لسعة ملكه وطول يده ولانه
له فى جميع الآفاق مطيعا او امره بدا لها ذب ليرفان مثل كلا المثالين غير صحيح لان فى الابتر
حذف المستثنى منه وفى لبيت سد جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا العبادة لله
امر لهظى وداعية للقواعد النحوية من عنان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صح
من ذلك لكان اطنابا بل دائما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الابتر والبيت ناقصا عن اصل
المراد ممنوع على انه قد صح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان
معناه كثير ولفظه يسير لان المراد بيان ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا له الى
ان لا يقدم على القتل فامتنع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
فكان فى امتناع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت ليس فيه حذف لفعل الذى يتعلق

به الظرف قلت لما استدا الظرف مسده ووجب کہ لعدم احتیاج تادیۃ اصل المراد البتۃ
لو ذکر لکان تطویلا صح ان لیس فیہ حذف شیء مما یودی بہ اصل المراد وتقدیر الفعل انما هو مجرد
دعابۃ امر لفظی وهو ان حروف الجرۃ انما تتعلق بفعل وفضلہ ای یجان قولہ ولکم فی القصاص
حیوۃ علی ما کان عندهم وجز کلام فی هذا المعنی هو قولهم القتل انفی للقتل بقلۃ حروف
ما بناظرہ ای اللفظ الذی بناظر قولهم القتل انفی للقتل منہ ای من قولہ ولکم فی القصاص
حیوۃ وما بناظرہ منہ هو فی القصاص حیوۃ لان قولہ ولکم لا مدخل لہ فی المناظرۃ لکونہ
زائدا علی معنی قولهم القتل انفی للقتل بحروف فی القصاص حیوۃ احد عشر ان اعتبر التنوین و
الا فعشرۃ وحروف القتل انفی للقتل اربعۃ عشر والمعتبر الحروف الملفوظۃ لا المکتوبۃ
الا بجازا نما یتعلق بالعبارۃ دون الکتابۃ والنص علی المطلوب الذی هو الحیوۃ بخلاف
قولهم فانہ لا یشتمل علی التصریح بها وما یفیدہ تنکیر حیوۃ من التعظیم لنعم ای منع القصاص
ایاهم عما کانوا علیہ من قتل جماعۃ بواحد فالمعنی لکم فی هذا الجنس من الحکم الذی هو القصاص
حیوۃ عظیمۃ او النوعیۃ عطف علی التعظیم ای لکم فی القصاص نوع من الحیوۃ الحاصلۃ للمقتول
ای الذی یقصد قتلہ والقاتل بالارتداع عن القتل العلم بالاقتصاص من القاتل لانہ اذا
هم بالقتل فعلم انہ یقتص منہ فارتدع سلم صاحبہ من القتل وسلم هو من القود واطراده
ای یکون قولہ ولکم فی القصاص حیوۃ مطردا لان القصاص مطلقا سبب للحیوۃ بخلاف قولهم
فان القتل الذی انفی للقتل ما یکون علی وجہ القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما لیس
انفی للقتل بل ادعی لہ وخلوہ ای یخلو قولہ ولکم فی القصاص حیوۃ عن التکرار بخلاف قولهم فانہ
یشتمل علی تکرار القتل والتکرار من حیث انہ تکرار من عیوب الکلام بمعنی ان ما یخلو عن التکرار
افضل مما یشتمل علیہ ولا یلزم من هذا ان یکون ما تکرارہ مخلا بالفصاحۃ فان قیل فی هذا التکرار
زیادۃ الحث علی القصد وهو من المحسنات قلنا حسنہ لیس من جهۃ التکرار بل من جهۃ زیادۃ الحث علی القصد
وهذا لا ینافی رجحان الخالی عن التکرار ولهذا قالوا الاحسن فی زیادۃ الحث علی القصد ان لا یوتی
التکرار بان یکون کل من اللفظین بمعنی آخر واستغنائہ ای واستغنا قولہ ولکم فی القصاص حیوۃ
عن تقیید بمحذوف بخلاف قولهم فانہ یحتاج الی ان یقال انفی للقتل من ترکہ والمطابقۃ ای
باشتمالہ علی صفۃ المطابقۃ وهی الجمع بین المتضادین کالقصاص والحیوۃ ویتجلی ایضا بما فیہ من الغرابۃ
وهو ان الاقتصاص قتل ومستوجب للحیوۃ وقد جعل مکانا وظرفا للحیوۃ ولیس ذلک الا فی

الخفيفة التي تنقض سلاسة الكلام بخلاف ثقلهم فانه ليس فيه ما يجيء بين حرفين متحركين متلاصقين
الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه ثقلهم من التناقض بحسب النظام وهو ان الشيء ينفي
نفسه وغيره نظرا الى ذلك اعتبر بحسنه وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص بالنفي وغيره
نظرا الى تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاب الحذف
عطف على ايجاب القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف تارة جزء جملة نحو ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا بنفسه كان او فضلة مفردا كان او جملة مضافة الى
مفرد جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قوله لعزة انا ابن جلا وطلاع
الثنايا اي انا ابن رجل جلا الامور وطلاع الثنايا اي مكتاب لصعاب الامور في
اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا
كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجمل وبعض او بين كقوله
تعالى ومنهم دون ذلك كقولك ما في القوم دون هذا وغيره نادر ولا سيما اذا لزم منافاة
عود الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وهذا التنوين لا تنوين محكي كهو في قوله بنت اخوال
توبد ظلما علينا لهم قديما لا تنوين عوض في المعلمة وحذف الفعل على ما توهم بعض النحاة لان
هذا الحذف ليس مما يختص الفعل ولا في قلة زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المتروك
الى المعلمة اذا اشعر معه ضمير فاعل عاد الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الاشعار
وعدمه وصفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة ونحوها
كاملة او غير معيبة وما يؤيد هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله ثم فاردت ان اعيبها فانتر
بدل على ان الملك كان اتيا باخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في احد ابواب الانشا او جواب
شرط اما الجر الاختصاصي نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم اي اعرضوا بدليل ما بعده
وهو قوله تعرضون وما اتاهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين فالمذكر لا تعطف على قوله الجر
الاختصاصي فيكون حينئذ جواب الشرط المذكور لا محالة اي جواب شرط شئ لا يحيط به الوصف و
لنذهب عن السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون
الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتصور حينئذ ويتمهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده
والله لئن قمت الي وسكت تواعده على الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتراءى لو نقض من
مؤاخذته على ضرب من العذاب كذلك واذا قال الشيخ المتيح اذا اتيتني شابا وسكت جالت الافكار له

مما يدخل به لولا في الجواب مثالها اي مثال الحذف للدلالة على ان شيئا لا يحيط به الوصف والحذف
لتذهب بنفس لتسامح كل مذهب مكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها
ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب لشرطا اي او الحذف وغير ذلك لمذكور كالمسند
والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكرباس بتا اي منسوج
والمستثنى نحو ما جاءني من احد لا زيد لا او المضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد نحو بادت وباغلا
وكجواب القسم نحو والفجر ولياليٍ عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف عليه
مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة
عطف على ما جاز جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل
ومنه قول ابي الطيب ان تمان بنوه في شبيبته فمنتهم ونبذناه على الهرم اي فماتوا
او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه فبلغ
قوله فضى به بها جملة محذوفة هي مسبب لمذكور وهو قوله تعالى فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس
امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله لحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون الحذف وقع جزء جملة هي شرط كقوله تعالى
فان الله هو المولى اي ان اراد ولينا يحق فان الله هو المولى والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت فيه
فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني فهو ان يكون
الحذف وقع جزء جملة وظاهر كلام المفتاح على العكس ومثلها فصيحة على التقديرين والمشهور
في تمثيلها قولهم اذا لقيت زيدا فاضربه ان اقصد بنا ثم التقول فقد حبتنا حزاسانا او غيرها اي غير
اي غير المسبب كالسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستثناء من انه على حذف المبتدأ
والخبر في قوله من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اما اكثر اي والحذف فيها اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستعبار الرؤيا ففعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف وسريعا لتقط طرفين لضوء البارق المتصالي ببغداد ومنا
ما لحق وما لحاق اي طرفين فاخذت اسكنهما وهي لا تسكن ثم اعاودها وتدافع الى ان قضيت
العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف
كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب

الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر
فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان بدلية العقل عليها اى على الحذف
والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو هرقت عليكم المبتدأ اى تناولها فان العقل دل على
ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد فيها من محذوف والمقصود
الاظهر هو على ان المحذوف تناول لانا نعرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقديرا لتناول
اولى من تقدير الاكل لشمول شرب لبنها فانه ايضا حرام وقوله منها ان بدلت فيرتاح لان
ان بدلت بمعنى الدلالة والدلالة لبست من الادلة ومنها ان بدلت العقل عليها اى على المحذوف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره وعذابه فان العقل بدلت على امتناع المجئ على الله تعالى
وبدلت على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه بدلت على تعيين
الامر او تعيين العذاب فليتأمل ومنها ان بدلت العقل عليها والعادة على التعيين نحو فذلكن
الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان
على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبى فاما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى خبر لقوله
قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود وفيها عن نفسه وفى شانه حتى يشملها اى الحب والمراودة
والعادة دلت على الثانى اى مراودته لانا لم نر المغرم لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه
اى لقهر الحب المغرم صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى خبر ولا فى شانه لكونه شاملا له
ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع
لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هى مرجحة لان المجاز والمجمل لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد به القوانين النحوية
يدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر
عند الشروع فى القراءة ابتدأ بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد
وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او الخط
بالفعل كقولهم للمغرس بالقاف والنبق اى اغرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاغراس النبق
المحالب على ان المحذوف اغرست والبناء للملابسة والوفاء الالبام والالتفاف نحو وفاء
الثوب اى رفاه اذا اصلحه ومن نشر والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى
صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان جنس من علم واحدا ولم يتمكن فى النفس

فصل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من انا لشيء اذا ذكر بها ثم بين كان ادخل فيها من ان يبين اولا
او لتكمل لذة العلم يراى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالجهل بوجود
تالم فالجهول اذا لم يحصل بر شعور تالما لم يالم في الجهل بر واذا حصل بر الشعور بوجود دون ذكر
تشوقت النفس الى العلم بر وذا تمت بفقدانها اياه فاذا حصلها العلم بر على سبيل الايضاح
كملت لذة العلم بر للعلم الضروري بان اللذة عقيب الكمال واقوى كما تها لذة بان لذة الوجدان
ولذة الخلاص عن الالم وممايدل على ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل
من الغمام فان تحصيل العذاب باتيانهم الذي هو منتظر الرحمة ليكون اشد لان الشر الحاصل
من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر وكيف اذا جاء الشر
من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع
العبد بدلها من اتيانه ما لم يكونوا يحتسبون ونحو ويشرح لي صدري فان شرح لي يتضح
شرح الشيء ما ادى للطالب فصدري يفيد تفسيرا اي تفسيرا ذلك الشيء وايضاحه وهذا
الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء
المبين وتعظيمه كقولهم تفرق فضيلة البر ذلك لان اذا بر هؤلاء مفطوع مصبحين وكقولهم
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة وقولهم اي في الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واذ
لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان اظنا بالابهام فيه
الفاعل اولا وافتقارا بانا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل
الاطناب وهو الايجاز والمساواة وهذا هو اصطلاح السكاكي وقوله حسنا اي حسن
باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام اراد الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذي هو
صدر الاستئناف وابهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب قيل الاجمال والتفصيل
لانك اذا جمع بين المتنافيين من الاوصاف الغريبة المستظرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها
اثرا فانفعال التعجب انما قال بابهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومعنى اي عن
الايضاح بعد الابهام التوشيح وهو ان يوقف في عجز الكلام بمثنى مفتقر باسمين اثنيهما

معطوف

معطوف على الاقل نحو ليشب ابن آدم وليشب فيه خصلتان والحرص وطول الامل ولو اريد الا
تمثيل وليشب فيه الحرص وطول الامل لكفاهم او لاثم اوضح لما سبق ويبقى هذا توشيحا
لان التوشيح لفظ لفظ المعطوف فكانه يجعل لتعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر
باسمين بمنزلة لفظ القطن بعد القذف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله
اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعد ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف والابدال فلو قال اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مرتبة الخاص حتى كانه ليس من جنس العام فمن ثم لا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انزلنا امناء عن سائر افرادها العام بما له من الاوصاف الشريفة
حتى كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه متى يجب
التخصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اي الوسطى من الصلوات والفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي صلوة
العصر على قول اكثر المفسرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولكن منكم امة يدعون الى الخير و
يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا ورابطوا والاتي لمصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا
لا نظن بلاكنا كبدا لانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع و
تنبيه على انه لا ينبغي للناظر ان يكون لدنياه جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار لخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدم
من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم
دلالة على ان الانذار الثاني بلغ من الاول واشد كما يقال للناصح اقول لك ثم اقول لك
لا تفعل وذلك لان اصل ثم للدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في ذكر
الامور من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك التدرج ولان الثاني بعد الاول في
الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ثم ما ادريك لتكرير وزيادة التنبيه على ما ينبغي التهمم والاهتمام لغفلة الجل
تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى قال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد

يا قوم اعنا صدوه الحبوة الذي نا متاع ومنها دبادة النوح والضحك في قوله فنا بتر معين
انت وكل حفرة من الارض حظت للسماحة مضجعا وبا بتر معين كبف وارب جوفه و
فكان منه البن والبحر مزعا ومنها الذكير ما قد يعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجرا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت
اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله
لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايقال من اوغل في البلاد اذا
ابعد فيها واختلف في نقيره فقيل هو خرم النبيت بما بعد نكتة ثم المعنى بدونها كانيا
المبالغة في قولها اي قول الخنساء ومريئتها صخرا وان صخرا لتأتم اي تقتدي للهداة به
كأنه علم في رأسه نار فان قولها كأنه علم وان بالمقصود وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية
لكنها انت بقولها في رأسه نارا بالاوز بادة للمبالغة وتحقيقا اي وتحقيق التشبيه في قوله
اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خبائنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه عيون
الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب نفيا لا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا احمرين ضبوعهما كلها سواد فاذا ما ابدت بياضها
وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا
وحر تبين ان عيون الظباء حال الجوع
كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبريبتين بطلان ما قيل ان المراد انه
قد طال مساءهم في المفاوز وخوف لفت الوحوش رحالهم ولغبتهم وكد فع توهم غير المقصود
في بيت لقيط منقبا الكاس من فيم مثل خاتم من الدلو لهم متقبلا خال فانه لما جعل الفم
كاسا منقبا مثل خاتم من الدلو كان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل الحي حتى كانه
يقتضي دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقتض دفع ذلك ملك متكبر فكيف غيره فعلى قد مختصر
الانبال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو خرم الكلام بما بعد نكتة ثم المعنى بدونها او
مثل لذلك فقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث

على الاتباع وتوعيب في الوسط اي لا تخسرون معهم شيئا من بهاركم وتربحون عند بهم فتنتظم
لكم خيرا الدنيا والاخرة واما بالنذيل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالنذيل اعم من الاتباع من جهة امر يكون في ختم الكلام
وغيره واخص من جهة ان الاتباع قد يكون بغير الجملة والغرض التاكيد وهو اي النذيل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل ولم ينتقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على حجر وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء الخصوص
فيكون متعلقا بما قبله واخر نبرعز الحجر الاخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة تستعمل
في الخير وفي معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم
بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعل هذا
يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة
الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وشيوع الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم
الخالدون يحتمل ان يكون من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل
منهما نذيل على ما قبله وهو ايضا اي النذيل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على
ان هذا تقسيم للنذيل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم لضرب الثاني
كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالنذيل الذي يجيء ليكون تاكيدا
الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق قوله
وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقولك اي قولي لك انه ذهب الذين يباشرون فلان بمسبق
اخا لا نائلة حال عن اخا لعمرو موقوف عرفي سياق النفي وعن ضمير المخاطب في لست في هذا الحزن
من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة لخ ما لكونك
ممن لا نائلة ولا تصلح على شيء اي تعرف وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال ضد الدنيء لم يفهم من على نفي الحامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقريره لان الاستفهام في مثل الانكاري لا محالة في الرجال واما بالتكميل وهو الاخراس

ايضا لان الاحراس هو الوقف والاسترداد عن الشيء وجزء وقع عن ابهام خلاف المقصود وهو
ان يوقف في كلام هو هم خلاف المقصود بما بد فعه اي يوقف لشيء يدفع ذلك الابهام وذكر له
مثالين لان ما يدفع الابهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال عن فاعل سقى اعني
قوله صوب الربيع اي نزول المطر وقوعه في الربيع وقد يمتد اي يستدل لان نزول المطر قد
يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني كقوله
قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه
لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التجوز
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا
عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه الذلة والتواضع
ويجوز ان يكون لتعديته بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
هكذا فظون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين
اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من
عجز فازال ذلك الوهم بان حلمه انما هو وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا وامثلة المصراع الثاني فزعم المصنف انه تأكيد للاول مما يفهم من
قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون ذلك تأكيدا لكن تأكيد المفهوم لا يتكهل كما
زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لجواز ان يكون غضبه تهتا لا هباب له لا بعباء به والذي يخطر بالبال ان قصد
البيت لطف آخر مما يشعر به كلام المصنف فان المصراع الثاني يحتمل وذلك بان يكون
حليما في حال يحسن فيه الحلم وهو انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من التهتاش وطلا ثم انه
وعدم اثارة الغضب فلما بتر فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع
الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكنه مما به في غيره فكيف
في غير تلك الحالة وامثلة التتميم وهو ان يوقف في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجيه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام

اى يطعمونه مع حبهم والاحتياج اليه وان لجعل الضمير لله اى يطعمون على حب الله تعالى
فلا يكون مما نحن فيه لانه بتاويل المراد وكقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى
اسرى بعبده ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانما اسرى فى
بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لتكميل سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه و
المسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله
البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء
الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والتنكير فى تنزيه لله و
تعجيبا مما ينسبون اليه والدعاء فى قوله اى وكالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى
يشكو كبره وضعف اثنا ثنين وبلغتها فداوحجت سبعى الى تومجان بقال ترجم كلاما اذا
فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها واللواو فيه اعتراضية لبست
عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل انا هاو الحوادث
جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى
ومثله ما ذكره فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت ليس الذكر كالانثى انتهى اعتراض بين
قوله انى وضعتها انثى وقوله واذ سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
بالحال والفرق دقيق شاد البر صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى اتخذتم العجل
من بعده وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة فى غير موضعها او
اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى كالتنبيه فى قول الشاعر واعلم علم
المرء بنفعه ان سوف يانى كل ما قدرا ان هى المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف اى
انه المقدر وقد ابى البتة وان وقع غير تاخير فى هذا قليلا وللتسهيل للامر وقوله فعلم المرء
بنفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وبها شائبة من السببية ومما جاء
اى ومن الاعتراض الذى وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينهما
اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

فائدة زيادة التوجيه والتقبيح وانما الاعتراض فائدته ظاهرة حيث لم يعتقدوا فيه ذلك وعلى سبيل العادة

نسائكم حرث لكم فقوله انا نحبب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين
كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نسائكم حرث لكم بيان لقوله
فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض
الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث تبتغى
منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما هو لعنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق به كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي و
لوالديك ففوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا بالتوصية
بالوالدة مخصوصا وقد كبر الحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستطراف في قول
ابي الطيب وخوفق قلب لو رأيت لهيبه ياجنتي لرأيت فيه جهنما فقوله ياجنتي اعتراض للمطابقة
مع جهنم والاستطراف ومنها ايهان التسبب لامر غريب كما في قول الشاعر فلا هجره بيد
وفي الياس راحة ولا وصله بصفو لنا مختار مر فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر
غريب فبين سببه بان في الياس راحة فقال قوم قد يكون النكتة فيما ذكر هنا سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز
بعضهم وقوعه بعني ان لقائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقا
فرقين يجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض من جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة
اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يقع في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين
متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين
الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا
يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير الجملة المعترضة بين البدل والمبدل منه وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وفاما ان مثاستد في فراشه و
لاظل مثاحيث كان قتيل اقول ليت

لجواز ان تكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على ضمائر معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا وبكون الغرض منها تاكيدا الاولى اللهم الا ان يقال انا نعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير بان التتميم لا نراه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم اي وجوب الفرق الثاني بينه وبين الغائلين بان التكثير في الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اي كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها للنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرق آخر تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فح يشمل التتميم ما كان واقعا في احد الموضعين وفي اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر فغير خال لانه تارة ان تشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا تشترط فان اشترط ذلك لم يصح بحيث يكون غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه تارة يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم تشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان له محل من الاعراب ولا بكونا للمتمم الا ان يقال انا الاعتراض اذا كان جملة تشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كانت او اقل من جملة او اكثر فمهمل لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب بكونا ما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اخصر لقيل ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكر ومن يتبعهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه بما تجلى به جملة العرش ومن حوله تعجبا منه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل بما سبق ظاهرا لتناول منها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم

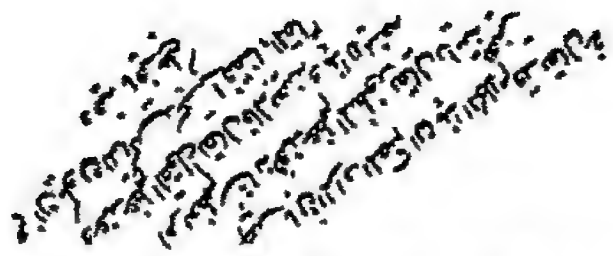

وابتر بعيش وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وجه نظر لان هذا داخل في
التتميم اذ قد ان جهة بعضهم لتكثرهم لنا كيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم
من غير ان يكون تترجمة عن علم في القلب ومنها قوله بقي ثلث عشرة كاملة بعد قوله فضبام
ثلثمائة ايام في لجج وسبعة اذا رجعتم لاطالة قوم لانا جد فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين لان في كل منهما جمعا او واحدا منهما كان ممتثلا وجه نظر لانه
ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اقتصر على قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساقة الاية لتكذيب
المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وجه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وجه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عنده من يجوز كونه لتكثير وجه دفع
الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما هو
اصل المراد وزائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى الكلام الخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقول ابي تمام
بصدا اي اعرض عن الدنيا واعن اي ظهر سودد اي سيادة وتمادر لو بدت في زي عذل
ناصد الزي الهيئة والعذل اللوم والناصد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول
الشاعر وليست بنظار الجانب الغني اذا كانت لعليا في جانب الفقر اراد بالغنى مستغنى
اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب المشقة احب اليه من الراحة والدعة بدفعا
بصفر بابيل الى المعالي نضراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع
قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه مثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالقياس الى ما سبق وان يكون
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب قد يقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي ننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اي نغتر عائديه تعبيره من قوله عيرنا واحد لا يجبر على الاعتراض علينا انقيادا لطوعا او
اقتدارا ويجوز ان يصف بأسهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى ارائهم فالاية ايجاز
بالنسبة الى البيت وقل ما قال وبقربات ما قال الاية يشمل كل ما في البيت مختص بالقول وان كان
يلزم منه جوم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه نحمده على جزيل نواله و

على النبي محمد وآله وتشكله التوفيق للاتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده

علم البيان

علم البيان علة تعرف على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه مرجع من علم البلاغة ومختاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه او بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه بالنقص او بالزيادة او بالقوة او بالضعف بحسب المقتضى الحال والمقام منه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم واراد بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا يقتدر في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وبقيد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اراد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من علم البيان في شيء مقيدا الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يؤديه بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد خرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى لاسد بعبارات مختلفة كالاسد الغضنفر واللبث والحارث على ان لا اختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ بمعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة اما ان تكون لشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو الاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود

والنصب في الاشارة ان دلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ
احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا
عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا
فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة الاخ على الوجع فان
اللافظ بمقتضى التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا التي تكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والاذهان
والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بان المتكلم عرفها
الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه والنسبة الى من هو عالم بالوضع
واحترز بها بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واوردوا
بانه لا وضع في تلك اللفظ في الجملة الا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج منه التضمن والالتزام
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاعل
فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما
كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها بها فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه لها بان ليس صفة للفظ فان معنى
فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهامها المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى
من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ
منهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بافهام المعنى منه كانه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فقول الدلالة اللفظ
التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك
وبيني الاولى بعني تمام على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على
تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اعني الدلالة على الجزء والخارج

عقلية لان دلالة كل منهما اتما من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل يستلزم حصول الجزء وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية

يعني ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا وقد

يخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى

الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ

مشتركا بين الجزء والكل فاذا ابدء بدا الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة

اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا ابدء بدا الجزء لانه موضوع له

يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة

وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا ابدء بدا الملزوم واعتبر دلالته على اللازم

بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا ابدء

بدا اللازم من حيث انه موضوع صدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة

لا التزام وح ينتقض تعريف كل الدلالات بعضها ببعض فالجواب ان تلك لم يقصد تعريف الدلالة

حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التفهيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض

القيود اعتمادا على وضوحه شهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع

من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء والالتزام دلالته

على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة

اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ اذ ارادة جاعل على فنون الوضع فاللفظ

ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا ابدء بدا احد

المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو يرادا ايضا لم تكن تلك الارادة على فنون الوضع لان قانون

الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى

ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزء متضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة

لا تقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين

بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون

الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان

التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانما اذا قصد باللفظ الجزء

القائل بلزوم امتناع الاجتماع بينهما لدلالة لا امتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد

وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام لا يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكن مقالا

يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر فيها

مطابقة ام تضمن وانهما احتمال يصدق عليه تعريف لاحدهما وكذا المشترك بين اللازم و

الملزوم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني

بين الموضوع له والخارج عنه اي كون الامر الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذ

حصوله بعينه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع

له كنسبة سائر الخارجيات اليه فلا دلالة للفظ عليه دون غيره بكون رجحانا بلا مرجح ولو لا

الخالب بعرف وغيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف

عام او امر المفهوم من اطلاق المعرف وغيره كالشرع واصطلاحات ابواب لصناعات وغيرها

مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم

الذهني وجعله لعلامة تعرف شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان

يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم لسبب اللزوم بينهما ذهنا او غيره

من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني لان نفي تعقل المدلول الالتزامي

عن تعقل المسمى لا ينفي اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج

كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام

ايضا مما يأتي فيما لو وضع والخفاء والا يراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة

في الوضوح لا ينافي كونها بالوضع اي بالدلالة المطابقية لان السامع اذا كان عالما بوضع الا

لفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ

لذلك المعنى لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا

اذا قلنا اخذه ثبلا لورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكو

كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا اخذه ثبلا لورد او اخفى

منه لانا اذا قدرنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات

كان هذا ايضا من المرادفات كيفما يأتي بها من تلك الكلمات من غير تفاوت في ان لم يكن عالما بوضعها

لها لم يفهم من المراد من ذلك اللفظ شيء اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منهما لا دون ان
يقول لم يكن واحد منهما الا لانا لمفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الا لفظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنبه بذلك على ما اشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منهما و
هذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منهما فلا يكون شيء منهما دالا او يكون عالما ببعض منها
دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض على التقديرين لا يكون كل واحد منهما دالا
ويحتمل ان يكون بعض منهما دالا فلنتأمل وانا ما كان لا يجري بينهما الوضوح فان قلت لو توقف
فهم المعنى على الوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين
اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت لم توقف على العلم بالوضع
هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ و
قد يجاب منه بما قال ان فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على
فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ اظهر فهما في الخيال بحيث يحضر معانيها
في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج
الى التفات اكثر ومراجعات طول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على
الحس والمعاني على العقل فالجواب انا لم نرد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر
الى نفس الدلالة لان الدلالة الالتزامية كذلك لانها من حيث هي دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم
بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وتارة بالعقلية
والاخرى بالمذكورية تارة بالعقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام فظاهر جواز ان يكون لشيء
واحد لوازم متعددة بعضها اقرب للبال من بعض بسبب قلة الوسائط مع كونها موضوعة لذلك
المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة على وضوح ما

تنبيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم
ودلالة اللازم ضمنية من حيث ان اللازم معنى الملزوم فبادية الملزوم بالفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق
دلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد بالتزوم
التبعية والملزوم المستتبع واللازم
التابع ويلاحظ في كل منها

خفاء وكذا اذا كان لشئ واحد لزومات لزوم بعضها اوضح منه لبعض الآخر فيمكن تأدية
ذلك اللازم بتلك اللوازم المختلفة الدلالة عليه بالوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة
الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة سواء كان اللزوم بينهما ذهنيا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد بجواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب قريب المنزل الفضيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك
العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فيما نادر يجوز ان يكون المعنى
جزء من شئ آخر فيدل الالتزام الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى بجزء صريح من دلالة
الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا
الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى لتضمني انما ينتقل الذهن
الذهن من الموضوع له مكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل
وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما
لم يخطر بالبال ومعنى النوع بخطر بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب
عن الذهن بحيث ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد
سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يوضع بازاء الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى
تركيبيا وقد ذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تقييد المعنى الواحد بما ذكرناه مما لا بد منه لئلا يرد على اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث ايراد
لان ايجاد المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على
معناه التركيبي يجوز ان يكون لتبيانات بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من
ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك

اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كالحيوان للانسان او خارجا عنه كالكاتب
الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادة ما وضع له فمجاز والا فلا وان لم تقم قرينة
على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال
في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على
الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على الازم المسمى لا على ما زوم ثم ظاهر هذا الكلام يدل
على انه لو جب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه
على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه يجوز معناها لان المراد من المجاز هو الكلمة
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم
والملزوم جميعا والجزم مقدم على الكل بالطبع اي بجنب انه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة
للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم تمنراي من المجاز ما يبتنى على التشبيه و
هو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه ضمنا استعارة
منعين للتعرض لاي المتشبه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسام الاستعارة لابتنائها
عليه وحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان
ذكر التشبيه في علم البيان لابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه ويكون المجعل
مقدمة لبحث الاستعارة قلت لا نه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان
على ما الفرعه السكاكي وانت جزما بما مر من الاضطراب في الامر بان يقال علم البيان علم يبحث
فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث
التي ورد ها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه لاصطلاحي الذي يبتنى
عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تقسيمه بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم
المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه للاقل للعهد
في الناقص الجنس وما يقال ان المعرف اذا اعيد نهي عين الاول فليس على اطلاقه بعني ان معنى التشبيه

في اللغة التكاثر هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له بضوء وان يدل على
مشاركة امر لآخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه
وظاهر هذا التفسير يشمل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك
قال الفاضل لانه لا يتصور الا اذا قصده المتكلم اقول فعلى هذا لا يكون في الاستعارة تشبيه
والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدال على
امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام والا على
وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها والا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا
ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه
صرح بان نحو رأيت بقلا اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فعلى التشبيه في
الاصطلاح عند المصنف هو الدال على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يراد بغير قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيدا عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الدال دون المثبت ليدخل فيه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات لوازم المشبه في المشبه به كقولهم لمن كرم ولئيم
على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالوازم عنده معناها الحقيقي على ما يتحقق انشاء الله
تعالى فتدخل غير اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بالخلاف وهو ما ذكر ارادة
التشبيه نحو زيد كالاسد وكالاسد مجدا في زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار
وهو ما احد ارادة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر
المشبه او مع حذفه لاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي يحذف المبتداء
اي هم صم فانا لمحققين على ان يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه او المنقول
اليه لدلالة الحال او نحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه
انشاء الله تعالى والنظر هنا في اركان التشبيه وفي هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجه وادات وانما لم نعرض منه في اقسام
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدال
على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما

يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما
حسيان قدم البحث عن ظرفيه لاسالتهما الاوجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الدال
التشبيه وان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف وجه الاداة فالطرفان اعني المشبه و
المشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والمس في
المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع الا عن قرب بل الكثير لم يبلغ حد المس وهو
الصوت الذي لخفي حتى كاد لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي في الفم والعنبر في المشموم
والرق والخز في الملموسات والجلد الناعم والحرير في الملموس وهذه كلها قد يشترك فيها
الا ان الصوت الضعيف والمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون
الخد والورد والشم والذوق العنبر والذوق والخز واللمس ملاسة الجلد الناعم
والجرم ولينها لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرف ان يقال ابصر
الورد وشم العنبر وذاق الخز ولمس الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والجهل وجاز التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفا بان يكون
المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاقسام الاربعة والتشبيه فان المشبه اعني الذي
عقلي لانتفاء عدم الجهوة عما من شانه ذلك والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق وجل كريم فان
العطر هو الطيب المحسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية مصدر عنها الافعال بسهولة
عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما اي العلم المستفاد من ذلك الحس واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير
جائز فلذلك لو حاول المحاول التنبا لغرابة في وصف لشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب لكان سخيفا من القول واما ما جاء في
الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق التنبا لغرابة فيضح التشبيه ثم لما كان طرفا المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك
بالحواس الظاهرة ولا بالقوة الناقلة مثل العلم والجهل ليس ولا وجدانيا ثابتا او ان بد خلها
في الحسي والعقلي تقابلا للاعتبار وتنبيها للفرع على الطراز الاول نذكر لكل اقل الاعتبارات
الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار المعتبم تقسيم الحسي والعقلي بقوله و

المراد بالحس المدرك هو او ما دته باحد الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والشم و
الذوق واللمس فدخل بقراي بسبب بادة قولنا او ما دته تدخل في الحس الخيالي وهو الذي
الذي عرض مجتمعا من موكل واحد منهما مما يدرك بالحس كما اي كالمشتبه في قوله فكان
مخرا الشقيق هو مزاج يجمع قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد اغا
اضيف الى النعمان لانه حوا وضا كثر فيها ذلك اذا صوب اي مال الى اسفل مرصا تجلى الطراف
نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلم جمع علم وهي الرابية باقوت نشر به على رماح من زبرجد
فان الاعلام التي اقوتية المنشورة على الرماح الزبرجد يترتب الا يدرك الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن ما دته الوقوع
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقل
ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا ما دته تدرك باحد الحواس الخمس الظاهرة
فدخل الوهم الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع من محسوس بخلاف الخيالي فانه منتزع
منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحد الحواس المذكورة ولكنه يجيء لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد يمتاز عن العقلي كما في قوله اي كالمشتبه في قول امرئ القيس
ايقتلوني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلوني ذلك الرجل
وعندي فتيات سلوى الحال ان مضاجعي ملاءة حبر سبف منسوب الى مشارف اليمن وسميا
محددة النصال بقال شحذ السكين يشحذه فاحدته ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها
وكونها صقيلة فانها بالاغوال مما لا يدرك الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم
تدل الا على البصر مما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيال ما ثبات الصور
المرتسمة في الخيال المشاهدة اليه من طرق الحواس ولا بالوهم ما ثبات المعاني الجزئية المدركة بالوهم
على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية لبست
مما ثبت في الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال وذوق
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجد لم تدركه الا بها وليست ايضا مما لا تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل التحقيق في هذا المقام ان مرقوم الادراك اما بيتي مختلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها ولختراع اشيا لا حقيقة لها كانياب الرجاحان او اراس

اولاراس

اولا داس له وهو دائما لا تسكن نوما ولا يقظة ولبس عالما منتظما بل النفس هي التي تستعملها
على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة
العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيال هو المعدوم الذهبي دكبتر المتخيلة
مزالا مورالتي امسكت بالحواس الظاهرة وبالوهم ما اخزعتبر المتخيلة من عند نفسها كاذا
سمع ان الغول شئ يهلك الناس كالسبع فحكم المتخيلة في تصويرها بصورة السبع و
اختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ويدخل بها في العقليات ما يدرك
بالقوى الباطنة وتسمى وجدانيات كاللذة والالم المحسيتين فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف
اللذة والالم العقليتين فانهما لبسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحق
وتحقق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك
والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك في كل منهما حق وعقل
اما الحق فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة
بالحلو واللامس باللين والباصرة بالملاحة والشامة بصوت حسن والشامة بروائح
طيبة والمتوهمة بصوت شئ ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي
فلا شك ان للقوة العاقلة كالافهمة ادراكها المجردات اليقينية وانها ندرك هذا كما
ونلتذ بروحها للذة العقلية وقس على هذا الالم واللذة العقلية ليست من الوجدانيات
المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم المحسيتان فلما كانا
عبارتين عن الادراك بن المذكورين والادراك ليس مما يدرك الحواس الظاهرة بخلاف
بقية ما عدا المدرك باحد الحواس الظاهرة وليس من العقليات الصرفة لكونها من الجسمانيات
المستندة الى الحواس فثبت ان الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح و
الغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك وجهة ما يشترك فيه اي وجد التشبيه هو المعنى
الذي قصد اشتراك الطرفين فيه بحصتها او تخيلا والآخر هو الاسد في قولنا ان يدكالاسد
بشركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس في
التشبيه بالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال
الشيخ عبد القاهر التشبيه لا يدل الا على اشتراك الشيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في
نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخيلي ان لا يوجد ذلك في احد

الطرفين او في كليهما الاعلى سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في
حول الفاضل النحوي فكان النجوم دجاها هو جمع دجية وهي الظلمة والضمير للتأويل النجوم
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه هنا اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو
الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب تحت مظلم اسود فهي اي تلك
الهيئة غير موجودة في المشبه به الاعلى طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على
طريق التخييل انه لما كانت البدعة وكل ما هو جهل مجهل صاحبها كمن هو في الظلمة
فلا هتدي للطريق فلا يأمن ان يتناول مكروها شبهت البدعة وكل ما يجهل بها اي بالظلمة
فقوله شبهت جواب لما وقوله بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور ولان السنة
والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل
كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل انها اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض وشراق
نواتيكم بالخفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي ويتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل
مما له سواد وظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فضحا اي بسبب تخيل ان البدعة
مما له بياض وشراق والاول مما له سواد وظلام صار تشبيه النجوم بين السنن بين الابتداع
كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض في تشبيه سواد الشباب اي بياض في اسوده فيهما سواد
متحقق وبالانوار اي الازهار مؤتلقة بالطاف اي لامعة بين اثنات الشدائد الخضر فيهما سواد
بحسب الاصل فقط فظهر اشتراك النجوم بين السنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا
ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان
قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاح بين الابتداع وكان ذلك للمبالغة في
بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلوح من بينها فعلم من وجه اشتراك ووجه التشبيه
بين المشبه والمشبه به فساد جعل اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في
الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يتبادر منه المشبه اعني النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو منه وانتفى لفسا عنه فصار مستغنيا عنه في فهم المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر ذلك لو قوعه في عيا وهجوم الوحشة
عليه كما يوجد الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر

المتلالي

الصالح منه داخل واكثر فالحوان وجد التشبيه فيه كون استعمالها مصلحا واياها لها مفسدا او
المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل مناطه الذي هو الدلالة على المقاصد الا بمراعاة امر ما النحو
فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجد الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية
ما لم يصلح بالملح ومن حيث وجد التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة
الخواستعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام ويمجه
التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزء منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مبتدأ لها غير هما كما في تشبيه ثوب بالحرير في نوعيهما او
او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونه كرباسا او ثوبا او من القطن او الكتان
غير حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى ثمة بهما ولهذا قال الصفة وذلك الصفة اما حقيقية اي
هيئة ممتكنة في الذات منفردة بها او الصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات
الجسمانية الحقيقية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين للتلازم
تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والنكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدائرة او هيئة بين شكل نصف الدائرة او هيئة بين ثلث هيئات كالمثلث او اربع كالمربع الى
غير ذلك والمقادير المقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزئ لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبراحزن عن البعد ان يكون لاجزائه
المفروضة ثابتة وبراحزن عن الزمان والمقدار جسم تعليمي اي قبل القسمة في الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند
المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر او عن انها عبارة عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
فجعل المقادير والحركات من الكيفيات نظرا لان المقدار من مقولة الكم او عن الذي يقتضي القسمة
لذاته والحركة من الاعراض المنتبرة والكيفية لا يقتضي ذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما
يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن
مجموع الشكل واللون وكالصحة والمرض الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والا
والتحدب والتقعر الداخلين تحت الشكل وعن ذلك او بالتمع عطف على قوله بالصور التمع قوة

وتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين بدرك بها الاصوات الضعيفة
والقوية والى بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والى بين بين والصوت يحصل من القوج
المعاول للقرع الذي هو ماس عنيف للقلع الذي هو تفريق عنيف لشرط مفاومة المقروع
للقارع والمقلوع وبحسب قوة المفاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة
المقروع او ملاسته كما في وتاد الاخبية المندة او في قصر المتمدد وضيقه او شدة التواتر كما في
المزامير الملوية تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحامضة والمرارة والمالحة والحلوة والعفوصة والقبض و
الدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبطة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروائح ولا تحصى لانولها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كواعث
لهيئة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او
باللمس وهي قوة ساذية في بدن كله يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة وهذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بانفعال الاجسام العنصرية وبفعل بعضها
في بعض فتولد منها المركبات والاولية منها اصلية لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاجزاء اصلية لانها
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن تركب بعض الاجزاء لخفض بعضها او رفع والملاسة وهي
كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون
للشيء بها قوام عن استحالة فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا لسهولة وانما يكون قبول الغمز الى
الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من
الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لولا
ثقله عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لولا ثقله عائق وكل
منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه
في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة قاطبة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا احتبس
بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير

هذا الفن

هذا الفن وعقلية عطف على حسية اى الصفة الحقيقية اما حسية كالمرار وعقلية كالكيفيات

النفسانية اى المختصة بذوات النفوس من الذكاء اى حدة الفؤاد وهى شدة قوة للنفس

معدة الاكتساب للاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج

ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم فديق على

الادراك المقرر بحصول صورة من الشئ عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت و

على ادراك الكلى وعلى ادراك ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعا ما نحو غرض ما

صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن منها وبقولها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس عند ادراك

الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند

اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهى الطبيعة وفى بعضها ملكة تصدر عنها صفات

ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان

للاعتياد مدخلا فى الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة و

مقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة كما تطلق

على ما يقابل الاضافى الذى لا يكون متقررا فى الذات بل يكون معنى متعلقا بشئ كالذى

الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة او الشمس وكالفى ذات

الحجاب كما قد تطلق على ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل

كالصوت الوهمية المشبهة بالحجاب او الثياب للشبهة والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال

ان الوصف العقلى منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى فى نسبة كالاضافة الى

يكون مطلوبا بالوجود او العدم عند النفس وكالاضافة شئ تصورى وهى محصورة اعلم ان

هذه التقييمات التى لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا انبهها

من السكاكى باطلاعه على اصطلاحها المتكلمين فيه ذا الامام عبد القاهر واحاطته بأسرارها

العرب فى خواص تراكيب البلغاء فلم يزد فى هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات

وتحقيق اللطائف التى منها وابهم وجه التشبيه ما واحدا واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من

متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا

بان يكون هيئة ينتزعها العقل من عدة امور بعد ما يشعر لفظ المفتاح فيه نظر ستعرفه وكل

منهما اى من الواحد وما هو بمنزلته حسى او عقلى واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد

وجه التشبيه تارة واحدا وغيره وجه الواحد تارة متعددا بان ينظر الى عدة امور
مع قصد اشتراك الطرفين وكل واحد منها وحده مخالف للمركب المنزل منزلة الواحد فانه قد
اشتركا في كل واحد من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك
اي اما حسي وعقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة
الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المركب دون كل واحد
من الامور التي يلتئم منها التركيب والحسي طرفا مختلفا الاعتبار بمعنى ان وجه التشبيه سواء كان تمام الحقيقة
او متعدد الا يكون المشبه والمشبه به من الاحتمالين ولا يجوز ان يكون كلاهما الواحد منهما
عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء بعنوان وجه التشبيه مع ان كلا من الطرفين هو
منهما وكل ما يوصف بالعقلية يوجد حينئذ يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون
الا اجساما او قائما بالجسم والعقلي اعم فيجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون
احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء لان الامتناع في تمام المعقول لا في
بل كل حسي فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من
التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي وقد لا العكس
فان قيل هواء وصفر التشبيه مشترك فيه وكل وليس بكل بقرينة التثنية ان كل وجه تشبيه
هو مشترك فيه لان اشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه هو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا
وقوع الاشتراك فيه وكل وجه تشبيه هو كلي فلا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا
المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان فرادى اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الورد
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا لما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق
ان وجه التشبيه قد يكون هو عنه عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى المتسامح كما تراه في قوله
الواحد الحقيقي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة وضبطها ان وجه التشبيه تارة واحد
او مركب ومتعدد وكل من الاقوال اما حسي او عقلي او مختلف فهذه
سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فهذه
ثمانية وعشرون لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر قولها
كالحمرة من الشفق والبياض اي بياض الصبح المبيضا وغير نشاع لان الحمرة المبيضا

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر أي في تشبيه الخد بالورد والصوت
الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والثوب بالخز والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالبراءة
عن الفائدة والجراءة هي على ما دون الجرعة الشجاعة وبه جرح الرجل جراءة بالمد وعن الخفاء الجراءة
على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجودها ما صادقة على
ذوات فيمتنع الاشتراك لاسد فيه بخلاف الجراءة فانها للعم والهداية الى الدلالة الموصلة الى المطلوب
واستطابة النفس في تشبيه وجود الشئ لعدم النفع بعدم نفع بظاهره معقولان فان الوجود
العدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذلك الحكم
كاثبات ان للرجل شجاعة الاسد للعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل
بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل الغناء هو معدوم او هو والمعدوم سواء
لم تثبت له شبها من شئ بل انما نفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لا يبتغي تشبيها
ثم قال لا يمكن لك لكنا اذا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ كلا شئ ووجود
شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تعمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما
طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشتبه عقلي والمشتبه به حسوس بالعلم يوصل الى الحق وبفرق
وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر يخالق شخص كريم فيما
المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة
نظائر لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والتلخيص
الايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان
ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة
شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك فيقرب من هذا ما يقال
ان المراد بالعلم هو العقل وجعل وجه التشبيه بين الحيوة والعلم الانتفاع بهما كما ان وجه التشبيه
بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان بيضا صوابا والمركب الحقي من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار
حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحقي مطلقا لا يمكن ان يكون طرفاه الا حسيتين لكنه ينقسم
باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما
معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت

يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه بهان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
ضرورة ان الطرفين في قولنا ان يدك كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان
وجه الشبه في قولنا ان يدك مرفي الانسان بمنزلة واحد بل المراد بالتركيب ان يقصد
الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها مشبهة ويجعلها مشبها او
مشبها بها ووجه تشبيه لذلك ترى صاحب المفتاح صرح في تشبيه المركب بان كلا من
المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء انشاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه
الواحد بهذا المعنى اعني ما من شأنه ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحقيقه لا
يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني ان يقصد الى متعدد
وتنتزع منها صفتان ثم تقصد اشتراك الصفتين في صفة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا
كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه يكون تارة
امرا واحدا اوغير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه امرا حقيقة ملتئما او
اوصافا معدودة من حيث وقوعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحقيقي
هنا اي في التشبيه المركب هو ما طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او يقتر
الاسبت وقد لاح في الصبح الثريا كما نرى في رواية من روى لمنفود ملاجة الملاجي بضم العين
ابيض في حبرة طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نودا اي نفخ نوره كذا في اسرار
البلاغة يقال نودت النجوم وانادت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصل
من تفاوت الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على
الكيفية اي تقاربها اما لكونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية
المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع النضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية
مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما نجده في راي العين بين تلك الانجم وهذا
الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسيرا للمقدار المخصوص اي مقدار هي
القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما لكونه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود
ونودا عوضا لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان لتشكل
من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد
نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وضم الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان

لان المشبه

لان المشبّه هو نفس الثريا والمشبّه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا

وانما لا يقتضي التركيب فيها اي والمركب لحق في التشبيه الذي هو فيه مركبان كما في قول لبيد

كان مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا الليل تهاوى كواكبه اي

بتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تهاوي فحذف احدى التاءين ومن جعله ماضيا لم

يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد لحق بكثير من الطوائف التي قصدها الشاعر على ما يطلع

عليه في اثناء شرحه وقوله من الحيثية بيان لما في قوله كما ان الحاصلة من هوى بفتح الهاء اي سقوط

اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقادير متفرقة في جوانب قتي مظلم فوجه الشبه مركب

كما مر وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال فقد تشبيه النقع والسيوف

منه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب

ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم صلة المصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق وتوهم

ان تركه قولنا كان مثار النقع ليل والسيوف كواكب وضيع الا سيافنا لا يمنع مرتقبا ان يقول

لانا لو اوهمنا معنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها الا ترى ان ليس لك ان

تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان

قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو

كانت مستبدة لقال ليل وكواكب فمن لم يقتصر على ان ادراك لمعان السيوف في

اثناء الهجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو

وترسب في بحر وتذهب هذه الى غاية وتذهب هذه الى غاية للتشبيه تفضيلا لانها لا تقع في النفس

الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان تلك السيوف في حال احتدام الحرب واختلاف لا بد

فيها للضوء اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واحوالا

تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور

تتلألأ وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فبنى على هذه

الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى كواكبه اذ لها وقت اختلفت جهاتها وتحركاتها

وكان لها في ذهابها وجيئها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي كبسيوف تشكالها فاذا لم تزل عن ما كنا

فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه ليس

عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكونه لواو بمعنى مع وهذا كما يقال في

قولنا زيد ضارب عمرو او بكر ان بكرا في حكم المقتلة للضرب وليس المراد ان المشار بمعنى المصدر
على ما يسبق الى الوهم هو المركب الحق فيها طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب كما مر
في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر العلم
مرهفا على رؤس اعلام خضر مستطيلة محززة طيرا فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه
كما يجيء في تشبيه هذا رمشق شابرنهم الرقي بليل مقمر ويجيء زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحق ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع
عليها الحركة اي يكون وجه التشبيه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر في المركب ان يكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد عبر المصنف عبارة الشيخ في اسرار
البلاغة حيث قال اعلم ان ما يرد ادبا لتشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه التشبيه الذي في
قول ابن المعتز او ابي نجم والشمس كالمراة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة الدورية المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يبسط حتى يقبض من جانب الدائرة ثم يبدو ولهذا يقال بدا له او اندم
والمعنى ظهر له راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من
الجانب الى الوسط فان الشمس اذا حدقها الانسان انظر اليها لم يتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذا المراة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان يجرد الحركة عن غيرها من
الاوصاف هناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في
الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة لكان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا
وهو الحركة لا مركبا فحركة الوتد والتهم لا تركيب فيهما لاتحاد هما بخلاف حركة المصحف في
قوله اي قول ابن المعتز فكان البرق مصحف قارئ اي قارئه فانطبقا مرة وانفتحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيهما تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين
اعني حالتي الانطباق والانفتاح الجهتين في كل حالة الجهة التي للشيخ كل عشرة مزهرية

قال حفت بسرو كالفنان تلحفت خضر الحرير على فخام معندل فكانها والريح جاء بميلها تبغي

التعانق ثم يمنعها المخجل اقول فنان البنان من اللام قولهم حفت اي صارت محفوفة والسرو شجر معروف والفنان بالكسر الجوار واحدها فنة وتلحفت حال من البنان او صفة ان جعلنا اللام لواحد من حقيقة الجماعة باعتبار كونه معهودا والذي من كلام العرب العباء العباءة وبميلها حال من ضمير جاء او صفة لمصدر محذوف والمخجل بفتح الميم مصدر او اسم مكان وهو صفة مشبهة لايناسب المقام والمتعلل حال كان بكسر الذال الا ان حركة ما قبل حرف الروي لايلتزم رعايتها ومن وجوه لطائفه ما فيه من التضمين الدقيق وذلك لانه راعى للوكيتين حركة الضمير الذي هو النون والعناق الجمع الاناث من المعز وزنيدة مايزين ليلة

الجسم فمهما كانت اذا التحرك الى جهة واحدة فمشاكلة ان يعتريها بعد وكلما كانت التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة ثوب اصفر

حفت بسرو كالفنان تلحفت خضر الحرير على فوام معتدل

فكانها والريح جاء تميلها تبغي التعانق ثم يمنعها المخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول الطبيب في صفة كلب بهي اي يجلب ذلك الكلب على البهيمة جلوس البدوي المصطلي بادبع مجد ولم تجد اي بقوائم محكمة الخلق معتدلة الا والمجد والمفعول من الهيئة الحاصلة من وقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار والموقد على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد بدت صفحة يوم الوداع الى توديع مرتحل وقائم من نعاس فيه لو شئت مواصل الهيئة من الكسل شبهه بالمقطي المواصل تقطيع التعرض لسببه هو اللوث والكسل نظر الى الجهات الثلث فالتفت بحسب التركيب في التفصيل بخلاف تشبيهه بالمقطي فانه مفرق بحسب التناول يقع في نفس الرائي المصلوب لكونه امرا جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه كجهات الانتفاع بالبغل نافع مع تحمل التعب في اسفاره في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا الجمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي تنتزع من عدة امور لا تروع من الحمار فعل مخصوص هو الحمل ان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي وعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لو جوز انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرق قوما عطاشا غمامة بقاء ابرق الفوز اذا اصابهم برق وابرق الرجل سيفه اذا لمع به ولا يصح منها شيء من هذين الوجهين و ابرقت السماء اذا اصابت ذات برق وفي الاساس ابرق لي فلان اذا تعرضت لك تعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما اوما اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجموع قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فخطاء لوجوب انتزاعه من المجموع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي

بواسطة اشتمال بعض باعتبار ان يكون وجه التشبيه المفصوص المشترك بينهما اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء مويس لان البيت مثلا يمكن ان يظهر للمضطر الى الشوط لشدة الحاجة الى اقامة وجوده ثم
يهون ويبقى محتقرا وزيادة توضيح فلنا ان قوله باتصال البيت هو الذي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى
مشترك بين الظرف والمشبه به فهو الغامر ثم انكشف انها بل هي مثل لنا في قوله التشبيه الوسط اعلى
فلينامل فان مثل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر
واحدا لان الاقتضاء على هذا الجزء يبطل الغرض فان الكلام لان الغرض منه وصف الجزء بانه يجمع
بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مظمعا
متصلا بانتهاء مويس وبين كون الشيء ابتداء لاظهر وادل على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو ويكدر
اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو مثلت به مصفوا له
يتعرض لذكر الكدر وجد تشبيهك له بالماء في الصفا بحاله وعلى حقيقته وفي قولنا زيد يكدر
ويصفو ثم التركيب للمضموم بطل احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقلته
عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا ان زيدا يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيه المجتمعة تتفاوت
المركب في مثل ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب وفي الثاني ان اذا اخذ في بعضها لا يتغير حال
الباقي في افادته بخلاف ما اذا كان بعضه مثل الحد فانا قلنا زيد كالاسد في البحر والسيف لا يجب ان يكون
هذه التشبيهات في مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف او اسقط واحد من الثلاثة
لم يتغير حال الباقي في افادته معنا والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة امور واحد ومركب
ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي
كالالوان والطعوم والروائح فان تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحدق و
اخفاء الاستفادة اي نزول الذكر على الانثى وفي المثل الخفي سفاد الغراب في تشبيه ظاهر بالغراب في
المتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي وفي بهامة الشان
اي شرفه وشهامته الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس فاعلم ان الضمير للشان قد ينتزع الشبه
اي المماثل بقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من غير اعتبار الاشتراك الصدري في التضاف
كل منهما مضافا للاخر ثم نزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تغليب اي اتيان بما فيه ملاءمة وظرافة

يقال

يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح او تكلم اى سخر به واستهزء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد و
للبخيل هو حاتم كل منهما بجعل ان يكون مثالا للمليح او التهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان
الغرض مجرد الملامحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فمليح والا فتهكم وما وقع فى شرح
المفتاح من ان المليح هو ان يشار فى نحو الكلام الى قصة او مثل او شعر او دوات قولنا هو
حاتم مثال للمليح لا للتهكم هو غلط لان ذلك انما هو المليح بتقديم اللام على الميم كما يجئ فى علم
البديع ولئن سلم فى قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى
انا ابن من اجار بيتا وعبد مثل لبغية الفقاك يعنى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها المزج
والمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراكهما يشعر بانهم ان وجد الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفى الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وحينئذ لا مليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع فى التضاد اى فى ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا مما يراد به المزج والتهكم فى شئ فيحتاج
لاحاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احدنا اذا قلنا الجبان
مواسد وللبخيل هو حاتم وعدنا التصريح بوجه الشبه لم يتهيأ لنا ان نقول فى التضاد وفى
مناسبة الضد بل انما يصح ان نقول هو اسد فى الجرة وحاتم فى الجود ومعلوم ان الحاصل فى
المشبه هو ضد الجراة والجود هو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراة والجود بواسطة التمليح
او التهكم لاشتراكهما فى الضد بتركيب يحصل فى الاكاذيب لمضحكة فوجه الشبه فى قولنا الجبان
مواسد انما هو الجراة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام واداة
اى اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد للشك
اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر هو الموصوف والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انما التشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قائم لكن حذف الموصوف وجعل الاسم لسبب
التشبيه كانه الخبر بعينه وصار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكان
قلت هو الحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كان زيدا الخوان وكان فعل كذا وهذا اكثر فى كلام المولدين ومثل وما فى معناها
كناية عما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها والاصل فى نحو
الكاف اى فى الكاف نحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه يجئ فى نحو كان وتماثل
وتشابه بل التشبيه بها لفظا كقولنا ان زيدا كالاسد وكولد الاسد قوله تعالى مثلهم كمثل

الذى استوقد نارا فان المشبّه هو مثل المستوقد اى حاله وقصتها لعجيب الشان واما فقد برا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوى صيب
فحذف ذوى لدلالة قوله يجعلون اصابعهم فان انهم من الصواعق عليه لان هذه الظلمات
من مرجع وهذا مثل مثل القيام القريبة اعنى عطفه على قوله كمثل الذى استوقد نارا فالمثل المشبه
به قد وقع فى الكاف لانه المقدر فى حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما وقع المشبه بالكاف
لما ذكره الكشاف والا بيضاوى من ان المثل المشبه بالكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء
انزلناه ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يحتمل التقدير به فعلمنا ان ايراد الكاف المشبه
به مفردا مقدرا هو من قبيل ما وقع المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف فى الايضاح بان
قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله الآية
من قبيل ما الاتى المشبه به الكاف لان التقدير كونوا كالحواريين انصارا الله وقت قول عيسى
من انصارى الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم ابتك خفوق النجم اى زمان
خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصار الله مقدر بالكاف كمثل ذوى صيب الخ وهذا
لدلالة ما اتم مقامه ظاهر لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين
من انصارى الى الله فان صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى للحواريين من انصارى الى الله والمراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصارا فتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع فى التشبيه بين كذا وكذا ان المراد بالاول مشبه وبالثانى مشبه به فجزم
بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين
الشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الابرج لا يكون نظير القوله او كصيب بان تشبيه
الكون بالقول بما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انما اوقع فى الظاهر التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى وهو صحيح لكن مراد هذا القائل ان يكون التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح فى الكتاب المشبه فحذف
مضاف ومضاف اليه كما فى قوله تعالى واكتب لنا فى هذه الدنيا حسنة بعينه نعم ما ذكره الشارح فى توجيه لفظ
المفتاح كان فى رد هذا القول وهو ان معنى كلام اوقع التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين انصار
الله على ان اللام للعهد بين اى وانا بين كون الحواريين انصارا على ما بينهم ضمنا وتبتلى من قولهم
من انصارى الى الله وبين قول عيسى على ما هو صريح بعض ان المشبه كون المؤمنين انصار الله و

المشبه

المشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون عيسى
على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقبل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد ﷺ
او حواري كل نبي صفوته وخاصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي وقد يلي نحو الكاف غير المشبه
به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو
قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يجعل لتقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل بالماء
يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم يهيج فتطيره الرياح كان لم يكن فليعتبر هيهنا
مضاف محذوف وعناى كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب فان
هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعترض بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون
اصابعهم واذانهم لا بد لها من مرجع فالصاحب الكشاف لو لا طلب هذا الضمائر مرجعا
مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان اداء المعنى المنتزعة سواء قل
حرف التشبيه مفردا بانيا للتشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الا كماء
والى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يجعل لتقديره وعما هو
بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم
يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول الاهل
الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية عند الارتحال فان قيل هلا طلب مرجع الضمير
احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل
الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتضاء على
تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد مناسبة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد
نارا فليتامل وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف

منه بالعقليات لتقدم الحساب وغرابة الف لتنصرفها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم
بالطول فقلت يوم كالحول ما بتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واسبطر الفرامر وكذا اذا قلت في وصف يوم بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد منه ما تجده في قولهم ابرهم كابامهم لفظا
وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم يوم مثل سفا الدباب وكذا اذا قلت فلان اذا
شئ لم يزل يذاكر عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شئ فالسامع
لا يصادف فيه من الاوصاف ما يجتزئ ما يصادفه من افناد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه
به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة
ان كل من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه يقتضي كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه
به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كونه المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويا
في البياض لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقداره لا يقتضي كونه اتم بل
هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتبين
مقداره على ما هو عليه فهذا قالوا لو كلما كان وجه التشبيه داخلا في الغرض اعتبر اكماله و
النقصان كان التشبيه داخلا في القبول واما تقريب حاله فيقتضي الامر به جميعا لان التقرب
الى الاتم لا شعار بالفضل فالتشبيه به من زيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصصت هذه
الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الا مجرد الاشعار بصحة
تشبيه وجه الشبه في الشدة والضعف مع ان التساوي في قبيل التزيين مع ان التساوي فيها اتم منه في وجه
ولا هي اشهر منه بالتساوي ولان المشبه المشتركين في وجه الجمود والتساوي الجامدة المنفورة
في التجارب اتم ولا هي بها اشهر وكذا الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
بديعا ويتم هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه
به ان يكون اعرف بوجه التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا منها والا لم يصح ان يذكر المشبه
به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لايراده في معرض التزيين
او التشويه لامتناع تقريب المجهول بالمجهول وتفسير الشئ بما ليس اوضح منه في التقرير الابلغ او في

قول الشارح لامتناع تقريب المجهول بالمجهول وتفسير الشئ بما ليس اوضح منه اه
لانه ان لم يعلم ان في ان يساويه او لا ويعلم الاول يلزم
الثاني ولا الثاني يلزم الاول على التعيين

مطلب في الوجه
الاتم والاظهر

معرض الاستطراف كما فى تشبيه فخم فخيم موقد بجمر من المسك موجر الذهب نقل الامتناع وقوع
المشبه به وهو الجمر الموصوف الى الواقع وهو الفخم المذكور ليستطرف المشبه بصير وترك المستبع
لشاهد حال او للوجه الآخر اى نقل الندرة قصدا والمشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور
المشبه الى المشبه لمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلم على
هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذى لا يكون اعرف واظهر واقوى فى صورة الاستطراف
خلافا لعز الدين الخليل وقبله سعدا لمثل ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا بد على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع
وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما
فى وجه التشبيه الذى هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا بعد ان يكون مرآة لتلك الجهة التشبيه
المقصد الذى توجه اليه التشبيه على الامر الذى لاجله ذكر التشبيه فهو الغرض منه لانه قال
يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه فى
وجه التشبيه لا ان يزيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل
او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفا فيما يقصد من وجه التشبيه
اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه وتشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطراف
او تزيينه مرفوع عطف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع كما فى تشبيه حر سوداء
بمقلة الظبا وتشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بلبلجة جامدة قد نقر فيها الديك اى استطراف
اى عد المشبه طريفا كما فى تشبيه فخم فيخم موقد بجمر من المسك موجر الذهب برائحته اى
انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لان المشبه به فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا
كما مر فى تشبيه فخم فيخم موقد او اما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول ابى الطيب
يصف لبنى شيخ ولا ذو دبر تزهو قال الجوهرى زها الرجل فهو مزهو اى تكبر وفى لغة
آخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بمعنى تباهى بين الرياض على حمر الهواقب يجوز ان
يريد بها الاذناب الحمر شبهها بالهواقب كانها خوق فارغات ضعفن بها اوائل النار فاطرا

كبهت ان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا بعد حضورها في الدهن ندرة بجر
من المسك وجر الذهب لكن بعد حضورها عند حضور صورة البنفسج فينظر فيشتد
عناق بن صورة تيز هنباعد بن غاية البعد وجر آخر انزاد الشبه بالنار غض بن وقاد
وأوقدان ركبة من لهب نار في جسم لبستولي على البدن مبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر
من موضع لم يعهد ظهوره منه كان مثل النفس البراكز وهو بالشعف براجد وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ان يتم من المشبه في وجه الشبه
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ان الاعلى
انزاد كقوله اي قول محمد بن وهب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الغرس
فوق الدهم ثم بقال الغرة الشق الاغر وهو اكرم وغرة الصبح لبياضه وجر الخليفة حين يمتدح
فانه قصد بهما ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين
يمتدح دلالة على انصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاشاعة
البر والاباحة له وعلى كونه كاملا في الكرم بحيث يتصف البشر والطلاقة عند استماع
المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام بمراعاة المشبه به كتشبيه الجائع وجهها كالبدر في
الاشراق والاستدارة بالرغيف بقي هنا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا اي الذي ذكرناه من جعل احد الشبهين مشبها والاخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه
الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد به الحاق الناقص في وجه
الشبه بالزائد على ما قررناه فيما سبق فانا نجد الجمع بين شبهين في امر من الامور من
غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجد الزيادة والنقصان
ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه في الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشبهين مشبها
ومشبها به احتراز اعن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي
فشابه دمعي اذ جرى ودماقي فمن مثل ما في الكاس عيني تشكب فوالله ما ادري ابالخمر
اسبلت جفوني بقايا سبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالبا في ابالخمر للتعدية
ولبست بزائدة على ما فهم ام من عبرتي كنت شربت لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر

لم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق بحكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه
ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه
اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهوره فيه في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير
قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وغرة الناظر ونحو ذلك
او لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لان المراد في ذلك ان
قلت اشتراط ترجح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر
مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان
لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب
عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه التشبيه هذا تمام الكلام فاذا كان التشبيه
في الغرض صنوا تاما انتظما اشارة رضوان الله عليهما باعتبار الطرفين واخرا باعتبار
التشبيه واخرا باعتبار الاداة واخرا باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب الثابت
واشار الى الاول بقوله فهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اما ان يتعدد
لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل
من الزوجين في المراة باللباس الاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل
على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة
الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت ليس قوله لكم ولهن مقيدا في المشبه به قلت
لان لا اخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او التضمن عليه او مقيدان كقولهم لمن لا
يحصل من سعيه على طائل هو كالواقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل
من سعيه على شيء والمشبه به هو الواقم المقيد بكون واقعا على الماء لان وجه الشبه منهما هو
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون
بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بغير
ذلك وهما اما ان احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وانما
قيد المشبه به دون المشبه لان المشبه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله

كان

كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل
من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى مفردة لا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها
وتشبه كهيئة حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى
مثلها ثم تشبه المركب بالمركب فقد يكون بحيث لو تشبه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما
يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا دراري نثرن على بساط ازرق فان
تشبيه النجوم بالدراري وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن ليس هو عين التشبيه الذي
هو هيئة الحبيئة التي تملاء القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في ديم
السماء وهو دفاء دقها الصافنة وقد يكون بهذه الحبيئة كقوله فكانما المريخ والمشتري
قد امرف شامخ الرتعة منصرف بالليل عن دعوة قد سرجت قد امر شمقر فانه لو قيل
المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء
الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الاية فانا لصحح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا
يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفصل والمذهب الجزل وان
جعلتهما من المفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا
واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب ما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما يرى من الوعد والوعيد والبرق
في ما يصيبهم لكفرهم من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما
تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة
الجبلي بجادا بتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راس شجر ناعضا والفرق بين المركب
والمفرد المقتدح حيث شبه الناقل فالمشبه به في قوله هو كالرائم على الماء انما هو الرائم
بشرط ان يكون رائما على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الا
المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه
المفرد بالمفرد كتشبيه الشقيق بين الدبابات وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس

صَدْعُ الجَبِيبِ وَصَالِي كِلَاهُمَا كَالِلبَالِي وَثَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَدَمْعِي كَالَّلآلِي اقول هذان البيتان من الجمل والصدع بالضم بمعنى الشق كالصدع بالفتح وانشد ابن السكيت والصدع بالفتح مصدر صدعت الزجاجة وغيرها صدعا والصدع بالضم الشق نفسه وقال ابو زيد الصدع بالضم الشق في الشيء الصلب كالزجاجة والصفاة والصدع بالفتح الشق في الارض والبيت من الكامل والشاهد فيه الاضافة لتشبيه المعنوي بالحسي وقوله وصالي كلاهما كالبالي اي كل واحد منهما كالبالي في الانقطاع والبلى والبالي جمع بالية كالليالي جمع ليلة وقوله وثغره في صفاء ودمعي كاللآلي اي في بياض وصفاء مبالغة في وصفه بالصفاء حتى كانه احاط به من جميع جهاته احاطة الظرف بالمظروف قوله وثغره في صفاء ودمعي كاللآلي معطوف على قوله صدع الحبيب وصالي كلاهما كالبالي والشاهد فيه اضافة المشبه الى المشبه به لتشبيه المعنوي بالحسي اي وثغره في صفاء كصفاء اللآلي ودمعي في صفاء كصفاء اللآلي

بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرق البهر لها حاجب كانها بوتقة الحمت بجول فيها ذهب ذائب وقوله وكان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كالقرن تشبيه المركب اعلم ان كلا من المشبه والمشبه به قد يكون حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه كان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه شقيق وتشبيه لشاة الجبلي بالنرجس في الثاني الى ما لا يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلافه في الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قولا بي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيت اي بلغت اقصاه كذا في الاساس ثم بارجوه الارض كيف تصوراي تصور تجد في الثاني صوره الله صورة حسنة فتصور ثم بالنهار اشمسا اي شمس لم تسبقه غيم قد شابه اي خالطه ضرب اشد خضرة من الاول لانها انضر واخضر خضرة فكانما هواي ذلك النهار المشمس معصفر اي لبس ثوبا معصفرا وهو المصبوغ بالعصفر وهو نبت اصفر الزهر عن ابن السكيت الربيع جمع ربرب وهي الارض الظاهر من الماء فنقعت اخضرارها انه صفر الزهر عن ابن السكيت ثم اعلم ان ابا داود ساق هذه الابيات في القصيدة التي مطلعها

قال بانت نذيرا حتى الصباح اغتدى والليل لم يتقض بعد
وكان مكان الوشاح منضد او برد اي اقاح

الى آخرها فانظر هل يمكن ان يكون هذا البيت الذي نحن بصدد شرحه من هذه القصيدة ام لا وانشد ابن السكيت في الاصمعيات

كانما يبسم عن لؤلؤ منضد او برد اي اقاح

الاول هذان البيتان من بحر الكامل والشاهد فيه اضافة المشبه الى المشبه به لتشبيه المعنوي بالحسي اي كانما يبسم عن لؤلؤ منضد او برد اي اقاح

الوشاح بتثليث الواو ما ينسج من اديم عريض ويرصع بالجواهر شبه الروضة بمن عانقها وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل النحامر جمع نحمر بالضم ثم السكون وهو بكسر القاف المشددة معنى ما لمزين هذا البيت للمرقش الاكبر وهو بكسر القاف المشددة معنى ما لمزين قيل لما قال هذا البيت لعبيده بذلك قوله انشزا اي ارتفعا الرابية البطيحة والدنابير جمع دينار وهو لعرب تشبه الوجه حين يعلوه الدنانير بالدنانير وقوله اطرف الاكف المراد به الانامل والعنم بالعين المهملة شجر ناعم له ثمرة

يدوكالا الخاصة كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى ابن طرفاها او هم متناسبون
في الشرف بمنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منهم كما لها اى الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء في الصورة بمنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب من موضع الانفراج منها بكون طرفا ومقابله وسطا
ذكر جار الله ان هذا قول الانامل بنت الخريشب حين مدحت بنيها الكمل وهم
ربيع الحامل وعمارة الوهاب وقيس لحماط وانس الفوارس والاردن باد العبسي وذلك
لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت كلهم
ان كنت اعلم ايهم افضل فهم كالحلقة المفرغة قال الشيخ عبد القاهر نقول من وصف
المهلب للحجاج لما سئل عنهم وايضا منه اى من المجمل قوله منه دونان يقول وايضا اما
كذا وما كذا اشعار بان هذا من تقسيم الجمل لا من تقسيم التام مطلوا التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر منه خفي او من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف
الذي يكون فيه ابتداء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد لفاضل اسد يكون مما
لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لانا لفاضل لا نشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه
اى ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه الشبه كقولنا هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى ابن طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم الطرفين
مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا
طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما
كقول ابي تمام في الحسن بن وهب ستصبح العيس بي والليل عندفي كثيب ذكر
الرضى فيه ساعة الغضب صددت عنا اى اعرضت ولم تصدق مواهبه عني وعاوده
ظني فلم يجب كالعيس ان جئته وافاك اى اتاك وتقفر بقال فضل فيه فلان فضلا
اقله واصابه وبقال الطرد يبقى كل شيء افضله وان توخلت عنه لج في الطلب في صفة الممدوح
بان عطاياه فاضت عليه عرضا ولم يعرض وكذا وصف العيس بانه يصيبك ان جئته او توخلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة والجاني الطلب في عدم رد حالتي
الاقبال عليه والاعراض منه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الرماد يريد به
وصل مواهبه الى طلبت منه ولم اطلب كالعيس فكانه تركه لعدم الظفر بمناله في كل منهم واما

مفصل

مفصل عطف على قوله اما يجمل وهو ما ذكر وجمر كقوله وثغره في صفاء وادموكالاقحوان
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجار التشبيه والثاني ان يكون امرا لا ان ما اراد
اشاد البه بقوله وقد يتساهم بذكرها فيتشبه مكانه اى بان يذكر هكذا وجار التشبيه ما يتسامح
فيه اى يكون وجار التشبيه لان ما اراد كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع غير
لان مرها اى وجار التشبيه في هذا التشبيه لانهم الحلاوة وهو مبل الطبع لان المشترايين
العسل والكلام للحلاوة التي هي من خواص المطعومات لا للتحاك وهذا التسامح لا يكون
الا حيث يكون التشبيه في وصف باعتبار ما يميل الطبع واذا لم يجانب يشترط ان يكون من
التحقيق في وجار التشبيه حتى فمثلوه الحسي وعقلي مع ان وجار التحقيق لا يكون الا عقليا لما
مر من تساهم هذا بعض ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومنفرع عليه وذلك
لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجار التشبيه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فظاهر هم
ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجار التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجار
التشبيه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور الخ . تم كذا ذكره الشارح العلامة و
فساده بين لان تجعلهم وجار التشبيه في مثل هذا التسامح هو الحلاوة لا بد على جعلهم و
التشبيه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال
ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجار التشبيه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه
اعتبارا هو من قبل التسامح في تسمية ما يستلزم وجار التشبيه وجه شبه وذلك لان وجار التشبيه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكائنة للورد المستلزم للحمرة المحسوسة فهذا الاعتبار
سموا وجار التشبيه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجه
وهو انه اما قريب مبتذل وهو اى التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجه فيه بادي الرأي اى في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر
يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدء فمعناه في اول الرأي اى عند اول نظر ووجار التشبيه في بادي الرأي
يكون لا محالة تاليا للوجه المبتذل لا لمقابله لانه فرع الجملة ساق الى النفس من التفصيل الا
ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء وجسم وحيوان سهل واقدم من ادراكه من حيث
انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان

يقال اعرف الفرس اذا باعتبار عند العود فالامر في
مجازفة النظر الدقيق والرجوع الى حقيقة الامر
العلم فله معان كثيرة وانت بها
اذكره الجوهري وانا نعم كذا
اي زاد بخط ابن هاشم
از منه ثبت است

العام لعرف مراتخاص وجب تقديمه في التعريفات الحاملة وكذلك درك الحواس فان أول ما
حصل وله الحال المجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وغلان لم يعن
النظر لم يبصر وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرذلك في المرة
الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امر اجليا اى اولكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن من مناعند حضور المشبه لقرب المناسبة بين
المشبه والمشبه به ان لا يخفى ان الشيء مع مناسبة يحصل حضوره اسرع مع مناسبة كثيرة
الجزئية الصغيرة الكون في المقدار والشكل فان وجه الشبه تفصيلا اما حيث اعتبر المقدار و
الشكل لكن لكون غالب الحضور عند الحضور الجزئية او مطلقا عطف على قوله عند حضور
المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اى تكرر المشبه به على الحس ان لا يخفى ان ما تكرر
على الحس كصورة القمر عند خسوفه سهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر مخسوفا
كالشمس اى كشبه الشمس بالمرأة الجاهلة في الاستدارة والاستنارة فان وجه الشبه تفصيلا
تارة لكن المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعاودة تكرر كل من القرب والتكرر التفصيل اى
اذا كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر
على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب
المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان
كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيسبق وجه الشبه كانه
امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب
عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلاف ما يراه هو التشبيه الذي لا ينتقل عن المشبه
الى المشبه به لا تفكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اى لخفاء وجه الشبه فيه وعدم الظهور
يكون لامر ما لكثرة التفصيل كقولك الشمس كالمرأة في كف الاشل فان وجه التشبيه
هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل وذلك لا ينفع في نفس المرأى
للمرأة الداعية الاضطراب لا بعد ان يتأنق تأملا ويكون في نظره مقهورا او ندورا اى
او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البيضة
بالكبريت اما مطلقا او ندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كاباب الاغوال
وجوابا وخيالا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد ومركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا

كما مر

كالمرآة اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة ولقلة تكرر اى تكرر المشبّه به على الحسّ كقوله ولستم
كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما تتكرر على الحسّ لانه ربما يقضي
الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان تعدد وجه المشبّه به سببا
لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الظرفين ومنهما ينتقل البصر لكون المشترك والجامع بينهما نظريا
وان نظر الظرفان او لاشم يطلب اشتركا بينهما فيراه غريبا في تشبيه لثمس بالمرآة في كف
الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبّه به على
الحسّ والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في
الاوصاف وجودها وعدمها او وجود البعض وعدم البعض كل ذلك في امر واحد
امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع اى التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا
من الاوصاف وتدع بعضا اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اى قول امرئ القيس
جلبت وكنا كان سنانر سنا لهب لم يتفصل بدخان او يعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا
قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين
او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها عن بعض وذلك في
الجملة حاجة الى ان تنظر في الشيء الواحد اذا كان من جهة واحدة ثم امر يقع على اوجه احدها ان
تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين نزع الدخان عن السنا وجردته
الثاني ان تنظر من المشبّه في امور لتعتبرها كلها او تطلبها في المشبّه به كما عبادك في تشبيه
الثريا بالعنقود الابيض نفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة
في الغرب ثم اعتبارك في العنقود المدخر مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس
كما في عين الدمية فانك لا تقصد فيه الى فضل لحمرة بل الى ما لها في كل حمرة ثم قال واعلم ان
هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فقد تقل الانكاد تضبط وكلما
كان التركيب غريبا كان وعقليا من امور اكثر كان التشبيه بعد لكون تفاصيله اكثر كقوله
تعالى مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع المشبّه منه وجه الشبه
البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته التي لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاستماع ولا منسوجة عليه اعناكب ولا يخفى ان المعاني العربية
ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة وان يبل الشيء بعد طلبه الذي هو موقع من النفس اطف بالمسرة

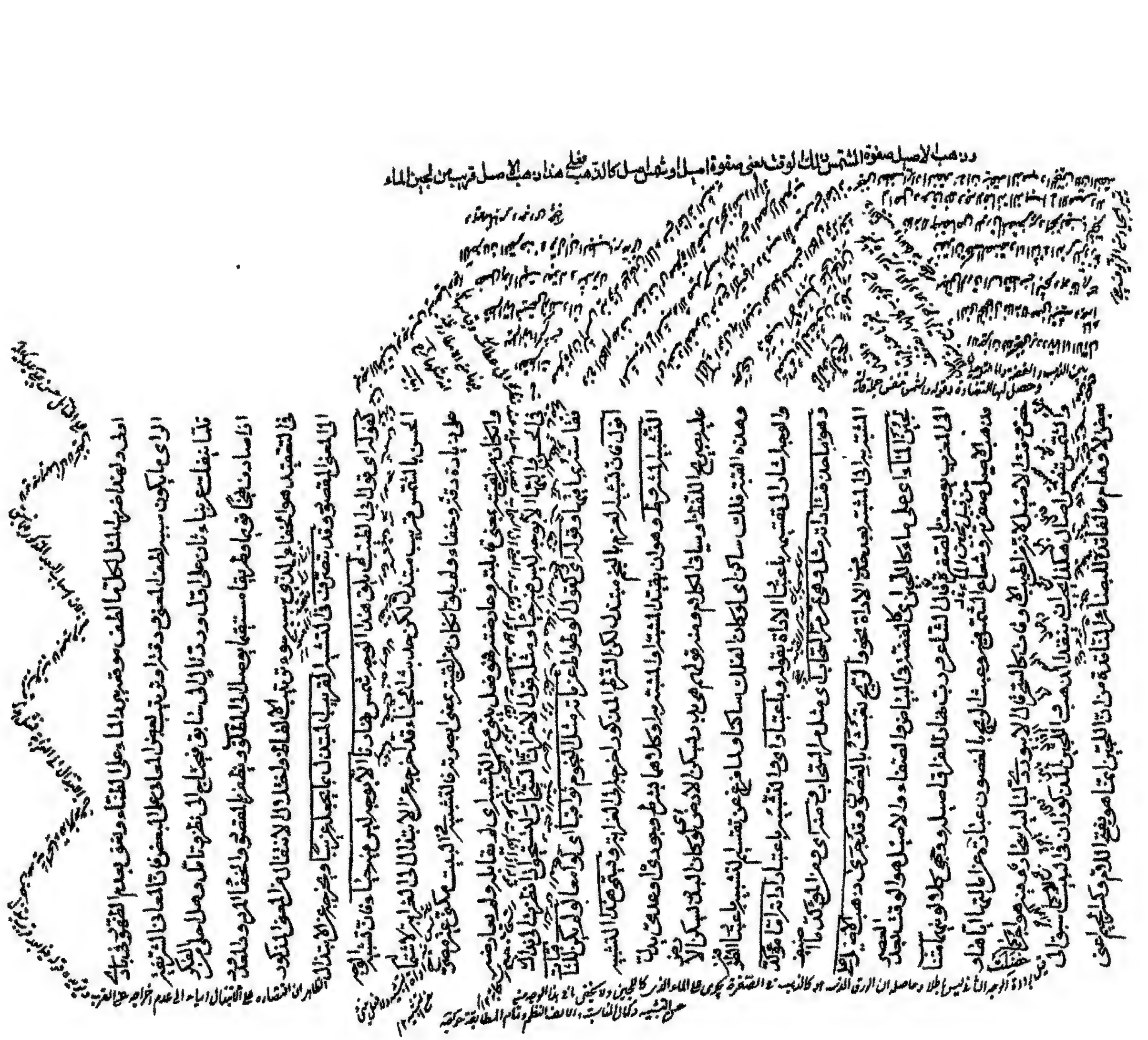

الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبّه به وجه المرأة لأصل هو الشجر الذي أصل ورقه
ودمعه هو ما يقطر الذي هو صفرة بردا لخريف فسقط منه على وجه الماء فكل من هذين يزيل وجهين
ابرد من الآخر أو مرسل عطف على اقاموا وكد وهو بحلافنا ي ما ذكروا تقضاه مرسلا من أنا
المستفاد من حذف الاداة الشعر بجلب الظاهر أنا المشبّه هو المشبّه بحكم الأمثلة السابقة لكن
بنها اداة التشبيه لاعتبار الغرض أما مقبول وهو لوافي بافادة ي افادة الغرض كان
يكون المشبّه به أعرف شئ بوجه الشبه في بيان الحال وكان يكون المشبّه به أتم شئ فيه ي في
ذلك الحال فالناقص بالكامل ي كان يكون المشبّه به مسلم الحكم فيه ي وجه الشبه معروفا عند المخا
في بيان الامكان أو مردود وهو بحلافنا ي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا بما سبق
يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه
كلها او بعضها وقد سبق أن أركانه أربعة فالحاصل من ضم هذا الاعتبار ثمانية فان المشبّه
به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبّه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما
مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة الاداة اما مذكورة او محذوفة فتصير اثنين واثنين اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبّه كقولنا زيد كالاسد وكالسرحان في الشجاعة
او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد قد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها
او بعضها بانه ان ذكر الجميع هو اوفى المراتب فان حذف الوجه والاداة فاعلا ما والا فمتوسط
وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر
اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الذي عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب
انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كما سيأتي واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف
المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبّه
اي لغير المذكور وهما الانسان لنا قبان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في
عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه مع زيادة
الظاهر او بلجراء المشبّه به على المشبّه بانه هو ونظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاولين
فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فمتوسط
في القوة والضعف ثم لا يجدان بفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف

وجه البشر لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيت
اسدا برمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا رأيت اسدا واسدا في نحو الاخبار عن زيد حيث
يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك ان اذا اجري في الكلام لفظ دال قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناها هو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحيث قاسم المشبه به امكان جعل لفظ المشبه او في حكم الجزء كجزء
كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فلا يصح ان يسمى تشبيها الا استعارة لان اسم
المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه ونفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على ان لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاثبات بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خلقا ان
يسمى تشبيها لان المشبه به اما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاثبات بالمشبه به
ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا اعرفت الصورتين
هذا الافتراق ناسب بعرف بينهما في الاصطلاح والعبادة بان لتسمى احديهما تشبيها والاخرى
استعارة هذا حاصل ما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين من الناس من ذهب الى ان
الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم
الخبر وان لم يكن كذلك نحو ان زيدا اسد او لقيت من اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما هيئ له لاستعماله هنا كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه
لزيد كما في زيد اسد على الخلاف المبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه لم يقصد الدلالة على المشاركة وان التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ
في اسرار البلاغة فاذا ثبت ان لا يسمى الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد
دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن لما ذكرنا عليه ودلك بان يكون اسم المشبه به معرفا نحو زيد الاسد
او هو شمل النهار فانه يحسن نحو زيد كالاسد هو كشمل النهار وان لم يحسن دخول شيء من الاداة

وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لازمة المشتبه بها نحو هو كالبدر في بدر ليكن
ليكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس ثانٍ والفراق عزم وجماعتنا وبدر و
الصدود وكسوف فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بهيئة
صورته نحو هو كالبدر الا انه ليكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب على هذا القياس وقد
يكون في الصفات والصلات التي يجيء في هذا القبيل ما يحتمل بتقدير اداة التشبيه فيه وقرب
اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقولهم اسد دم الاسد المزبر خضابه صوت
فزبر الموت منثور عند فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك
من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم المزبر
الذي هو اقوى في الجنس خضاب يديه دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثل قول البحتري و
بدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رجلي من اسود مظلم فانه ان يرجع فيه الى التشبيه الساذج
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه وظهر انه
اراد ان يثبت من الممدوح بدرا لهذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخيل انه فرد
جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة
فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكر
فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه بتين انه خارج عن الاصل الذي
تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد
استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول كان وحسبت عليهما لامتناع
ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول
مشكوكا فيه كقولك كان زيدا اسد وخلافه الظاهر كقولك كان زيد اسدا والنكتة فيما نحن فيه
غير ثابتة فيهما دخول كان وحسبت عليهما كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا املت وتحققت
اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي هي ثانية في نفس الامر دخول كان وحسبت عليها كالقياس
سرّه وجدت محصوله انك تدّعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يكن
جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد المزبر خضابه صفة عجيبة اختص
بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه
هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا

استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أول بحث الاستعارة إن شاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز أي في هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي إنما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضا لما بينهما من شبه التضاد في العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولأن المجاز وإن لم يوقف على أن يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له وفي المجاز التعرض للاصل فناسب قد يتيدان باللغويتين ليتميز عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر تركه هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف إلى ما في الاسناد والمطلق إلى غيره سواء كان لغويا أو شرعيا أو عرفيا الحقيقة في الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء إذا ثبت وبمعنى مفعول من حققت الشيء إذا أثبته نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة بمكانها الأصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين لما تعالى الأول فظاهر لأن فعيلا بمعنى فاعل يذكر فيؤنث سواء أجري على موصوف أو لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة وأما على الثاني فلأنه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل إلى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول إنما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا أجري على موصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل وأما إذا لم يجر على موصوف فللتأنيث وإن دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما هي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب أي وضعت في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة إذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فإنها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل فيما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا إلى كتاب بين يديك فإن لفظ الفرس هيهنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لأن الاستعارة وإن كانت مشتركة موضوعة بإزاء وبين لكن الوضع عند الإطلاق لا يفهم منه إلا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح

مد المخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فهنا تكون مجازا لكون
الدعاء عنها وضعت هى له واصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاركان المخصوصة
مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح اخر اعنى اللغة ان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل
لتينا ولا لمفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد والوضع اى وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازى لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن
ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى فى غيره اذ مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى
الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من ان الحرف ما دل
على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى
وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا
ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون الاشتراك اذ يخرج
المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد تعين الدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى
ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع
بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معينين فهذا مفهوم ما دام منتسبا الى الوضعين
لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من ذلك ليس الحقيقة واما اذا اختصته احد الوضعين
كما اذا اطلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب ليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع
مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عين للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون للدلالة بوا
يحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق صير
مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذا
فقال اذا اطلق فمفهوم احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه

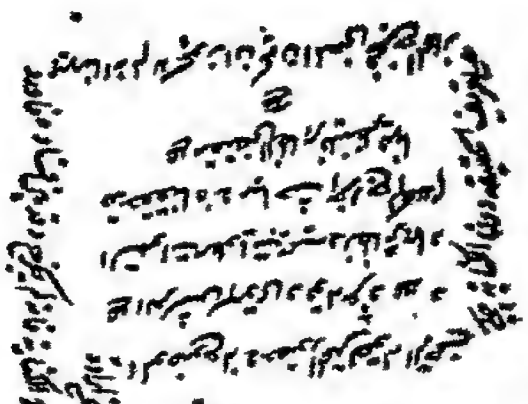

عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتغيير
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون
معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماه موضوع فالجماد ايضا
كذلك لانا سداني قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان
اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور
ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير
قرينة لانا نقول لا نسلم لزوم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني
يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على
ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية قد تكون في كونها حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لانا الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز اراده الملزوم ومجرد جواز اراده الملزوم لا
يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء تحقيق هذه المادة في باب الكناية ان شاء الله
تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد من الجانبين في هذا المقام ضاق بعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر هنا نظرا الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في
الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر افساده توهم ان السكاكي اراد بالدلالة
بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى فاسد
عنده والحال انه لم يتبين ان المصنف بصدد افتقار الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي
ايضا معتقد هذا المذهب الباطل ثم تاقله فما الباعث على هذا الحمل قوله ان قال للذي يدعي العلم
فلست حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى
قد يكون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبتها الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو
الوضع ومخصص وضع هذا دون ذاك هو ارادة الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ

ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها بخلقها له او بخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري
في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المختص هو ذات الكلمة بعوارضها بين اللفظ والمعنى مناسبة
طبيعية تقتضي اختصاص الاولى اللفظ على ذلك المعنى والفرق المجهود على ان هذا القول فاسد
لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته تركب لا لتركب على الالفاظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الذاتي عن المدلول
كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لفظا ولا امتنع جعل اللفظ المختص بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا امتنع نقله
من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا امتنع وضعه مشتركا بين المتناهيين كالناطق
للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم
من قولنا مؤنا هل وجون نصا فيهما فيكون متناقضا بين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان
الاسم الواحد لا يناسب الذات المتقابلين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاولوا اي القول
بدلالة اللفظ لذاته لتشاكل اي صرفه عن ظاهره وقال انه يتبعه على ما عليه ائمة العلم الاشتقاق
والتصريف من ان الحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة و
التوسط بينهما وغير تلك الخواص تقتضي ان يكون لها عند ما اذا اخذت تعينت شيء
مركب منها للمعنى لا محالة لتناسبهما فاقتضى الحكمة كالفصم بالفاء لانه موحرف رخو كبير
الشق من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شد بد لكبير الشيء حتى يبين وان لهيئات
تركب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحبلى لما في مسمياتها
من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للاوصاف الطبيعية اللازمة وقس على
هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة المجازة اي المتعداة
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جاز وا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في
اسرار البلاغة ونعم المصنفات الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معنى والعبا التناسب في تتميم شيء باسم تبنا
لعبا المعنى في وصف شيء لتتميم كتسمية انثى الحمرة باحمر ووصف باحمر فان العبا التناسب في التتميم

المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل
ما يوجد فيه الدبب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء فكل منهما اي من الحقيقة و
المجاز اللغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالصوم والصوت
والكلام وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله عما الحقيقة فلان واضعها انكان واضع
اللفظ فمنى لغويا وانكان الشارع فشرعيا والا فعرفيا عاما او خاصا وبالجملة تنسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي يوقع المخاطب عادة اللفظ مستعملا في غير ما وضع له
في ذلك الاصطلاح للغة فالمجاز لغوي وانكان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او
خاص كاسد للشجاع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرفها اللغة في السبع
المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا والصلوة للعبادة والدعاء
يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء
يكون مجازا او فعل اللفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف اللغوي في اللفظ المخصوص يكون
حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف لهذا حقيقة في
الاقل مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرف بيان اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة
بينا المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما
شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي كثيرا فانطلق الاستعارة على فعل المتكلم
اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فح تكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون
المتكلم مستعيرا واللفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا له والى هذا اشار بقوله
فيها اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار ان
اللفظ بمنزلة لباس لمعنى عادة ثم المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير
المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها
وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر اي ما بالذات
النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت يداك
فلان عندي حللت يده الدي وذلك بخلاف ان تسمت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد تسميتها بكونها لافعال الدالة على القدرة

من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك اما البد فتقول علمت لتلزم المؤمنون تكافؤ
دمائهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فحرمان التشبيه بهم مع كثرتهم في وجوب
الانفاق بينهم مثل البد الواحدة فكما لا يتصور ان يجذل بعض اجزاء البد بعضا وان يختلف
هذا الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة
لهم وما ذكره الشيخ في سر البلاغة من ان البد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلناه عنه من
ان المشتبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه مما لا يقبل
وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والواو بمعنى في المزيد الذي
يجعل ههنا زائدا اي الطعام المتخذ للسفر والواو بمعنى في الاصل اسم للبحر الذي يحمل المزادة والعلاقة
كون البحر حاملا لها وذكر بلعم بعد عنقا مثلا اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس
عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرته العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئية
من الجزئيات لان ائمة اللغة كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة
ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثل ما يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب
على المسبب لا يجب ان يسمع اطلاق العين على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالنوع
لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكره الى خمسة وعشرين في المصنف
قد اوردها ههنا تسعة غير ما سبق ولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية التصورية
واطلاق الواو بمعنى في المزادة بعلاقة المجاورة نحو ان ذا ومنا اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء
باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاق
على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي المجارحة المخصوصة في الرئيسة
وهي الشخص او ثقب في العين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل رئيسة
لان غيرها من الاعضاء مما لا ينبغي شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء
المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق
اليد والاصبع على الوتيرة وان كان كل منهما جزء منه وعكسه اي ومن عكس المزبور يعني تسمية
الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق و
الانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه يجعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة
وتسمية اي ومن تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سبب الغيث او

تسمية

وظاهر انه سبب او اثر من تسمية المسبب باسم السبب او الدم سبب الدهر والعجائب قال في تهذيب

اي الدهر المستبعد عن الدم او باسم ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه

قال ان الماضي نحو اتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ

او تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه قال ان المستقبل نحو انى اعصر خمرا اي عنبا يؤول الى الخمر او

تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء

باسم حالة اي باسم ما حل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في

الجنة التي يحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي

ذكرا حسنا والمراد باللسان اسم لآلة الذكر ولما كان كل واحد من الاخيرين نوعا خاصا صح به في الكتاب فان قلت

قد ذكرت في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع

العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما

في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما موجود في وصف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به

الى حالة فاسدة مثلا اما لشدته كالشجاع لا يوجد وغير في الخصوص ولا شك في انتقال

الذهن من الاسد الى الشجاع واما لغيره فيظهر بالتأمل وكلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان

اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الذي

لبس زمان سابق او لا حق هو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة مجاز بالقوة

كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى

الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يريد باللفظ معنى

لازما للمعنى الحقيقي هنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم

من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كما طلاق البصر على الاعور او منتزع الى اوصاف خارجة

بحسب العادة او بحسب الواضع واما ان يكون احدهما جزءا للاخر كما القرآن للبعض او لازما للبعد

خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحسب احدهما في الاخر كما الحال والمحل او سببيا احدهما

للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم وهذا يشترط في

اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والانسان مثلا فان الانسان لا يوجد بدونها

بخلاف اليد فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث ان

الانسان بل من حيث تشرد في هذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين

التشبيه على الفور فلا محالة ان يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم
في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصدا اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بالمعنى الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فانا نريد تشبيهها بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وانا نريد انما اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير
قصد الى تشبيه فيجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وهذا التقيد تميز عن التخييلية و
المكنى عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت فيه حسيا او عقليا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال
ان اللفظ في التشبيه نقل عن مسماه الاصلي بجعل اسم هذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في
تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحق كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح
اي تام السلاح وكذا شاكي السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقدر اي بطل
شجاع قد وصف بكثرة الى اوصاف وبطل قد وصف باللحم ودمي بر فصد الحجامة وبالة تحمل عليه
اطفاله لم تقلم لبدة الاسد ما لم تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع لا
فهنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله اهدنا الصراط المستقيم
اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله
فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحمل
ان يحمل على التحقيق وهو ان يبتدع لما يلبسه الانسان عند جوعه من انقباض اللون وتغيره وذبوله
مثلا وعندي بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية
وان تكون حسية لان تشبيه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضر والحاصل من الجوع فتكون عقلية وان اريد
به انقباض اللون وغيره من اثاره الطبيعية فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع
بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط على ما وقع في بعض الشروح من ان تشبيه
من قبيل تجهين الماء فقال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معنى بما وضع له والمراد بمعنى ما عني
باللفظ واستعمال اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معنى بما وضع له اللفظ
المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء بنحو يد اسد رايت يدا اسدا ورايت اسدا الا

اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه مسمّا بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء
بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا في نحو رايت اسدا مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
ههنا محذوفة لانا نقول كيف يحذف اداة التشبيه والكلام يصح بدونها ولا يصح بتقدير
ذكرها لانك اذا قلت زيد اسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك اذا قلت زيد اسد وقصدت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى
التشبيه بحذف الاداة قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب ان لو كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع صح جعله على زيد ظاهرا
وتحقق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي انا اسد استعارة فلا يخلو اما ان يكون استعارة عن
زيد او لا على تقديرين والاول باطل لانه علم اما نعني انا استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد صلة زيد رجل شجاع كالاسد يحذف منا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اى مجترئ على صائل وكقوله والطير اغرقة عليها باكية
وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد واما اذا
ترك المشبه بالكلية لكن اوقع بوجه المشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاح من
برج البدر بعد بدا ودمها تبرجها اكتفاء ضعيف اشكال الا ان ترك المشبه لفظا ونقدرا واو
اجراء اسم المشبه به عليه يقتضيان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون
تشبيها اى رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاح من صوبه مثل بروج البدر في البعد فبينهما
تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعز صتم بكم عواء يكون الكلام
يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها الا ترى بيان الخيط الابيض بالفجر فهذا علة
الخيط الاسود ايضا مبين لبقية اجزاء الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من

من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
ما يستوي لهما ان هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر
المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بانا لا نسلم انه يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلاقة
ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت المبالغة في التشبيه فصح في نحو رايت اسدا
لمن يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحر
الموصوف بان المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها
ينبو عن ان يقصد التشبيه لا الاستعانة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة هو في طريقة قوله تعالى كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة
وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف
ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما
اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا
في قولنا رايت اسدا يرمي هو موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل
الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا البتة والا لصح اطلاقه على كل منهما حقيقة
كاطلاقه على الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا
لغويا وهذا الكلام صحيح فيما اذا اطلق لفظ اللعام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه هو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت بدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل لا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل
اكرمت زيدا والطمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث شبيه على كثير من المحصلين حتى توهموا
ان مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه

باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى
انها للتصرف في امر عقلي لا لغوي لانها انما ترتطق على المشتبه الابعد ادعاء دخوله اي دخول المشتبه في
جنس المشتبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جوابنا استعمالها اي استعمال
الاسد في المشتبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا القائل
لا ترتطق على المشتبه الا بعد ادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة الان مجرد نقل الاسم
لو كان استعارة الكان الاعلام المنقولة كثيرة بل كل استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا
مبالغة فاطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولم يصح ان يقال للرجل رايت اسدا واريد به انه جعل اسدا
كما لا يقال لزيد حي ولده اسدا انه جعله اسدا الا ان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
وبعيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلت ابي الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل الاسم
من المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه لم يصر بمعنى ان ثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعونة العقل تصرف فيه
وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد جعلا لما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول
ابي الفضل بن عميد غلام قام على راسه يظلله ما اي توقع الظل على ما الشمس
نفس اعز علي من نفسي ما مت تظللني وما مرخم عجب وبروى فاعجل بما عجبا وما مرخم عجب شمس اي يا شمس
كالشمس في الحسن وانها تظللني من الشمس فلو لا ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا
على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب ان يظلل انسان حسن لوجه انسانا اخر والتعجب
عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالة فقد شعا يلبس تحت الثوب في
بعض النسخ ايضا قد زانه على المرء تقول زانني الشيء اذا حسنك فيه اذا شدد فاد زاده
عليه فلو لا انه جعله قمرا لحقيقة لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكلام انما يقع على الامر الغريب
بسبب ما لا يعتاد انسان كالقمر في الحسن وقد بان الادعاء اي قد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وقد
تحقق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على ان جعل افراد الاسد بطريق التاويل فتميز
احدها المتعارف وهو الذي له غاية الجراة وغاية القوة في مثل ذلك الجنس وعاينا الصورة

والهيئة وتلك الأنياب والمخالب الى غير ذلك والثانى غير المتعارف وهو الذى لتلك الجرأة
وتلك القوة لكن لا فى تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف
فاستعماله فى غير المتعارف استعمال فى غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاستعارة للرجل الشجاع
بنافى نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهى عند فى البيتين المذكورين
وغيرهما فللبناء على تناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة وهذا لا ينافى ان المشبه يجب ان يكون غير المشبه
به اصلا وحق ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهى عنه يترتب على المشبه ايضا والا لم يكن
تفاوت للكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر بعض
ان فى الاستعارة دعوى دخول المشبه فى جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه
به متنوعين كما ذكرنا ولا تأويل فى الكذب وايضا لا بد فى الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقى الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على
ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود فى ترويج ظاهره ودعم صاحب المفتاح ان الاستعارة
تفارق الدعوى الباطلة البناء الدعوى فيها اى فى الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب
القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب
بما يكون على خلاف ما فى الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما علیه المجهود ولختاره
السكاكى ومع هذا فالحجة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل
يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقيد من الواقع البرء
الصدق هو كونه مطابقا للواقع بقيد من الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجد التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضى دخول المشبه
فى جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك فى العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضى التخصص ومنع الاشتراك والجنس يقتضى العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن
العلم نوعا وصفة بسبب شهادة بوصف ما او صفا كحاتم فانه تتضمن الاتصاف بالجود وكذا ما دل فى
مصحبا فى الفصاد باقل فى الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم فى الجود وبباقل فى حاتم فيجعل كانه
موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود مرئيا او غيره كما جعل الاسد كانه موضوع للشجاع سواء

كان متعارفا او غيره فهذا التأويل يكون حاتم مثناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف
وهو من يتصف بالجود لكن استعمال في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون
استعارة بخلاف يوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او
امور يكون كل واحد منهما قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان فيهما
نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعافي قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة
على ان المراد بالنيران السيوف لدلالة على ان جواب هذا الشرط يتحاربون وتلجاون الى الطاعة
بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون المجموع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى
حسنه كونه رقيما لقوله او اكثر كقوله اي قول الخنزي وصاعقة تردي بالجزع على اضاربت بالرقم
على ان مبتدله موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وجزء قوله تنكفي من انكفاء
اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب ناد من حد سيفه يقلبها على رؤس الاقران
خمس سحائب اي انامله الخمس التي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على الكفاة في الحرب فيهلكهم
بها والمراد برؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغ جمع القلة والكثرة يستعمل
للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه
ثم قال على رؤس الاقران ثم قال الخمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك
انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع و
باعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار احر عن ذلك فمن باعتبار الطرفين هي المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شئ اما ممكن نحو احببناه فانا ومن كان ميتا
اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة
على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وهذا اولى من قول المصنف
ان الجهة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استناد الميت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن
اضافة الميت بالضلال فلهذا قال نحو احببناه فانا ومن كان ميتا فهديناه واحترز بهذه
الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ وفائدة الجامع بين الطرفين من الانتفاء واما ممتنع عطف
على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع
في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شئ ممتنع وكذلك

استعارة الموجود لمن عدم او فقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي يحق ذكره وقديم في الناس اسمه
وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والهجوة مما لا يمكن
اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كانا استعارة اسم
الاشد للاضعف او لكل من كانا قل علما او اضعف قوة كانا اولى بان يستعار له اسم
الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فيكون نقصا
للحيوان لان افعاله المختصة به اعني المحركات بالارادة مسبوقة بالادراك فاذا كان الادراك
اقدم واشد اختصاصا به كان النقص اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذلك في
جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلام مر ولا يخفى
ما في الخلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز
لم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار نقص
قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى
والعبارة عرية عن ذلك ولنتمم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية
لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل
التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تملح او حكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذروهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سروره للانذار الذي هو ضدها بادخالها في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك وابيت اسدا في
تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد
اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يبقى في التشبيه جمعا وههنا جامعان لا مر اي لجامع
اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار والمستعار منه نحو قوله عليه السلام في جزاء الناس رجل
ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى يأتيه الموت
فالجار الله الهيعة الصيحة الفزع منها اصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة رأس الجبل
والمعنى جزاء الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس
وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو

والطيران

والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيما ذكر في مفهوم العدو والطيران لا اثر له في
الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين مخوراته
اسدا ان الاشتراك تمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بسرعة
وخفيتها فلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف الانسان مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصفين في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في نظار
مرعى في استعارة للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا
منظور بخلاف ثمة وهذا اذا لوحظ هذا التشبيه كما في غلبة المشافرهذا استعارة وقال ايضا
كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك لا ان كرهت
مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فعدنت بكلامهم في
الجملة وبنيت على ذلك بان تثبت استعارة غير مفيدة وجدا لشيء بينه وبين الاستعارة
انك تنقل هذا الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف لمجانسة والمشابهة من وجه واحد وهذا
بخلاف ما لبدا لنعمة ان لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار
يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تفرد في غير هذا الفرد ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت متناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية لا نزاع ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد
والمحل مع اختلافهما بالشدة والضعف وجدا لشيء انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في
الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة و
الضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي
كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
وليس السرعة داخلة فيه بل هي كما ترى في الاكثر كالجرية للاسد والاولى ان يمثل بالقطع
التقطيع الموضوع لاذالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة و
ابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع اذالة الاجتماع
الذاخلة في مفهوم كل منهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخباطة الموضوعة لضم خرق

الثوب للستر الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهوم كل منهما الاشتمال الاول

واما عبر داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمل للوجه

المشمل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة

لكن في ذلك الحيوان المخصوص لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا

الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا فما عبر قلت ما كلام الشيخ

غير مجود ونشاهد للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له

واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد

والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع عبر داخل في مفهوم الطرفين باعتبار

ان عبر داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا نقسيم خر للاستعارة باعتبار الجامع

وهو انها غامضة وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي وخاصية وهو

العبر بها التي لا يطلع عليها الا الخواص الذين وتوادهنا بمعنى ارتفعوا عن طبقة العامة والعوام

قد تكون في نفس المشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قول ابي نواس مسلم بن

عبد الملك بصف فرسا له بانه مؤدب انه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف

مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوس سرجه اي قدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بمنزلة

حلقة الشكيم الى انصراف اللجام والشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس وادار بالشكيم

تفسير بدليل ما قبله عودته فيها ازوده حبائي اهاله وكذلك كل محاط شبه هيئة وقوع العنان

في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس هيئة وقوع الثوب في موضعه من ركبتي

المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره في استعانا الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره او وقوع

العنان في قربوس السرج فجاءت لاستعانة عبر لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال ان

شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم هيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى

جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والكتفان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت

الاحسن ما ذكرناه اولا لان الكتفين منتصبتان شبيهتان بالقربوس والثوب في الكتفين مائل

الى العلو ثم يمتد منتصفا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي

يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في الهيئة كما في قوله وقد اقضي منهنا من دون كل حاجة

ومتح بالاركان من هو ماتح وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

احدنا باطراف الاحاديث بيننا وسألت بعناق المطى الاباطح الذم جمع الدهماء وهى السوداء
والمهارى جمع مهرية وهى الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع
ابطح وهو مسيل الماء فيه رمل فالحصى الى آخره فعنا عن اداء مناسك الحج وتمسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر المتأثرون فى الغداة
المتأثرين فى الرواح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث فاخذت المطايا فى سرعة المضى استعارة
سبلان لتسيل الواقعة فى الاباطح لسير الابل بسيرا حثيثا فى غاية السرعة المشتملة على لين و
سلاسة والتشبيه فيها ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذا اسند
الفعل نحو قوله سألت الى الاباطح دون المطى واعناقها حوى افاد نوعا من الاتساع الاباطح من
الابل كما فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق فى السير لان السرعة والبطؤ فى
سير الابل يظهران غالبا فى الاعناق ويتبين امرهما فى الهوادى فى سائر الاجزاء لشدة اتصالها
فى الحركة وتبعها فى الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لا يلحق
الثكل بالثكل كما فى قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف اعجازا ونآء بكلكل
اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذا كان كذى صلب زيد شئ فى
طوله عند تعطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب
سأهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ونوءا يراى يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كالبد للشمال والاستعارة باعتبار المستعار منه اى المستعار له والمستعار منه والجامع
بينهما امام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسى والمستعار
له عقلى وبالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع فى الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما
عرفت فى بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع هنا اما حسى او عقلى او مختلف
بعضه حسى وبعضه عقلى فالمجموع سبعة اقسام والى هذا اشار بقوله لان اطرافها نكاد حسيتين
فالجامع اما حسى نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه هو لحم البقرة والمستعار له لحم الانسان
من حلى العبط التى سبكتها نار السامرى عند اثر ذلك الحلى التى اخذها من موطئ فرس
جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل عجل البقرة وهذا كما يقال
للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اى المستعار منه والمستعار له والجامع
حسى يدرك بالبصر وبما عدده الشكاكى من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس فالمستعار منه هو النار

والمستعار له هو الشيب الجامع هو الابيضاض الذي هو في النار اقوى في الجميع حسا والقرينة الاشتعال
الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا مما قبل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان
كلا منهما هو عدم الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلا من المصرحة وعدم المصنف
ان فيه تشبيها بان لاحظ تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والاضاءة وهذا استعارة بالكناية
والثاني تشبيه بانتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعدد ما به في هذه الاستعارة
تصريحية لكن الجامع منها عقلي واما عقلي عطف على ما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها
حسيان او الجامع عقلي نحو رأيتهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب امر على امر اي حصول امر عقيب امر اي اوغالبا كما يتبين ذلك في اللحم على كشط الجلد وترتب
ظهور الظلمة عن كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل
والنور طارئ عليها لستر ها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل
كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه لستار لم يحصل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور
المسلوخ بعد سلخ اهاب عنه وقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم
مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا
الاظلام ولجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار
تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الوضوح فالمعنى ان المستعار له هو الضوء النهاري عن
ظلمة الليل فاذا تم من مقام عن ان يكون موافقا للكلام عنهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد
يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من
الاهاب الشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال
الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانها تفيد مع ذلك
تعقيب الظلمة للضوء عقيب ذهابه بلا مهلة فتدبر ليتأتى ما سيأتي وهذا مختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة
في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الايام فان زماننا النهاري متوسط
بين مزاج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم زمن دخول الظلام بعد اضمحلال النهار وكونه مما
ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عدا الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج

قال وغيرها الواشون القاء كذلك الجاجتهما وتلك شكاة ظاهر عنك عارها اقول هذا بيت لابي ذؤيب الهذلي من بحر
قوله الواشون جمع واش وهو النمام والشكاة بالفتح الكلام القبيح
وكل ما يشكى منه والخطاب في قوله عنك للحبيبة وفي القاف راء واش بدليل ورود ظاهر بعض رائي الواشي

النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الانزاع كما
يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخولنا الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه
لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت
الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم في
الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون
النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشيء انما يكون بيّنا اذا اشتمل على نوع
واستجاب بحيث ينتظر الى وقوع اقتداء مثله انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا
عقيب ذهاب الضوء النهار ظلمة تامة وانما تختلف بعضه حتى وبعضه عقلي كقولك اتيت شمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وصوتي وبناهة الشان وهو عقلية وقد
اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولا شرف في الحقيقة استعدادنا الجامع في احدهما
حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر ولا استقامتها على التشبيه
بتنوع الى حسنة انواع تنوع التشبيه لها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاتمام التشكلها والا
عطف على قوله انحاء احتياجها اي وان لم يكن الطرفان حسيتين منهما اي الطرفان ما عقليا نحو من
بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه
اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه
هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وهي مبنية على ان
الجامع يجب ان يكون في المستعار منه قوي واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي
هو المستعار له اقوى منه لاتضح جامعا فقيل الجامع البعث لانه هو في النوم اقوى واشهر لكونه
مما الاشبه فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد
الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر
البعث فيه نظر لان البعث لاختصاصه بالموت لا تزيل بعثه من قبورهم اذا انتظر وبعث الموتى
اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليا الخ

احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار
منه كسر الزجاجة وهو المستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليتان والمعنى ابن الامر امرا
لا تخشى به كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعرضنا عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة
بهم كما تضرب القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى كأنها ضربت عليهم لان من
كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على
الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة واللزوم وكلاهما
والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب
المعدى بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفين مختلفان والحسي
هو المستعار نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي و
المستعار منه الكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليتان والاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار تمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات لتسمى
لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف اصلا او وضعا فاصلية اي فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للمتوقع لشدة بأسه لان اسم عين والشاف
اسم معنى وكذا ما يكون متداولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت لبوم حاتما والا فتبعية اي وان
لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف انما
كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
او يكون مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة
والمعاني كقولك جسم ابيض وبياض صادق معا الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير مقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروض بعض الحروف ومعانيها واما
الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم بكر فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم
وههنا نظر وهو ان هذا التعليل بعد تسليم صحته عن متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية بنحو مقام واسع ومجلس فسيح ومبتدأ طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم
ايضا قد خصوا ما اشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا
بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة

فان المثل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعانة فيها اصلية لا بتبعية
ان يقتدى التشبيه في نقضها الا في مصادرها فلا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي
ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضرب سر بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى
قبره مبنيا على تشبيه الموت بالرقاد لا اولى ان يقال انا المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان
والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة واسم مكان
مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم دون ما لم يقصد ذلك لوجوب بذكر اللفظ الدال
على نفس الذات في جميعها بتعذر التشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر
وفي الثالث اي الحرف لتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بتعلقا
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها
الظرفية وكي معناها الغرض هذه ليست معاني الحروف الا لما انتحرفا قبل اسما لان الا
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقا لمعانيها اي اذا افاد هذه الحروف معانيها رجع تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق الحرف كالجرد في زيد في نحو قعد زيد
كما سنشير اليه فبقرينة التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة يفيد تشبيه الدلالة
الحال بنطق الناطق بجامع المعنى وايضا المعنى في الدلالة تدخل الدلالة في جنس النطق بالدلالة المذكورة
فيستعار لها لفظ النطق ثم تشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لا تسمى نطقا فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا
مرسلا باعتبار ذكر الملزوم واراده اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فظاهر ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين دون ذلك اذا كان بين
المعنى والمعنى الحقيقي وقد ما يصح العلاقة احدها المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان
استعارة باعتبار مضمون المشابهة في الغلظ ومجازا مرسلا باعتبار استعمال المعتد عنه مشفر البعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة لترو يح يصح التمثيل على الحد باعتبار
فاستحسنه وبقد التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة اي بقد تشبيه العداوة والحزن الحاصل بعد الالتقاط بحالة هي علة الالتقاط الغائية
كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط الحاصل بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
ان تستعمل في العلة الغائية ويكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف ما خوذ

من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لو لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والشئ غير ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم
ثم شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لغرض لاجله وهو غير مستقيم على مذهب السكاكي لان المشبه
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت صلتية او تبعية غاية ما في الباب ان
التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور ولا تناضم في النفس تشبيه لعداوة مثلا في العلة الغائية ولم يصح بغير التشبيه دليل
عليه ينكره بخصم المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شئ وكذا يصح على
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة وقواعد المشبه به اعني العلة
الغائية ارمز بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة و
الحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي هي المشبه به مجازا لاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها سائر اللام كما
مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعير للشجاع لشبه العلية والحاصل انه قد يكون
التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو مذهب السكاكي
اذا قد في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قد التشبيه في
متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية وهذا قرينتها اي قرينة
الاستعارة التبعية في الاوجه اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان
النطق الحقيقي لا يسند الى الحال والمفعول مخترع الحق لنا في ملم مثل البخل والجبن اسما حافان القبل
والاحياء الحقيقيين لا يتعلقا بالبخل والجبن ونحو قول القطامي لم تلق قومك ضرا لا شتيمتهم عشية
يجرحون لدم نفرهم فصدقوا ما كان خاط عليهم كل ذباب الهمدم من الاستة القاطع فاد للهمدم
طعنا منوبا عن الاستة القاطعة او اراد نفس الاستة والنسبة المبالغة كما مر والقد القطع وقد
الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني عن الهمدم قرينة على ان نفرهم استعارة وقد يكون
المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقرى المسامع اما نطقت ببنانا بقول
الحرون الشموسا فان تعلق قوتي بكل من المسامع والبنان دليل على انه استعارة او المجرور نحو قوله
فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل و
المفعول والمجرور نحو قوله حرب بن فلان اعنافا لاعادي بالسيوف طعانا فما تمثل السكاكي في ذلك

بقول

يقول الشاعر تعجبي الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فنبر صحيح لان
المجرد داعي في الاجفان متعلق بسري لا بتقري وما ذكره الشارح مزايف ويتبرعلى ان سرى
استعارة لان تسري في الحقيقة للنسيم الليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجميع قرينة
واحدة وانما قال مدادعتريتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو
تزبد اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة ولا اشعارا باعتبار اخر غير اعتبار
الظرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشئ يلائم المستعار له والمستعار منه
او قرنت بما يلائم المستعار له او المستعار منه مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع او
تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندك اسد فالمراد بالصفة المعنوية لا النعت
النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني بجرفة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقولك اي قول كثر
عمر الرجاء اي كثر العطاء استعار الرجاء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه بصون الرجاء اما ملقى عليه
ثم وصف بالغمر الذي يلائم العطاء ودعا الرجاء مجردا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني
قوله اذا ابتسم ضاحكا اي شارعا في الضحك اخذا من غلقت بضحكتها في باب المال بمعنى غلق
الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على فكاكه يعني اذا ابتسم غلقت قلوب اموالها في ايدي السائلين عليه و
قوله تعرف ذاقها الله لباس الجوع حيث يقبل نكساها الا ان الترشيح وان كان ابلغ لكن لا بد له
بالذوق فيستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة استعارة بتبعية الاضافة مجردة
الكسوة وانما لم يقبل طعم الجوع للنشر وان لائم الاذاقة هو مقوي لما يفيده لفظ اللباس من شبه
ان الجوع والخوف عمتهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند
الجوع من الضر وانتفاع اللون وتاثر الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون
مجتهدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بالذي لذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كما تقدم فيما
يلباس الجوع والخوف والاذاقة حرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلاء والشدائد
كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب الذي يلوح من كلام القوم في هذه الاستعارات
في لباس الجوع استعارتان احدهما مصرحة وهو انتزاعه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث بالتباس لاشتماله على الملابس ثم استعير له اللباس الاخرى مكنية وهو
انتزاعه ما يدرك من ان الضر والالم بما يدرك من طعم المر والشبع حين اوقع عليه الاذاقة كذا
في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا بل استعارة تخييلية

Powered by Google

والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم رشح عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة ومظنة الترشيح بالصفة قولك حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد
يجتمعان اى التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعنى الرجل الشجاع مقذف صفة لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعنى الاسد الحقيقى والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله
على تحقيق المبالغة فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه فترشيحها فى تحقيقها مما يلائم المستعار
منه تحقيق لذلك وتقوية له وبناء اى مبنى الترشيح على تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له
عين نفس المستعار منه لا شئ مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذى يستعار له علو المكان مما
يبنى على علو المكان كقوله اى قوله ابى تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر
اباه وهذا البيت من مديح ابيه وذكر علوه وصعده حتى يظن المجهول بان له حاضرا فى السما
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان وهو
الارتقاء الى السماء فلولا ان قصد ان بناءه التشبيه بصر على انكاره فجعله صاعدا الى السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على
علو المكان لتناسى التشبيه مما مر من التعجب فى قوله ان من تطلتى من عجب شمس تظللت من الشمس
والنهى عنه اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان
للتعجب والنهى عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه فان مذهب التعجب
اثبات وصف يتبع ثبوته للمستعار ومذهب النهى عن اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى انها
تظهر وتحقق هذا الكلام بقوله وان جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه
وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان المشبه به من حيث انه قوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا
اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد ان يجعل
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وقد ذكرنا صريحا فى الايضاح وبدل عليه
لفظ المفتاح وهو قوله وان كانا نوعا مع التشبيه والاعتراف بالاصل لبعد ان لا يبنوا الاعلى
الفرع كما فى قول العباس بن الاحنف هى الشمس مسكنها فى السما فعز امرء من عزاها على

على العزاء وهو الصبر لفؤادك عزاء جميلا فلن تستطيع ان ايها اى الى الشمس لتصعد ولن تستطيع
الشمس لبيك لتنزل ولا يحسن تقديم الظرف على المصدر قد سبق فى شرح الدباجة فتح مجد او
هذا جواب لشرط اعنى قوله وان الجاز اى قياسا على الفرع مع مجد الاصل كما فى الاستعارة او فى
بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعنى المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاء الحديث مع المشبه
به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما
اى فى المعنى الذى شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه
التمثيل وهو ما يكون وجه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد والمبالغة فى
التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة فى المفرد والمركب وحاصله ان تشبيه احد الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يتجوز بان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فيطلق
على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها كما يقال للمتردد فى امر
انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب ابو لبيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه
انه متوقف فى البيعة له اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاحمد
على ايتهما شئت شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة تردد قائم لبعض هذه الامور فاستعار له
الذهاب فقدم رجلا واخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك
الصورة ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا اى
المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر
المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل
مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل
او تشبيه تمثيلى وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة
ويحقق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها
التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا
استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت
العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد الابيات
فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فخصص المجاز المركب فى الا
وتعريفه بما ذكر بعد ولعل الصواب ومتى شئت استعمالا اى استعمال المجاز المركب والتمثيل

كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا فى معنا الاصلى سمى مثلا ولهذا
اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به غير
فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو
المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يخص المشبه به فلا يكون
عارية فلهذا لا يلحق فى المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل ايتما انتظم
مورد المثل مثلا ان اطلب جل شيا ضيعته قبل ذلك تقول له يا لصيف ضيعت اللبن بكسر
التاء الخطاب لان المثل قد ورد فى امراة واما ما يقع فى كلامهم من نحو ضيعت اللبن على لفظ
المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه
للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب فى نوع غرابة كقوله ثم مثلهم كمثل الذى استوقد
نارا واحالهم للعجب بشانهم وكقوله ولله المثل الاعلى اى له الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التى وعد
المتقون اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** فى تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الادلة على ان فى مثل قولنا اظفار المنية بفلان
بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان
ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى ما ذهب اليه
السكاكى وسيجى بيانهما والثالث ما اورده المصنف لما كانا عند امرين معنويين غير متميزين
فى تعريف المجاز اورد هما فصلا فى ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتمهيدا للمعنا الذى نطلق
هى عليها فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ مما يدل عليه سوى المشبه
فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن اربعة باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به عند الاستعارة
بالكناية ويدل عليه اى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه به من غير ان
يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيبقى التشبيه المضمر فى النفس
استعارة بالكناية ومكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح بما يدل عليه بل ذكر خواصه ولوازمه
واما الاستعارة فلتخييله عن المناسبة ويبقى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص بالمشبه به بان يكون كماله او قوامه فى عجز الشبه

يحتمل امرين من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به اثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا
يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول
بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التي يجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخالبه في شيء لم يذهب بطلت
عنده الحيل ورى انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا في مصر فرثاهم
بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الفؤاد وعبرة لا تقلع
حكي ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على معاوية بعوده فلما اراه معاوية تمام وتجلدي
انشد يتجلدني للشامتين اريهم اني كريب الدهر لا انضعضع فاجابه الحسن عليه السلم على
البديهة واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع فقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع وفي نفسه
بالظفر والغلبة من غير فرق بين نفاع وضرار ولا تعتد لرجوم ولا بقياعلى ذي فضيلة فاثبت
لها اي للمنية الاظفار التي لا يحمل ذلك الا على السبع وفي نفسه بذلك تحقيقا للمبالغة في
التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الثاني بقوله وكما في قوله الاخر ولئن نطقت لتشكرن مبرتي صمتا فلست محاورا بالسكاير
انطق شيئا لحال بانه متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها
اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه على الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى هذا
المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي
وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق
احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها
البتة فان قلت فما ذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع املكت فلانا
قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما ابقى الطول لكن في قوله عليه السلم
اسرع كر حوفا في الطول لكن بدا ترشيحا للمجاز اعني لبد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف لا هو مبتنى على مناسبة
لغوية فكانه استبدا منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف
هو ان لا يصرح بذكر المستعار له بل يذكره بقرينة ولا نعني بالمذكور عليه في المقصود بقولنا

اظفار المنية استعارة التبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا يرمي ولكنا
لم نصرح بذكر المستعار عنه التبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن
الكناية فالمستعار هو لفظ التبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار
له هو المنية وبهذا يتم كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة
لما بينهما من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يكون ذكر
الشيء المستعار ثم يرمز اليه بذكر شيء من روادفه فيتبعه ما يدل لازم على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا من قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان
تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما استفدنا النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام
على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما اراد
على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما يليق بها بناء على تشبيهها بما
له الاظفار وهو السبع هذا ترتيب ما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في مراد
البلغاء الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا
لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو الاسم كقولك لليد غداة ريح قد كسفت فرأد اصبحت
تبنيا لشمالي ناعما جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ولهذا
لا يصح ان يقال اذا صحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد انما يتأتى
التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا صحت الشمال وطها في قوة تاثيرها في اهدائه
المال نصريفا لشيء بيده فجعل الشبه المنتزع لا يلقاه من المستعار منه بل مما يضاف
اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار اعني الشمال مثلا لشيء
ان تثبت له حكم من يكون لذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه
لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله
يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قبل هو على القلب اي قصر عن باطله ولا حاجة اليه

نعم

لصحة ان يقال لا مشع باطلا هنا وترکه بما لا وعرجل فراس الصبي فرواحلها هنا مثالث للاستعارة
بالكناية والتخييلية اوردده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي ما
السكاكي لاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنافي الاستعارة
بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد وهبران بيتين ان ترك ما كان
به تكبر ومن المحبة مزاح الجهل والغي واعرض عن معاودتي فبطلت لانتراي الان ما كان يوتكبر
وكذا الضمير في معاودتي فشبه في نفس الصبي المحبة من جهات المسرة كالحج والتجارة
قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت لاهثا وجر الشبه لاشتغال النام به وذكوب
المنازل لصعبة فرعي مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية فاثبت له اي لعبدان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يخص تلك
الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسرة السفر فاثبات الافراس والرواحل المتعارفة
تخييلية فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والغواية يقال صبا يصبو صبوا اي مال
الى الجهل والغواية كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبيا مثل سمع سماعا اي لعب
مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله وبجمل ان نرى ضمير اراد بالافراس والرواحل دواعي
النفوس وشهواتها والقوى المحاصلة لها في استيفاء اللذات والمراد بها الاسباب التي قلما تنتج
في اتباع الغي الا وان الصبي وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة
اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسنا اذا
بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرفنا السكاكي الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها
مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز
عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا فان اللفظ مستعمل فيما وضع له
فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانما اي انما وقع الاحتراز عن هذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له تاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد

فتوقف فيه فتدبر

المشبه به متهيئ متعارف وغير متعارف فتجرد قولنا المستعمل فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة
بل لابد من التقييد بقولنا من غيرنا وبل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجاب بقصده السكاكي
لكن عبارته لما صرح عن ذلك لا تنزل وانما ذكرت هذا القيد ليخرج به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا فنتهيا حقيقة بل مجازا لغويا لبنا
دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل وانظاهر ان قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليخرج به عن الاستعارة ولئن صح
لما سبق من ان الاختلاف انما هو كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت
له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو
ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غيرنا وبل فليتامل فان لو جران يتعلق بقوله
ليخرج به عن الاستعارة ويركب الكلام قلقا وعرفنا لسكاكي المجاز اللغوي بالكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير والام
في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او
العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا بكون الكلمة قد
استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في اصطلاح به المخاطب على ما وضع دال على المقصود الى ان المصنف عقاه فقال في
غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به المخاطب مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في
ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غيرا وضعت له بقوله بالتحقيق
ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في
غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا
تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون
لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل
صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعا

مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايضا فى المقام فاسد لان مثل هذا

يقبح الاحتراز عنه فلا بد هيهنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو

وردّ ما ذكره السكاكى بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع تناولا بل لا نسلم

قد فسّر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى نبه فسّر فقال قولى نبه فسّر احتراز عن المجاز المعين بازاء

معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة

فخ لا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التناول فى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم

الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وانا ارد ذلك فقوله لتجزم نعم كذا وكذا مبنى على تجوّز

وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتناول والتقييد بقولنا

بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء

المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين المدلول فى الوضع كما فى المشترك

فان المستعمل يدعى انه فرد الاسد قسم متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى

المتعارف ليتعين المراد وهو غير المتعارف لان نفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء

المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب وردّ ايضا ما ذكره بان التقييد

باصطلاح به التخاطب وما يؤدى معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز لا بد منه فى نحو لفظ الصلوة

اذا استعمله المخاطب بحسب ما لشرع فى الدعاء مجازا فكذلك لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا

ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح

ولا تناول فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التناول انه مختص باخراج الاستعارة فاهمال

هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل بيّن ولا يخفى عليك ان اغبا من هذا القيد فى تعريفها انما يمكن

بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة

فيما وضعت له استعمالا مبنيا بالنسبة الى نوع حقيقتها الى نوع مجازها لزم الدور اما على

الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة ماخوذة فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا

القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث

عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغى ان يلتفت اليه لا سيما فى التعريفات وكذا ما يقال

ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى

استعملت الكلمة فيما هى موضوعة لذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب

بالكناية هو التبع المنزل والمستعار هو لفظ التبع المستعار للثانية وكلامنا في
التسمية كان شعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامنا ما ينافي جميع ذلك ونحو
المجلة قد وقع منه على نعم القوم حيط في تحقيق الاستعارة بالكناية وضمنها اي تتم التكاكل لا
الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الظرف المذكور من طرفي التشبيه هو
به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تخييلية وتحقيقية وانما لم يقل منتهما اليهما لان
الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر منتهما الخروستاها المحتملة للتحقيق
والتخييل كما ذكرنا في بيت هميز وفسر التحقيقية بما ترى بما يكون المشبه المتروك محققا حسا
او عقلا وعند التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي
التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احد الضوئين لمنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى وكذلك بانها اي التمثيل
مستلزم للتركيب لمنافاة للافراد فلا يصح عد من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان منافاة اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم
عند وجود الملزوم وجوابه انه عند التمثيل قسم من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي
مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا
مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض فقد يكون وكما يدل
على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له انه قال بعد ذلك المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة ولجيب بوجوه
احدها الاولى ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب فيندفع ان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بانا المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في
المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع
بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي

فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم
الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي
والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله نعم مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه
نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث
ادعى استلزام التركيب لا يصلح للوجه كلام السكاكي لانه قد عدم التحقيقية مثل قولنا اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان يستلزم التركيب لم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء تفيدها واقترانها بما
شأنه لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بشيء
اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان
كان صادرا ممن هو غابر في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة
تردد من يقوم ليذهب فتارة يزيد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا
ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وعذر السكاكي لاستغنائه التنبيه بما لا يخفى لعناده حسا لا
عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشير بها شيء من المحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها الما شبه المنية بالسبع في الاغتيال الخ فانه
في تصويرها بصورة تراي تصويرا للمنية بصورة السبع واختراع لوان مرلها اي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به واخترع لها اي للمنية صورة
مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل بعني الصورة التي هي مثل صورة
الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار
المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبهت بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية وهذا مثلها بخلاف اظفار المنية
الشبهة بالسبع وذلك الحال الشبهة بالمتكلم ودعام الحكم الشبهة بالناقة فصرح بالتشبيه
لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا ازلا يحتاج
له شأن في الكلام واقول بل تام لانتفاء مناط الملام فانتفى فرعه السكاكي انه استعارة تخييلية

عنرا بعته لمكنى عنها وذلك انه توهم الملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن
ودعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة
بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه
الى المشبه بها في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا كما
لا يخفى لان كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وغير
اي في تفسير التخييلية بما ذكر المصنف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل
دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال انا لا نسلم انه لو كان الامر كما ذكر لوجب ان يبقى هذه
الاستعارة توهمية تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يعتبرون حكم الوهم تخييلا وذكر ابو علي
في الشفاء ان لقوة المسماة بالوهم هي التي تدرك في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما شبيها به
وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني
الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره
للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء المشبه كجعل اليد للشمال وجعل
الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد يكون اطلاق
عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناها الموضوع له وهذا قال الشيخ عبد
القاهر انه لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن
الى شيء اذ ليس المعنى على ان شبه شيئا باليد بل المعنى على ان اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انها تحقق
معنى الاستعارة التخييلية على تفسير السكاكي وذلك المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه
تشبيها معناها وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى هاهنا لجعل الشيء من غير
توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص لتفسير المذكور بغير التخييلية
النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه اسلافه من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز
اللغوي لانا نقول ما ذكرنا من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه تاما هو الاستعارة التي هي من اقسام
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية تحقق معنى الاستعارة في التخييلية
انما استعير للمنية ما يليق بها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي
ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه الحقيقي لتوهم التشبيه بالاظفار ليكون مجازا لغويا او

فتمام الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر لان التزاع ليس بلفظي ولا القول باجماع السلف
على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه وبقتضى ما ذكره
السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية
اثبات صوت وهيئة فيراعى في الترشيح لائق بكل من التخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه
به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك يثبت
لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح
والتجارة فكما اعتبرنا لذلك صورة وهيئة شبيهة بالاظفار فلنعتبر هنا ايضا معنى وهيئة شبيهة بالتجارة
والربح شبيها بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان
التعبير عن المشبه لذلك ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية
وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعتبر بالاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء
ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص
به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بعين الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في
ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم
ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الموهمة الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه
ايضا ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به عن الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه
به وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في
الترشيح فستعاده في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد او
الامر بالتمسك بالوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل عما بينا سببه حاصل الاعتراض المضمر
مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية
بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يتجه الى ذلك لانه ان جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فلنا اذا
اسد بفتحتين اقترن رأيت بحيث لا تلائم اموجبه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي و
ان جعل هو الموصوف بالتلائم الحقيقي بخلاف الاظفار المنبئة عنها مجازا عن الصورة المتوهمة لتصح اضافتها
الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة اذ ما عليها فلنا فرق بين المقيد المجموع

والمشبه به

والمشبّه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما فليضا سموني بادعاء
الاستعارة تامة مجردة ونروعن المكنى عنها اى ادادا لشكاكى بالاستعارة المكنى عنها ان يكون
الظرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبّه ويراد بالمشبّه به على ان المراد بالمنيّة فى قوله واذا المنيّة
انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها والكناية ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة
الاظفار الى ما هى من خواص السبع اليها اى الى المنيّة فقد ذكر المشبّه اعنى المنيّة وارديد بالمشبّه به
اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لانفكاك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبّه به الى المشبّه
لا تكون الا على سبيل الاستعارة وقد مر ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبّه
بها اى الاستعارة بالكناية هو كلفظ المنيّة مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنيّة
هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف
الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة
نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس عن تشبيه المنيّة بالسبع
وهذا كما ترى جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنيّة معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها
والا فلا دخل لها فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض
اورد سؤالا وهو انا لا نسلم ان قضية قولنا فى الاستعارة بالكناية ان المستعار منه والكناية ان يكون شيئا
غير وهو فى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبّه باسم جنس الاعتراف بحقيقة لشق الحمل من التصريح باسم
ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبّه ما نفعل فى الاستعارة المصرح بها بمعنى المشبّه فكما ندعى هناك
الشجاع مسمى للفظ الاسد بادعاء وتكابر تاويل كما مر حتى يتم بيننا التفصى عن التناقض بان ادعاء
الاسدية وضع للقرينة المانعة عن ارادة الحيوان المخصوص كذلك ندعى ههنا اسم المنيّة اسما للسبع
مرادفا للفظ السبع بادعاء وتكابر تاويل وهو ان تدخل المنيّة فى جنس المبالغة فى التشبيه حيث افرد السبع
متميزا متعارفا وغيره متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يضع ان يضع اسم
كلفظ المنيّة والسبع لحقيقة واحدة ولا يكون بينهما تنافر فينتهى بنا هذا الطريق دعوى السبعية
للمنيّة مع التصريح بلفظ المنيّة قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ المنيّة مستعملا فى
غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل فى تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا
اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم نصر باستعمال لفظ الاسد فيه بطريق
الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنيّة مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم نصر باستعمالنا فى الموت

بطريق المجاز حتى تكون استعارة بل هو حقيقة فلنا اولا بالمجاز ان كل احد يعرف ان المراد بالمنبت
ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا للنبت وعلى هذا يندفع ما
قيل ان لفظ المنبت بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا
تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه بهاى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره
وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف فان الادعائي انما
هو عين المشبه الذي هو المنبت وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة
فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا
نسلم ان استعمال لفظ المنبت في الموت في مثل قولنا انشبت المنبت اظفارها استعمال فيما وضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنبت
موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما
امكن في توجيه كلامه على ما هو وهو ما هو والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى
عنه بذكر ما يقارن الواقع موقع لفظ المنبت المرادف له ادعاء والمنبت مستعار له والحيوان المفترس
مستعمل منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه واراد المشبه بها
بها المعنى المصدري حيث جعلها من امثلة المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان
المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه لانه صرح في
هذا البحث لاستعارة التبعية بان المنبت استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك
من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان اثبات استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء
الاشكال فلو جاز ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنبت استعارة بالكناية حال كونها
عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه في
المشبه بها ادعاء فيوافق كل ما مر في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بجميع وجوهه واخصرها
ان السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ان يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الا
المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قولنا اي قولنا السكاكي في المنبت واظفارها حيث جعل
المنبت استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوة

نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لا استعارة النطق للدلالة نحو
يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في
قولنا نعيم لهم لهذه مثبتات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل
التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله
ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
يجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع
استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة
الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وقد ذكر الخفاجي
السكاكي بانه اي السكاكي ان قد التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد
بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لا مندرجا
من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفرد بذكر المشبه به واراده المشبه
الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة
واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى
عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدونها للتخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم
محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل على الاتفاق والا اي وان لم يقيد
التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها بحقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت الحال
مثلا استعارة لا مجازا مرسلا لضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا تعقل الا
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره
غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخرا الامر الى القول
بالاستعارة التبعية حيث لم يتبادر لذهن ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لان مراد بقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما بقال
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون كافية اذا كانت
جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان تلتفت اليه
وذكر بعض جوابا عن اعتراض المصنف قائلا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة

التخييلية لانها البتة نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قولهم المغلم
لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها الاعلى العكس كما فهم المصنف
فاذا قلنا نطق لسان الحال اردنا بالسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان
فلا بد من استعارة المتكلم للحال ففيهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال
فلكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت
الحال هذا كلام مزيف ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذات عن كلام احد من غير ان
ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت اذا اراد بالانفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق
غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال الكلام لانه يصير حينئذ من قبيل الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل
النقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره ظاهر البطلان لانه قد
صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو من مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما
اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكره في الاظفار المنبئة الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون
التخييلية كما صرح في الجناح العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهو كالاظفار في
الاظفار المنبئة ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبتت الربيع البقل
الهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد
صرح بان نطقت من قبيل لوصى كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبه بالنطق كما ذكره في
الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن عد التركيب المشتمل على
التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تضمن المصنف مثلا
في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية
عندهم حقيقة كيد الشمال والاظفار المنبئة **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل واحد من الاستعارة
التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة بالكناية رجحان حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه مبنيا باقادة ما علق به غرض ونحو ذلك مما سبق في باب

التشبيه

التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يتم رابحة لفظا
اي وبان لا يتم كل من التحقيقية والتمثيل رابحة التشبيه من جهة اللفظ وهذا قلنا بان نحو
رايت اسدا في الشجاعة تشبيها لا استعارة وذلك لان تمام رابحة التشبيه بذكر الغرض من
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به بما في التشبيه من الدلالة
على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقولنا في تشبيه صدغ بالمسك فقاعدة
التشبيه تقتضي ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير معقبة
بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة
نعم المجردة قد تقصر الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسن ان لا يتم
رابحة التشبيه لفظا بوصول ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه
او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما لغازا اي تعمية والمراد بقولنا
الغرض في كلامه اذا عرف مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل دظب وظباب يعني يصير لغازا
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا ارتفع كما لو تم رابحة التشبيه فلا يصير لغازا
لكن بفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا اريد انسانا ابخر وفي التمثيلية
ابل مائرة لا يجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها
راحلة وفي الفائق يجد فيها الناس كالابل المائرة لبست فيها راحلة الراحلة البعير
الذي يرتحل لنجل جمل كان او ناقة يريد ان المرغوب المنتخب في غزة وجوده كالبعير لا
توجد في اكثر من الابل والكاف مفعول ثان لتجد ولبست مع ما في حيزها في محل النصب
على الحال كانه قيل كالابل المائرة عزيز وجوده فيها راحلة او هي جملة مستأنفة وجه الظهور
التشبيه عم تعلقا اي كل ما به ان في هذا الاستعارة التحقيقية او التمثيل به ان في هذا التشبيه ليس كل
ما به ان في هذا التشبيه به ان في هذا الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا
في مشبه به حقيقة او لغازا او تركيبيا في الاول كما لو قلت زيد كعمرو وتصل به ما ذكرته
انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة وتعين التشبيه تنبيها على ان قوة الشبه بين
الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا قلت مسئلة نقول حصل في قلبي نور لا نقول كان في قلبي نورا
وكذا اذا وقعت في شبهة نقول وقعت في ظلمة ولا نقول كان في ظلمة والاستعارة المكنية عنها

كالتحقيقية فان حسنها بر عاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية
بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه
لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها اما على الفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة
للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقد يحسن الحسن البليغ
اذا كانت
غير تابعة لها وهذا يستهجن ما في المفتاح ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها بر عاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في التحقيقية
والمكنى عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف
ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الخ وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب هذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد
نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك لانتقال منبر وقد صرح
بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكن حاول التنبيه
على لسان اقتداء بالسلف واخذا بالضبط لسامع عن الزلق عند اضافة الكلمة بالمجاز
هذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر اذا اضافة الحكم الى
الاعراب للبيان وبر بشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى الخر بحذف لفظ او زيادة
لفظ فالاول كقوله نعم وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء
امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية لقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان
الله قادرا على نطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر انا نحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى
غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف فلجواز ان يكون كلام رجل قد
رأى اهلها فاراد ان يقول لصاحبه اعظاما وتذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها
وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم
الاصلي لربك هو القرية هو الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف
المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب
زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله
والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وغيرها ان احدهما انه نفى لشيء
بنفي لازم بر لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم وهو

يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع
ارادة لازم كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس
لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم
وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى
جائزة لا واجبة وهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك
فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما
تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن
له نجاد قط وقولنا جبان الكلب في معرض الفضيل وان لم يكن له كلب قط وفي موضع اخر
من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى اللازم حيث قال المراد بالكلمة المستعملة
اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين تنقسمان بالتصريح
وعدم التصريح وههنا بشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازم
وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة الملزوم تبع كما يفهم من قولنا جاءني زيد مع
عمرو وههنا يقال جاءني فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه الفرق بين كلامي المصنف
ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما
قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز
ارادة لازم فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له
وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز
بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم
لطول القامة التي هي ملزومه في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم
النبات الى النبات من الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع وبذا هذا الفرق بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم

ولا دلالة للعام على الخاص بل امتنا يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز
ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا الكلام يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا
كذلك وحينئذ اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
فلا يتحقق الفرق والتساوى ايضا معلوم بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه
لا نقول لم سلمتم الكناية يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم وحينئذ بمنزلة الانتقال من
الملزوم الى اللازم فان قبل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز قلنا
لها دون نرقلنا الا نسلم ذلك ما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون
على سبيل التبعية كطول النجاد للطويل القامة وحينئذ يجوز ان يكون اللازم اخص كما ايضا
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ويذكر به او بدل ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت
واستعمال النبت في الغيث وهي اى الكناية اقسام الاول اى القسم الاول والثاني ثابت بالاستقراء
كونه عبارة عن الكناية المتلفظ بها غير صفة ولا نسبة فيها اى ومن الاولى ما هي معنى واحد وهو ان
يتفق في صفة من الصفات اختصاص موصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة لينتقل بها الى
ذلك الموصوف كقولهم الصادين بكل ابيض مخذم والظاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والمقطع
الحقد مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة ثم
الى اللازم اخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فينتقل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان مستوى
القامة عريض الاظفار وسيجيء هذا حاصرا مركبة وشرطها اى شرط الكناية ان لا يختص
بالمكنى عنه ليصح الانتقال من اللازم الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة
والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه نظره ان مستند القريب في
القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيد بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد التي هي مجموع معان كلاهما كناية عما يتعين الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
من نحو مستوى القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا بالعبارة وهو
سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى لازم تلتفق بينهما وتكلف في النسبة والاختصاص
والبعد بخلاف تلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم

والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك هي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة طويل النجاد وطويل النجاد ثم شار الى الفرق بين الكنايتين بقوله عن قولنا طويل نجاده وطويل النجاد بقوله والاولى كناية رسا نجترة لا يشوبها شئ من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة المقدرة الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجاداهما والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف واما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا وحالا ونعتا وفي المعنى واقعة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه وكانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم لكن نحو زيد اللحم فرسه اسوء ثوبه فانه يمتنع فيه الاضافة وكذا يقبح هند تمت الكلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها بالاستعارة بتنبيه من التشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لجريانه مجرى اللفظ وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفيته عطف على واضح وخفائها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابلة عريض القفا وعظم الواسطة بالافراط مما ينبه به على بلاهتها وتجعل فعولا ملزوما لها بجعل الانتقال منزلا للبلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد ليس بمنتقل منزلا من ملزوم الى لازم ومن ذلك الامر المقصود لكن لا في بادئ النظر وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفيت عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابلة لانه ينتقل من عريض القفا ومنزل الابلة والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى الام وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منزلا من الملزم بواسطة فنرضى المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية

ان لم يكن

ولا قايل بر والجواب ان كون الشئ مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض القفا كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى التنبيه

أنّ لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد اذا كنّى به عن المضياف ثم ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنها اى فمن كثرة الاحراق وكذا كل ضعيف فيه منها عائد الى الكثرة التى قبله
الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع
ضيف منها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصل لك الثقة
من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى
قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر
اذ لا وجه له ههنا كقولك اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية
والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانك اذا تأملت بثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
الصفات اى ثبوتا لا شك فيه لكان على طريق الحصر او كدته فانك اذا صرحت باختصاصها بابن
الحشرج بان تقول انما يختص بها او نحوه مجرد ومعطوف عليه ان يقول اى او مثل القول المنطوق معطوف
على مفعول ان يقول اى ان يقول نحو قولنا انه يختص بها من لا سبيل الى الشك فى هذا
المعنى كالاضافة معنى والاسناد معنى مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة
لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل للسماحة او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافة او اسناد الى الموصوف او ضمير
الامر اى ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى ضمير فى قولنا طويل نجاده
مسند الى ضمير فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وسيعرف ذلك
ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فترك التصريح باختصاصها الى الكناية بان جعلها اى تلك
الصفات فى قبة تنبيها على ان محلها دقيق وهى تكون فوق الجملة تحتاج الى فرط مرونة
عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجود فى قباب فى الذهن اكثر فافاد
اثبات المذكور له لا نزاع اثبت الامر فى مكان الوجل وحيرة فقد اثبت له ونحوه اى نحو قولك
زياد فى كون الكناية نسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيها بحيث يرتبط بها عليه قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه فى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه

والكرم بين بردين لقسم الثاني عن نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى
الموصوف كاضافة النجاد اليه ليس كذلك لان استناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول
للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة عنه صريحا وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير
تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت
مهنا قسم رابع وهو ان يكون المظهر بها صفة ونسبة معا كما في قولنا بكثرة الرماد في ساحته
كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المظهر بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المظهر بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين عن الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون
غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه
كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب
الخمر ويتعمد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر
مع انه قد يكون عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالفتح ناحيته من اي وجه
جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض اي من جانب ناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت
الى التعريض والتلويح والرمز والايماء والاشارة وذكر في شرح المفتاح انها انما قال تتفاوت ولم يقل
تنقسم لان التعريض وامثاله يمتاز ذكرها من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وهو نظر الى المناسب
للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب
ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعني فلانا بكذا
اشرت الى جانبه وتريد جانبا الخروج من المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال
صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا دال
به على شيء لم تذكره كما تقول للمحتاج البر جشنك لا سلم عليك فكانه مال بالكلام الى عرض
يدل على المقصود وفيه التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية

ما دل على معنى بحو نحمله على ما بنوا الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة
التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع لحقيقة ولا مجاز وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولعبر بها
والمناسب لغة العرض ان كثرت لوشابين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل للتلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت لوشابا
مع خفا في اللزوم كعريض لقفا وعريض لوسادة او مزان تشير الى قريب منك على سبيل
الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب في المناسب لغيرها ان قلت لوشابا خفا كما في قوله
وما راعني الا بحلة في الحي ثم يقول الايماء والاشارة ثم قال للشكاكي والتعريض قد
يكون مجازا كقولك اذ يتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب وتراي لا تريد المخاطب
ان اردتهما اي المخاطب وانسانا المزمع جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره
والمجاز بنا في ارادة المعنى الاصلي ولا بد منهما اي من الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب حتى ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية و
ههنا بحث وهو ان الممكن في المثال المبين هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معنى ان عبارتنا
قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير
موضوع له وليس مجازا لان لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى اللازم وقد تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع
له وليس بكناية لان لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى لا لانه صحيح من
غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل لحوان الاول مجاز والثاني كناية كما
صرح به المصنف وهو الذي ضده الشكاكي وتحقيقه ان قولنا اذ يتني فستعرف كلام دال على معنى
يقصد به هند المخاطب بسبب لا بد او يلزم منه لهند بالنسبة الى كل من صدر منه لا بد فان استعملته
واردت به هند المخاطب وغيره من المؤمنين كان كناية وان اردت به هند غير المخاطب بسبب لا بد لها قد
اشتركا لهند المخاطب في لا بد اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم **فصل**

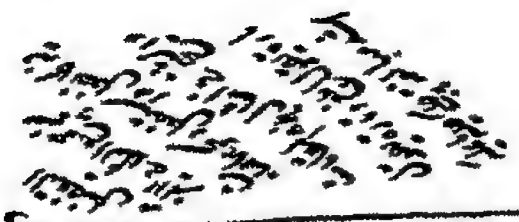

اطبق لبلغا على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم
اللازم هو كما هو الشيء يبينة ذات وجود الملزوم بعض وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من
اللازم وعند الخاصة انما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة
التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة و
انما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع
المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس لسبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان وجدا
من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات المعنى ليس
لا يفيد خلافه فليس من بيت قولنا رايت اسدا على قولنا رايت جلاحا هو والاسد سوى الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول
افاد تاكيد الاثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثيرا رتما على قولنا
كثير القرى ان الاول افاد زيادة القرى لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات
كثرة القرى لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في
التشبيه ان يكون المشبه بالمشبه به اتم منه في المشبه والظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها
قولنا رايت جلاحا لاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد الثاني يفيده شجاعة دون شجاعة
الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان ليس في كل صورة ليس هو لذلك وليس المراد ان ذلك ليس
بسبب في شيء من الصور هذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت جلاحا لا
لا بالنسبة الى قولنا رايت جلاحا مساويا للاسد دائما على الشجاعة ولا يتحقق ايضا في
كثير القرى وكثير القرى نحو ذلك هذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه
الصفات لا يوجب ان يحصل للمرء في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب
ان يحصل للمرء في الواقع شجاعة زيادة لا يوجبها قولنا رايت جلاحا لاسد هذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر
لا بد ان يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع اتفاقهم على ان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي
وقد بينا ذلك في بحث الاستخبار في الدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزيته قولنا
رايت اسدا على قولنا انه قال فان قيل مزيته قولنا رايت اسدا على قولنا رايت جلاحا مساويا
للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا نسلم

حال المعنى

حال المعنى في نفسه بان يكون عنه بمعنى فرد ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكون عنه بكثرة الى نحو هكذا
لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل على بان يجعله اسدا وهذا صحيح فان مراده ما ذكرنا لكن المصنف
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لانظاره الى نادر وافرد والله اعلم هذا تمام الكلام
في علم البيان والله المشكور على توالده وهو المسئول لاتمام القسم الثالث البتي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي تحصل معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بعد العلم
فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه
اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعلم
وضوح الدلالة احتراز عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة
الحال والخلو عن التعقيد عند ذلك مما يورث الكلام حسنا وكان داخلا في البلاغة او غيرها
ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
في علم المعاني والبيان واللغة والتصريف والنحو لا تريد خل بمنهاج بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي اي راجع الى التحسين المعنى بحسب الاصالة والاصالة وان كان بعضها لا يخ من تحسين
ما للفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك بدء بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها قال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة و
عشرون فنها المطابقة وتسمى ايضا الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين لوجود
المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء
كان مقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من
انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين

لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر اي
لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا تتضرر بمعصيتها غيرها
وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه الانفس
وتجذب اليه فكانت احق في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع الى القسمة
يقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
فقط نحو ومن كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء متقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم
والثاني بالفعل وهواي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعل مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن
الطباق ما استماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا نبتها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره
الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تقسيم
الطباق لما بين اللونين من التقابل بوصح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي
برأسه فقد يجيء الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد بن استشهد رحمه الله
شباب لونه حمر افانى لها اي للمالك الشباب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الشباب الملطخ بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صار الشباب من سندس
خضر امن شباب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل
والثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني
عن البيان فلا ينفع الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فغادر
العيش اخضر ازوت المحبوب الا صفر هو توهي الابيض وابيض فودي الاسود حتى دنى
لي العدو الادنى فانه جعل اللون الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الالوان التي
للصفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق بهذا الطباق شيئا
احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية والملزومية
نحو اشتد على الكفار وحماة بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه

قوله ثم اعترفوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاعراق والثاني لم يجمع
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا
تعجبي يا سلم من رجل يعني بفسر ضحك المشيب بكاء اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل ثم
تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك لانه يكون معنا الحقيقي
مصادا لمعنى البكاء وبقي الثاني بهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا
متقابلين حتى يكونا متضادا حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر
والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة
الذي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين الموافقين او
المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين
في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او مماثلين فان ذلك
غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه
المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى
غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا الى بالضحك في
الجملة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله
اي قول الدي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا وقبح الكفر والافلاس بالرجل
فقابل الحسن والدين في المعنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره للسرى واما من بخل واستغنى وكذب
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا لامقابلة الالتقاء والاستغناء
يفسر بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله ثم فلم
يتق او استغنى بشهوة الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء
المقابل للالتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد يركب من الطباق وقد يركب مما هو
ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الالتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة
الشدة والرخاء وذا السكاكي في تعريف المقابلة قيدا خرجت فقال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين
او اكثر وضدهما فان شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقا امر شرط يتمتر اي فيما بين الضدين او ما في حكمهما

ضدّه اى ضدّ ذلك لامرهما بين لاجنبين فانتر لما جعل ليتيسر مشتركا بين الاعطاء والابقاء
والتصدق جعل ضدّه اى ضدّ التيسير وهو التعسير المعبّر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين ضدادهما اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا
يكون بين دليلا من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والايمان
ضدّه وسنراى من المعنوى مراعاة النظير ويسمّى التناسب والتوفيق ايضا والائتلاف و
ايضا وهى جمع امر وما بينا سببا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
وبهذا القيد يخرج الطباق فانه قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والنمس والقمر بحسبان وقد يكون
بالجمع بين ثلثة او نحو قوله اى قول الشجرى فى صفة الابل كالقسىّ المعطفا اى من المحنيات من عطف العود
وعطفه حنا بل الاسهم مبريّا اى مخوتة من براه بل الاوتار جمع بين القوس والوتر وقد يكون بين
كقول بعضهم للمهلبى لون برانسك ايها الوزير اسمعيلى لوعد شعبتى التوفيق بوسفى العبد
الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن دشقوا صح واقوى ما سمعنا فى الندى من لجة الماء ثوبى
لعاذر بكر بها البتول عن الجحاء عن البحر عن كف الامير تيمم فانتناسب بين الصخر والقوة والشمم
والخبر الماثور والاحاديث الى قوله وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تيمم مع ما فى
البيت الثانى من حسن الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية لصانع عن كاتبه كما يقع فى سند الاحاديث
فان البتول اصلها المنقطع المنظر اصله البحر على ما بيّنا والبحر اصل كف الممدوح على ادعاء الشاعر و
منها اى ومن مراعاة النظير ما يسمّيه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما بنا ابتدا
فى المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير
فان اللطيف تناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير تناسب كونه مدركا لان المدرك
للشئ يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك
انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان لفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب لامن ليس فوقه احد يرد على حكمه
هو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف الحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته وبلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين منهما نحو

واسقنى

والنجم والعشب بالباء اى النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول و
الشجر الذى له ساق يسجد اى ينقادان ينتقلان فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يبقى ابهام التناسب كما مر
فى ابهام التقاء ومن ابهام التناسب بين السقط وحرف كون تحت اى ولم يكن بذلك يوم
الرتيم عبرة السقط الحرف الناقص المهزول وهى مجرورة معطوفة على الوقط فى البيت السابق
عن تجلل الوقط الامانى غادة لها من عقيل فى مناكبها وقط والنون هو المعروف من حروف
المعجم شبه بها الناقة فى الدقة والانحناء ولبل المراد بها الحزن على ما فاتهم وداء اسم علم
من دابه اصابه بشر وكذلك اسم فاعل من دلا الركاب اذا وقف لبقا واراد
بالنقط ما نقاط على الرتوم من المطر وقوله يوم الرتيم صفة داء والمعنى تجلل هذه الجبهة
عن ان تركب من النون ما هى فى الضمر والانحناء كالنون بركبها الاعراب لزيادة الاطلاق فيضرب
دبتها اذ لا احراك بها من شدة الهزال بريد ان مراكب هذه الجبهة سمان ذات سمنة فيذكر
الحرف النون والراء والدال والنقط ابهام ان المراد معانيها المناسبة واما ما يتبعه
بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذى على لون وبه خطوط بيض على الطول وهو ان
يوقف فى الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاديرة المقادير كقول من يصف
سحابا تسربل وشيا من خرز تطرزت مظاهرها طرزا من البرق كالنير حتى بلا رقم
وتفتش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب منقوش
والخرز جمع خرزة وتطرزت اى اتخذت الطراز والطراز جمع مطرف وهو رداء من خز مربع
له اعلام والطراز جمع طراز وهو علم الثوب كقول ربيك الجن احل وامرد وضر وانفع ولين و
اخشن ودرش وابرز واندب للسعالى اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضاما للمخالف
ناصا للموافق لينا لمن يلوذ بك خشنا لمن يخاشنك ودرش اى اصلح حالا لمن يختل حاله وابرز من برز
القلم يختار اى افسد حال المفسد بك وندب اى اجب للعالى واجمعها بقال ندبر لامرى ندب
اى دعاه لذى جاب لا قل داخل فى مراعاة التظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى
داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتضادة ومنه من المعنوى لا يصاد وهو نصب
الرقيب فى الطريق من صد يصد رفيقه اذا تبع الذى يرصد ليقتله او تصيد لتبع الذى يرصد ليقتله او تصد لقومك الذى
يرصدون كالحرس لبنيك هذا لواحد الجمع والمؤنث ويعتبر بعضهم لتبهم وبردتهم

بخطوط مستويتر وهو ان يجعل قبل البحر من الفقرة وهي التي بمنزلة البيت من الشعر مثلا
قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في
الاصل على يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على البحر وهو لكل من
البيت والفقرة اذا عرف لو وتى الظرف متعلق ببدل اي انما يجب قسم البحر في الاصطناع بالنسبة
الى من يعرف لو وتى وهو الحرف الذي يبنى عليه والاخر الابيات والفقر ويجب تكراره في كل
منهما فانه قد يكون من الاوصاف ما لا يعرف به البحر لعدم معرفة حرف لو وتى كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه
يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف لو وتى الذي بني عليه والاخر الابيات والفقر هو ان البحر هاهنا فيما فيه اختلفوا او
فيما اختلفوا فيه وكقوله احللت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقا كحلي وثغرك
الذي حللته بحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام
لربما توهم ان البحر مجرم فالاوصاف في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المضي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي توقعا منه
او مقدرا فالاول كقولهم اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا استكلفه اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله من
غير مناسب على ما لا يخفى مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو نحو قوله لك
الطبخ وقلت اطبخ لي جبة وقميصا اي خط لي خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبته طبخ
الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل
الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو قولهم اي قول النصارى صبغة الله
مصدر لا تر فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي تقع عليها الصبغ مؤكد لامنا
بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا للكونه مؤكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة

ووقوع تطهير الله في حجة ما يعتبر عنه بالصبغ تقدير ا بقولهم والاصل فيه راي في هذا المعنى
وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعمودية ويقولون انه راي الغسل في ذلك الماء تطهيرا لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك
قالوا الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا النصارى الايمان
صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا بر تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا
امنا بالله للكافرين وامتا اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى انا لمسلمين امروا بان يقولوا
صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايتها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة
الله للمشاكلة لوقوعه في حجة النصارى فقد راى لهذه الفعلة الحالة التي هي سبب التزين
من غسل النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس
الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن لمذكور في المقال ومنه راى من المعتوه المزاوجة
وهو ان تزوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم حبل بين الغرز
النزوان بين مصبين في الشرط والجزاء اي يجعل مصبا واقعا في الشرط والجزاء مزدوجين في
ان يترتب على كل منهما مسبب على الاخر كقوله اي قول الجزري اذا ما في انا هي ومنعني عن بناتها فلج
بي الهوى وان مي اصلحت الى الواشي سمعك لي التمام البيت بشي حد بشر وبين بشر وصدقه فيما افترى
على فلج بها الهجر زاوج بين نهي انا هي واصلحتها الى الواشي واوقعهما في الشرط والجزاء في ان ربت عليهما
لجاج شي ومثله قوله ايضا اذا احزنت يوما فاضت مائها تذكرت القربى ففاضت دموعها
كزاوج بين الاحزان تذكرا القربى واوقعهما في الشرط والجزاء في ان ربت فيضان شي عليهما ومن تتبع
الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يتبادر الى الوهم من ان معناها ان
تجمع بين مصبين في الشرط ومصب بين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي انا هي ولجاج الهوى
وفي الجزاء بين اصلاحتها الى الواشي ولجاج الهجر لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا ان
جاءني زيد فسلم على ابيه فاضمت عليه ومنه راى من المعتوه العكس والتبديل وهو ان يقدم
في الكلام جزء على جزء اخر ثم يؤخره بذلك المتقدم عن الجزء الاخر والغرض بهذا الصريح ما ذكره القوم
حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر
عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعز وتخفى لتاس وانت احق ان تخشى فان الفعل سيق

ابن الیتیم بلطم وجهه ولیس له ذا بحی لتلك بمربع ولا عکس منه وقع العکس علی وجوه منها ان
یقع بین اصدر فی جملة ومنا اضیف الیه وذلك لطرف نحو عادات السادات سادات العادات
وبین السادات فان العکس قد وقع بین العادات وهو اصدر فی الکلام وهو الذی اضیف الیه العادات
معنی وقوعه بینهما ان قدم العادات علی السادات ثم عکس فقدم السادات علی العادات
منها ای من الوجوه ان یقع بین متعلقی فعلین فی جملتین نحو یخرج الحی من المیت ویخرج المیت من
الحی فقد وقع العکس بین الحی والمیت بان قدم الحی واخر المیت ثم عکس فقدم المیت واخر
الحی وهما متعلقان لفعلین فی جملتین ومنها ای من الوجوه ان یقع بین لفظین فی طرفی جملتین
نحو لا من جهلهم ولا هم یجهلون طرف قد وقع العکس بین هن وهم حیث قدم من علی هم ثم عکس
فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان فی طرفی جملتین ومنها ان یقع بین طرفی الجملة کما قلت حکایة
باخرا الفنون وبنیها وناء شبابی والجنون فنون فی تفاطیت لفنون وحکمها تبین
لی ان الفنون جنون ومنها ای من انصوره الرجوع وهو العود الی الکلام السابق بالنقض ای
بنقضه ابطاله لنکتة کقوله ای قول نهبر فقت بالبتار ام لم یعفها القدم بلی وغیرها الاواخر
والدیم دل الکلام السابق علی ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم یعف الدیار ثم عاد الیه
فنقضه بانه قد عفتها الریاح والامطار لنکتة وهو اظهار التحسر والحزن والحیرة والدهش
کانه لعبرة ما لم یتحقق ثم رجع الیه عقله وافاق فنقض کلامه السابق قائلا بلی
عفاها القدیم وغیرها الاریاح والدیم ومثله قاتل الله الدهر لا بل لاهله ومنها ای من
المعنوی التوطئة وهی الایهام ایضا وهو ان یطلق لفظ له معنیان قریب وبعید ویراد البعید اعتمادا
علی قرینة خفیة وهی ضربان مجردة وهی التوطئة التی لا تجامع شیئا مما یلائم المعنی القریب نحو الرحمن
علی العرش استوی فانه اراد باستوی معناه البعید هو استولی ولم یقرن بشیء مما یلائم المعنی القریب
الذی هو الاستقرار ومرشحة عطف علی مجردة وهی التی تجامع شیئا مما یلائم المعنی القریب الموطئ
به عن البعید المراد مما بلفظ قبله نحو والسماء بنیناها بایید فانه اراد بمعناها البعید عن القدرة
وقد قرن بها ما یلائم المعنی القریب اعنی الجارحة المخصوصة وهو قوله بنیناها او بلفظ بعده
کقول القائل للمضیف عباض بصفة بیعا بارد اراد البعید من طویل الخرفة فما تعرف بین المجدین
فالمحل بعینه کان الشمس من کبدها وطول مقامها صارت خرفة قلیلة العقل فنزلت فی برج الجدی
فاراد بالحلول ببرج الحمل اراد بالقریب معناها البعید عنی الشمس فقد قرن بها ما یلائم المعنی

القریب

من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكرهما للليل وهو السكون فيهما وللنهار وهو
الابتغاء من فضل الله على الترتيب فيما على غير ترتيب اى ترتيب اللف هو ضربان لانه اما ان يكون
الاول من النشر لا على التعيين من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب ليس معكوس الترتيب كقوله
اى قول ابن حيوس كيف سألوا وانت حتف وغصص وغزال لحظا وقدا ورد فالحظ للغزال
والقد للغصص والورد للحتف وهو التفاتا من الاقل شبرا بالكفل في العظم والاستدارة
او لا يكون كذلك وليس مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قولك لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل
ثم ذكرهما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعله قول الفريقين فانه قد
لف بين القولين في قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلفقت بين
القولين فان ما لفقت بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال وهو ان يلفق بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما او متعلق
باخر من غير تعيين اى وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلفقت بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والتفريق
التابع يرد الى كل فريق وكل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاد انه انما
يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور في هذا الترتيب لعدم وهيهنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك
وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكرهما لكل وبوفق بعده بين كل ذلك المتعدد على الاجمال
ملفوفا او مقدرا فيقع للنشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه
وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا والتأديب للاكرام والمخالفة
النشر فعلت كذا وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف لفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع في ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد
الشهر وامر المريض والمسافر بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر

بمراعات

بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء الخروج عن عهدة النظم ولعلكم تشكرون اى
ارادة ان تشكروا علة الترخيص التنبيه على هذا نوع اخر من اللف لطيف لسلك الايجاز يهتدى الى
تنبيه الا النقاد المحدث من علماء البيان هذا كلام فيه اشكال وهو ان جعل الاول من تفاصيل المعلل
اما الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه جعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية
القضاء وهو مما لم يذكر في تفصيل المعلل فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير مطابق لما ذكره
من تقدير الكلام ويمكن ان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعلل غير
لازم باستقلاله معلل شيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد للفرع الترخيص في مراعاة العدة و
كيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل في امر المرخص باعادة حرف الجر هكذا فان في الترخيص في الجمل
ان المذكور فيما سبق من الكل بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص في امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر
ليصوم في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فضاء المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة امور
احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص في جميع ذلك متفرع على الامر
بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر
بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله فالشاهد بعدة ايام الشهر
في المرخص له وهذا نظر ان لا يصغى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ينبغي
في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو الامر
بمراعاة عدة ما افطر غير وضرر اى من المشوب الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقولك بقر المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العلاء
اعلمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد في المال و
وجدا وجدة اى استغنى مفندة للمرء اى مفسدة هي مما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه
اى من المشوب التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقولك اى قول لوطول
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم ونوال
الغمام قطرة ماء وضرب من المشوب التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وهذا التعريف يخرج عنه اللف والنشر وقد عمله التكاكي بنوعيه التقسيم عنده اعم من اللف والنشر
ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا التعريف في اللف والنشر فانه ما لكل اليه بدا
فيرد ما لكل حتى يضيف المتامع اليه بردة عليه فليتامل فتدبر وبقي كقوله اى قول الملحن ولا يقيم على

اى ظلم يواد بر الضمير راجع الى المستثنى منه المفقد العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك
الاحد لا الا الاد لان لان هذا استثناء مفرغ وقد اسند البه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وانكان
فى الحقيقة مسندا الى العام المحذوف وفى هبر الخ اعبر الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب هيهنا
الوتد هذا اى عبر الحى على الخسف اى الذل مربوط بوتد هو قطعة جبل بالبتر وذا اى الوتد هذا
اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم له احد وذكر العبر والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف الى الثانى اشتى على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القرب
وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العبر والى الوتد فلا يتحقق التعيين حتى يكون البيت من قبيل اللغز
والشرط لا يسلم الشارح بل فى حرف التنبيه اياء الى ان المقرب فيه اقل وانما يفتقر الى تنبيه ما
فيكون اشارة الى عبر الحى ولو سلم فنقول جعل هذا اشارة الى عبر الحى وذا الى الوتد وبالعكس يحصل
التعيين ظاهرا مما قال فى الباب ان التعيين يحتمل ومثل هذا لا يسمى فى اللغز لغزا بل منشأ من
المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى معنى ويفرق بينهما بحيث لا يدخال كقوله اى قول الواو
فوجهك كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها ادخل قلبه وجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بان ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اى من المعنوى الجمع
مع التقسيم هو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول
كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام المديح وهو سبعة الدولة والضمير للامة
معنى التسليط عداما بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة من شتى هى من بلاد
الروم تسمى بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى معتبد
النصارى وحق متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قام والمقام بمعنى قام حول
هذه المدينة وقد شقيت بها الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالمديح
اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال اللسبى ما نكحوا
والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
لان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتد وانت منتظر وانت مضطغن
ومرتبع وقال مدحه هذا رض الله عنه فى كونها خاتمة المدائح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور
هيهنا انما من نسخ ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافقا لما اورده المصنف فى قوله معتد بعد قوله

للنبي سالكوا بابا بيا كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا
ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اتباعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا بجبة
اي غريزة وخلق ذلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها
البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد بها هنا مستحدثات
الاخلاق الذاهبة عن الشرائع التي هي في البيت الاول صفة المدح وهنا في ضد الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث ذلك منهم ومنه اي من المعنى الجمع مع
التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتعسيره لكونه معلوما مما سبق من تعسير احد هذه الامور الثلثة
كقوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او قوله
لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذن منا اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن
له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون
فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له
النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار
منها زفير وشهيق ان زفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي سموات الآخرة وارضها الابتداء عمت تحقيقا للابد وهي عبارة عن التابيد في لا انقطاع
العرب اذا لم تبشر وما لا فلك كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما
الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير
مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء
ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا
يخلدون في عذاب النار وحده بل بعد ان يعذبوا بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب وفي عذاب النار
وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم
مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه اما عندنا فنسأل ان فساق
المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن المحل في وقت
ما بكيفية ما فرع عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم
المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة اثر عذابهم والتابيد من مبدء معين كما ينقض باعتبار
الانتهاء فكذلك ينقض باعتبار الابتداء واطلق استثناء على تشريفهم بسعادة الايمان

التوحيد وان شقوا بسبب الخاص فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة
في سياق النفي تعم ثم فرق بان وقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله
فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس اهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى الشقاء ما لهم من
نعيم الجنة والى السعادة ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق القسم
على امرين احدهما ان تذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله
اي هو لاء الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا نزد تقال لشدة
وطأتهم على الاعداء وعبأتهم على القتال الا قوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة
اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كبير اذا شدوا اي كان واحد منهم يقوم جماعة قليلة اذا عد
ذكر احوال المشايخ واضافها الى كل منها بما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقولك
يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى
وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل
ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث للذي من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكثرة
تعجبهم اجر الذكور عندهم لانهم لتعريف تنوعها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان يقرن الذين
لا يخفى عليكم ثم اعطى كل واحد الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور ولم يقل الاناث تنبيها على ان
تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض اخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من
امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة فيها
فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف
بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها
ان تكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في اصطحاب جميل فتبلك الدهم
لامر اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان
صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه
نحو قولهم لئن سئلت فلانا لتسئلن به البحر بالغ في اضافر بالتمامة حتى انتزع منه بحرا في السباحة
وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حد مضا مغفو قولهم لقيت من زيد اسدا
لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد كذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا وكأنه

ضعف

ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق وهم لفوات المبالغة في تقدير
حصل لي من صوله صديق فلبنا قل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنزع
نحو قوله وشوهاء من شامت لوجوه فتحت فزهن شوهاً صفة محمودة يراد بها استعداد
وقبل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو اي تسرع الى صناديد الوغى
اي مستغيثة الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامته وهي الدرع والبناء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله
تعدو في ومعي من نفسي لا بن درع لكمال استعداده للحرب بلغ في اتصافه بالاستعداد للحرب
حتى انتزع مستعدا اخر لابن درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار
هو بالامر هما ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدخول في توسط حرف نحو قوله
قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة
وزوج نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن وقيل منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت
كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كونه هذا ويقال وامون هذا
بخلاف قولهم لقيت اباك ان اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره اي
منى كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا مرتبة عليه بهذا البسط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا من باب
الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه وذلك التجريد لا ينافي الالتفات بل هو
واقع بان جرد المتكلم نفسه عن ذاته وجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول الليل لا بعد
والنصح في قوله اقول لها اذ جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله باجود من يركب المطي ولا اشرب كاسا بكفه من بخلا اي يشرب الكاس بكفه جوادا
فقد انتزع من الممدوح جواد يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف
البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه هو ذلك الكريم وقد خفي
هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما
هو كناية عن كون الممدوح عن بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه
لم يكن قسما براسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه بناء التجريد بانه ينتزع منها من نفسه شخصا

اخر مشبه في الصفة التي سبق الى الكلام ثم بجانبه كقوله اي وقال ابي الطيب بجل عندك تظهر

وقد مال فلم يبعد النطق ان لم تبعد الحال اراد بالحال المعنى فكانه انتزع من نفسه شخصا مثله

وقد الجنبه المال والحال مثل قول الاعشى وبع مريرة ان ركبت من نخل هل تطيق وداعا

ايها الرجل وعنى بالمعشى المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة

الى الرد على من زعم ان المبالغة مردودة مطلقا لان جل الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق

كما يشهد له قول حسان فان سنام المجد انت ركبته وبعرضه على المجالس ان كبا وان حمقا فان اشعر بيت

انت قائله بيت بقال اذا انشد ترصيدا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور

عليها لانا نحس الشعر اكثر مما بولغ فيه وهذا استدلال انابغة على حسان في

قوله تسقى الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة

في الجفنات والاسياف ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون

يسلن او يفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة وقد

اشار الى تفسير المبالغة مطلقا وان تقسيمها لينتج المقبولة من المردودة ولذا لم يقل في

بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا

او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او

الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتخصيص المبالغة في التبليغ والاغراق

الغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس بصف فرسه

بانه لا يعرق وان اكثر العدو وضاري جداه في اصطياح العداء بالكسر والولاء بن المتدين

يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بن ثور وتجتراد بالثور الذكر من بقر الوحش

بالنجيبة الانثى منها واكامنا بعا فلم ينضح بماء فبضل مجزوم على لم ينضح اي لم يعرق فلم يغسل عرقه

ان هذا الفرس بذلك ثورا او بقرة وحشية في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة

وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله وتكرم جارنا ما دام فينا وتتبعه لكرامته حيث لا

ادعى تجاوزه لاشهل عنا الى جانب الا وهو مرسل لكرامته والعطاء على اثره وهكذا ممكن عقلا

ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة

ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه

الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق اي حتى انه تخاف من الممدوح النطف التي لم تخلق

Bibliotheca Alexandrina

ممتنع عقلا وعادة والمنزل منزای من لغاوا صفا منها ما ادخل عليه فاقربه الى الصحة نحو
لفظة يكاد في بكاد تبهما بضبئ ولو لم يمتنع وعليه بيت لتقط شجارا وافرا سها وابلا
فزاد فكاد ان يشجوا لها لا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله اى قول ابى الطيب
عقدت سنابكها عليها اصبعين للجبا اى عقد سنابك تلك الجبا فوق رؤسها عثيرا
اى غبارا لو بتغى تلك الجبار عنقا موضوع من الشعر عليه اى على تلك العشيرة مكانا اى امكن
العنق ذي ان لغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار
ايضا يمكن ان يسير عليها تلك الجبا وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخيل حسن فاجتمعا
اى لحال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخيل في قوله اى قول الفاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سعر الشهب في الدجى شدت باهداب اليهن جفانى اى قبح
في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزايل عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى
الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتفاتها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة
لكنه تخيل حسن لفظ يخيل مما يقرب الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله انكرت
بالامس ان عرضت على الشرب بعدا ان دا من العجب ومنزاى من المشوق المذهب الكلامي و
هو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مسلمة
للمطلوب محلولكان فيها الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل
بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ان لا يكون
برهانا وهو لقياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا يحتمل النقيض بوجه ما و
تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد انما هو من المشهورات الصادقة وقوله
قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح الجفنة بالشاكر
النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هو ما يريب الانسان ويقلقه واداد بها
وليس واما الله للمرء مطلب اى هو اعلى المطالب واحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت
عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غش اذا خان والكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم
وفي لمبلغك جواب القسم ولكني كنت امرءا لي جانب من الارض فيه اى في ذلك الجانب ذا
بلة الشام مترلا اى موضع يترد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلاء وارتاده ومنه

ملوكنا في ذلك انجا ملوك واخوان اذا مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك الى يجيبوني
حكما في اموالهم مقترنا عنهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اذا اصطنعهم واحسنت اليهم
فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لم تكذب ولا اصابتني على مدح الجفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم
قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي
وهذه الحجة على صوة القبيل لذي يسميه الفقهاء قياسا وعكن رده الى صورة قياس استثنائي
بان يقال لو كان مدحي لا لجفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل
فكذا الملزوم وعما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى هو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه الاعادة اهون واسهل عليه من لا بدء وكل ما هو اهون هو داخل في الامكان
فالاعادة داخلة في الامكان وقوله تعالى حكاية قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي
فاطر السموات والارض اي من المعلوم حسن لتعليل وهو ان يذكر لوصف علة مناسبة له بانكاء
لطيف غير حقيقي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر بحيث ان
لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تضمنه
هنا كما تقول قتل فلان اعاديه ليدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير
مفيد لان الاعتبار لا يكون الا بغير حقيقي ومنشأ هذا الوهم ان سمع ارباب المعقول يطلقون
الاعتبار على الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة
للواقع وهذا اربعة اضرب كما ذكرنا في الصفة الاول ما علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها لاثباتها
او غير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخفى في الواقع عن
علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يجد اي لم يشابه نائل اي عطاء السحاب وانما حمت براي
صادرة عن سبب ثالث قد تفوق عليها فصيرها اثرا لها اي للمسبب من السحاب هو عرق الحمى
فزوال المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادث
بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها
المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب
ما به قتل اعاديه ولكن يفيض الخ فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعلاهم
يكون في العادة لدفع مضرتهم عن صفوفهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم
قد غلبت عليه محبته ان يصف في رجاء الزاجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما عاد الحرب غدت

الذبابة

الذباب ترجوا ان يتسع عليها الوزن من قتلاهم وهذا مبالغة في صفرة الحلق وتضمن
المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخيلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
الذباب في غيرها فاذا غدا للحرب حسبت الذبان ان تتالوا من لحوم اعدائه وشبهن ابنا مذعورا
ليس ممن يبرق في لقاء الطاعنة للغيظ والحنق اي ليست قوية تلك العضبة متصفرة بذبالة الافراط
وتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفراهم منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية
اي الصفرة الغير الثابتة التي ابدا ثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد باواشبا
حسنت بنا اساءة نجى حذارك اي حذاري اياك اساءة اي انا عني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس من اساءة الواشي
وامكان ممكنا عقبة اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر
اي من الواشي نجى اساءة اي انا عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث قال لا تبكوا خوفا منه
او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في
هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نبرة الجوزاء خدمة لما اراب عليها عقد منطق من انطق له
شد النطاق هو الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنبرة الجوزاء خدمة الممدوح صفرة
ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف فيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو
من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نبرة الجوزاء خدمته علة لو نبرة عقد النطاق عليها
اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنبرة خدمة الممدوح فيكون
هذا من قصر الاقل مثل قوله لم يحل ناظرك لشخاء البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر علة لها بنبرة خدمة الممدوح فقد اخطأ مرتين
لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو اذن المراد بالحالة الشبيهة بانتطاق
المنطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في
قوله البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني لاستدلال بانتفاء الجزاء على
انتفاء الشرط فيكون نبرة على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نبرة خدمة الممدوح
اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المدلول
قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف وجودا كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد
يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل لغرض اثباته فان جعلت نبرة خدمة

موات لاصل في مطلق لاستثنا الاتصال فذكر ارا تر قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها ان
جيث انه استثنا فاذا ذكر بعد الاداة صفة مع اخر جاء التاكيد ولا ثباتي هذا التاكيد من الوجه الاول
اعني دعوى التي بينته لانه مبني على التعليق بالحال المبني على تقدير الاستثنا متصلا وهذا اي ولكون
التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لان فيه التاكيد من وجهين
واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر استثنا من اللغو
فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك فيجعل الاستثنا منقطعا
ويجعل وجها للغو وان يجعل الاستثنا متصلا حقيقة لان معنى لسلاما الدعا بالسلامة واهل الجنة احياء
عن ذلك فكان ظاهرا من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا
الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من نوعي
تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثنا المتصلة لان قولهم سلاما
وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو المتبادر الى الافهام وليس لك في الكلام ان تحكم
متعقبا ثم ان بالاستثنا المتصل من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيد ولو قصد
ذلك كان لو اجاب توهم ذكر الرجل فمنعه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يوتى بالاستثنا
مفرغا ويكون العامل فيما بعد الا معنى الذم والمستثنى مما بعد معنى المدح نحو ما انتقم منا الا ان امنا بايات
ربنا اي ما عاب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى فان نقم منه وانتقم
انما يعاب وكرهت عليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان
الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثنا في افادة المراد كما
في قولك اي قول الفضل ابن الزمان ابن حمدان مدح خلفت احمد بن حسنا هو البدر لا ابن البحر بل انوا
سوى انه الضرغام لكنه لو قيل فالا ان استثناء ان مثل قولك علم الشعر ابدا من قريش في قوله لكنه اوحد
استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثنا الا انه استثنا منقطع والا فيه معنى لكن ومن
اي من المعنى تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة
لم تتقدر بعطفها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من يحسن
اليه فانا بينا ان يثبت للشئ صفة ذم وتعقب باداة استثنا تليها صفة مدح نحو قولك فلان فاسق الا
انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وباقي

عنه بالاعزّ الاخراج فاثبت الله تعالى لرسوله صفة العزة لغيره وغريبهم وهو الله ورسوله والمؤمنون
ولم يتعرض لنفوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة لغير الله ورسوله والمؤمنين
لا لنفيه عنهم والثاني جعل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده يحمله اي على ان يكون خلاف مراده من المعاني
التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلق متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك
اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا فقال ثقلت كاهلي بالابادي فلفظ ثقلت وقع في
كلام الغير بمعنى حملك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى فحمله على ثقل عاتقه بالآلاء
والمنن والنعم وبعده قلت طولت فقال لا بل تطولت وابرمت فقال حبلك على غاربك اي طولك الامر
والاتيان وابرمت اي املالت وابرم ايضا الحكم والتطول للتفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا
من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوا هاما ولكن للاعادي وخلتهم
سهاما صائبات فكانوا هاما ولكن في فؤادي فانه وصفت متناقلوب مقدر صدقوا
لكن عن ودادي وقلبت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريبان لان اللفظ المحمول
على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه وعوض محله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي
الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء اباته على ترتيب ولادة من غير تكلف
في التسبك ليسمى اطرادا لان تلك الاسماء تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه
كقولك ان يقتلوك فقد قتلت عمرا وشهما بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال قتل الله عمرا وشهما
اي هدم ملكهم ويقال للفواذا ذهب عن قم وتضعضعت خالهم قد ثل عرش شهما اي ان يخروا
بقتلك وصاروا بفرجون بر فقد اثبت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة
ابن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم
هذا تمام الكلام في القسم المعنوي واما اللفظي من الوجوه المحسنة المذكورة من الكتاب سبعة
منها الجناس بان للفظتين في هو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد
وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضن وعلم او في مجرد الوزن نحو ضن وقتل ثم وجوه التشابه
في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان تتفقا اي اللفظ
في انواع الحروف وهي من الالف الى الياء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وهذا يخرج نحو
تفرح وتمرح وفي اعدادها وهو يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وهو يخرج نحو البرد والبرد
بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو

للفاضل وضرب الشيخ

ضرب فعل على صيغة واحدة بخلاف ضرب المبنى للمفعول وقد يوجد بها اى تقديم بعض الحروف على
بعض وتاخير وعكس وبعثرة بخروج نحو الفتح والخطف وجاء الحسن في هذا القسم على التمام حسن الافادة
مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اى اللفظان المتفقان جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما
متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اى القيامة بقسم الجزء من
فانتبوا عبر بساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال الاجال والهوى الهوى
فقال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل المراد به منتهى الاعمار
اما مختلفا نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من
الارض فان كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل او
اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله اى قول ابي تمام ما مات من كرم
الزمان فانثر بحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كوكب يحيى الكرم ويجدده وايضا ينقسم اخر التام وهو
ان كان احد لفظيه اى لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب بعد ان يكون
التجنيس جناس التركيب فان تفقا اى لفظا التجنيس اذ ان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط
حق هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لانضاف لفظيه في الخط ايضا كقوله اى قول ابي
الفتح لمستولي ذا ملك لم يكن ذا هيبة اى صاحب هيبة فقد عرفد ولتردا هيبة عبرا فتنبه وكقول
العلاء مطايا مطايا وجدتن منازلا منازل تعنيها لبعين بمقلع فطا فعل ماض وباحرف نداء
ومطايا منادى والاى وان لم يتفقا للفظان اذ ان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط كقوله اى قول ابي الفتح
هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اى قول ابي الفتح
بكلكم قال احذر الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدبر الجام لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والاخر باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول
الحريري ولا تأله عن تذكار ذنبك وانكه بديع بضاعي لو بلى حال المصابر وقول المتنبي
الجام وقعقعة وقد وقعة سلفاه وقمقم ضابر فالشاني مركب من ضابر الهيم من مطم والضاد
عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من ضاب اذا نزل وهما عبر متفقتين في
الخط بقي مفروق قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين
والتقسيم ان المركب ان كان مركبا وبعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فوانا متشابها ومفروقا

بذلك في الايضاح هنى عبارة الكتاب تتمة هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف
واعدادها وهيأتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو ابتداء نظام لان عدم الاتفاق في
ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف وفي اعدادها او في هيأتها او في ترتيبها لا
لو اختلفا في اثنين من ذلك واكثر حتى لم يبق الا اتفاقا الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة و
العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور في الاقسام الاربعة
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والنظام مثلا ان يتفقا او على مقتضاى هذا ان
اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد و
الترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة
كقولهم جبة البرد وجبة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجبة فمن
التجنيس اللاحق وبنحو اى بنحو قولهم جبة البرد جبة البرد كون من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا
يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا كما ترى في صوت حرف واحد نبدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله
والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط و
الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول وغير قولهم البدعة شر من الشر وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم لبدة
شر من الشر فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني
ساكن وان اختلفا في اعدادها اى وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حرف
احدهما اكثر من الاخر بحيث ذاك الزائد لفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا
احد اللفظين عن الاخر هو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما
في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك لاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل
والف لبتاق بالتاء الى ربك وهو مشدد لمشاً او في الوسط نحو جد جده او في الاخر كقوله اى قول
ابي تمام يمددن من ابد عواصم عواصم تصول بأسيافها قواضب في ايد صفة موصوف محذوف
اى يمددن سواعد من عن ابد او زائدة على مذهب الاخفش وللتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه
بالجملة هو الواقع موقع مفعول يمددن عواصم جمع عاصبة من عصبه اذا ربط بالسيف وعواصم من عصمه

حفظه وحماه وقواض من قضا عليكم وقاضب من قضب قطعه ای يمدون للضرب يوم الحرب ابدا
تا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء ضائلات على الاقران لبسوف حاكمة بالقتل طعنة
وضربا بيتى هذا القسم الذى تكون دبارة الحرف فى الاخر مطرفة وجبحسنا نزهوهم قبل
ورود هذه الكلمة كالميم فى من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى
حتى اذا تمكن الخرص فى نفسك وعاه سمعك انصرف عنك تلك التوقع وحصل لك فائدة
بعد اليأس منها وانما باكثر عطف على قوله انما بحرف ولم يذكر هنا الا فيما واحدا وهو ما يكون
الدبارة فى الاخر كقولها اى قول لهذا ان لبكا هوا لشفاء من الجوى اى حرقة القلب بين
الجوانح وانما بقى هذا الذى يكون باكثر من حرف مد بلا واو اختلفا فى انواعها اى ان اختلف
لفظ المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد
بينهما التشابه فيخرجان من التجانس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب فرق ولفظى ضرب سلب
ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس مضارعا
وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كى ليلى امس وطريق ظامس
او فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه وفى الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير فالخاء
مما بين اللام والقاف والهمزة ومما بين اللام والالف من تقاربا لمخرج والا اى وان لم
يكن الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا فى الاول نحو بل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز
الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم وبناء فعلة يدل على الاعتياد
بقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود وفى الوسط نحو لكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق و
بما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى اثر على ذلك انتهينا ان تحب الخمر لشك لان فى عدم
تقارب القاف واللام الشفوية بين نظرا وفى الاخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا فى تيبهما
اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن
تقدم فى احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الاخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو
ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى فى الاول من الثانية والذى قبله ثانيا فهكذا على الترتيب
سمى قلب كل والا سمى قلب بعض واليهما اشار بقوله نحو حسام مرفع لاونا ثر حنف لاعدا ثر قال
الاحنف حسامك هذا للاحباب فتح وسعادة للاعداء حتف وسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا وسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين فى قلب البيت فى الجانس الاخر

فاعرفه

ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو فقال الى لعلكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او الملحقين
او الملحقين بهما في آخر البيت في اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صلب المفتاح منها الخ وان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني نحو في علياء
حلت عن صدي وعهدي مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى لان المعنى حينئذ لو دل العجز على الصدر
انه لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع
اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تعتبر
في اللفظين اما مكررين او متجانسين او ملحقين بهما بصيرتهم عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة
باعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق فصار الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر
بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا
اما ما يكون اللفظان مكررين فيه فما يكون احدهما للفظين في آخر البيت اللفظ الاخر في صدر المصراع
الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون للفظ الاخر في
حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول عصمة بن عبد الله الفشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية
من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار دفع على انه اسم ما من ذائدة وتمتع
مفعول قول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار بعني جاد كر فبقرى بائر
غضتنا والى قول عمرو بن هند بن المنذر بن المنذر واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار
نجد فقد انعد ركبه اذا مسينا الخ وجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون للفظ الاخر في آخر المصراع الاول
مثل قوله اي قوله اب تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب هي الجارية حين بتدي ثديها للنهود مغرما
مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون للفظ الاخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله ما على الدار الا
وحدتها اصلها ما كان وحشا مقيلها الانام النزول للقيل والتعريج على الشيء الاقامة عليه
وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الانام وقليلا صفة مؤكدة لانا لقلة تفهم من اضافة
التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد لا تعريجا قليلا وفي ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع
وهو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني تقاعلي الدار الا
مقدم عليه والجملة في محل الرفع على انه خبر ان م

لو وجدتها

لو وجدتها ما هولة فاكان وضعها موحشا غالبا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن المراد
به الا تقريح ساعة فان قلبها ينفعه ويشوق قليل وجد وامّا اذا كان اللفظ متجانسين فما يقع احدهما
فاخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى تقول الفتاة الا رجان دعاني اى تركاني من
ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق فبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانسان الاخر
فحشو المصراع الاول مثل قوله اى تقول الثعالبي اذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف ومعنى
بلغاتها فانف لبلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتشا بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق فيه الخمر والا
الشراب المفضوح بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكي دون المصنف ما يكون المتجانسان الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول
الحرب تشفي بانات المشاني اى القران قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان قل من المائتين وسميت
فاتحة الكتاب لان القرآن مثاني لانها تثنى في كل صلوة وبقي جميع القرآن مثاني ايضا لاقترانها بالترجمة
بانات العذاب ومفلوت بونات المثاني اى بنغمات واوتار المزامير التي تضم طاقا منها الى طاق لوحدة ما
مثنى مفصل من الثنى وما يكون المتجانسان الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اى قول القاطون الاحياء
اسلتهم ثم نامتهم فلاح اى ظهر ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظ ملحقين
بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت الاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية
الى ضربت للرجل فطبع الرجل عليها والضريب المثل وصل المثل في ضريب للسماح منها راجعا الى اصل
واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول امرء القيس المرء
لم يجزن عليك ساتر فليس على شيء سواه بحزان اى اذا لم يجزن المرء ساتر على نفسه لم يحفظها بعود
ضده البر فلا يجزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر فيه فجزن وحزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول
ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان ذنبكم والعذب اى لما يجر للافراط في الحضر اى البرود يعني
ان بعدكم عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو
المصراع الاول لا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما اثبتة الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعد فما وعد منا ترى اطبن لجة الذباب بضربها ثم
بضربها يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اى قول ابي تمام
فعز شبه محمد فضل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيي برا لوده ويعمر صرف الدهر نائله

ظهر لي انه ليس في صحتهم ظفر مطلوب
والاجابة من كرمه ومروته بدون
راوة العجز على الصدر
الاضافة للبيان
الاضافة للاختصاص
الاضافة للتشبيه
ادراج المدح الكريم وهو
الاستثناء في الاثبات
الاستثناء في النفي
الاستثناء في النفي
الاستثناء في النفي

لا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احد القرينتين او
اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو منها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا احصل
والشامت صلك الحاسد الشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر فان ابن الابتر السجع يجاء على اربعة اضرب لانها
واجبا ان تكون الفقرة تابعة للمعنى لا عكس لكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى لم
والا لكان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا اند كه الاعين بلحاظها ولا عقده الالسن بالفاظها
ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكورها والصلوة على من ارسله الكافة الى الافئدة
وعمه ولا سيما الا ان اله وعفاه الا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر و
اعفاء الرسم قبل لحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه لاحسن ما كانت قرينته الثانية نحو والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى او قرينته
الثانية اكثر نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يوتى قرينة بعد قرينة
اطول منها فصل كثيرا قيل ان الابتر السجع ثلثة ارباع الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول
طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان مجتبا كقوله تعالى في قصة لوط انا منجوك واهلك الا
امراتك انها مصيبها ما اصابهم انا ارسلنا عليهم حاصبا الا ال لوط نجيناهم بسحر نعمة من عندنا
كذلك نجزي من شكر ولقد انذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر ولقد راودوه عن ضيفه فطمسنا اعينهم
الثالث ان يجيء احد قرينتيه طويلا والاخرى قصيرا كقوله واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود وهذه الثلث كل منها من لفظتين لو وصلت الثالثة منها
حتى لفظتان وستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عند عبد القاهر
السجع قد استوفى مدده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الارتماء
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او اما طويل والقصير هو الحسن لقرب المتناول فهو اصل المسجوع من السجع
السامع وايضا هو اعرق في الكلام لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة تعسر حفظه والسجع منه والحسن القصير
فما كان على لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من
القصير بان يكون تاليف من احد عشرة الى اثني عشرة واكثر من عشرة لفظة كقوله تعالى واذا القينا

الاثنا متتابعة الابتر فالاول احد عشرة والثاني ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاجزاء
اي واخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا
بالوقف اتبعا على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما هو اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة
لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف
بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها اللازمة لها فيقولون اتيتك بالغداة
والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذ ما قدم وما اخذ اي وحدث بالفتح
مع ان هذا مخالف بالمخالفة للغة فاحتشم بهم في ذلك قبل ولا يقال في القرائن سجاع لان السجع
في الاصل صدر الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
انه لا يقال الفواصل الا لها وقبل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول
ابي تمام مجلى بردت بشكه واثقت به بدي وفاض بعندي هو المال القليل واصله الماء وآوده
بعندي اي صانه وروي في هذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اودك بفتح الهمزة وكسر الواو على
مضارع متكلم من اودت لو ندا خرجت ناره ضغط وتصحيف والضمائر في بردت واثقت هو
البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت فانني اعلم ان قد جل نصر من الحمد وعلى السجع
على هذا القول بعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما بني للشعير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة غير الاخرى اي السجعة التي هي في الشطر الاخير وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدرية اي يجعل
كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخير او المفعول الثاني لجعل لان
الشطر ليس بسجعة ويجوز ان تبنى كل فقرتين مسجعتين سجعة لتتميز الكل باسم جزئه فقول الحريري
لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأت المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوبت طوالع الزمن الى
صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قوله الذي تمام بمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تبا له معتصم بالله
منتقم لله مرتقب الله اي راغب فيما يقرب من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه وخائف عقابه فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث هو قوله
لم يهرم قوما قط لم يهدك الى بلايا لا تقتدر مرجبش من لا تغب ومن السجع على القول بجريانه في النظم
ما يبنى للتصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من
البيت والضرب اخر المصراع الثاني سمي بذلك لان الابيات التصريع تنقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون
كل مصراع مستقلا منفسرا في فهم معناه وسبب التصريع الكامل كقول امرء القيس قفا نبك من ذكرى

بعد هذا الدليل وإن كنت قد ذكرت معنى هجري فاجعل الثانية بمعنى لا أقل عنه محتاج إلى الثاني
فإنها جاءت مرتبطة به كقولك أيضا فغابت عنك من ذكرى حبيب منزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل الثالث أن يكون المضارعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في الهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة أن لا يفهم معنى لا في الأبيات التي
يبقى التضريع الناقص كقولك في الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزل اللوى بين الدخول
فحومل الخامسة أن تكون التضريع بلفظ واحد في المصراعين ويبقى التضريع المكرر وهو ضربان لأن
اللفظ إما متحد المعنى في المصراعين كقولك عبد الله لا برص فكل ذي عيبة يؤوب غائب الموت
لا يؤوب وهذا أنزل درجة وإما مختلفه المعنى كقولك أبي تمام فمن كان شربا للعفاة ومربعا
فأصبح للمندى بيتا لبيض وربعا السادسة أن يكون المصراع الأول معلقا على صفة لأن ذكرها
في الثاني وما بقي التعليق كقولك امرئ القيس ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح
وما الإصباح منك بأمثل لأن الأول معلق بصبح وهذا مسبب جدا السابعة أن يكون
التضريع في البيت مخالفا للقافية وبقي التضريع المشهور كقول أبي نواس قلبي قد ندمت
من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود فضرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى
أن السابعة داخلة تحت فهم ومعنى من اللفظ المواد نترى وهي تساوي لفاصلتين أي
الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو وما ذرفت
وذرا بي مبثوثة فلفظ مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لأن الأول
على لفاء والثاني على تاء وإلا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثله قوله
الشمس قدرا والملوك كواكب هو الجواد وأنت الكرام جدا ولكرام ظاهر من قوله دون التقفية
أن يجب في المواد نترين لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين و
يجعل أن يريد أن يشترط منها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها
وبين السجع عموم وخصوص من وجه لصدقهما في مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق المواد نترين
بعدنا السجع في مثل وما ذرفت مصفوفة وذرا بي مبثوثة وبالعكس في مثل مالكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم أطوارا وأما ما ذكره ابن الأثير في المثل السائر من أن المواد نتر هي تساوي
فواصل النثر وصدق البيت في عجزه في الوزن لا في الحرف أيضا كما في السجع فكل سجع مواد نتر وليس
كل مواد نتر سجعا فيبنى على اشتراطه في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا اشتراطه في المواد نتر

الا انها على القافية الثانية من ضربي الثاني وعلى القافية الاولى من ضربي الثامن والقافية
عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وبوجه
عنه ايضا ان الحركة التي قبل ذلك الساكن هو القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب
الدنيا هي من حركة الكاف من شركها الى الالف والمجموع قوله كالوتد والقافية الثانية من فتحة
الدال من الاكدار الى الالف فالظرف المذكور هنا وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي فلو قال
هنا بناء البيت على فتحتين او اكثر لكان احسن لشموله نحو قول الحريري جوزي على المستهتر الصبّ
الجوى فتعطفي بوصاله وترحمي دا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكتفى عن مثاله لاتضاح
فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من فتحتين فقد وجد البناء على فتحتين قلنا الظاهر من قوله موبنا
البيت على فتحتين ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنشأ من اللفظ لزوم ما يلزم ويقال له الالتزام
والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي هو الحرف الذي تبنى
عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او عينية او نونية مثلا وسمي بذلك لان يجيء بين
الابيات من دوبيت الجبل اذا قلت وهذا لان الفصل يجمع بين قوى الجبل او من دوبيت على
العبر اذا شددت عليه الواو وهو الحبل الذي يجمع به الاجمال او من الوتد لان البيت به يتوتد
فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او مأخوذ معناه او قبل الحرف الذي هو في معنى حرف
الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي يقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف وحركة تحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال
في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر
والا فكل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثل قوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل ليبسط الروي بيان التحويل فقد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بهم وقوله ما ليس بلازم معناه
يؤتى قبل حرف الروي من قوافي البيت وقبل ما في معناه من فاصلة الفقرة شيء لا يلزم الاتيان به
في مذهب السجع بحيث لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء
السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع والقافية
فوله قبل حرف الروي او ما في معناه يجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى الروي من الفاصلة
واما البيت فلا تفهم واما التسامل فلا تفهم والواو في قبل الحرف الروي قد جيء قبلها في الفاصلتين

وهو لبس بلازم في السجع لتحقق السجع بدونه ذلك مثل فلا تقهر ولا تتخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا
نحو الظاء لتحقق السجع في نحو لا تقهر ولا تضر ولا تصغر كما ذكره قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر
وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وبجيء قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت
منيتي لأيادي لم تمتن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تحاط بمنة وان عظمت في الانسان شكرت الله
نعمته واشكر الي وقد يقال شكرت فلانا يريد وفر نعمته وخانه اراد النعمة ومحل الجار او جعل
الايادي بدل اشتمال من عمرو فتى غير محجوب اي لغنى عن صدقته ولا مظهر الشكوى اراد بالنعل ذلك
يقال في الكناية عن زوال الشر وامقاد المرء ذلك لقدم برودة النعل لبرأي لا يظهر الشكاية اذا
نزل به البلاء واتبلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقة قولي الاجر اذا
افتقر المرء لم يرفقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه راي خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني
كنت استرها بالتغافل وكانت خلتي قد رأى عيني حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحها
بادبر يعني من حسن امتامه جعله كالذاهب المدبر لحسن تلافيه بالاصلاح فحرف الروي هو الثاء
وقد جيء قبلها في الاسباب بلام مشددة مفتوحة وهو لبس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع
في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك فهي كل من الابتر والاسباب نوعا من لزوم
ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالها واللام والثاني التزام فخمها وقد يكون الاول بدون الثاني
كالقمر ومستمر وبالعكس كقولنا ابن الرقمي لما قد ذل الدنيا به من صرف فيها يكون نكاء الطفل
ساعة يولد والالفا بكبره فيها وانما الاوسع مما كان هنا وانما قد حبث التزم فتح ما قبل الدال
فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري
وما اشتاد النعل من اختار الكسل فانه كما اختار في الفاصلتين اعني النعل والكسل التزم
الى ان يحصل السجع بدونهما كذلك قد التزم في اشتاد واختار الثاء التي يحصل السجع بدونها
هل يدخل مثل ذلك في التقفية المذكورة قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه
اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او غيرهما لان جميع ما في البيت الا حرف الروي قبل
يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على الثاء في اشتاد واختار
انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد لظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما
يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم
من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه واكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية

او الفاصلة

او الفاصلة والا لكان المناسب يقول في البيت والفقرة وقد يقال في الايضاح وقد يكون ذلك
وغير الفاصلتين ايضا ومعنى ان مثل هذا الاعتبار انما يتأتى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلامك
الفقرة والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يرجع الى الصون اللفظي من المحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك ان المعاني
قوابع الالفاظ على سجيتها طلبك لانفسها الفاظا تليق بها فتجيء اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالفاظ
متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كالمرقوم على الماء والمشوه والباين حسن على ظهر
قبيح وغيره من ذهب على فصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين هم شغف
باراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كالمنبر
غير سوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة وتعاكد المعاني قال المصنف هذا ما تيسر
لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء ذكرها في علم البديع بعض المتعلق
وهو قسمان الاول ما يتعين لما يراد ويجب له التعرض اما لعدم دخوله في البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التجنيس في الخط دون
اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرناه فيما سبق ومثل ان
وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني نجد فتنتني نجد
بنجد بفتنتي عنت بنجد ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادر لسان ذوقك دادد
وقد ودد او وكد داود ومثل الخيفاء وهي ان تساوي والنقيضة التي يكون حرف احدى
منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري لكرم ثبت الله جيش سعودك
يزين الى اخر الوشاية ومثل اللوقطاء وهي ان احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة
مثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها
حرف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديف وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او
الفقرة بمعنى ثم تعلقها بمعنى آخر كقوله تعالى يوم مثل هذا اوفى رسل الله اله اعلم وكقول تأبط شرا
من بلق يوما على علاته هرما بلق التمام غير والتد حلقا وكقولنا في نواس صفراء لا تنزل الا
ساحتها لو سئلت حجرا مستترسلة ومثل التعذيل وهو ان يبنى بيتا مثلا لاعداد فهو ابقاء اسما مفردة
على بينا واحد مثل ما ينبغي بتبتل الصفاء وهو تعقيب صوت بصوت مماثل او غيره لفائدة
قد ذكرها لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترمي في كلامك

مثال في القرآن المجيد هو الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر

د الاتهنات بكلام سبق المراد بوضعه مترا خلا عن الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في
باب الاطناب قد اعدده في الحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن الدين وهو كشف
المعنى وايضاله الى المتلقى تارة يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم
الثاني ما الايأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل الفوائد المستنبطة من
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمستحسن في ختم الفن الثالث بدأ
هذه الاشياء وعقد لها خاتمة مفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث ولكنت
خاتمة الكتاب خاليتين من الفنون الثلثة كما اتفق على ما توهمه بعضهم خاتمة في المستحسنات
في الشعر ونثره وما يتصل بها اي بالنثر من مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح
وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء فان قلت ان كان في الغرض على العموم كما
بالنجاة منها النجاء وحسن ان وجد وابهاما ونحو ذلك فلا بد من تقرير ولا اخذا ونحو ذلك
مما يؤتى به هذا المعنى لتقرير ما اي لتقرير هذا الغرض العام في الفصول والفقرات ويشترك هذا الفصح
والابلغ والاقتدر والمفحم وان كان فان فقرات في وجه الدلالة على الغرض هو ان يذكر شيئا يدل
به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر شيئا يدل
على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص ذلك الشيء بمن ثبت ذلك الصفة له وكوصف الجواد
بالتهلل عند وجود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشتراك
الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لا يستقر به منها اي في الفصول والفقرات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر هو كذا كذا اي فان لا اتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على هذا الغرض
كالاتفاق في الغرض العام فانه لا بد من ذكر ولا اخذا فقوله هو كذا كذا الخ جزاء لقوله فان اشتراك الناس
وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة فما لا اي فان لم يشترك الناس في معرفته ولم
يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر وجاز ان يدعي فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة الاستبداد
والاختراع بان يحكم بين الفائقين فيه بالتفاضل فان احدهما فيه اكمل من الاخر فان الثاني زاد على الاول
او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاص
في نفسه بحيث لا ينال الا بفكر والاخر غامض تتصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر
في باب التشبيه الاستعارة من نقضهما الى الغرابة الخاصة والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال
او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فلا

والتقرير

والسرقة اى ما بين هذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر فالظاهر يؤخذ المعنى كله اما
مع اللفظ كله او بعضه وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى ويؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه الثانى
ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير
النظم او دونه هذه اربعة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية
والتأليف الواقع بين المفردات فهو نوم وهو لا تسرق محضة ويسمى لحفا وانتحالا لما حكى عن عبد الله بن
الزبير انه قال لمعن بن اوس ذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك المنصف ولم تؤد
حقوقه مرضيا المعد له لم توجب عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرفى الجمر ان
كان يعقل اى وجدته فاجرا لك مستبدا لك به واخا تملك ان كان به مسكة ولمعقله معرفة تجرب
حد السيف اذا دربه وحده السيف حمل موتقطع تقطيع السيف توثر اثره او اراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اى بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف فعل اى بعد
لا يأبى ان يركب عن الامور ما يؤثر غيره اثر السيف يخاف ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضاما منه
لم يجد عن ركوبه بعدا ومعنى هذا ضد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذا البيت
فقال له معاوية لقد شرفت بعدك يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى
فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تغدو المنية اول حتى اتمها وفيها
هذان البيتان فقال معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له لم تجزنا نهاك فقال اللفظ والمعنى
له وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا الحق بشره وفى معناه اى فى معنى ما لم يغيره النظم ان يبدل بالكلمات
كلها او بعضها ما يرادفها بعنى نثرا بيتا من موم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة مع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى وذا الناشئ لا بد من مطيتها واجلس فانك انت الآكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورد طرفة فى البيت الآخر
اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب ما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار
التى كنت تعلم فاورد الفرزدق فى شعره الا انت ان تقم مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ
ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل
من الطراز الاول سوى الوجوه لئيمة احسابهم فطن الانوف من الطراز الاول فان كان اخذ اللفظ كله مع
تغيير لنظمه اى نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ الا كلمة سمى هذا الاخذ اغارة وسنخا وهو ثلثة اقسام لانه اما

اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فمدوح كقول ثابت
من ثاقب لثاس اي حادثهم في الاساس دقيق واقب حاد ده لا يخاف بوقيل العقاب بتوقصر لك
نظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفائك الكيس اي الشجاع الفتاك الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر
بالحاء المهملة سمي بذلك لخسارته في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا وشرى بثمنه
عودا ومن ثم قيل لمن راقب الناس فمات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديدة
الجراءة نبهت سلم الجوسبكا وخصر لفظا وقد روي عن ابي عمارة او بترشادا منه فقال لشد لشبادا قول سلم
فقال ذهب الله بشبي هو خفف منه واغد والله لا اكلك اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في
كل عين وحاجب فيمم القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في
ظهورهم عيونا لها قطع الشيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة
الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دون الاول في البلاغة
لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني من قوم مرد وكقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد
استشهد في بعض غزواته بها الا بان الزمان بمثله يبخل اي يعدان بان الزمان بمثله يبخل ما
او يعد نبا في له بدلالة ما قبله وهو قوله انى يا نصر نبت ذا بد من حيث ينتصر الفتى ويقبل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو من
المثل ان يقال ان نبوه لا يكون فاذا جعل سبب قلة مثل بخل الزمان به فقد دخل في الغرض وجود
المثل لم يمنعه من حيث هو بل حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب عدك الزمان سخا
فيخابر ولقد يكون بر الزمان بخيلا فالمضارع الثاني ماخوذ من المضارع الثاني لا بي تمام لكن
ابي تمام لبوسبكا لان قول ابي الطيب لقد يكون لفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على محزه المضي
والمراد لقد كان وان قلت هيهنا مضارع حذف الفعل المضارع على عمد اي يكون الزمان بخيلا
بمثله كذا عن لا يصح بمثله كذا بدا لعلة باسباب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت لتخابا لشيء هو بذله
للعنيف فان اذا سخا بر فقد بذل ما علم بقي في تصرفه حتى يسخو بمثله كذا او يبخل كذا ذكره المصنف وهو عرض
عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعده
في تصرفه فلا ان يصح بمثله كذا وان يبخل فنفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه سيان بدا لزمان
فيخابر فلا ان يصح بمثله كذا وان يبخل فنفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه سيان بدا لزمان

مصراع ابي تمام لجود سبكا لاستغنائه عن نقد بل المضاف الذي لا يظهر له قرينة تدل عليه على ان ضد
المنع عتاله يدعو اليه احد ممن فسر هذا البيت لابن جني اي تعلم ان ثمان من سخائه فنخابره واخبر من العدد
الى الوجود ولو لا سخائه لذكره او منه لخيل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل
فاسد غرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف به بعد وانما المراد سخاءه على وكان بخيلا به على
غلتا اعداه سخائه اسعدني بصبحي اليه وعدا بتي له وعلى النفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه وابجاده وابصاله الى الشاعر كان معنى مصراع ابي تمام بخله
بمثل المرثي ولو اشتركا في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض
الاوهام لما كان ماخوذا منه على احد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال
الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام فيها البيت
فان كان الثاني مثلا لما مضى فابعد ما في الثاني بعد من اللزوم والتفضل للاول كقول ابي تمام
لو صار مرثاه المنبر لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الا ترى ان الطلب واضافة المراد الى المنبر ليس
القالبة للنفوس لو تحرك في الطريق الى اهلها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا
الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى اراحلنا سبلا الضمير
في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل لنرجع لها وهو بعيد على وجد اصنف لها المنايا او ربي المنايا
وقد اخذ المعنى مع بعض الالفاظ كالمنبر والفراق والوجد والنفوس الارواح وكذا قول القائل الاول
لم يكبني الا حديث فراقكم لما استرا حي موضع هو ذلك الدر الذي قد ضم في يمنى المنبر
من يديه فقال جاد الله فمن شتر استاده وقاتل ما هذه الدرر التي تساقطت عن ذلك سمطين
سمطين فقلت هي الدرر اللواتي حشاها ابو مضر اذ نثر من نعشي وهو لهنوا بعد من
الضم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على الستر شرعا لوزن والقافية والا فهو
مذموم جدا كقول البعتري مقيم الظن عندك والامافي وان فلقت وكابدت البلاد ولا سافرت في
الافاق الا من جدواك راحلتي ذا بي وقول ابي الطيب اني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فؤادي
غير غاد محبك حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الشق الاول
من النوع التام من الاضداد والستر تشرع في الشق الثاني منه وان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ
المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده انما من المنة اذا قصده و
اصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة

فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب فعبر جرير عن الرجل بذكر العامة كتعبيرى للطيب عمن
بمن فى كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وممن فى كفه منهم خضاب بجون فى
تشابه المعنيين بان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مدحا او هجاء او افتخارا او عبر ذلك فان
الشاعر اذا قصد الى المعنى المختار لينظمه مثلا اختار لفظة وعبر لفظة وصرف عن نوعه
من التشبيب الى المدح او عبر ذلك عن دون عبر وعن قافية وسواى من عبر انظاهر ان يقال المصنف
الى محل اخر كقول البحترى سلبوا اى شبابهم واشرفت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا الا
الدماء المشرقة ضارت بمنزلة ثياب لهم وقول الطيب سلى الجيع اى الدم عليها على السيف
وهو مجرد عن غمده فكانما هو مسلول لان الدم الناشف صار بمنزلة جلد له فنقل المعنى من القتلى
والجرحى الى السيف وسواى من عبر انظاهر ان يكون معنى الثانى اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم
وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد والاول يخص بعض العالم وهذا يشملهم وغيرهم ودعوى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة اقضال الفضل البرمكى وفرط
فى زمانه غار عليه غيرة اقضت به الى التنكيل به والامر بحبسه فكتب ابو نواس هذا الابيات قولا
لهارون ذا المقدم عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل
بالواجد ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالمراد بهرون باطلاقه وسواى من عبر انظاهر الطيب فى ان يكون
معنى الثانى نقيض معنى الاول قد كقول ابى الشيص احد الملامتى هو للذيذة حتى الذكرك
فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب لعجبة الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال
اعنى قوله واجب فيه ملامتى كما يقال اقتلنى وانت محدث هذا اذا جعلت اللام والحال اما على تقدير
المضارع المثبت بلا او كما هو راى البعض وعلى تقدير المبتدأ اى وانا احب فاجعلها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته وعجبة الملامة فيه يعنى لا يكون الا واحدا من الملامتى
من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص و
الاحسن فى هذا الوقوع ان يبين التشبيب كما فى هذين البيتين الان يكون ظاهرا كما فى قولى ابى عثمان
ونغمة معتف جدواه اصلى على اذنه من نغم السماع وقول ابى الطيب فالجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بنوال واراد ابو تمام ان الممدوح تستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم
فغاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحات

من الجرح لان عادتها ان يعطى بغير سؤال ومنها ان من عز لظامها ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه كقول الاعوه فترى الطير على اثارنا رأى عين اى عيانا ثقة كحال اى واثقة على ان المصدر
اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على اثارنا اى كائنة على اثارنا
لوثوقها واعتمادها ان تخطفه من المثلة ستماد اى ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقوله
اى تمام وقد ظللت اى لبثت عليها الظل عقبان اعلام مرضى بعضان طير فتا الدماء نواهل
من نهل اذا روى بفيض عطش قامت اى عقبان الطير مع الوابات اى الاعلام اعتمادا على انها
تستظم نحوم قتلانا حتى كانها من الجيش لانها لا تفارقه يعنى ان ذوابات الممدوح التى هى كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطير واهل فى دماء القتلى لانها اذا خرج للغزو كانت العقبان
فوق ذوابات رؤسهم كل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها فان تاما تمام لم يبق شئ من معنى قول الاعوه
رأى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستماد يعنى ان اتباعه انما اخذ بعض معنى بيت الاعوه لانه
الاعوه انما ربقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لامر مشتبه رأى عين
وانما انما يكون لاجل توقع الغريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود عنى وصفهم بالشجاعة والاقدام
على القتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستماد فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا
يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يبق شيئا مما افاده قوله رأى عين وقوله ثقة ان ستماد لانه قال ان قوله
اى تمام ظللت لمام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الوابات يشعر بقربها من الجيش لان
الظل هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الوابة وهى فى جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو
تمام عليه اى على الاعوه وذابات محترسة بعض المعنى الذى اخذه من الاعوه وهو ان ابا الطير على
اثارهم بقوله الا انها لا تفارق وبقوله فى الذماء نواهل وباقى منها مع الوابات اى الاعلام اعتمادا على انها
وبها اى وباقى منها مع الوابات حتى كانها من الجيش ثم حسن الاول اعنى قوله الا انها لا تفارق لانه
لو قيل ظللت عقبان الوابات بعقبان الطير الا انها لا تفارق لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع لذلك
الحسن لان ما منها مع الوابات حتى من الجيش مظنة انها ايضا تفارق مثل الجيش فحسن الاستدراك
الذى هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الوابات ويحتمل ان يكون
معنى قوله وبها ثم حسن الاول ان هذه الوابات ثم حسن معنى البيت الاول اعنى نسبة الطير على
اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعلله التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير
الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرج حسن التخلص من قبيل الابتداع الى حسن

الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء يحتاج لبعر اتباع الثاني ما خوذ
من الاول الا ترى ان ابداع عمارة دور تيز ومزيد ناقل كان قريبا الى القبول لكون ابعد عن الاخذ والسرقة
ادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في القاهر وجزء من ادعاء سبق احدهما واتباع
الثاني وكون مقبولا او مردودا او ستميز كل بالاسماء المذكورة وعبر ذلك مما سبق كلمة
انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر
هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة
ويجوز ان يكون الاتفاق اى اتفاق الشاعرين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد
الخاطرين مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لبعض
مقيد متلافا فاذا ما اتيته هللا وامتزا متزا اذا المهند صقل له ابن بذ هب هذا البيت فقال
الان علمت اني شاعر انا وافتخر على قوله ولما سمعه كما يحكى ان سليمان بن عبد الملك ان باسا
من الروم وكان الفرزدق حاضرا قام سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما لعفو قد اشير
الى سيف غير صالح للقتل ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
سيفه وكانه قال لا تبتعمل ذلك السيف لانظار اوابن ظالم ثم ضرب بسيفه الارض واتفق ان بساط
فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق اعجب الناس ان ضحكك سيدهم خليفة الله يستفي
بالمطر لم يكن سقي من كعب ولا دهين عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل حينها
جمع البدين ولا الصمصامة الذكر ثم لعمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيدا ذا صبا ولا يعاب
صارم اذا بنا ولا يعاب شاعرا اذا كبا ثم جلس يقول كان ابن المراغة يوجز بر اقدحها فقال لسيف
ابي رغوان سيف مجاشع ضربت فلم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف فحضر بعد بخبز الخبز
ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت فلم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جربوا امير المؤمنين كان ابن القين يعني الفرزدق قد اجابني
فقال ولا تقتل الاسرى ولكن فكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الوجه مجاعلة
لكم اباعن كلب واخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد
سبقه فلان فقال كذا لينتظم بذلك فضيلة السبق وتسلم من دعوى العلم بالسبب من ينسبه
الى النقص مما يتصل بهذا اى بالقول في الشرف الشعر بالقول في الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لحاز ابصره وجاز بتصل القول فيها بالقول في

ان كلا منهما اخذ شيئا من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن
او الحديث لا على انه منه اى على طريق ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث بل على وجه يكون
مثله شعار بانه من القرآن او الحديث وهذا الحد يعم ما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي
كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب بادبعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او
هو اقرب حتى انشد والغرب واقف الثاني مثل قول الاخر ان كنت اعتدت على هجرنا من غير ما جرم فصبرا
جميل وان بدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يوجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد
الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصبا فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقوله الحريري قبح اللكع اى لعن اللئيم ومثل ابعدا
وتحيرا الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء
الخلق قلت دعه من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني عن دعك
الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفه
بكذا اى جعله يحفو قائما بها يعني ان دعك جنة فلا بد لك من تحمل مكاره الرقيب كما ان طالب
الجنة من تحمل مشاق التكاليف هذا هو الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله
اى قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد ازلت حاجاتي بوادٍ غير
ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات
وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول
بعضهم فصبح الوجه خال الهمام فحلق راسه بجرة للحجام عن قشر لؤلؤة والبس من ثوب الملافة
ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس
بتغيير يسير في المقتبس اللفظ ونحوه كالتففيه كقوله اى قول بعض المعاصرين عند وفاة بعض
اصحابه قد كان اى وقع ما خفت ان يكونا انا لله وانا اليه راجعون وقوله القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه وصراعا او مادونه
مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا

To: www.al-mostafa.com

احتاج الى التنبير هنا بتغير غرض الاخذ والسرقة ولو قال سكان قوله من شعر آخر لكان احسن لبنا
ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من مضبد تر الاعرابي لكنه لم يلتفت لبر لغد دتر في انتقاء الغر
اما تضمين البيت مع التنبير على اثر من شعر الغير فكقول عبد الظاهر بن الظاهر التهامي اذا ضاف
صدرك وخفت العدى تمثلت ببيتا بحالي يليق فبالله بلغ ما ترجي وبالله ادفع ما لا تحب
وبدون التنبير كقول بعضهم كانك بالهنيدة الشيبة سكرة ضحوك واستبدت بيزجل
وقد كثر نظر الشعراء كواكب عرف المحل فبانت ومن المنزل البيت الشائع لمسلم بن الوليد
الانصاري ومما نبه فيه على اثر من شعر الغير مع كونه مشهورا الاحاجة البه قول ابن العميد كانما
مطوبا على لحن وكرر في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان بالعهد
في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على اثر من شعر آخر كقوله
اي قول الحربري بحكي ما قاله الغلام الذي عرض لبرد بيد ليبيع على ان ساء لشد يوم بيعي
اضاعوني وأي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
ينسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقائله هو لابيد بن ابي لصلت بما مر لبوم كريهة سدا
بثغر الدارم اليوم المخوف الكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر الثاء بمعنى سد الثغر
والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور
ولم اعواضي في احوج ما كانوا الي واي فتى اي كامل الفتيان اضاعوا وضيعني بندم وامثا
بدون التنبير فكقول الاخر قد قلت لما الملعت وجنانة حوال لثغرة لغضة وضاء
اعذارها الساري الجعد فوقفا ما في وقوفك ساعة من باس نعم المصراع الاخير لابي تمام واعلم
ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير اتيا كما مر لهما والثاني ان
لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا بمعا امس في بؤس نكابده والعين والقلب شاف قدحي وادي
سوالان قلت الذئب الذئب عليك بما هوى فلا تتبعوا ان الكرام اذا اشار الى بيت في نام ولا بد
من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه والحسنى اي احسن لتضمين ما زاد على الاصل
بنكتة اي لتشمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على الطيفه ولا توجد في شعر الشاعر
الاول كالتورية وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد يراد البعيد والتشبيه في قوله اي
قول صاحب الشجرة اذا الوحم ابدى اي اظهر لي لمائها اي سمرة شبيهها ونشرها اذ كرت نابين
العذيب بارق ويذكرني من الاذكار من قتها وما معي جرعوا لبنا وجرعي التسوق

انتصب مجرعلى اثر مفعول بذكرت وفاعله ضمير يعود الى الوصم وقوله لذكرت ما بين العذيب
وبارق مجرهوا لبناء ومجرى السوابق مطلع ضبية لابي الطيب فالعذيب بارق موضعان
معروفان وما بين ظرف للتذكر او للجرا والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجرعوا لبناء بدلا منه والعذيب اسم كانوا يرتفقون
بين صدن لموضوعين فكانوا يجرون القداح عندها فارتفق بها الفريقان وهما يتوقعون على الخيل
هذا الشاعر اراد في تضمين العذيب بارق معنيهما البعيد لان جعل العذيب يتصيد
العذيب في عفر شفة الجبيبة وبارق ثغرها الشبيه البرق وما بينهما ريقها وشبه تخرقها
بتهايل الريح وجريان دمعه على الثنايا بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب هذه التورية
والتشبيه لا يضر في التضمين لان التغيير انما يسوغ اذا قصد تضمين ليدخل في معنى الكلام المنقول
بعضهم في هوى كبر واالتغلب قول لعمير غلطوا وغضوا من الشيخ الوتيد انكروك هو ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع الغمامة يعرفوه فالبيت لحميد بن ثور هلال اصله ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع الغمامة يعرفوه ضمنه الى طريق الغيث ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي
وصفوا بالغلظ فحقروه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وخبرهكم وهذا وصف بالرشد
واد بار الفوى على طريقتهم وربما يتضمن البيت فاز اد على البيت استعانة
وتضمين المصراع فما وقع له ان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول
هو بالنسبة الى شعره قليل معفو ودفوا لانه في خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان
ينظم نثرا قرانا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس فقد عرفت انه طريقة
هو ان يضمن الكلام شيئا من القران او الحديث لا على انه من فالنثر الذي قصد نظمه كان غير
القران والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل هنا للاقتباس كقولك اي قول ابي الطيب
بها بان من قلة نظفر وجيفة لخوه بفخر حال اي عما بالله مفتخر العند قول علي عليه السلام وما لابن
ادم والفخر انما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرانا او حديثا فهو مما يكون عقدا ان لم يتغير
كثيرا لاحتمال مثله في الاقتباس ولم يتغير تغييرا كثيرا ولكن اشار الى ان ما لم يقرن بالقران والحديث صريحا لا
يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلبي بالذي استقرضت خطا واشهد معشر قد شاهدوا
فان الشطر الاول من بيت لجلال هبتا لوجوه يقول اذا انا بتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه
وكقول الامام الشافعي عدة الحج عندنا كلمات اربع فاحفظن جز البر تقوى الشبهات وان هدد خصم

الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء الرمضاء ارض رمضاء اى حارة يرمض فيها القدم اى تحترق والنا

تلتظى ارق من رق لذا ذا رحم واحفى من حفى عليه تلطف وتشفى منك كى ساعة الكريب

اللام للابتداء وعمرو مبتداء خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنا عطف على

الرمضاء وتلتظى حال من النار اشار الى البيت المشهور والمستجير اى للستجيب بعمرو عند كربته

الضمير الموصول اى الذى يستجيب عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو

جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس ناقة اخيها البهيلة وهى ام جساس مجاورة

لها من جرم بن زبان له ناقة وكليب قد حمى اراضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس فرعى

بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاخطأ ضرعها

فولت حتى برکت بفناء صاحبها وضرعها ينضح دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتا

فقال جساس ايتها الحرة اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع

غرة كليب حتى خرج وشاهد عن الحمى مرح جنيبا شاخصا وضعه فخرج على فرسه واتبعه فرماه فصلبه ثم

وقف عليه فقال كليب يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونسب البيت

تغلب وبكر ابنى وائل سنة كاملة التغلب على بكر ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح الى المثل كقول

عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون علياء القتادة والخرط حط ورق

القتاد يضرب للامر الشاق قالوا كليب ذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا يظن انه يعترض لفحل له يسمى علباء و

الخرطان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما فى النثر فالتلميح الى القضية و

الشعر كقول الحريرى هبت بليلة نابغيرى واخوان يعقوبية اشار الى قول النابغة رفعت كاتى شاهدتى

ضئيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع والى قصته يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العتبى

فيالها من ضبة يغوى اولادها اشار الى المثل اغوى من الهرة ناكل اولادها ومن التلميح ضرب بشبه

اللغز كما روى ان تميميا قال لشربل النميرى ما فى البوارح احب الحمر من البازى فقال النميرى وخاتنه

اذا كان بصيد القطا اشار التميمى الى قول جرير انا البازى المطل على نمير انخ من السماء لها انصبا

واشار شربل الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت

وحدوى ان رجلا من بنى مخادم دخلت على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال لعبد الله ما اذا

لقينا البارحة من شيوخ مخارب تركونا انام واراد قول الاخطل تكش بلا شئ شيوخ مخارب وما

خلتها كانت تريش ولا تبرى صفادع فى ظلماء ليل تجاوبت فذل عليها صوتها حية البحر فقال

اصلحنا الله اضلوا الثبات بعد برقعا وكانوا في طلبا زاد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع
وكل بن بلد برقع وجلال **فصل** من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي
للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من ينتخب الانق
الاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها منتجعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه
حتى تكون ثلث المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل وأسبكها بان
يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان يكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان
يكسى اللفظ الشريف للمعنى الخسيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب تلاؤما وتلاحما
بمعنى بان يسلم من التنافر في الامتزاج ومخالفة العرف والاستعمال ونحو ذلك ثم يجب الملاحظة
عليه ان يستعمل الالفاظ الدقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام التجافي واستجلاب المودات و
ملاينات الاستعطاف وامثال ذلك اصدها الابتداء الاول ما يقرع السمع فان كان عذبا
حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه وبغضه وان كان
الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقول ابي فراس
من ذكرى حبيب ومنزل لسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يلتوي
الرمل معوج بلوى الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فحومل اسم جمع
مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدة التناسب بوقف
وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت غدا اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له مثل
ذلك في النصف الثاني بل اتى ببيت يمجه السمع فليته في الفاظ غريبة فيأتي الاول واحسن منه
بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصبو وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي والابتداء
في وصف الديار كقول الشجع السلمي صرع عليه تحية وسلام خلعت عليه جالها الايام في الباس
خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية ابتهج فؤادي السليب المدام وعمر مثل ما يهب اللبام وفي
الغزل قوله ايضا ان يقيك ام ماء الغمام فخمر هي برود وهو في كبد حر وينبغي ان تجتنب
في المديح ما تطيره بدا ي بتشام كقوله اي قول ابن المقاتل الصبر في مطلع قصيدة نسدها الدعي
العلو موعدا جنابك بالفرقد فقد له الداعي وانشد لا نقل بشري ولكن بشر بان غرة الدعي

قوله وذا النزل آه
معاذة الشاء مخاوعن
ومراده تمن ومخالفين وذ
المثل انزل منه امرء القيس والاسم
النزل وقيل النزل مدح الاعضاء الظاهرة و
المديح مدح الامور الباطنة

غرة الداعي وبوم المهرجان فنظر بها الداعي وقال اعمى يتبدع لهذا يوم المهرجان وقيل بطحاء
القاه على وجهه وضربه بخفين عصا وقال اصلح ادبر ابلغ من ثوابر واحسن من احسن الابتدا
فاما سبب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا الى الابتداء وبهي يكون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من براع الخيل
براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله اي قول ابي محمد الخازن بهنئ الصاحب بولده لا بنته في
البهنئة تبرى نقدا بخل الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وكقوله في المرثية
اي وكقول ابي الفرج البادي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي
احذر من بطشي اي اخذي الشديد ومكري اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام هنئ المعتصم بالله في
فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت فاستفتح صدر ابيات من الكتب في
هذه الحديد بين الجد واللعب بيض الصفايح لا سود الصحايف في متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء بمن عرض له شكاة عظيم لعمري ان بلم عظيم بال علي والامام سليم وكقول
ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض الجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم
ومنه ما ذكر في ابتداء الكتب الى الف المصنف فيه كقول جار الله العلامة في الكشاف الحمد لله
الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وفقها
اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به
اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب في كلام العرب ذكر ايام الشباب اللهو والغزل وذلك بان يكون
في ابتداء قصايد الشعر فمعنى ابتداء كل امر تشبيبا ولو لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب له وصف
للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما
ليتبين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اي الهرب
اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة والمراد بالتخلص
التخلص من المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها الان السامع يكون مترقبا للانتقال
الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا ملائما الطرفين حرك من نشاط السامع وارهف
على اصغا ما بعد والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر استعمالا هم من قبيل
الاقتضاب واما المتأخرون فقد جعلوه بابا لما فيه من الحسن ودلالته على براعة الكاتب كقول ابي
محمد عبد الله بن ظاهر يقول في فرمس اسم موضع قومي وقد اخذت منا الشرى اخذ هنيدة ناتر فيه و

والسرى مصدر سرى يسرى اذا سرى ليلا ويقال سربنا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والكسر
وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن
ابنية الجمع ويقال في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية الفود الخطى جمع خطوة وهي ما بين
القدمين والمهرية المنسوبة الى المهريين حيان في قبيلة ينسب اليهما الابل المهرية والفود الطويلة
الظهور والاعناق والواحد اود اى يقول قوى والخال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله سرينا بمعنى ان
السرى اخذ منا واخذ خطى الابل على ما يتوهم ومفعول تقول قوله امطلع الشمس تبغى ان يوم سرينا
فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد لكفوله
لبى الطيب ثوديهم والبين فينا كاقة قنا ابن ابى الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اى مما
الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اى الانقطاع والابتداء والحال وهو اى
الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين هم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاستيعاب نافر مخضرم جذع نصف ذنبها ومنه المخضرم الذي
ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب
العرب والمخضرمين لكن استحسنه الاسلاميون ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان
كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قوله ابى تمام وهو من استحسنه الاسلاميون في الدولة العباسية
لو راى ابا ثوبان في الشيب حيرة لجاد وقد تاتي الامور في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف للبلى خلفا من ابي سعيد
غريبا ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه ليس بمرتبي من الملائمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من حيث انه قد انتقل من حمد الله والثناء عليه
وصلوته الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من حيث ان لم يؤت بالكلام
الاخر فجاة من غير قصد الى ارتباطه وتعلقه بما قبله بل الى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شيء
بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا فصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اى قولهم
بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى ويتبعه
فاظ الذاكرين يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقولهم اما بعد

الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا
وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا
لتأخير مبتدأ محذوف اى الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر حجبا من الانبياء وازدان بذكر عقيبة الجنة واهلها هذا
ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن
من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فضل الخطاب
الذى هو احسن موقعا من التخلص ومنزلة من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب
عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ
الحديث الاخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ حينا فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث
المواضع الذى ينبغى ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة
او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختارا احسن تلقى
السمع واستلذه حتى يحيرها وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد
الاطعمة الكريهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن المورد فيما
سبق كقوله اى قول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد وانى جديرا اى خليق اذ بلغتك
بالمنى اى حديرا بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى اى يعطنى منك
الجميل فاهله اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر تنما صد عنى من الابرام وشكوى
لما صد عنك من الاضطلاع بالمديح او من العطايا السابقة واحسنا اى احسن الانتهاء ما اذن
بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تتوق الى ما وراءه كقوله اى المعزى بقيت بقاء الدهر يا
كهفا اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح
حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون فى رعايته ويتبعون حسن
المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها فاوردة على احسن الوجوه من البلاغة و
اكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور وجدتها ومفرداتها راتبة من البلاغة والتفنن وانواع
الاشارة ما يقصر عن كنهه وصفر العباة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن بهتا
الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد وعقد وعهد الى غير ذلك من الخواتم
التى لا يبقى للنفوس بعدها اطلع ولا تتشوف الى شئ اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف

الاعلا

الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد عجز مصانع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء
ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث اقتضى بعض الصور بذكر الاهوال
والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تتبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما
يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا
يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر اما نقد
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي بها الدفاتر بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اوردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع
تنوع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر
حوادث وتشتت الطبع ملالا والخواطر كلالا لكن الله جل حكمته قد وفقنا للاتمام وقد منا
الفوز بهذا المرام وتمثيا الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعا الحادي عشر من صفر
سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمجرد سنة هزاة صانها الله تعالى عن الافات وكان الابتداء
يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعمائة بمجرد سنة خوازر
حماها الله تعالى عن لبلبا والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق قد
وانطبعت هذه النسخة الشريفة بسعي واهتمام خير الحاج الحاج محمد نفيس حفظه الله عن
البلية برابعة الستة والعشرين من شهر محمد من سنة محمد عن الخوف امين يا رب العالمين
والتمس قارئها ان لا ينسى كاتبها وناسخها وصاحبها وسائر عملجاتها
من دعا الخير وطلب المغفرة في عصر السلطان العادل ناصر الدين
غازي خلد الله ملكه وسلطانه في شهر
شعبان من شهور سنة ١٢٧٣ من الهجرة
النبوية

ثم قابلت حاشية الحلبي بقدر ما
مع سائر الحواشي من السيد
الشريف والحواجه ابن
القاسم سمرقندي
غفر ما بدا منه
العباد
العبد الامم الجاني محمد ابن
ابي القاسم الكلباني كان الله
فيهما آمين

To: www.al-mostafa.com